۶۳۰
۵ رساله
مجموعه ۵۲۶
۹۰۰۶

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۹۰۰۶
کتاب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۶۳۰

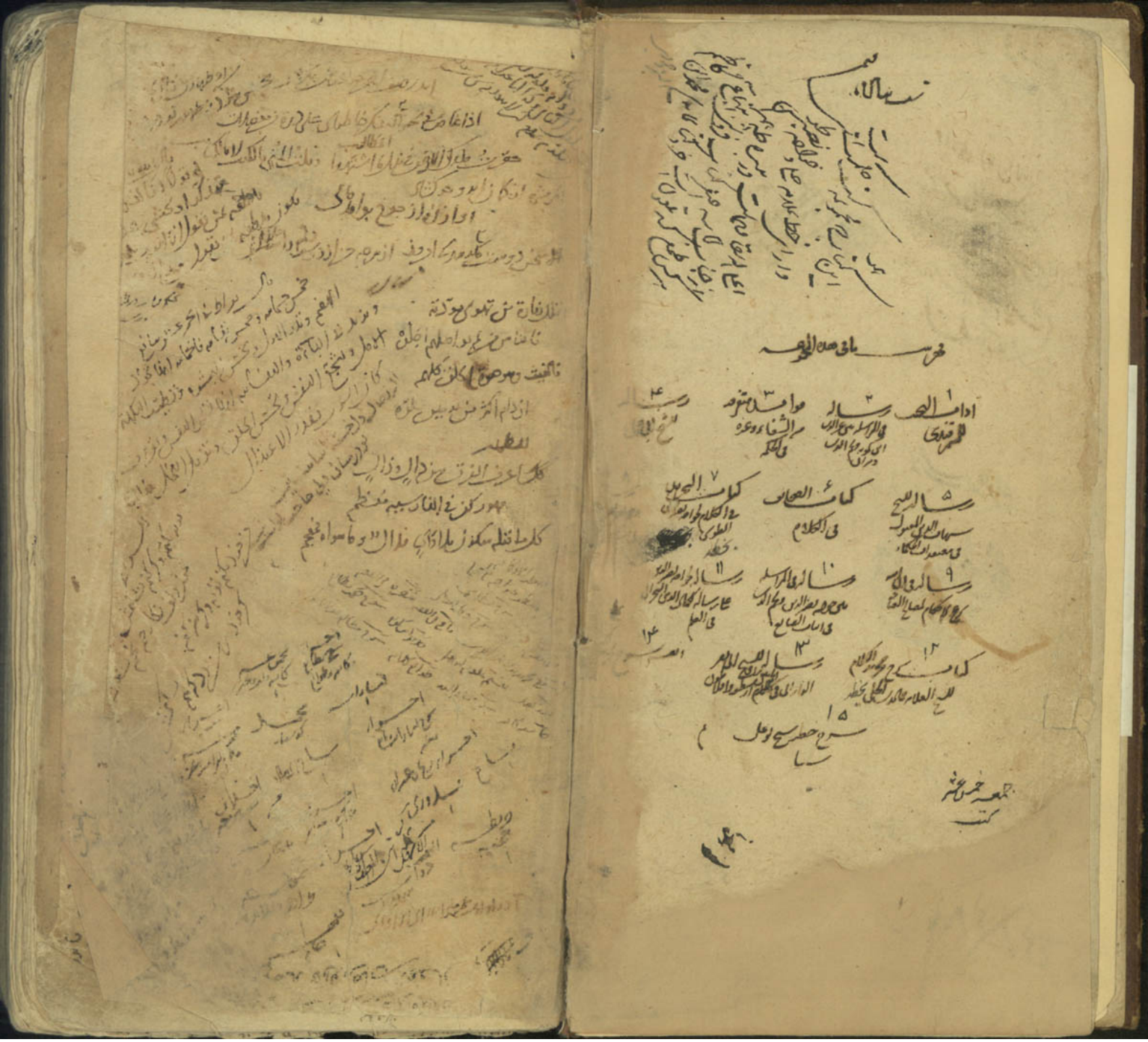

فهرست ما في هذه المجموعة

١ آداب البحث للسمرقندي
٢ رسالة في المراسلة بين عز الدين ابن كمونة ونجم الدين دبيران
٣ فوائد متفرقة من الشفاء وغيره في الحكمة
٤ رسالة للشيخ ابي علي
٥ رسالة للشيخ شهاب الدين المقتول في معتقدات الحكماء
٦ كتاب الصحائف في الكلام
٧ كتاب التجريد في الكلام لخواجه نصير الدين الطوسي بخطه
٩ رسالة في الآلة
١٠ رسالة في المراسلة بين خواجه نصير الدين ونجم الدين في اثبات الصانع
١١ رسالة لخواجه نصير الدين على رسالة لكمال الدين البحراني في العلم
١٢ كتاب شرح مجموعة الكلام للشيخ العلامة حامد الحلي بخطه
١٣ رسالة للشيخ ابي نصر الفارابي في الكلام ارسطو وافلاطون
١٤ [illegible]
١٥ شرح خطبة شيخ بوعلي سينا

جمعه خمس عشر كتب

بسم الله الرحمن الرحيم المنة لواهب العقل هذه رسالة في آداب
البحث يحتاج اليها كل متعلم ليكون حافظة في البحث من الضلالة وسهل له
عليه الفهم والتفهيم وهي وان كانت متداولة بين المحققين لكنها ما كانت
منظومة في سلك مجموعة في عقد اردت نظم منثورها وجمع مأثورها
تحفة للاخ العزيز ملك الصدور والاعيان شرف الاماثل والاقران شرف
الدين عبد الرحمن ادام الله ايامه والتمسك بمهام الصواب من الحكيم
الوهاب وهي مرتبة على ثلثة فصول الاول في التعريفات
والثاني في ترتيب البحث والثالث في المسائل التي اخر عنها
الفصل الاول في التعريفات المناظرة هي النظر بالبصيرة من
الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهارا للصواب والدليل
هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو المدلول والامارة
هي التي يلزم بها الظن بوجود المدلول وما يتوقف عليه وجود الشيء ان
كان داخلا فيه يسمى ركنا وان كان خارجا فان كان مؤثرا في وجوده
يسمى علة والا فشرطا والعلة الثابتة جملة ما يتوقف عليه وجود
الشيء والتعليل هو تبيين علة الشيء والملازمة هي كون الحكم مقتضيا
للآخر والاول هو الملزوم والثاني هو اللازم والدوران هو ترتيب
الشيء على الشيء الذي هو صلوح العلية اما وجودا او عدما او معا
والمناقضة هي منع مقدمة الدليل والمعارضة هي اقامة الدليل على
خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم والنقض هو تخلف الحكم عن
الدليل والمستند ما يكون المنع مبنيا عليه الفصل الثاني
في ترتيب البحث اذا شرع المعلل في تقرير الاقوال والمذاهب فلا
يتوجه عليه المنع لان ذلك بطريق الحكاية الا اذا انتقض باقامة
الدليل على ما ادعاه فالسائل اما ان منعه في شيء او لا يمنع اصلا

فان لم يمنع فظ وان منع فاما ان منع قبل تمام دليله وهو انما يكون
على مقدمة من مقدمات دليله او بعد تمام دليله فان منع مقدمة
من مقدمات دليله فاما ان اقتصر بمجرد المنع او لم يقتصر فان لم يقتصر
فاما ان يقول المستند او لم يقل والمستند كما يقول لا نسلم لم لا يجوز ان
يكون كذا او يقول لا نسلم لزوم ذلك وانما يلزم هذا ان لو كان كذا وذلك
هو المناقضة وان لم يقل مستندا بل يستدل بدليل على انتفاء تلك المقدمة
فذلك يسمى بالغصب وهو غير مسموع عند المحققين لاستدامة الخبط في
البحث نعم قد يتوجه ذلك بعد اقامة المعلل الدليل على تلك المقدمة
كما سيأتي ذكره وان منع بعد تمام الدليل فذلك على قسمين فاما ان لا يسلم
الدليل بعد التمام بناء على تخلف الحكم عنه في شيء من الصور او يسلم
الدليل ويمنع المدلول واستدل لما ينافي ثبوت المدلول والاول هو النقض الاجمالي
والثاني هو المعارضة فعلمنا ان النقض اما تفصيلي وهو المناقضة المذكورة
او اجمالي وتوجيهه ان يقول ما ذكرتم من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم
عنه في تلك الصورة واما المعارضة فطريقها ان يقال ما ذكرتم وان دل
على ثبوت المدلول ولكن عندنا ما ينافيه واذا شرع في الدليل يصير
المعلل ههنا كالسائل ثمة وبالعكس والمعارضة والنقض الاجمالي هما
يأتيان بالتفصيل في مقدمات الدليل ايضا وذلك بالنسبة الى المقدمة يكون معارضة
ونقضا اجماليا وبالقياس الى مجموع الدليل مناقضة على سبيل المعارضة
وتفصيليا على طريق الاجمال هذا من طرف السائل اما من طرف المعلل
فاذا منع مقدمة من مقدمات دليله يلزم على دفعه اما بدليل او تنبيه كما
يقول العالم متغير لا فانا نشاهد التغيرات فيه من الحركات والآثار المختلفة
فان اتى بدليل ثان فاما ان منعه السائل ايضا او سلم فان منعه فالاقسام
المذكورة تأتي فيه من المناقضة والمعارضة والنقض وكذلك ان اتى
بدليل ثالث ورابع فصاعدا وح ينتهي الى الزام المانع او افحام المعلل
لان المعلل ان انقطع بالمنع والمعارضة فحصل الافحام والافلاح من ان ينتهي
ادلته الى امر ضروري القبول او لا ينتهي فان كان الاول يلزم الالزام

المبدا
وان كان الثاني يلزم الانخرام لانه اما ان يتسلسل من طرف
او ينتهي الى ما لا اول له لا يمكنه اثبات انه لا نهاية له لما تقدم من منع
المقدمة [illegible] ان يكون افتقار تلك المقدمة مستلزما
على المطلوب وهو انه ان [illegible] [illegible] فنقول ان كانت تلك العلة
مما يتم ما ذكرناه وان لم يتم يلزم المدعى ويمتنع بعض ما ذكرنا في
مسئلة التوضيح ان [illegible] العالم مفتقر الى المؤثر لان
العالم محدث وكل محدث فله مؤثر ينتج ان العالم له مؤثر فان قيل
لا نسلم ان العالم محدث بيانه لان العالم متغير وكل متغير حادث
وهذا دليل [illegible] [illegible] الكبرى فلان كل متغير محل للحوادث
وكل ما هو محل للحوادث لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث ينتج ان كل متغير حادث لا نسلم ان كل متغير محل للحوادث
لجواز ان التغير يكون من جهة [illegible] وذلك الحال حادثة [illegible]
مدرك المتغير ولا نسلم ان المتغير محل لها فان [illegible] الاشياء الملكوت يكون
المتغير [illegible] لا يحصل او ما كان [illegible] المتغير لا ان يكون
يحصل [illegible] او [illegible] [illegible] التقدير يكون محلا للحوادث
اما الاول [illegible] الثاني [illegible] على [illegible] الا ان في حادثة ولا
وصفيته فلا [illegible] ان كل متغير هو محل للحوادث [illegible]
للحوادث فلا يخلو عن الحوادث لانه لا يخلو عن قابلية تلك الحوادث
حادثة لانها مشروطة بامكان وجود الحادث وامكان وجود
الحادث حادث [illegible] [illegible] [illegible] او كان وجود الحادث
حادث [illegible] [illegible] ان يكون ازليا لان الحادث ما يكون
سابقا عليه والشيء [illegible] سابقا عليه لا يمكن ان يكون
ازليا وان لم يمكن في الازل يكون لانه حادث فلا يكون ازليا
هذا انما يلزم من اتحاد الحادث مع شرط كونه حادثا اما بالنظر
الى ذاته فلا كيف هذا لانه يلزم ان ينقلب الشيء من الامتناع
الذاتي الى الامكان [illegible] [illegible] [illegible] العارضة لان [illegible]
[illegible] ما ذكر [illegible] حدوث امكان الحادث ولكن [illegible]
وذلك لانه لو كان كذلك يلزم الانقلاب [illegible] فان [illegible] [illegible]
الموضع [illegible] اذا كان امكانه حادثا وذلك القابلية مشروطة بهذا
الامكان فيكون

[illegible] حادثة [illegible] [illegible] ان يكون تلك القابلية من لوازم وجود المتغير او لم يكن
فان كانت [illegible] انه لا يخلو عن الحوادث وان لم يكن من لوازمه يكون
عرضا مفارقا له فتلك القابلية [illegible] [illegible] القابلية ايضا حادث لما مر بيانه
اما ان يكون من لوازمه او لا يكون فان كانت [illegible] وان لم يكن [illegible]
[illegible] القابلية الثالثة يلزم اما التسلسل او الانتهاء الى قابلية لازمة
والاول باطل [illegible] وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث لانه لو كان ازليا
لكان الحوادث [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاسلم ان ما لا يخلو عن
الحوادث فهو حادث [illegible] ان يكون الشيء ازليا وهو لا يخلو عن الحوادث
بان يكون كل حادث [illegible] على الاخر لا الى اول [illegible] [illegible] ذلك لكن
عندنا ما [illegible] وذلك لان كل ما لا بد له من مؤثر [illegible] [illegible] العالم
اما ان يكون [illegible] الازل او لم يكن والثاني [illegible] [illegible] الاول
لان كل ما لا بد له لو لم يكن [illegible] الازل يكون [illegible] حادثا [illegible]
ان يكون الحادث قديما او التسلسل وكلاهما [illegible] لان كل ما لا بد له من مؤثره
فلك الحادث لا [illegible] يكون [illegible] الازل او لم يكن فان كان الاول يلزم
ذلك الحادث لامتناع تخلف المعلول [illegible] [illegible] وان لم يكن [illegible]
حادث والكلام [illegible] [illegible] الاول [illegible] اما القدم او التسلسل واذا ثبت
ان كل ما لا بد له من المؤثر [illegible] [illegible] الازل يلزم ان [illegible] العالم لانه ان كان
حادثا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] يكون [illegible] [illegible]
في الازل او لم يكن فان كان الاول يلزم ان يكون كل ما لا بد له في الازل [illegible]
في [illegible] [illegible] [illegible] وان كان الثاني يلزم [illegible] احد جانبي الممكن [illegible]
[illegible] فان [illegible] المعلول [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
لان [illegible] [illegible] الا [illegible] يكون ذلك [illegible] او لم يكن فان كان [illegible] ذكرنا
وان لم يكن [illegible] وجود العالم بدون المؤثر [illegible] [illegible] [illegible] ان كل
محدث فله مؤثر [illegible] [illegible] بالمعنى الاجمالي [illegible] [illegible] [illegible] عن
[illegible] [illegible] [illegible] الحوادث [illegible] واذا ثبت ان العالم محدث [illegible]
كل محدث ممكن وكل ممكن فله مؤثر لامتناع [illegible] احد طرفي الممكن [illegible]
[illegible] العالم له مؤثر

[illegible]

المقصد [illegible] في المسائل التي ابدعناها ونذكر ههنا بعضا منها مما ادى
من علم الكلام والعاشر من الحكمة والثالثة من الخلاف المسألة الاولى
من الكلام ننقل واجب الوجود واحد لانه لو كان اثنين فلا يخلو اما ان
يكون بينهما ملازمة او لا يكون والاستحالة التي منهما فيلزم ان لا يكون
اثنين وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما ملازمة لانه لو كان كذلك يلزم
ان يكون بعض الواجب بعض علاقة وذلك يوجب الاحتياج وعدم الملازمة
ايضا محال لانه لو كان كذلك يلزم جواز الانفكاك بينهما الا انه لم يحدث
الملازمة بينهما اذ التقدير عدم العلاقة والانفكاك [illegible] وكذلك جواز لازم جواز
[illegible] لطيفة وهو ان يقال ان عدم جواز الانفكاك [illegible]
الافتراق فلان ان اللازم في عدم الملازمة [illegible] الجواز لا يكون من
الشيء [illegible] كلما كان الانسان حيوانا كان
[illegible]
[illegible]
يكن [illegible] المسألة الثانية في الحكمة واجب
الوجود يجب ان يكون موجبا بالذات لانه لو كان فاعلا بالاختيار فلا
من ان يكون فعله في الازل جائزا او لم يكن وكل واحد منهما باطل [illegible]
فاعلا [illegible] وانما قلنا ان كل واحد من القسمين باطل لانه لو كان فعله
ان يلزم احد الامرين المحذورين وهو اما كون الازلي حادثا او كون الفاعل
بالاختيار موجبا لانه لا بد من ان يكون له قصد وارادة [illegible]
او لم يكن [illegible] كان يلزم حدوث الفعل وان لم يكن يلزم كونه [illegible]
لانا [illegible] ثم [illegible]
ممكنا [illegible] الامتناع الذاتي الى الامكان [illegible]
ان [illegible] ذكرتم [illegible] لكن [illegible] لانه لو كان
موجبا يلزم ان يكون الواجب معلولا [illegible] العدم وكل واحد منهما
[illegible] لانه لو كان موجبا [illegible] يكون معلوله الاول موجودا
معه [illegible] معلوله الاول جائز العدم او لم يكن [illegible]
يلزم ان يكون [illegible] ان يكون الواجب معلولا [illegible] وان كان
العدم وكلما كان المعلول جائز العدم كان علته الموجبة ايضا كذلك لان
المعلول [illegible] لازم لوجب جواز اللزوم يلزم ان يكون
الواجب

جائز العدم [illegible] ان يكون [illegible] المعقول [illegible]
المسألة ٣ في علم الخلاف [illegible] احسان [illegible]
على النكاح خلافا لابي حنيفة [illegible]
[illegible] الاجبار [illegible] عندنا الاجبار [illegible] يلزم المطرد [illegible] قلنا ان [illegible]

الفصل ٣ في المسائل التي اشرنا اليها وقد ذكرنا هنا ما يناسبها من
مباحث الكلام والمناسب لحكمة والفلسفة من اخلاف المسلة ٢ في
من الكلام يشتمل واجب الوجود واحد لانه لو كان اثنين فلا يخلو اما ان
يكون بينهما ملازمة او لا يكون ولا سبيل الى شيء منهما فلذلم ان لا يكون

ما نفى العدم بخلاف ممكنة ان يكون المعارضة المعقولات كما سبق للدليل
المسلة ٣ في على اخلاف بالاراء فمن يقول بالاختيار المتكلمين
على النكاح خلافا لابي حنيفة رحمه الله لنا قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
اما قبل الاجماع او عندنا الاجماع دائما بالذم المطرد وانا قلنا ان احد الادلة
ما نفى لانه لا يخلو من ان يكون يشتمل الدلالة للوقتين على التخصيص احد الشقين
مطلقا ٤ يشتمل الدلالة ويشتمل عدمها او لم يكن واما ما كان يلزم احدى
الدلالتين اما اذا كان على فظ لان يشتمل الدلالة سواء كان يحتقا او لم
يكن يلزم احد الدلالتين ولان لم يكن على ذلك لان علته استعداد القصر
العلة يشتمل العدم وجودا وعدما في نفس الامر لانه لو ثبت يشتمل الدلالة او
سواء كان يحتقا او لم يكن يلزم احد الدلالتين ولان لم يكن على ذلك لان علته استعداد القصر
معهما او لم يكن واما لم يكن يشتمل العدم فانما عند عدمها عجب ان يكون ما نافذ احدهما والا
لا يخلو لم يكن احد
مدارا كان يشتمل العدم فانما عند عدمها عجب ان يكون ما نافذ احدهما والا
المحمول مطلقا
يشتمل كانت العلة مدار الله وجودا وعدما وهو اذا امتنع يشتمل العدم فانما
يشتمل
يصدق ويشتمل الدلالة او الاقتران واما ما كان يلزم احد الدلالتين مع الشرط
العدم
يلزم يعني فانما سبق ان العلة ليست مدارا فانه لم يكن لها كذلك
يشتمل العدم
على تقدير عدم علة يشتمل الدلالة لجواز ان يكون ذلك التقدير ما فانه وهي الدلالة
ان يلزم الخ لنقل هذا المنع لانه لو كان ذلك التقدير ما فانه وهي الدلالة
نفس الامر يتم ما ذكرناه وان لم يكن يلزم الدلالة وبها يحصل المقصود كما مر
الرسالة بحمد الله وحسن توفيقه

منه الاصبع

ط وانما قلنا ذلك لانه لو كان موجبا فلا مانع من ان يكون معلولا الاول وجودا
معه فلا يخلو من ان يكون معلولا الاول كان العدم لو لم يكن فان لم يكن
يلزم ان يكون واجبا يلزم ان يكون الواجب معلولا لغير وان كان يكون
العدم وكلما كان المعلول كان العدم كان علة الموجد اما كذلك لان
المعلول لان انما هو لازم اللازم لوجب جواز اللزوم فلذلم ان يكون
الواجب

فاطف [illegible] سواء وقد الواعي ولد المولى [illegible] الجل المجموع الدالة

[illegible] الكامل اداء الله معالية على [illegible]

واكس [illegible] ادام الله ادام اذا صدق [illegible]

بالامكان العام مع [illegible]

[illegible] اذا صدق مع [illegible] يمتنع ان يصدق [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ادام الله [illegible]

[illegible] علام العالم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم بالخير

الحمد لله الذي استحق الوجود والوحدة بالذات وابدع بحكمته انواع الممكنات
واوجد بقدرته اصناف المخلوقات والسلام على سيد الكائنات محمد
وعلى آله واصحابه الطاهرين اما بعد فان العلوم وان تنوعت اقسامها
وتشعبت انقسامها لكن اشرفها رتبة واعلاها منزلة هو العلم الالهي
الباحث بالبراهين القاطعة والحجج الساطعة عن اوصاف الالوهية واسرار
الربوبية التي هي اعظم المطالب العليا والمقاصد القصوى من العلوم الحقيقية
والمعارف اليقينية اذ بها يتوصل الى معرفة ذات الله تعالى وصفاته وتصور
صنعه في مصنوعاته ومع ذلك يشتمل على ابحاث شريفة ونكات
لطيفة بها تستعد النفس لتحقيق الحقائق وتستبد بتدقيق الدقائق ثم ان
هذا الكتاب الى المصنف كتاب يشتمل على خلاصة مسائل هذا العلم وزبدة فوائد
هذا الفن على قانون الاسلام وهو المسمى بعلم الكلام وقد كنت برهة من الزمان
ومدة من الاوان متحيرا في ظلمة آراء المتفلسفين ومتعسفا في دجنة
اهواء المتعسفين حتى تبلج صبح الحق وتحصحص بحجة القدس فهديت
الى سبيل الرشاد ودللت الى طريق السداد فوجدت اكثر كلامهم لغوا
واحسن منها لا تهم زخرفا لا يختفي حسنه ولا يخفى قبحه من خلاصة المسائل
الحكمية وعقلية المباحث العقلية اوردته في هذا الكتاب مع ايراد
وشكوك منبعه فالعقته عن مظنة الاستغراب وصافية عن شائبة الاستبعاد
فلو ورد عليك خلاف ما الفت بحكمك وشرك لا يكن مضادا لما اوهم طبعك فلا تعجل
الى التعجب ميلا الى التقليد والتعصب فانك ستجد بادنى تأمل الى
تحقيقه سبيلا وعلى تحقيقه دليلا وشحنت الكتاب بنصوص التورية والانجيل
استشهادا على صحة نبوة خير البرية واستدلالا على فساد عقائدهم بمعتقد
ما كان في الالهية ورتبته على مقصدين الاول في المبادي والثاني في المسائل
واستوهبت من الله تعالى الهام الخير وافهام الصدق انه ملهم الصواب واليه المرجع والمآب

المقصد الاول في المبادي وفيه مقدمة وثلاثة اقسام القسم الاول في الامور
الشاملة والثاني في الاعراض والثالث في الجواهر اما المقدمة ففيها فصلان

الفصل الاول في ماهية علم الكلام وموضوعه لما كان علم الكلام علما يبحث
عن ذات الله تعالى وصفاته واحكامه في احوال الملائكة والانبياء والاولياء
والائمة والمطيعين والعاصين وغيرهم في الدنيا والآخرة ممتازا عن الالهي
المشارك معه في هذه الابحاث بكونه على طريقة اهل السنة لاجرم حده
انه علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته واحوال الممكنات في المبدأ والمعاد
على قانون الاسلام فعلم من ذلك ان موضوعه ما يبحث فيه عن احواله الذاتية
لذات الله تعالى من حيث هي او من حيث انها مبدأ للممكنات من حيث انها محتاجة
الى الله تعالى ويكون موضوعه ذات الله تعالى من حيث هي وذات الممكنات من حيث
انها في ربقة الحاجة لما علم ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اوصافه الذا
تية التي تكون منشأ لها الذات الفصل الثاني في اقسام الموجود ان كل ما يتصور
العقل فهو بالنسبة الى الخارج اما واجب او ممتنع او ممكن لانه ان اقتضى وجوده في
الخارج فهو الواجب والا فان اقتضت عدمه فهو الممتنع وان لم يقتض شيئا منهما فهو الممكن
والممكن اما جوهر او عرض لانه ان لم يكن في الموضوع فهو الجوهر وان كان فهو العرض ثم الجوهر
اما وضعي او غير وضعي والوضع هو كون الشيء مشارا اليه اشارة حسية والوضعي اما حال او محل
او لا حال ولا محل ان كان مبدأ الآثار المختصة بالنوع فهو الصورة النوعية فان كانت مبدأ
الاغتذاء والنماء فهي النفس النباتية والا فان كانت مبدأ الحس والحركة الارادية فهي
النفس الحيوانية والا فالنفس الطبيعية وان لم يكن مبدأ فهو الصورة الجسمية وهي
المتصل لذاته وغير الحال اما محل او مركب منهما والاول ان لم يكن متقوما بالحال فهي
الهيولى وان كان فهو الموضوع والمركب هو الجسم وهو اما بسيط وهو الذي لا يتألف
من اجسام مختلفة الطبائع او مركب يتألف منها والبسيط ان كان جزؤه كالكل في
الاسم والحد فهو البسيط العنصري والا فالفلكي والمركب ان لم يكن له النمو فهو
الجماد والا فان لم يكن له الحس فهو النبات وان كان فان لم يكن مع ذلك النطق فهو
الحيوان غير الانسان وان كان فهو الانسان وغير الوضعي ان كان متعلقا بالاجسام
تعلق التدبير فهو النفس فان كان متعلقا بالحيوان فهو النفس الانسانية والا فالفلكية
وان لم يكن متعلقا فهو العقل فان لم يكن بينه وبين الواجب واسطة فهو عقل الكل وان
كانت فهو فان كان مبدأ الحوادث العنصرية فهو العقل الفعال والا فهو العقل المتوسط

والما العرض فهو اما ان يبقى نسبته او لا مذاد لا كان والا فهو الكم وهو
تقبل الانقسام لذاته والا لكان هو الكيف وهو العرض الذي لا يكون ماهيته القياس الى
الغير ولا يبقى الانقسام لذاته والا لم يبقه انقسام منها المضاف وهو النسبة
كالابوة والابنوة وهو الحصول في المكان متى وهو الحصول في الزمان كذلك
وهو بيئة فيحصل للجسم بسبب بعض احزائه الى البعض والى الامور الخارجة كالقيام
والقعود والملك وهو نسبته الشيء الى ملاصق يشتمل باشتماله كالتعمم والتقمص وآن يفعل
وهو التاثير كالقطع وآن ينفعل وهو التاثر كالانقطاع ولا دليل على الانحصار سوى
الاستقراء وبعضهم جعلها تسعة الكم والكيف والنسبة وقد يمكن الجمع ثم كل منها
اما لا يحتاج الى محل اولا وعلى الاول اما لا يقبل للوجود كالسواد المذبح او لا ماهيته كالفردية
للاثنين والثاني اما ان يحتاج الى محل او يطلبه كالشباب هذا على راي الحكماء
واما على راي المتكلمين فالكم اما منفصل او مجتمع وهو الفناء المتوهم المشغول بالشيء او
حالة المتجزية او لا هذا ولا ذاك فالمتجزي هو الجوهر فان قبل القسمة فهو الجسم والا
فهو الجوهر الفرد والحالة المتجزي هو الفرد وهو اما ان يكون مختصا بالحيز او لا والاول
الحيز والقدرة والاعتقاد والظن وكلام النفس والارادة والكراهة والتمني والعزيمة
والعلم وجعلوا منها بالبعض علميا كالموت والعجز والذل وزاد بعضهم المزني
العشرة غير المختص اما يحس به احد اي الحواس الخمس احساسا اوليا او لا والاول اللمس
والاعتماد كالثقل والخفة الكون وهو اربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق
فان وقع حصول الجوهر في الحيز ان كان بعد حصوله في آخر فهو الحركة وان كان بعد حصوله
فيه فهو السكون وقد حصول الجوهر في حيزين ان كان بحيث يمكن ان يتوسطهما ثالث
فهو الافتراق وهو الاجتماع وقد يضم اليهما التفاوت والتفاوت اما المحسوس او لا فهو
اما محسوس بالبصر وهو الالوان والضوء او بالشم وهو الروائح او بالذوق وهو الطعوم
الدوائق والذوق وهو الطعوم القسم او بالمس وهو الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والرطوبة واما الذي لا يحس فغير متحيز ولا حالة في المتحيز عند المتكلمين والثقة
اللاسفة يسمى الجوهر الفرد الا الامور الشاملة ولنبين لها ما لعلم اكثر
الموجودات وهي ستة ما لا يتحيز فيها ولا يقوم الا بالموجود والماهية
والجوهر والموجود والحق هذه الثلاثة المختلفة الاولى في الوجود وهذا ظاهر فقول

الفصل الاول في ماهية الوجود اختلف الناس فيها فذهب الاكثرون على انها بديهية
القصد وعرفها قوم بوجوه احسنها انها الكون في الاعيان او الذهن فخرجنا
بقولنا الكون نحو زيد موجود ولكنه يحتاج الى تاويل لان الكون من الروابط التي
اجل ما حتى الاعيان على كونه بديهيا ان كل احد يعلم بالبديهة ان له وجودا
والتصديق مسبوق بالتصور فتصور الوجود بديهي وهو ظاهر اذا الصدق هو قولنا على الخبر
الطرفين نسبة ما على كونهما والكلام فيه لا يمكن تصور الوجود اما ما اخذ ملاحظ
بسيطا اذ لو كان مركبا لتاخر ادراكه عن ادراك اجزائه لما وجدات وهو ملزم فساد
الاعدام وذلك ظاهر ولان العدم المطلق لا يعقل الا العدم العلم اختصارا للتعريف
اذ حتى ما ماهيته وذلك موقوف على وضع الماهية وضعا عدما مقابلا للاول
يوجب الدور والا نعرفه اولا عن وضع ماهيته وضعا بطريق عرف في المنطق ومقتضى سلمه
لما منع من ايضاح التعريف لان الوجب كونه مذهبيا هذا وبعض كلامهم يحتمل هذا البحث
من البداهة اذ قد توقف عليه كثير من الطالب الشريفة واذا آل الامر الى النزاع فلا حاجة الى
عقلها بعد وضع البحث والمجادلة وسطر اما موجود الوجد في نفسه الا وانه اي
شيء يعقل لا شك ولا اختفاء انما فعلم ضرورة ان بعض الاشياء وجود او انه ليس بعضها
وكذلك يعلم ضرورة ان الاول مشتركة بينها فهم من الوجود وبيانه للثاني انه يصح
نفاذ الموجود من الوجود في هذه الاحكام موجود الوجد الثالثة واذ عرفتها فاعلم ان
بحسب الاذهان شيء واحد يقتضي عن غيره فعلم ان موجود الوجد ممتاز عند العقل
عما عداه اذ ظرف بانه هذا الموجود بحيثه بعينه موجود الكون لان كل ما وجد له الكون
كون موجودا من حيث انه له الكون وكل ما ليس له الكون لا كون موجودا من حيث انه
ليس له الكون يحقق ان الوجود هو الكون هذا من غاية البحث ويعلم منه انتفاء الوجود
موجود واعلم ان المتوهم من الموجودات وزائد على ما بيانا وشهد على هذا قولنا
انا امر اذا اردنا شيئا ان نقول له كن فيكون ويعلم انتفاء موجود اذ لو كان موجودا اخذ من هذا
المفهوم ثم الوجود لا عيني وهو الكون في الخارج او ذهني وهو الكون في الذهن والاول
من الوجود والثاني صلاة للمعتزلة نافيهم نعم ان الوجد اخص من الثبوت وهذا
ليس الا ان الموجود حالة العدم بالنفي وسيجيء البحث عنه الفصل الثاني في ان الوجود
مشترك من الموجودات اجملنا ذلك بالمحقق انه موجود واحد مشترك من جميع
الموجودات وخالفهم اللاسفة والاشعري والحق على الاول اما اللاسفة فلانهم ان قالوا

ان معنى الوجود مشترك لكنهم نصوا انه على سبيل التسكيك لا اعتقاد ان وجود
الواجب قائم منه وفوق سائر الوجودات وانما الاشتراك والتمايز بالتأخر والتقدم
لما ان وجود كل شيء عين ماهيته فالاشتراك في لفظ الوجود والحق ان الوجود بحسب
اللغة قد اطلق على الاذات وعلى الكون فقد يقيد الاول وتقول انا الموجود
ايد الكون فانه يحتمل انه مستوك لما هناك الفصلان فلا حاجة اليه بوجه فان
اعتقاد كون الشيء موجودا انما يحتاج اليه اذا كان موجودا لا نفس الوجود
منها فهو مستوك منها بت لو لم يكن مستركا لبطل انحصار الشيء الموجود والمعدوم
ضرورة ان الواقع في مقابلة العدم يكون اشياء كثيرة ح وفيه نظر لان الحصر بالنسبة الى
كل واحد واحد من الاشياء وعلى هذا خرج عنها ج لعلم يكن مستركا لما صح انتزاع
الواجب والممكن اذ لا قائل الان انا موجود او حي وفيه نظر اذا المورد لا يجب
ان يكون مشتركا من الجميع لجواز ان يكون العالم انا واجب ويمكن الكلام فيه ولا يرد على هذه الوجوه
اللهم ان الستوك جاز ان يكون لفظ الوجود لانا لو قطعنا النظر عن اللفظ واللغة
يجد هذه المعاني واتضح لنا من هذه الوجوه كما مر فنقول العلامة لجواز ان يكون
الاستراك على المسكك العصر ٣ غ ان الوجود زائد على الماهيات اختلفوا فيه
فقال اهل التحقيق انه زائد في الجميع وقال قوم منهم الاشعري وابو الحسين البصري انه
عين الماهية في الجميع فقال العلامة انه عين في الواجب وغيره وما مع عكس ذلك
والحق الاول لنا ويدل به الكون في الفصل الاول والا لزم اشتراك الموجودات مشتركة
في الوجود وتخالفها في الماهية وهو باطل لانه لو كان ذا لكان بفعل الماهية موجودا فاما
الفصل الذي اختاروا عليه وجوه فان كان ذا لكان بفعل الماهية موجودا فاما
بفعله او لا بل لانا نفعل الحدث مع الذهول عن وجوده اذا وجد في الذهن وهو باطل
اذا لمال لا يصح العضة الكلية بت لو كان ذا لكان واجب الذات ليس كذلك
وكان جسما فانتفاء اللازم لانتفاء الملزوم بحسب بعضها من بعض موصوف موجود متحقق
عن الاذاع بفصول آخر موجوده وهكذا الى غير النهاية وفيه نظر لانا ان ادعى
احكم كليا فمنوع بعضه جزئيا ولا يلزم ما ذكر وان ادعاه جزئيا فالاذاع فيه اذ
وجد الواجب ممتنع ان يكون ذا ظلا فيه ح لو كان ذا لما كان فصلا لما كان
فانا نصدق ما هو صادق عليها وليس كذلك لان الماهيات الممكنة يصدق
عليها انها قابلة للوجود والعدم وهي مع الوجود لا يصدق عليها ذلك وفيه

لان الصادق ان كان بالنسبة الى بعض الجزء وانتفاء الكل فيه ما نقاء واجب
من قال انه عين الماهية في الجميع لوجوه فان كان غير الماهية كانت الماهية موجودة به و
اتحاد الماهية لغيرها مشروط بوجودها فانها وجدت قبل وجودها وهو باطل
انه مشروط بوجودها وانما تكون كذلك ان لو كان الغير من عوارض الوجود
قد يكون عوارض الذات في حيث هي كالمساواة للمثلث والزوجية للعشرة وقد
لا يكون كالحركة للجسم والمتحيز للجوهر بت لو كان ذا لكانت الماهية في نفسها
غير موجودة فيكون الوجود شيئا ما ليس بموجود والجواب ان الوجود قائم
بالماهية حيث هي والماهية من حيث هي ليست الا هي لا موجودة ولا معدومة ح
لو كان زائدا لكان موجودات اخر ولكان الماهيات
وجود الواجب عن ماهيته لوجود ذا لو كان زائدا لكان محتاجا الى الماهية فيكون
ممكنا ويكون الماهية علة لاشتراك كون الفصل علة والعلة متقدمة على المعلول
بالوجود فيكون الماهية موجودة قبل الوجود والجواب انا قد بينا ان هذا
الفصل ان لم يكن ذا لكان معدوما وهو خلف لانه يستلزم ان لا يكون
ان يكون ماهية الواجب حيث هي مقتضية لوجوده بت لو كان زائدا لكان
ممكنا والممكن جاز زواله فيكون وجود الواجب جائز الانفكاك والجواب
ان الممكن قد يجب بالغير وههنا وجب بالذات وليس معنى واجب الوجود سوى ذلك ح
لو كان زائدا لكان ذا ان ايه ٢ فاعلة وقابلة له معا والجواب منع استلزام اللازم
وبعبارة الكلام فيه والحق ان وجوده ٢ عين الكون زائد لان وجوده اما الكون كما مر
الموجودات او غيره فان كان الكون فان اريد بالتجرد عنه تحققه الواجب كان الواجب
مركبا والمركب متعددا فقد ثبت الموجودات كلها محتاجا اليها وان كان
غيره فلا يخلو اما ان يكون الكون حاصلا لها او لا فان لم يكن لم يمكن الوجود حاصلا
لان الوجود بدون الكون محال وان كان حاصلا لها لم يكن ذا لاستلزام التركيب ح
لكون صفته زائدة على من تحققه الواجب وقد عرفت ان الكون مع الذي هو
الا يحتاج فيه الى الغير فيكون ما به الغير وهو الوجود زائدا على حقيقة الله ٢ وهو باطل
وهذا برهان حسن يدل على استغناء سائر الممكنات عن الله ٢ خالقه

المشروط
الحكم العدميات فيما تقدم واستثنا لان علم العلة والشرط يوجب علم المعلول
وعدم عنهما لا يوجب ذلك وعدم الفاعل عن المحل يصحح حصول الضد الآخر
وعدم غرض لا يصحح ذلك المحسف ٢ في الموجد والمعدوم وفيها ايضا
نصل الفصل ٢ في شيء الموجد الموجد اما ٢ خارجي وهو الذي له كون في الخارج
او ذهني وهو الذي له كون في الذهن وليس المراد بذلك ان شيأ من الخارجيات
يستحيل موجودا في الذهن فان ذلك لا يوجب كون الممتنعات في الخارج لكونها موجودة في الذهن
الخارجية ٣ وكون الشيء الواحد في آن واحد موجودا في الخارج والذهن مكانين او اكثر
او اعتقاد عاقلان واكثر بل المراد انه يوجد من حقيقته عند الذهن مثل ما في الخارج
بحيث لو كان في الخارج لكان بعينه فكان كل شيء من حيث هو ذلك الشيء كلما كان له
حقيقة في حد ذاته من حيث هي اعم من ان يكون خارجية او ذهنية وفرض لها اصول مساوية
في الحق احدها خارجية والاخرى ذهنية لكنا لا نسلم ممتنعا ذهنيا لكونها قابلة بالفرض
قيام العرض بالمحل دون الحادي هذا بزيد رأي المحققين من الاولين والآخرين في الوجود
وانكس طائفة من المتأخرين وخصص محل النزاع عسر ان منعهم ان كان في حصول
الشيء الخارجي بعينه في الذهن فمما لم يذهبوا اليه وان كان في حصول صورته مطلقا فذلك
انكار لامر ضروري وان كان في حصول صورته بالحيثية التي ذكرناها فهو كذلك ما ذكرنا
لا خفاء في حقيقته واحتجوا على ما نتصوره امورا لا وجود لها في الخارج
ويحكم عليها بالاحكام الثبوتية والمحكوم عليه بالحكم الثبوتي يجب ان يكون ثابتا
لان ثبوت الشيء لشيء فرع ثبوته في نفسه وهي لا يستلزم في الاعيان فيكون في الاذهان
ولان الحكم قائم بالكلية الآن في الذهن ولقضوا ذلك لو جهلنا انا نحكم على
المعدوم المطلق بانه مقابل للموجود مع انه لا ثبوت له اصلا واجاب ان المتقابلين
والمتماثلين والمتنافيين حاصل معنى الكل يرجع الى الحكم بجواز الحكم عليه على المعدوم وانما
الكلام في الوجوب وان ابيد عن ذلك الجنبي فلا نسلم صدق الحكم بالثبوت لوضوح الحكم ما
ذكرنا لصدق المعدوم المطلق يمتنع الحكم عليه والملازمة لان المحكوم عليه فيه ان كان
معدوما مطلقا لذم الخلف وان لم يكن جاز الحكم عليه فكذب واجاب اما اولا
فلانا نقول ان المحكوم عليه بالامور الوجودية لا يصح على المعدوم وههنا لم نسلم ذلك واما
ثانيا فلان المعنى بالمعدوم المطلق يمتنع الحكم عليه ما دام معدوما مطلقا وهذا لا يلزم
الكذب على الله وقد مر تمثيل ذلك في المنطق ثم عارضوا وقالوا لو وجد

وجد الماهية فالذهن والذهن موجد في الخارج فتكون الماهية موجودة في الخارج فيلزم
وجود الممتنعات واجاب ان الموجد في الذهن مثاله وقد مر ذلك بان لو وجدت
الماهية الحرارة والبرودة في ذهننا لم يلزم اجتماع الضدين وكون ذهننا حارا باردا
معا واجاب ايضا بالفرق بين الوجود الذهني وبين قبول الاثر فيقبل الشيء
تأثير الذهن لذلك الفصل ٣ في المعدوم المعتزلة ذهبوا الى ان الحكم على المعدوم حالة العدم
نفي محض ليس بشيء وانما تعرضه الشدة ٣ احد الوجودين في ذهننا فنحن الى ان
المعدوم الممكن حالة العدم ماهية في الخارج وزعموا ان السواد اعم من الوجود فتكون
الماهية مستقرة في كونها ذلك الماهية سلما والا المعنى بكون السواد المعدوم بالتاء كونه
حالة العدم سوادا او سلمنا ان المعدوم المعنى بغير وجوده منفيا فنحن لا نسلم ان الوجود
والمعدوم الى الثابت والمنفي وجعلوا الموجد في مقابلة المعدوم والذاهب في مقابلة
المنفي قالوا الحكم بالتأثير للفاعل في سواد الماهية بذلك اعطاء الوجود منه العينة قلنا
فانهم زعموا ان الفاعل لا يؤثر في الماهية لان الماهية ماهية سواء وجد الفاعل او لا
ان ٢ جاز فما الوجه في الحكم على السواد المعدوم انه سواد فانا ان نعني بهذه العضية
ولا سبيل الى ذلك لان الكون ٢ معدوما او صفته ٢ يكون على تقدير الوجود حالة العدم
ذهنية و ٢ يكون للذهن سواد او لا فان لم يكن فما وجه كون السواد حالة العدم سوادا فلا
بد وان يكون الى وامدا او كثيرا لان كل ما هو سواد فهو لا يخرج عن ذلك كل ما هو واحد او
كثير فهو موجود لان الوحدة والكثرة صفتان وجوديتان يلزم اجتماع الضدين والتناقض
اجابوا بمنع ٢ عدم على العدم شيء لان ذلك الشيء ان لم يكن موجودا الوجود ما
ان كان موجودا يلزم اتصاف المعدوم بالموجود وذلك محال وان كان معدوما يكون صفة
للمعدوم فحصول الشيء فرع حصوله في نفسه والتحقيق ان قول الاسلامي انه لو كان موجودا لما
كان صفة وانما يكون كذلك ان لو لم يكن ثابتا سيأتي ذكره الجواب وهو ان المعدوم اما ان يساوي المنفي
او اخص او اعم والثالث لا نزاع ٢ لاحد في ان المعدوم الاعم من الثابت والمنفي صادق
على المنفي فيلزم ان لا يكون المنفي منفيا واذا لم يصدق على المعدوم
منفي كل منفي ليس بمعدوم ليس بمنفي وهو المطلوب وان عنى
بالمعدوم المعدوم المطلق يمتنع الحكم عليه دائما فنمنع وان عنى المعدوم مطلقا
فلا نسلم انه لو كان كذلك فانه يمتنع الحكم عليه دائما فلا يلزم الخلف
لكونه صادقا على المنفي وعلى المعدوم المطلق ٢ ما ذكروه انما لو كانت صفة في الخارج

متباشر

لكانت ممتنعة ذكونها مستقرة ومتخالفة بخصوصياتها مع بداهة ان غير ما بالاعتبار يكون
كونها مستقرة اذ ذاك اعلى ما سياتها ملزم كونها موجودة حالة العدم اذ لا معنى للوجود
الموذكر فيه طرد الا ان الصوت عندهم اعم من الوجود والعام لا يتلزم الخاص ولا يذكر قد عرفت
معنى اللزوم يعلم انه عند الوجود واجب انهم يوجون ان المعدوم معلوم وكل معلوم
وكل ممتنع ثابت اذ التقسيم انما يكون محترزا عن الغير لا عن الضد فتامل واجاب ان ايد
ان المعلوم متميز في الخارج فلا نسلم وان ايد انه متميز لم لا يجوز ان يكون
ما سانه اي ما به يمتاز العقل عن ما عداه فانه وذلك ايضا مفروض بالامتياز في المعدومات
متميزة في انفسها اذ طلوع الشمس غدا من المشرق ممتاز عن غروبها غدا وكل متميز
واجاب بمثل ما مر من المنع والنقض لم لا يكلف لم يكن السواد سوادا الا عند الوجود
لكان كونه سوادا ما كونه سوادا ومع ذلك لزم ان لا يمتنع السواد ممتنعا الا عند الوجود
وانه محال وهذا هو الذي اعتمد عليه العلامة في ان الماهيات غير مجعولة واجاب بانا لم
نسلم وجود احتى يلزم الخ وزعم قدماء ان الشيء ما لم يوجد لا تحقق له اصلا
انما نسلم هذا اعلى انكار الوجود العقلي وقد بيناه فلا يرد علينا ما ذكرتم
ان اذا اراد شيء ان يفعل لم يكن مفعولا حال العدم اذ لا تحقق حينئذ
يحتمل جواز ما ذهبت اليه الفلاسفة من ان الفعل هو المجعول بالمعنى المصدري
والنقض انهم ان اراد وا به الاشياء بالفعل فهو مسلم لكن لا يفيد وان اراد وا
من كلامهم ما ذكر من ان ما عدم ثابت الوجود والماهية فلا يسلم ذلك عن الماهية ولا
لزم انقلاب الممكن ممتنعا فيكون قبل العدم ثابت الوجود والا لزم
امكان الاعم امكان الاخص فيلزم ان يكون الوجود في الزمان الاول امكان
في الزمان الثاني والا لزم الانقلاب ثم وجود الاول ان افاد زيادة استعداد للقبول
الوجود فقد صار العدم الخاص سببا للوجود وان لم يفده ملا استغنى عما به افاده
من حاله الوجود في كل الاوقات الامتناع ما لذاته لان ما لذات لا يزول واجاب
الامتناع لا بالذات بل بالغير وهذا لا ينافي دخول الممكن في حيز الوجود
الاول لفقده زيادة استعداد لانه انما يستعد لو كان فاقدا ما به الاستعداد
هذا هو المراد من قولهم ان الممكن الاعلى احتياجه الى المرجح
فما لم يتم ترجيح له ما هيئة ولا موثرة فلا نسلم ان الحكم عليه بعدم الوجود واجاب الامام
ان هذا الحكم لا يصح الحكم على العدم الحكم عليه فانه ضعيف جدا لان الحكم لا يصح عليه
والا

لعدم نفسه وهو صحة الحكم عليه وقد ظهر ان عدم صحة هذا الحكم سلبي فجاز السلب
عن المعدوم بخلاف الحكم بصحة العدم فانه ثبوتي فلا يجوز الحكم على المعدوم بالثبوت
فانه يصح ان يعاد ذلك الحكم على المعدوم المطلق بان يقال العدم المطلق ثابت له
الذي كان موجودا هو الماهية من حيث هي هي من غير نظر الى وجودها ولا عدمها
ومعنى ثبوت الماهية الموجودة حال وجودها انها ثابتة لها في ذلك الحال
فما لم يتم ان الحكم على المعدوم بالثبوت ممتنع لا نسلم ان المعدوم الذي وجد فيما بعد
ملا الذي وجد ثانيا سواء وجد بعينه او في وقته او في وقته ما يكون هو هو وقته ما ان لم يكن
عود المعدوم مثله معه لا يرجح على الاشتراك احدهما وذلك يرجح لاستلزام ايجاد العدم
من غير مؤثر واجاب ان المثل يقال لما سد مسد الماهية فان اريد المثل بهذا المعنى
فلا نسلم عدم الامتياز لان ذلك مما يشاهد عود هذا العدد من غير امتياز وان اريد
بما سد مسدها الكمال فلا نسلم انه يكون وبعضهم لما عجز عن اقامة البرهان على امتناع العدم
الى دهري القرون واجاب بانه لو كان ضروريا لكان وقد سبقنا هو آنفا
ذا الحال المحقق على انه لو اسلم ان الوجود والعدم ليسا بمتعلق
ما كان وقسموا الثابت الى الوجود والعدم والحال وعرفوها بانها صفة لموجود عبر عنه
بالوجود والعدم وما هو اعم منهما بالثابت الحال وحينئذ نقول الحق
ان الوجود لم يوجد والا لتسلسل ولا عدم لان الشيء لا يتصف بصفة وجوابه ان وجود
الوجود عنه لا يلزم التسلسل كما في سائر السواد والعالم مستمر كما في الدوام
ذا السواد والعالم والحق ان غير الموجود مما غير موجود بين والا لزم قيام العرض
بالعرض والا معدوم لم يقم به شيء ضروري انها ليس كذلك وكذا عليه القوم مشاركة
لها ممتنعة مطلق الوجود ولا شك ان بين الممتنع والمتمكن غير الموجود
ولا يكون ثالث موجود ولا معدوم بين كما مر وكذلك يلزم ان لا يكون الفاعل والواجب غنيا عن
والواجب لا نسلم امتناع قيام العرض بالعرض سلمنا لكن واجب لا يطلق لفظ العدم
عين الممتنع الوجود مكلا لا يكون موجودا ما لكون موجودا ما لكن يلزم ان لا يكون
لممتنع موجودا فذلك عين تسليم انها معدومة اللهم الا ان يقصدوا العدم
بمعنى آخر وهو لا سقى النواح ويصير العث لغيظها خامسة الترتيب الوجود
والوجود كي والعدم والعدمي قد عرفت ما سلف ان الوجود هو الكون والعدم هو
استمراره فالموجود ما له الكون والمعدوم ما لم يكن الوجودي والعدمي

فقد تحير فيه اكثر اهل العلم مدة ما فرقوا بين الوجود والوجود والحدوث
والحدوث والوجود والعدم والعدم والاعتبار ح واعلم ان الوجود قد يكون
في نفس ما هو موجود بحقيقته كالعلم والضوء والعلم قد يكون كذلك كالعلم
والظلم ولا عبرة بالغلط فان الغلط قد يكون مجردا عن الشيء دون الحق كالعلم والظن
وبالعكس كالعلم ثم الحدوث قد يكون بينا مجردا كالعلم وقد يكون كذلك بينا وجودي
والظن كالعلم فانه ليس بعدم البصر بل بعدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا
وسنوضح عليه بمثال فالا يلزم من كون الشيء علما صادقا على المعدوم وقد ذهب
اليه كثير من اهل العلم ب لا يلزم ان يكون بين العدم وجوديا لجواز اسناد العدم
باسناد العقد الوجودي وقد ذهل عنه كثير من المحققين واما بين الوجود والعدم
يكون عدميا اما بسيط او ركبا والله اعلم الصحيفة ٣٠ هذه الماهيات ونعني
بفصول الفصل آخر يحمل الماهية كل شيء فرض كليا كان او جزئيا لحقيقته من
كان الشيء كليا سمي حقيقة ماهية وان كان جزئيا سمي هوية وكل حقيقة
نفسها معنى ما او الكل ما يحفظ لازما كان او مفارقا وساخرة عن شيء ما معنى آخر
الصحيفة مع قطع النظر عن كل ما يحفظها سواء كان معها او لا فالحقيقة من حيث هي
واذا اخذت مع شيء آخر يحال لها الحقيقة من حيث هي كذا فالحقيقة من حيث هي ليست الا
هي الحقيقة فقط لحقيقة الحيوان من حيث هي ليست سوى حيوان وليست وحدة ولا كثيرة
ولا واحدة ولا ذهنية ولا خارجية ولا غير ذلك من شأنها ليس بينها ولا اطلاقها واذا
اخذت الوجودية مثلا كانت حقيقة الحيوان من حيث انها موجودة لا من حيث هي هي
من حيث ان ماهيته لا شرط شيء وشرط ان لا يكون معها شيء لما هيته بشرط لا شيء هي ماهيته المجردة
والماهية لا شرط شيء موجودة فرا يع وان كان معها الفرس لانها من حيث هي هي بالمعنى
المذكور حيوان لا سوان الوجودة وهو الموجود وليس وجودا لا شرط لا شيء فهو موجود فرا يع
ولا يوجد الفرس لان الوجود شرط زائد وهب ان الطفل انما يوجد من كل نوع وجوده
ما تمثل الاجلاط ونحوه وهو ما نقص اللهم الا ان يشتمل الوجود الفصل ٢ في اقسام
الماهية اما هيئة او بسيطة وهي التي لا جزء لها او مركبة وكل منها اما حقيقية او اعتبارية
والاعتبارية اما وجودية او عدمية وهذه ستة اقسام والحقيقي ما يكون بحسب نفس الامر
والاعتباري ما يكون بحسب الفرض والاعتبار والوجودي ما من شأنه ان يكون في موضوع وهو العرض
والعدمي ما يكون كذلك والبسيط الحقيقي كالواجب والبسيط الاعتباري كالوجود

فان العقل لما وجد فيه كثرة من الاشياء ان لها وجودا غيرها فيرجع الى ان الكل كذلك لكنه
بعد الامعان يذعن ان وجوده غير ماهيته لانه لو كان ماهيته عين الحقيقة لما احتاج الى
بعد الحصول الى ماهيته ولانه يوجب التسلسل وكذا كل صفة معنوية عين موصوفها عين موصوفها المعنوي
كحصول الحصول ولذوم اللذوم ووحدة الوحدة وقدم القدم وما جرى مجرى ذلك
واما المركب الحقيقي فكالبدن المركب من العناصر والنبات من الاخلاط والاعتباري كالمركب
من الجنس والفصل فان الفصل يستغني الى الجنس والفصل موجود والقائم منهما النوع
وليس شيء كاذكر كذلك الا ما صدق شيء منها على النوع وكما اعتبرنا هيئة من صفة من موصوف
كالحيوان الاسود اعتبرنا هيئة من متماثلين كزيد مع عمرو وعرف من ذلك ان الشيء الواحد قد
يكون حقيقيا وقد يكون اعتباريا كالوجود لما عرفت وكالوحدة فانها قد تكون حقيقية
كالواحد والنقطة وقد تكون اعتبارية كالذي التركيبان الاعتبارية الفصل ٣
في اجزاء الماهية وغير بحسب اجزاء الماهية قد تكون محمولة عليها كالجنس والفصل وقد
لا تكون كاجزاء العدد يحمل شيء منها على الكل اذا كان عبارة عن الشيء المجتمع من عدد موجودات
مختلفة كالبيت والعشرة وهو التركيب الحقيقي المتعارف عند الفرق يمتنع حمل كل الاجزاء
عليه فلا يقال البيت سقف والعشرة واحد اذ يمتنع ان يقال ان هذا الشيء المجتمع من هذه
الموجودات المختلفة هو واحد منها واما اذا كان عبارة عن شيء موصوف بعدد اشياء كالا
مثلا فانه عبارة عما يكون جوهرا نباتيا حساسا ناطقا متصفا بكل منها على الكيفية
فكذلك الشيء اذا حصلت له معان مستقبحة لخواص مجتمعة صار مسمى باسم صاحبه على
نهج وهو الصحيح باعتبار حصولها ماهية فاذا لبس المراد بهذا النوع عن الماهيه
سوى ان يكون شيء له معان يقتضيها صفات يوجد بوجودها فالموصوف والمتبوعة
هي الذات والتابع مخصوصة كانت او عرضية هي العوارض كما حصل لذات الانسان
مثلا عارضة نباتية كالاكل والنمو والحس والحركة بالارادة والنطق وصار بها
جوهرا حساسا نباتيا حساسا متحركا بالارادة ناطقا وهي المستقبحات من الفعل
كالمتعجبية وقابلية الصناعات وغيرها كالمتعجبات هي الذاتيات والتوابع
هي العرضيات ثم هذا التعقيب يتركب مع غيره فيه الذاتيات والعوارض ويعرف منه الفعل
ان اجزاء هذه الماهية وان كانت متمنعة بحسب الموضع والوجود العقلي لكن لا
يكون ممتنعا بحسب الوجود الخارجي كما عرفت لان كلا ما لحقيقة موجود واحد
فعلم بحقيقة قبل الاجزاء لم تكن اجزاء الماهية ولا يكون ممتنعا من هذا الوجود الخارجي

وهذا التركيب اعتباري اذ ليس في الخارج الا شيء واحد صادق عليه انه هذا وذاك وذلك
لكن العقل يعتبر التركيب بينهما وقد يجتمع التركيبان في ماهية واحدة كالانسان
من تركيبه وتركيب بدنه فان قلت الاعتبار ان طابق الخارج كان الارتباط حقيقيا والا
فلا عبرة بالكاذب قلت من الحقائق ما يتحقق بحقيقته في نفس الامر في القوى العاطلة كالكليات
والمعدومات والنسب بينهما فلو كانت الحقيقة في تصوراتها واحكامها انما هي بتلك القوى لكان ذلك
يكون صادقه مطابقة لما في نفس الامر كقولنا الجنس كلي على معنى ان ما يحمل عليه الجنس كلي [illegible]
اما اذا كانت النسبة انما هي الى الخارج كذلك فلا يقع خطابها الى ما لا يسمى [illegible]
من الجزء المحمول ان كان عاما مشتركا فهو الجنس والا فهو الفصل وقيل لا بد
وان يكون بعض الاجزاء الا في اعتبار الا العقل والا لما حصل التركيب واذا التركيب الحقيقي
ظاهر اذا الهيئة الاجتماعية [illegible] محتاج الى [illegible] الا الخارج واما المركب من الاجزاء
المحمولة فغير معلوم [illegible] الشيخ ان الفصل علة لحصة النوع من الجنس لان [illegible] ان لم
يكن علة الآخر مستغنيا كل منهما عن الآخر فلم يحصل التركيب ليس الجنس علة للفصل
استلزامه تغير العكس وفيه نظر اذ المراد بالعلة العلة الناقصة ولا نسلم انه لو لم يكن شيء منهما
علة [illegible] لزم الاستغناء وان اريد بها الاعم فلا نسلم انه لو كان الجنس علة يلزم الاستغناء
ولا نسلم ان الحصة ليست مستلزمة والكلام فيها وانقاضه الى آخر وجوازه مذهب ارسطو
والشيخ ومن تابعهما ان العقل شرط لحدوث النفس والبدن الا الجسم او الجسم الناري
الحيوان والفصل اما النفس او ما يحصل منها وعلى كل التقدير لا يتوقف الجنس على الفصل
الدور لان الجنس حينئذ يكون متوقفا على الحيوان فلو توقف الناطق على الحيوان لزم
ان يكون الناطق متوقفا على الحيوان فلو توقف الحيوان عليه لزم الدور خاتمة
اجزاء الماهية مادية وصورية جميعا متقدمة بالوجود على وجود الماهية في الذهن
والخارج لوجوب تقدم الموقوف عليه على الموقوف والمراد الذهني مع كفر منتو عدم
البعض فان قلت جميع الاجزاء نفس الماهية فلو وجب تقدمها لزم تقدم الشيء
على نفسه قلت التقدم لجميع الوجود لجميع الاجزاء من حيث هو المجموع والفرق
بين جزء المجموع وجزء ذات الاجزاء وبين وجود مجموع الاجزاء في المركب لا بد وان ينتهي
التحليل الى البسيط والا يلزم تركب الماهية من امور غير متناهية مرارا غير متناهية
الفصل الثالث في الماهيات المجعولة انما اختلفوا في ذلك فذهب اهل التحقيق
الى انها مجعولة وقال الفلاسفة والمعتزلة وبعض الحنفية بان المركب مجعول دون
البسيط

البسيطة والحق انها مجعولة مطلقا وجعلها ان يكون الوجود عين الماهية لما كان
الوجود معلولا وجودة فكذا الماهية وان كان غيرها وقد بينا انها ليست متقررة بذاتها
فيلزم ان يكون تقررها بغيرها لسبب تأثير الفاعل بالمحققة التي تقرر الماهية في
الخارج بان يجعل الماهية من حيث هي تلك الماهية في الخارج ولزمه تقررها في الكون لا
غير مؤثرة الماهية تلك الماهية في الخارج بل حققها لكون في الخارج واستمثال حقيقة هذا الكلام
لما عرف الفاعل ماهية الكرسي جعلها في الخارج وهذا معنى لبعضه ما تأثر المؤثر في الاشياء
فاذهبه والبرهان على ذلك ليس ذات المعلول عند انتفاء الوجود لا يجوز ان يكون حاصلة
في الخارج وكالة والا لا يجوز انتفاء بل لا بد وان يعرض منها لحصولها الفاعل اذ ناه الصورة
لو عقلته كانت الاجتماعية والالة تأثير فعلم ان الفاعل لا بد وان يؤثر في نفس الماهية
ويجعلها تلك في الخارج حتى يتحقق الوجود وهذا حسن بديع واحتج الفلاسفة بان الماهية
لو لم تكن تلك الماهية الا عند الوجود لكان كل ما كان يكون بالغير ولزم المحال المذكور في عدم كون
السواد سوادا وقد عرفت جوابه هنالك واحتجت المعتزلة بما ثبت ان الماهيات متقررة
بذواتها فامتنع تأثير الفاعل في ذلك وقد علمت الفساد فيكون لعلهم انما اجتهدوا
في ذلك بلا بلا تحقيق وجوب وجود الشيء عن الموجد واحتج من قال بان المجعول
هو المركب بوجهين فالاول لو كان البسيط مجعولا لما ارتفع بارتفاع الغير فلا يكون السواد
سوادا عند عدم الغير وقد تقدم جوابه وستعرف انه لا يختص بالبسيطات لو كان مجعولا
لكان ممكنا والامكان نسبة بين الشيئين فلا يتصور للبسيط ولجاب الامام ان كل ممكن
في لاجل عن الوجوب او الامتناع او الامكان والاول ان مستغنيا تعين الامكان وفيه
نظر لان لا يخلو عن هذه الثلاثة انما هو النسبة بين الشيئين المتحققين ما المادة لاكل شيء
ولئن سلمنا لكن لا نسلم للخصم ان يمنع استناد الوجوب لان البسيط عنده متقرر
بذاته فيكون تقريره واجبا بل الجواب انه وان كان البسيط لكن كونه في الخارج
مفاهيم لكونه هو في الخارج مفاهيم كونه من حيث هو هذا القدر كاف في تحقق النسبة
واحتجوا على كون البسيط مجعولا بان جاعل المركب جاعل المفرد اجزائه والا
فان المحقق بسايطها التي من جملتها الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري فقد
يحقق المركب ان لم يوجد ذلك اي على ما يلزم ان لا يكون المركب مجعولا اي على
المصنف [illegible] لو احتاج الوجود وفيها يعلم تصور الفصل الثاني في العين
[illegible] مباحث في الماهية اذا تحققت في الخارج لعرضها المعاني المخصوصة اما
بالماهية

كان منع تعينها فهو على التعيين وقد الحاشا على تكون متعددة الوجود ان لم يكن
الفصل ٢ في الوحدة والكثرة وفيه مباحث ١ الوحدة غنية عن التعريف وجودها
لان الكثرة وجدانية قطعا وهي مركبة من امور هي ان تكون الوحدة الضادة موجودة
وهي غير الوجود لان الكثرة اعتبارية انه كثير موجود وليس واحد على التعيين
بعشرة فلكثرة المتمثل بحيث الواحد قد تكون عددا وقد لا تكون الاول
فجميع وجوهها ان كانت متقومة لها فانها الواحد بالجنس او بالنوع وقد يلزمه الواحد
بالجنس والفصل وان كانت عارضة لها فانها الواحد بالموضوع كالكاتب الضاحك او
بالمحل كالبياض والتطرح ان لم تكن متقومة ولا عارضة فانها الواحد بالنسبة
النفس الى الذي وبسبب الملك الى المالك وبالجملة فان وحدة الانحاد هو الذي
ولا عارضة للنسب بل النفس والملك والذي كان يوجد عددا متماثلا الواحد
بالجنس هو ان لم يقبل الاقتران ولم يكن له موضوع من ذلك الجنس فهو الوحدة
وان كان قابلا لم يوضع فهو النقطة والانسان بالنفس والعقل وان قبل القسمة
فالوحدات اجزاء متشابهة فهو الواحد بالاتصال سواء كان يقبل له القسمة بالذات
كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط وبمثال الاتصال واحد بالاتصال الخطي مجيء طريق
الانسان ونحو ذلك مما لا يتجزأ بالطبع اصلا وان لم يكن اجزاءه
متشابهة فهو الواحد بالاجتماع وبمثال الاتحاد الاشخاص بالجنس مجانسة وفي النوع
مماثلة وفي الكيف متشابهة وفي الكم بها وانه وفي الاضافة مناسبة وفي الهيئة
متشاكلة وفي الاطراف مطابقة وفي وضع الاجزاء بعدا زانه ج احد طرفي
اتحاد الاثنين بالاتصال في مذهب المحققين الى امتناعه وقال المعتزلة بتقارب اجزاء
الفلك بسيط وقال بعضهم باتحاد النفس بالبدن وبعضهم باتحاد النفس والعقل
الفعال وبعضهم باتحاد الفاعل مع المحل والله استشكل ذهب الشيخ في كتاب
احمد او الحاد ذهب اليه الفلاسفة فتح من متصوفة الاسلام وجد انفاقا
الانحاد لان المسمى بالاتحاد هو اثنان كما سنبين لفظه في قسم الكلام
وهي الانحاد ان يصير شيء واحد واحدا آخر من غير استحالة وتركيب حتى
يكون هناك شيء واحد هو هذا او ذاك بعينهما واستدلوا على بطلان
الاتحاد بانها لو اتحدا ان يقتضي موجودين فيها اثنان لا واحد
وان عدما او احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد لا بالموجود ولا

بالمعدوم ولما ان يوجد الاثنان انهما لو كانا موجودين قبل الاتحاد او اما
يكون كذلك ان لو كانا موجودين مع وجود واحد من الاثنين لا يجوز ان يكونا موجودين
بوجود واحد بعينه واحد كما في الجنس والفصل فان طبيعة
الواحد المشهور انها قبل الاتحاد كانا موجودين مع وجود واحد من بعد الاتحاد لم
كانا موجودين مع وجود واحد يلزم انعدام احدهما وهذا خلف هذا انما يلزم ان لو
اعتبر الوجود من الاثنين انه كما اتحدت الذاتان اتحد الوجودان والعينان
ايضا ٣ بصور مفهوم الكثرة ووجودها ظرف ذاتان وهي غير الوجود في غير العين
لان الواحد باعتبار انه واحد موجود في تعين وليس بكثير وعلى الواحد والاثنين
اشتباع لاختلافهما باختلاف الاول به كالجسم والمنطقية الموجبة لاختلافهما بالفصول
وقد ان كل فرع بادوا حدان التي فيه لها الاعداد التي فيها بالسوية لست بموقوع مثلثين
اذ ليس يتوجهها اول يقتضيها بالاضافة بل ستة مرات وصل وكل
اسفل استركا في النوع فيها المعلمان كالعلم والانسان والانا متخالفان وفيها الفرد
والمتخالفان يمكن ان يستا بمتقابلين بتقابل الذات لا يحتمان
شيء واحد من جهة واحدة في واحد وقبل اشتباه اربعة لانها ان كانا موجودين
فان كان يتقابل كل منهما بالقياس الى الآخر فيهما متضايفان والا فالمتضادان وان كان ٢ متضادان
عدميا فان اشترط فيه موضوع قابل للوجود بحيث يخصه او نوعه اجتمعا فيه
العدم والملكة المحققة او ان كان بحيث يمكن حصوله فيه فيهما العدم والملكة
المشهور وان لم يشترط فقد فيهما السلب الاعم عن ان يتضمن ويكونان ٢
كذلك بالقياس المتقابلين بحيث ان يكونا وهميا بحيث لا يتهم ان اشترط في
القدر ان يكون بينهما غاية الخلاف وان سامحنا على موضوع واحد فلا يكون بينهما
الوجود بين مخصوص فان النقيض كان مثل بينهما الوجود والعدم والان فالغاية
منتفية خارجا عنهما بحيث لا يصدق الحد عليه والا فلا يكون ضد الواحد واحدا ان يجمع
المضادين الكيفيات والجوامد وهذا اصطلاح خاص بهم ومطلق كثير من اصحابهم
المبتلين على هذه وكذا الفيض الثاني ان اشترط كون الحد مع عدم الوجود
قد يوجد متقابلا عند النقيض كمتقابل المعدوم بالاطلاق وان لم يشترط
يكون هذا التقابل من السلب والايجاب اذا لم يشترط موضوع قابل مع انه لا يسر
كذلك لجواز ارتفاعهما عما انهما جوهران لا يتحدان عند النقيض يجب

ان يكون عدم الوجود في الخارج من هذه الاقسام مقابلا للوجود سيما كالوجود للاعم
الفصل ٣ فالحدوث والقدم الحدوث هو كون الوجود مسبوقا بالعدم و
القدم كون الوجود غير مسبوق بالعدم وقال فخر الدين الحكماء الحدوث هو الخروج
من العدم الى الوجود ثم الحدوث اما ذاتي وهو كون ما يفتقر وجوده
اتا ما يفتقر وجوده آخرا مطلق وهو اما زماني اذا كان مسبوقا بالعدم واما
ذاتي اذا كان الوجود من الغير لا ثم لا يكون استغناؤه في الوجود والوجود مسبوق بعدم
استغنائه بالذات فقط بالذات انتفى استغناؤه في الوجود والوجود مسبوق بعدم
استغنائه وعلى تقدير الاشراك انما موضع لفظ الحدوث والقدم في شيء
الحدوث فيكون القدم انتفاء سابقه والاول لا حدوث له ضد من الثلاثة الباقية
من الحادث والعدم بالعكس وقيل الحدوث والقدم عدميان لان الحدوث
لو كان وجوديا فاما ان يكون حادثا او قديما والاول يوجب التسلسل والثاني
قدم اما الحدوث وكذا القدم لو كان حادثا يلزم حدوث القدم ولو كان قديما التسلسل
والجواب ان حدوث الحدوث وقدم القدم نفس ذاتهما كما مر خاتمة
في المتقدم والمتأخر اما اقسام المتقدم فخمسة فالمتقدم الزماني كتقدم الامس على الآن
ب العدم بالرتبة اما وضعي كتقدم الامام على المأموم اذا اقتدى الامام واطبعي
كتقدم المحرض على التحريك اذا اقتدى المحرض او بالعكس اذا اقتدى المتحرك
ج العدم بالذات وقيل له المتقدم بالعلية فقط وهو تقدم الموثر على الاثر
مثل حركة الاصبع مع حركة الخاتم ج المتقدم بالطبع وهو ان يكون للمتقدم
الله للمتأخر غير موثر كتقدم الجزء على الكل والشرط على المشروط ٥
العدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل تعريف الحد المتقدم
وبعضهم يتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض اذ ليس هناك زمان لا يتناهى
ان يكون للزمان زمان آخر ولا شيء من الآنات بالآنية وقد يطلق اذا المراد
بالعدم الزماني لم يكن يكون المتقدم قبل المتأخر قبلية لا يجامع المتأخر
في زمان واحد وهذا اعم وسلم يكن يوجد منهما غير واحد احدهما
زمانا والآخر غيره وبعكسه اعم يازم من تقدم لا يجامع يجب كون المتقدم
مع تقدمه لا يجامع المتأخر في زمان واحد والا لزمان كان متقدما في ان لم
يجب ملاحظة من ان يجب كون المتقدم بحيث يجامع المتأخر والا لزمان وجب فلو كان

متأخرا عند بالذات والا فيتحد الطبع وان لم يجب فان كان التقدم متأخرا عن المرتبة
والا فالشرف واحترام الماخر في مقابلة احترام العدم والله اعلم الصحيف
اي تقدم واخر الخ اعم به ومنها مسئلة فصول الفصل اما في معنى الواجب والممكن
والممتنع كل ما يتصوره العقل فهو اما ان يجب اي يمتنع ان لا يكون
لانه ان اقتضى ذاته وجوده فهو الواجب والا فان لم يقتض عدمه فهو
الممكن وان اقتضى شيء منهما فهو الممتنع فالممكن لذاته ان لا يقتضي شيئا منهما فالوجود
بالذات لا يقتضي لذاته وجوده اي هو والممتنع بالذات ما يقتضي لذاته عدمه
والممكن لا يقتضي لذاته ان لا يقتضي شيئا منهما ويعلم من ذلك ان شيئا منهما لا يتقلب
اما آخر لان اقتضاء الذات الشيء لا يتغير بما يقتضي لعدم الذات فيجب بقاء الممكن
واجبا بغيره كما يصير عدمه المقتضى وقد يصير ممتنعا بغيره كما يكون عند المانع
لكن ذلك لا يخرجه عن كونه ممكنا بذاته فان قيل ان لم يقتض عدمه لا يقتضي وجوده
العام فيكون الممكن ما لا يكون ذاته مقتضية الوجود والعدم معا يقتضي العام والخاص
من ذلك ان لا يكون مقتضية لاحدهما قلنا يكون ذلك الطرف ادخل من الطرف
الآخر ورد ما حكم عليه فجاز ان يقتضي ملاحظ وجاز ان لا يقتضي مطلقا بخلاف ذات
الوجود عن الواجب والعدم عن الممتنع فلم يقتضي احدهما الخاص من حيث ان الممكن من
يكون احد طرفي الممكن اولى به لذاته بحيث لو خلي ذاته ووقع ذلك الطرف واعلم
انه ليس المراد بقولنا ذات الممتنع يقتضي عدمه ان ذاته ذاتي يقتضي عدمه كذا
ليس المراد انه يحقق ذاتي يقتضي عدمه كذا بل المراد انه يحقق ذاتي يقتضي عدمه كذا
بل المراد انه يحقق ذاتي يقتضي عدمه كذا اذا وجدت الحقائق وجد لها هذا الاقتضاء
وان لم يوجد فلا واما ذات الممكن والواجب فهما يقتضيان الامكان والوجود
في العقل وذاتي لا يقتضي اما ذات الواجب فلان الوجود ذاتي لا يقتضي واما ذات
الممكن فبشرط ان يوجد فانه واذا عرفت ذلك يعقل الوجود الذاتي هو ضرورة الوجود
بالغير والذات والامتناع الذاتي ضرورة العدم بسبب الذات والامكان عدم اقتضاء
شيء من الطرفين بحسب الذات وفي ذلك لانه اذا تحقق ضرورة الوجود بسبب الذات تحقق
الوجود بالذات من حيث انه تحقق ضرورة الوجود بسبب الذات وان لم يتحقق
لم يتحقق الوجود بالذات من حيث انه لم يتحقق الضرورة المذكورة وقد كذا الامتناع
والعلم من ذلك ان معنى الوجوب والامتناع والامكان اعتباران لكونه موجودا

انها كما اعتبار ان وهنا وهو ان لفظ يختص بالانشاء والامكان وهو انما تذكر عرفت ايضا
الذات فيها انما موجب العقل فان فيه تحرير فيه الكلام في ان الامكان اعتبار
العصر واحكامه بدقيقة صدوره انما يصح فيما ذكر في الانشاء واخواته
اما الاول بمعنى الاشياء كما عرفت من العدم فانه سواء وجد فرض ناصر
المعنى حاصل الاشياء النقيض يصح فيه اي انه عند العقل صح بعض طرفي عدم
نقيضه الا ان الاشياء ان يحقق كذا الامكان هذا يحتمل هذا المعنى ويرد
ما قدمنا الفصل ۲ فيما انما الوجوب اصلا فهو واجب
فنقول انه وجود في نفسه فانه اكد الوجوب من وجود انما كد ما يعدم وفيه نظر
اذ لقائل ان يقول العدم مركب مع انه عدم فيه اقتضى ليات الوجود وفيه بحث
اذ المسلم هو الذات ۲ قال الامام انه يصح الا وجب الحمل على العدوم
فيكون معدوما وجوديا وفيه نظر لما عرفت ان يصح العدم هو ان يكون ممكن وجوده والا فما
قد عرفت انه نظر ان العدم ليس بوجود الممتنع ما هو الحق في سلب الوجود لا الايجاب
الا وجب وذلك لا وجب كون الوجوب شيئا واجبا المنكر وذلك وجود فانه لو كان
سوتيا كان ما فرض ايجابه اذا فلا امكان ما والاول والثاني كما انه ليس والثالث فيه
والثاني ايضا يصح تركيب الوجوب ليات يصح جواز كون الواجب بنفسه اذا كان
محتاجا يكون ممكنا وهو جائز وهو ان الواجب واجب انه لا يلزم من امكان الزمان
جواز زواله لجواز ان يصير واجبا عن وجوبه وجب بالذات ت لو كان وجوديا كان
له وجود وصورة ذكر عرضه وممتاز بخصوص صيته يكون وجود عرضيا فان وجب
انفكاكه فانه كان للوجود وجوب وبسلسل والا امكن زواله عنه وعند زواله لا يكون
الواجب واجبا واجوابه ما ورد ان وجوب الوجوب عينه ۲ هو نسبه لكون ذاته
و۲ يكون ممكنا واجبا لوجوب نسبه فلا واجب وجوب بسلسل هذا الوجوب واجوابه ليس وجوده
بالذات لا وجود الذات هذا ما قيل فيه والحق انه وجودي لكنه اعتباري كما عرفت له

الفصل ۳ ذهب الامكان لصلغرانه مقابل الاشياء واحكامه ان وجودي والمنكر العميد
واحسب العلامة وجوده فانه مقابل الاشياء العدمي واجوابه انه ليس
له ولئن سلم لكنا قدمنا ان يصح العدم جاز ان يكون عدميا وعارضه الاشياء
بانه مقابل للوجود الوجودي ت ما ذكر الشيخ انه لو كان عدميا لكان الشيء نفسه
ممكنا اذ ليس بين ذات الامكانية والامكان ذات وواجوابه ان الاول

كون

كون الامكان صفة سلبية وانا نسلب الامكان بالكلية وانا نسلم هذا لكنه
ان الامكون شيء امكانه سلبيا ومذاط بالغير ۲ بعض الامكان الغير وجوده
تقدم واصبح الممكن وجوده فالامكان شيء ما وهو مقدم على وجود الممكن فان
قام به يلزم قيام الوجود بالعدم وان قام بغيره يلزم قيام صفة الشيء بغيره وذلك
ضروري البطلان سواء كان ذلك الغير ان الممكن كما ذهب اليه الفلاسفة او غيرهما
ت هو نسبه ولو كان وجوديا كان ما خارجا عن الوجود ويلزم ان يكون الممكن قبل وجوده
لا واجبا او ممتنعا ۲ قال الامام انه لو كان سوتيا كان شيئا وكان لفرد الوجود
وهو خلاف ما يخصوصه ويلزم ان لا يستمر عن ما به الامتناز ويكون وجود عرضيا معينة
فان وجوده كان الامكان واجبا بذاته ويلزم ان يكون الممكن واجب الاتصاف
وجود الامكان بوجود وان الممكن كان له امكان وهو الخ وبسلسل الا ينتهي الى ما يجب وجوده
نظر اذ امكان الامكان عند ذاته هذا ما قاله شيخ والحق ما ذهب اليه المبين خاتمة
كل ممكن يحتوي على جوهر ين احدهما سابق على وجود وهو وجود بعضا عن علته الفاعلة
والثاني لاحق وهو الوجوب بشرط المحل والامكان بمعنى احدهما الاصلاح وهو المعنى الكلية
والثاني الامكان الوقوعي وهو انما يكون عند حصول الاستعداد وكفوف الشرائط وارتفاع
الموانع ويسمى بالامكان الاستعدادي وهو بالنسبة الى الاستقبال يسمى امكانا استقباليا
الصحيفة العاشرة في لواحق الوجود والماهية وهي العلية والمعلولية وفيه
فصلان الاول في العلة وفيه فصول الفصل الاول في اقسام العلة العلة ما يحتاج
اليه الشيء واعلم انما ماهية وهي جملة ما متى تحقق تحقق الشيء وجوده الشيء اعم منه بامور
خمس لانا اما ان نذكر الشيء اولا والاول علة اما هو والثاني علة الوجود وعلة الماهية
اما ان يكون زمانيا الشيء بالقوة وهي العلة المادية او بالفعل وهي العلة الصورية وعلة الوجود
اما ان يكون زمانيا الوجود اولا والاول العلة الفاعلة والثاني ان كان زمانيا الوجود
فهي العلة الغائية والا فهي الشرط وبتدريج فيه علة اشتمال مثل الوضوء كالثوب
للصباغ والكاتبة كالقدوم للنجار والماء وكل ما يمشي للمشاء والوقت كالصيف للأدمي
والداعية كالجوع للاكل وزوال الموانع كزوال الحجر للقطار وزوال الرطوبة
للاحراق ولما كانت هذه الاسماء راجعة الى اهتمام العلة الفاعلة جعلها اكثر
مشايخ العلة الفاعلة فلذلك جعلوا العلل اربعا وحيث نذكر لفظ العلة
مطلقا نريد به الفاعلة ونذكر البواقي باوصافها او سماها اخرى كما قال العلة

الماهيه جزء وركن في ذاتي ومقوم وبتال للمادية باعتبار كونها مستوكنة بين الصور
مادة وطينة وبتال للبنائه عامة وعرض والعدمي جاز ان يكون جزء العلة الغائية
كعلم الناظر وعلل يجوز ان يكون جزء العلة الفاعلية ام لا فيه خلاف فذهب ان
العلم الاعلى به منع من ذلك على انه لعلة به سلم وهذا هو المختار الفاضل في العلة
الفاعلية وفيه بحث لان العلة الفاعلية ما به وجد الشيء وهو اما مختار وهو الذي
شاء فعل وان شاء ترك واما موجب وهو الذي يجب ان يصدر عنه الاثر وكل منهما اما علة
للوجود او للبقاء وقد يكون الشيء الواحد علة لهما معا لان الموثر اذا كان يقتضي
الوجود فانه حاصة ما فانه يستغني الاثر معه عن التاثير كما في استناد الباري تعالى في
وجوده وبقائه وقد يكون علة لاحدهما دون الآخر كالبناء فانه مع افتقاره المخصوص علة
لوجود البناء دون البقاء فان البقاء انما يكون بشرط النفي الاجزاء والدعامة والاساطين
واشباهها وعلة البناء جاز ان يكون موجبا كما جاز ان يكون مختارا كما شهد التسلسل
بمماسة النار وبقائه بانصباب الدهن بعد الاشتعال وانما يتكلم على البناء لانه اعتبار
ان الممكن حاله البناء غني عن السبب في بعض هذا العمر ليس كذلك العالم الفاني
اعلم ان الواحد حتى يصح الوجود عنه دون العدد الا ان والعوارض يعد عليه الكثرة من
واحد الا فعال المعلوم لهم وانكر الفلاسفة والمعتزلة واحتجوا الوجه فانه لو صدر
عنه اما ان يكون صدور الاثر بما هو غير كونه صدورا الآخر فذلك يقتضي ان يكون
الآخر والا ان النسبة من الشيء وغيره عند النسبة منه ومن الآخر فان كان اثر هما او كلا منها
داخلا فيما به المصدر لم يكن الصدور واحدا وان كان خارجا عنهما لم يكن
الكلام في كيفية صدورهما عنه كالكلام في الاول بعينه الى ان يتسلسل واجوابه
ان كون الشيء مصدرا اثر اجاز ان يتعلل ان الاضافات يكفيها اعتبار ما وهو يستغني عن
العلة على ما مر وايضا لا يجوز ان يكون كونه مصدرا صفة حقيقة اما ان لم
يكن لها تمام البرهان كما ذكرنا وان كان صفة حقيقة كان للمصدر حيثية غير الماهية
فلا يكون المصدر واحدا ان صح الوجه والكلام فيه وايضا فصح هذا البرهان لم يلزم
ان لا يصدر عن الواحد شيء اصلا ويتفرع منه وجه في دفع ما عكنه من صدور الواحد
عنه شيء لكونه نسبة مجردة او اضافة فاذ جاز ان يتم الى الفرع بسببه شيء لزم
ان يصدر عنه اثنان لانه لو صدر عنه شيء لكونه مصدرا لها وارتفاعا بزله لكونه
نسبة لكونه اما واحدا او خاصيته وهو لا يجوز ان يكون وطيا له كما ويكون وطيا له

فقد صدر عنه اثنان ثم اذا صدر عنه آ وجب بلزم صدور آ عنه مع عدم صدور ب عنه
الواحد لان الشرط ليس بشرط ليس بشرط فاذا صدر عنه ب لم يصدر عنه لشرط ليس بشرط
لصحة الشرط ليس بشرط فاذا صدر عنه آ والا لصدر ليس بشرط وكذا بلزم صدور ب وعدم صدوره
بلزم لذلك ان المركب يمكن له جهتان احداهما تحاذ الصدور وعن جهة صدوره عن الاخرى ليس
كسب الصدور لهذا البرهان وهو اسه ان يصح وجود الشيء سلب وجود عنه كسلب
وجود معين شيء آخر بحلاف ان يوضع بل يصح وجود الشيء لذلك الشيء مجاز صدوره وجود
الشيء مع سلب وجوده عن شيء آخر بل كل موجود مركب في ثبات يسلب وجوده
مع سلب وجوده عن آ ليصدر آ بتخصيص الباء وتشديد الراء اسم الاخرى على اختلاف
طبيعتها وهذا وارد لنا على هذا البرهان حتى لم يكن الممكن متعددا لم يمكن الاثر
الا فكذلك وايضا ان الاستدلال على الاصلاق انما كان على اثر كان واحدا منها
عن الآخر واما على اصلاق الاثار وليس كذلك لجواز ان يصدر عن الكل بحسب الجهات
منها واكثر ليس بجاز صدور الكثير ما عن الواحد لما ان الاثار لا يمكن ان يصدر
الا منها لما هيته والوجه والضابط ما ذكره بعض المحققين المركز به فان موجد كذا ما يحاذيه
لاجزء التقاطع المحيط عن منهج كذا ما لانه لا فرق منه ولم يلزم من ذلك شيء من المحالات
فان سلب الشيء اذا اعتبر انه سلب المصدر ايضا كذلك وبقي عن الممكن
سكاتي كما ذكر الامام فركيبه فانا لو لم نصدر عن الواحد الا الواحد بلزم ان لا يوجد شيء
الا واحد لان كون احدهما علة للآخر اما بدون شرط او لشرط وكذلك شرطه وجوب حاصل
فانا نجد وجودهم الله ان منع فجواز الواحد لا يصدر عنه الا الواحد لان الواحد بدون اعتبار شيء
معه لا يصدر عنه الا الواحد اما اذا اعتبر يجوز ان يصدر عنه اكثر مثلا اذا صدر
عنه واحد جاز ان يصدر منه مع ذلك الحلول واحد آخر ومنه مع ذلك الذي ذكرنا على هذا
ثم منه مع اسبق منهما مع ملائمة على هذا وهو لا يلزم عليه كل واحد لا خذ فيه بل الا ان
صدر عنه واحد ثم الصدر منه فرض الواحد آخر بلا شك وان يكون لهما تاثير في صدور الحلول
الاضافة فكونه مصدرا للاول غير كونه مصدر امعة للثاني وهذا الفرق ابطل كما على ان هذا
خلاف ما فرضتم ان الكلام في بدل الجواب ليس كذلك لان ما يلزم ذلك ليس لزوم كل موجود
واحد اخر حيث الوجه وليس كذلك بحسب الجهة بعض الصور اذا كان وقبول الاخر
ما انقاش واحد وشرط لازم ليست واحد من حيث الوجه بل ما فيها كثرة بل الايراد والجواب
والكلف عن ذكره وانفاذ ان الكل ان لا يصدر الا واحد قبول الاعراض لكل منها هيته وقالوا انفا الواحد

لا يكون فاعلا وقابلا معا لان الفاعل علة الفاعلية وهما اذا اجتمعا كان الشئ الواحد علة لنفسه
وجوابه بتسكعا بعضهم بقوله فاعل بعض نفسه كالعامل صفته الا المعتبر الامكان ونسبة الفاعل
الى المفعول بالوجوب بلو كان الواجد فاعلا قابلا لشئ لزم ان يكون النسبة الدائمة بالامكان
بالوجوب بعينها وهو باطل ان نسبة المقبول الامكان العام وهو كما يجاز نسبة الوجود الفصل
لتوقف الحمل الذاتي فيه كما توقف الحمل الحادثة وهي ما نسبة الشئ الى نفسه كالخشب للسرير والسطح
والخط المحيط للدائرة وانما قال الحمل الحادثة لان نسبة السرير فيه الحادثة وهي ما نسبة مسدس ما كالسطح
والخط للدائرة وكذا الحمل الذاتي لان حمل الفاعل والموجب كذا الذاتي والحال قد يحمل الصورة على شئ
آخر كالبياض للصوص الجسمية وهي الاستقالة كالمخبر للصورة الدرية او لاسهما او الحركة كالاستدارة للنفس
للصورة الان منه والسطح والخط لهوية الدائرة او لاحد الحركة بالاختصاص للصورة الحركة بالذات
الصورة وهي جوهر بصير الكل بالفعل كالصورة السريرية للسرير والصورة الحاصلة للدائرة بالاجتماع
السطح والخط وصورة الدائرة لنفس طبيعتها كصورة الآثار مثلا لكونها باعتبار انها مقومة للنوع صورة
وباعتبار كونها مبدأ للتغير والتأثير طبيعة اذا طبيعة هي مبدأ قريب لتغير ان يحله وتقابله بالاستدارة والى
المركبات صورة كالمركب صورة لسايطها كصورة التراب وقد يركب من اجتماع الاجزاء كالصورة
الاجتماعية بخلاف العلة الفاعلة وهي علة الحاصل الاحكام على علتيتها اذ قد تقوم بها انما يكون الفعل
وعلة الوجود اذ وجود ما موقوف على تحقق الحلول والغائية ان تنبت على السبب الاول او
اكثر بما فيها الفاعلية الذاتية كالوقوف على النجم والاسهم العاشر الخ استقامتها والا فانه
كوجدان الكفر على حقه مرض وانما يكون ذلك لبعض ما لا مدخل عن السبب الاكثر الفعل
فهذا ابطال الدور والتسلسل لان الدور ملازمة لتوقف وجود الشئ على نفسه وهو محال
لزوم تقدم على نفسه وتقدمه عليها فان طلب الفرق بالاداء على الزمانية حيث ما جاز ان يكون
علة لشئ ولا يجوز ان يكون ما جبه اصل بها علة لوجود الآخر ووجود الآخر علة لوجود الاول وهو الدور
لوجود الشئ على نفسه لا لقدمه عليه لا يكون وجودا وليجود المجزوم بانتفاء ان لو كانت الاجبه
علة فانما تحقق لا تحقق معلولها وهي لا تحقق الا بعد وجود المعلول اعني انما تحقق الوجود عند تحقق
وجود الحي وما جبه الواجب ملازمة نفس كونها ما جبه وجب الوجود اجابة وهو محال لان
كون المحتاج الى الحاجة محتاجا لان العلة التي به تكفي في وجود المعلول وان لم يوجد لعلة
فالمطلوب بالحقيقة لا يحتاج الى العلة السادسة في غرض عن الحمل وانما التسلسل بطلان
بطلانه ان مجموع تلك الحلل يمكن لا حسابه لان الحال الممكنة ولم يعلم بمستقل وهي لان كل الآحاد
موجودة او كل واحد منها ولزم توارد علل مستقلة على معلول واحد بالشخص لا نوعها ولزم كونه
علة لعلته والفعل اذ علة المجموع علة كل واحد لانه لو حصل البعض دون البعض لكان الكل

الذي علة ملا مكون مستقلا او خارجا عنها وانما يجوز عدم كل الممكن لا يكون ممكنا فلزم انتفاء
الممكنات لان الواجب وهذا من المشهور عند المتأخرين من ابطال التسلسل وفيه نظر اذ لا يسلم ان
البعض ليس علة لما يجوز ان يكون ما يعد الحلول الى غير النهاية علة اذ من يحقق لا يحقق
المجموع بعدم آحاده لا يلزم شئ ما ذكر نعم يكون علة كذلك البعض ما بعد معلولة الاول الى غير النهاية
وكذا علة علة الى هذا التسلسل الى ما لا نهاية له وهذا ممنوع ما حظ بيانه ان اراد بالمجموع عن هذه
الجملة خارج عن جملة الموجودات الممكنة وانما يكون كذلك ان لو استعملت هذه الجملة على جميع الممكنات والفاء
في قوله من هذا البرهان بطلان التسلسل لشرط الواجب وبيانه في ذلك وبكن تقرير هذا البرهان بوجه
حسن وهو ان كل علة المجموع اما ما بعينه او بعضه او بعضه او خارج عنه او المركب من الداخل والخارج
والاول باطل الاكان المجموع واجب وكذا الثاني ولا يلزم بعدم الشئ على نفسه كذا الثالث والرابع
لبعض ما كانت علته او ان هذا لا يمنع كون البعض علة خارجة عن آحاد المجموع
اذ لا يلزم كون علة الشئ اعلا يمنع ان يكون علة للمجموع واذا كانت علة لبعضها يجب ان يكون طرفا
للتسلسل اذ لو كان زيد علة لعمرو وعمرو علة لبكر وبكر علة لخالد تسلسل الآحاد بحيث لا يقف
ما وبطل التسلسل يلزم من ذلك ان كذبها واجب والا كانت التسلسل وهذا التقرير يدفع كثيرا
التقرير مرهان اذ اعم من الاول لوجود عدد غير متناه ولا يمكن عده الآحاد الموجودة منه
متناهية لعدة آحاده او اكثر اذ اعلم والاقل بما ما طلا لان الآحاد الغير المتناهية
يجب ان يكون الفرق متناهي الآحاد وكذا العلل لانها كانت اقل كانت آحاد التسلسل مستقيلة
عا تلك العلل من زائد ممكنا العلل اما ان يكون من الطرف المتناهي او من الطرف الغير المتناهي ما كان
من الطرف المتناهي متناهي اذ كذلك مستطيل بعض من التسلسل يكون الآحاد منه ومن المجموع
متناهية ولا يلزم انحصار ما لا متناهي في متناهي وان اما متناهية الآحاد فيتناهي التسلسل لفقا
لان الكل لو كان متناهية متناهي العدد متناهي وان كانت من الطرف الغير المتناهي فلا يلزم
تناهي التسلسل لانه لا بد وان يكون من المجموع وبعد ذلك العدد من التسلسل آحاد متناهية ما
هي لعدد آحاد التسلسل على الاول فيكون على الاول لفقا متناهية لان الفضل الذي بين
اضعاف عدة الاول لما كان متناهيا بعدد الآحاد في ايه ويلزم تناهي التسلسل كما مضى وهذا
البرهان مستلزم الانكار وامتدل الحكماء على بطلان التسلسل بوجوه فاسدة
التسلسل فيكون بعضه مرتبة المبدأ او دائرة حملا الخارجي ويكون الجملة الاولى موقوفة منها على
زائد وهو لا يجوز بين كون موقوفا عليها على الاخرى فتقدم الجزء الاول على الجزء الثاني
متناهية الجزء الاول الاخير والثاني في متناهية الثاني والثالث متناهية الثالث وهلم جرا اذ
لا مطلق فان اطلقت يكون الجزء كالكل وان لم يطلق ينقض اما بالاول او الثاني

الاطلاق واذا استقصيت علمت والا فلن اعده عليك تقدير تناهيه فهل انقضاء تناهيه هو نفس المحرك
بالرجحان المطلق او لا وايا ما كان لا نسلم انه لو استقصى اطراد الماهية امتنع ان يفرض في اوهامنا
غير متناهيه اقل من تصديق الاسنى بسلك العقل مع انه غير متناه وفيه بحث فان شرط الواقعي وجب
الساعي كون الاحاد مجموعا وهو غير متصور وضوا طبيعيا واما الذي لا يكون احادا ومجموعا فغير
الا متصور واذا كان كذلك لم يكن الواقعي الا متناهيا والا لكان الواقعي غير متناه وايضا لو
الرجحان متقدما بحسب الجنس والمقتضي موجودا في المقدمات قبل كل عدد اما ذوج او فرد لانا نقول
عشرة ومن فوقها زوج والا فهو الفرد وكل زوج سوى اقل زوج فهو اما زوج يحل بين احاده كل
عدد احاده اقل من عدد آحاد نفسه او مثل له كان سبعة مثلا اشتاع احاده ما لا يتناهى من الاكثر ومن فوقه
اذ لا نسلم ان كل عدد اما فرد او زوج بل نقول مواد العدد المتناهي قابل لان يكون مشتملا على
وقال بعضهم كل عدد قابل للزيادة والنقصان لان مواد عليه شيء ونقص عنه شيء وكل ما هو كذلك
واجاب بان الزيادة والنقصان انما يمكن في العدد المتناهي اذ بالنسبة الى الطرف المتناهي واما بالنسبة
الى الطرف الغير المتناهي فلا يتصور ذلك لان كل عدد فرض من هذا القبيل وكذا ما
من علله علة متناهية كان الكل متناهيا اذ المركب من الامور المتناهية متناه والا كان متوقفا على
واحد من علله علة غير متناهية فما لا يتناهى محصور في مرتبة واحدة آذكر حاصل الاشارة ان الحوادث
لا نسلم انه لو كان منه ومن كل واحد من علله علة متناهية كان الكل متناهيا وانما يكون كذلك
ان لو كان علة تلك العلل المتناهية متناهية واما اذا لم يكن كذلك والامر كذلك فلم
لم لا يكون الحكم بعدم العلة على العدم وانكل المتكلمين وتابعيهم ان العدم لا علة له والعلة به احق
الحكم بانتفاء المعلول لانه لو لم يستلزم الانتفاء لم يكن العدم لعلة لجواز ان يكون
العدم لانه امتنع تحققه بدونه وان كان عدميا كان عدم العلة قطعا اذ لو كان العدم
الغير عدم علة لانه لو تحقق عند الوجود لكفى في الوجود سواء كفى وجود العلة او لم يكف
احتياج العدم الى العلة لانه لو لم يحتج العدم الى علة لما احتاج المتكافئان في
ان كان ثبوت احدهما علة لعدم الآخر ومعلولا له لاستحالة تمام الموجد بالمعنى الذي
كما عدم سبب ذلك الاثر يستدعي حصول الاثر ذلك يستدعي حصول العدم والعدم
الذي يحتاج اثره وكون العدم اثرا وفيه نظر لان العلة به انما تحتاج اليها
ما لم يكن العدم اذا كان ثابتا وجود سابق حتى يصح ان يقال انه يحتاج في استمراره الى علة كذلك
والعدم السابق لا وجود له والعدم الذي لا وجود له لا يحتاج الى علة

علة العدم لان العلة هي الموقوف عليها والموقوف عليه دفع ما وقوع المقدور عليه فلو لم يكن عدم العلة
سببا لعدم المعلول لم يكن اذا اراد ايقاع العدم لاجل العدم لم يسع له ذلك لان الزام الترجيح
بلا مرجح او كون العدم من ذوات الممكن اذا اراد وا به انه لا يطلب له اسم المعلول له وان كان ذلك
نزاعا لفظيا لاعتراف اهل المعاني في اقسامهم بوجود ما لا مؤثر له وسلموا ان العدم المستمر وهو القول
بعلية العدم فان طلب بالمؤثر في بقاء المعلول فكف يكون عدم العلة كافيا في بقاء
بقاء الشيء طلب بالمؤثر في ايقاعه او دفاع علة الايجاد او دفاع علة البقاء وهو سؤال
وهو الايجاد خاص بالمعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة ظاهر لكن يلزم ان لا يتوقف
على ذلك لما كانت العلة التامة دائما الى الترجيح بلا مرجح والتقدير الممكن لا يستلزم المحال ولا امتناع اذ الكلام
في ان الترجيح بلا مرجح والمقدور امتناعي وهذا قريب مما ذكره الامام من ان العاشر التام من العلة والقول
التام المستقل بالمعلول اطلاقان في العلة التامة لانها ما يتوقف عليه الوجود عند ما وجد المعلول او فرد
وكذا الحي عند وجود المعلول ووجد العلة التامة بهذا المعنى لا يتوقف وجود المعلول مع عدم العلة التامة بل يتوقف
الشرح اسناد ما يتوقف عليه علة وذلك هو القسم الثاني من المعلول وفيه فصول الفصل الاول
اسباح ترجح احد طرفي الممكن لا المرجح امتنع عقلا لكن الا يشاذ ان المستمر مثلا عند اطبق ولعلها به
فانهم زعموا ان دفع الحوادث انما تحتاج الى العلة على بطلان ما ذكرنا من الشق وهو ان يصير
الممكن بذلك الطرف لم يكن عليه ما هيته بذلك الطرف واجبا له يخرج عن الامكان وان لم يكن بطل القسم
اذ له فاحتاج الى الانفصال بالتزام ان لا نسلم انها لو لم تكن كافية لم يكن الاحتياج الرشح عدم عن
الترجح بما ذكر الامام وهو ان الممكن ما لم يجب لم يوجد وذلك الوجوب لما حصل بعد ان لم يكن كان
بحصوله مستندا عن مرجح موجودا ولم يمنع ذلك الممكن لانه ممكن وجوده معدوم بل لانه يرشح آخر عدم
له ذلك الوجوب بالنسبة الى هذا الممكن وذلك هو المؤثر فيه دون الاول الوجوب لما حصل كان عدما
ما لعدم ولم يتعد وجوده فلم يمنع قبله ما لم يؤثر الوجوب صفة الممكن وصفا الشيء يمتنع قبله بالدوام
ما لم يؤثر انما يكون الا بحاب لا بالمرجح الوجوب وايضا فلم لا يمتنع في طرف العدم ترجح لوجود احد طرفي الممكن
لا لمرجح كان ذلك الطرف اولى به وانه ممتنع ولان الطرفين واجبان لانا نقول انه لو ترجح كان ذلك الطرف
اولى به ويذهب بعضهم الى ان القدرين يؤثر ذلك اذ يحتاج به الصبيان والمجانين مما لا يمكن ان يدفع
لكن ذا عرضوا عليه ان قول الواحد نصف الاسنى اظهر منه والفائدة تبدو على طرف الاختيال
المصنف بوجوه الاسنى القدر التام واجاب انه يجوز ان يكون نصف الاولياء اصلح من
النصف ولعل ذلك التفاوت من ذاته وقد تصور المحكوم عليه وبه دون الحكم هذا الذي واقوا لهم
ويمكن ان يستدل على هذا المطلب بوجه حسن وهو ان قول كل واحد طرفي الممكن لا مرجح فاما
ان يرجح ذلك الطرف على الطرف الآخر او لا لا سبيل الى الثاني فظ لانه لا مرجح لم يقع

اذ الوقوع يوجب الوجوب وكذا الاول فانه اذا وجب حينما ما ازداد على ذلك الطرف شيء اولا فلا يزيد اصلا
فان لم يوجد لم يحقق الوجوب الفضل الثاني وازداد وان زاد تعدد الكل بهذه صورة كلما ازداد ليتسلسل
وهذا وان بعد هذا الترجيح بالامر حيث وامّا النفس حيث ملامح يحقق الفاعلية هيئته بذلك واذا رجح فقد زال الحجة
الحتى ولان سبب الموجب الى الحصول وان واحد الحصول بعضهم وجوب قولهم لكن وقوع حتى منها اول
من وقوع الاخير الا بلزوم الترجيح بلا مرجح بلا مرجح محقق لتخصص ما شرع به دون غيره واما الجواب
فانا نمنع ترجيح احد الطرفين من غير مرجح محقق كما اذا رجح اذا حصل اما طبيعة فقط ومن ذا يمنع اذا
وجد شخص متساويين فانه يختار احدهما مع جواز ان يترجح الفصل الثاني في سبب الطرف
الى الكمل احتراز انه اذا احد الطرفين الممكن مثلا يكون اولا به اما فانا الاكثر وقوعا الاولين والاخرين لانه قال
الاقوى فوقع ثم منهم من قال لسبب العدم اولا لانه ومنهم من ذهب الى ان العدم اولا لكن وجود ان السبب
لانه انما هو الذي ازداد بحركة والصوت وعوارضها ومنهم من قال ومنهم المتكلمون الدواعي الى الطرف اولا وقوعهم
من زعم ان الوجود اولا عند عدم العلم دون الشرط احتج الاولون بانه لو كان اصل الطرف اولا لكان
فاذا اختص سبب الطرف الاخر ولم يستمر ذلك الاولون بما يكون لذاته وان يقتضي ان يعدم الطرف الاخر اذا كان
لم يكن السبب سببا وان صار وهو كون كل الطرف اولا لكن الاولى لذات والبانه بالذات وما لا ذات اقوى
فلو توقف الطرف الاخر كان بالغير اقوى وهو كون السبب سببا وهو خلف لان اولوية الطرف الاخر منتهى الى
الوجوب كونه من السبب دون اولوية الاول فيكون اقوى احتج الفاعل بانه لو لم يوجد شيء اصلا واما يختص
باثر شيء بعدم الممكن كان عدمه مختصا حينئذ دون الوجود فانه حال يختص علة الفاعل استحقاق
يكون العدم اولى حال العدم سهل وقوعا من الوجود لانه مختص حاصل ورد زاد على العدم
دون الوجود فانه ما يختص حينئذ اطراد العلة لا يختص والجواب ان الاولوية ان وقع العدم لذاته لم يلزم الترجيح
بلا مرجح والا فلا يكون الاولوية لذات الممكن وان وقع لذات الممكن يلزم ان يكون الممكن ممتنعا لذاته
حتى لا يصدر عنه لان سهولة الوقوع لا توجب كونه اولى به لذاته واحتج العالمية باثر العدم لو لم يكن
اولى لما صح له الجائز عليها البقاء والفاعل وهذا قوي واحتج الرازي بانا لو لم نقل بالاولوية
لم يبعد ان لا يوجد الزمان واحتج الكاسي بانه يجب ان يكون العدم اولى لوقوع
جميع ما يصح الله لكونه واقعا الا ان مراده اولوية الوجود بالنسبة الى عدمه لكن الوقوع فلا يفيد غرض العدم
والحق ان احد طرفي الممكن على ان يكون اولى به اما لذات الممكن او لكون ذلك الطرف اقل شرطا
او اكثر وقوعا او اسهل كون ملك الاولوية لا محالة اما حصل كون وقوع ذلك الطرف والا فلا ان لم يكن
سهلا وقوعا او اسهل كون ملك الاولوية لا محالة اما حصل كون وقوع ذلك الطرف والا فلا ان لم يكن
كان الطرف الاخر اولى ان يتبع بلزوم الدور لان الممكن ان لم يتوقف الوقوع على عدم
سبب ذلك الطرف فلا يكون كان عدمه العلل لذاته اذا الحوث احلفوا ان ذلك
مما كثر من المتكلمين انما اذا وجد ومنهم من زعم ان الحدوث شرط

العلة والشرط الآخر الامكان ومنهم من ذهب الى ان الحدوث شرط العلة والعلم الامكان والحق
القائلون وجمهور المحققين انها الامكان لان الحدوث شيء واحد الاول ان الممكن انما يحتاج
الى المؤثر في حدوثه حين العدم الى الوجود اذ لو بقي على هيئته لذلك واذا رجح فقد زال الحاجة
لكون وجوده حينئذ اولى كان الشيء فانه اذا حدث يباشر البقاء ولم يحتاج الى شيء فذلك كما في الحدوث
مع الحدوث واحتج الغزالي بانه لو كان الحدوث شرطا لكان الشيء غير مستغن حال بقائه
في وجوده اذ الطرف الراجح لكن مع الامتناع الحدوث لان اذا كان حالة الحدوث كان ذلك شرطا لانه
اراد اما العلة العلة التامة ملتبس الكلام فيها بانه الى عليه والاستغناء النزاع واذا اراد اما الفاعل
معاملة من حيث قال انه مناقض لان الحدوث ليس كان عليه اي حاجة اذ كان عدم الحدوث لكونه
مالكا ازاء الحادث بعد الحدوث لا يحتاج الى المؤثر بل كان كذلك كانت الحاجة متناقضة عن الحدوث
فكون زوال الحادث قبل الحدوث وحالة الحدوث مستغنيا عن المؤثر فكذلك بعد ذلك وانه يحتج
على بطلان مذهبه العلة ما زال الحدوث مستغنيا عن المؤثر حال الوجود بالعدم وهو كذلك
الحدوث ما زال الفاعل الحادث عن الفاعل الحادث عن الفاعل الحادث وهلم جرا
كشرط ملك كان الحدوث على الحالة اي شرط لعدم ما خلق الشيء عن غيره مما تبدو لهم
لان الحدوث الوجود بالعدم ما زال الخروج عن العدم الى الوجود ولئن سلمنا ان
نقول ان الحق ما ذهب اليه ويمكن تقرير على وجه سقط السؤال وهو ان حال الحدوث هذا
الحدوث ما زال الفاعل الحادث عن الحادث واحتج الغزالي بانه لو كان الحدوث شرطا
الحادث صحيح حرفه الى الحادث اصلا ذلك مر الامكان فالحق مر الامكان وهو ان
الامكان لم يكن عليه اي حاجة لذاته حال الحدوث فكذلك حال البقاء وهذا ضعيف
الامكان لم يكن عليه اي حاجة لذاته حال الحدوث فكذلك حال البقاء وهذا ضعيف
الامكان لم يكن عليه اي حاجة لذاته حال الحدوث فكذلك حال البقاء وهذا ضعيف
الامكان لم يكن عليه اي حاجة لذاته حال الحدوث فكذلك حال البقاء وهذا ضعيف
الامكان لم يكن عليه اي حاجة لذاته حال الحدوث فكذلك حال البقاء وهذا ضعيف
الامكان لم يكن عليه اي حاجة لذاته حال الحدوث فكذلك حال البقاء وهذا ضعيف

المتبينة ان كان حاصلة عند الحدوث لزم الاستغناء حاله الحدوث وان لم يكن فهو احدى
حالتي البقاء وكل حادث فله محدث فيكون هو الاول وهو مستحيل او هو ايضا والبقاء
مستند اليه فكذلك البقاء مستندا الى الكل المتوسط وهو المطلوب والخصم ان منع حكم ان
الممكن لا يحتاج في بقائه الى مؤثر فيه حالة البقاء وان سلم فلا يلزم من استناد الحادث الى
محدث كون ذلك المحدث مع تلك الحالة واجبا بل يكفي ان يكون مؤثرا في دوام الوجود
في البقاء ويمكن ان يستدل على هذا المطلب بعينه في الطرف الثاني اما ان يكون ذا في الطرف
الآخر او لا فان لم يكن فلا بد له من مؤثر يحفظ وجوده والمؤثر الذي هو واجب لذاته
اولى به اما ان يكون ذا في نفسه لا يحتاج او لا فان لم يكن يحتاج الى مؤثر قديم كما سبق والبقاء
محتاج اليه فيحتاج فيلزم احتياج البقاء القديم وان كان يصدق الكلام في ذلك الاول وهلم
اما التسلسل او الانتهاء الى الاحتياج بقا فكل طرف مفروض الى اسناء على الطرف الآخر
واسناء الطرف الآخر مفروض الى اسناء علته بقا فكل طرف مفروض الى اسناء على الطرف الآخر
وهذا ليس في كتب العدم الفعل الحاصل الذي لا يحتاج علة علان مستقلان الى
سلم ان ثم ان علة بقاء والا فكان مع كل واحد منها واجب الوقوع لوجوب وجود المعلول عند وجود
علته التامة وهو يمنع ما ذكر الى خره فانه لا يتناقض بحصول الى حاصل فيلزم كونها غير مؤثرة
حاله كونها مؤثرة لكن يجوز ان يكون له علان مستقلان يمكن حصوله كل منهما على البدل
كما على الكاتب والقدرة على الضد الشخص واما المعلول الذي يجوز ان يحتاج عليه علان على سبيل
ان بعض جزياته يتبع لعلة وبعضها ما فرد كقدح فانه قد يتبع لبعض انواع النجارة بالماء وبعضها بالشاي
الشمن وبعضها ما يجمعهما فلا يطلب الذي عنه يحتاجه الى مؤثر لذاته والا كان غنيا
عنه لذاته بل الى الوجه الذي هو به الماء واذا كانت محتاجة بالذات فالمؤثر اما ان
لا يلزم من عدم احتياجها الى الماء لذاتها غنى عنها لذاتها لجواز ان لا يكون شيء منها
عز ذاتها وهو ظاهر لان كل ممكن فهو بالنظر الى نفسه اما ان يكون محتاجا لجواز ان يوجد
بدون هذا او لا فان كان فهو غني عنه لذاته وان كان محتاجا لذاته بل لجواب آخر
فلي ان الطبيعة بعض الماهية الى هي به الماء بالنظر الى هذه الذات فانه لذات ان لا والطبيعة حيث
هي عنه عز كل واحد من العلل الجزئية ومحتاجة الى علة فالكل كل واحد من العلل
لما انضم وجود ذي منها لذاته الطبيعة لا شك ذلك الفرد (علة) والله اعلم
النتيجة في الاعراض منه اربع صفات لان الجنس اما ان الادراك او المدرك
او منهما معا هم المدرك اما مدرك بالحس او لا فان تخلف شرط من صفات الصحة
في الادراك كان ثم حسة فصول الفصل الاول مطلق الادراك وهو الشيء فان الادراك
ان

ان ادراك الشيء هو ان صفته ممثلة عند المدرك اشاهد ما ماهية مدرك وهذا هو ادراك
جمهور الفلاسفة وفيه بحث لان الادراك صفة المدرك وكذا صفة المدرك بفتح الراء او عنا حقيقة
صفتها لا صفة المدرك بكسر الراء يلزم ايضا ما آخر وايضا اخذ في التعريف المشاهدة وهي
نوع من الادراك فتعريفه بالاخص لانها اخص وكذا ذكر فيه متعلقات الادراك وفيه دور والله اعلم
المراد بها اللغوية لكنه مع تقسيمه بالقدرة المشاهدة لانها ليست ههنا لغوية والحق
ان معنى الادراك يتبين عند العقل اذ كل احد يفهم بلا كلفة ثم لا يتحد الادراك من حيث هو
بما هو الامور الاسمية للمدرك وهي تحقق بالقوة وحصول المدرك الى فكل الذي هو حصول
فكذا المعنى عنده حكم القوة هي الحاسة في الادراك الحسي البصيرة في المعنى الوهمي او الادراك
واكثر ما يستعمل حقيقة الادراك اذا اعرفت فكل منها اكثر اذا ما تأثر عن المحسوس او تتمم
عنه الحقيقة فهو مدرك المحسوس وبلفظ النفس اليه فيدرك وبعين ما ادراك الحس هو الاحساس
وادراك النفس سواء كان سنداً الى الحس او لامور العلم والمشاهدة هي لتدرك الحس حاضرا
في الخارج وسنذكر فيه الشامل الحقيقة هي ادراك عين الشيء الخارجي والشاهد له قائلة
ادراك شيء الشيء هو ان نفس الشيء الخارجي فان قيل لا نسلم ان الحس يدرك كل الاجزاء لجواز
ان يكون مدرك الحس جزءا لا يتجزأ او جزءا من الحس او جزءا من المحسوس او مدرك النفس
فلك وجهان قلنا لو كان للحس ادراك لكان مدرك كثير من الحس وبحق قلنا طعم سكر ان لكان عند
الذوق الذي ادركه واستوفاه فيه ولم يدرك الحس ما فات المحسوس فالجواب عن الاخير
انا نعلم ضرورة انا نحس بصفرة حرارة النار وبرد الثلج ونعلم ان الثلج بارد والنار حارة
بحواسنا فانا كان كذلك بمنع عن المعارضة الاولى التزام القائل بعدم الانتشار مقدوح بسلبها
بل لعدم التراخي بين الادراك الذي هو عين النفس لا ادراك احساس اي حاسة وان كان
مختلفا ولذلك اذا اشتد الاحساس بشيء ذهل النفس عن الذكر له او القول القوي بالله النفس
تعقد اسنادها بشاهدها واذا اختص كل مستقل كانت الحواس عشر خمسة خارجية التي
هي الحواس وخمسة داخلة التي كانت الادراكات اربع عشر قوة اي سمي بذلك لتحل الصفات
الادراكية

الفصل الاول في معنى العلم اصلحت العلماء فيه فذهب اصحابنا الى انه كيفية قائمة
بالحي فرع الحكم انه مدرك لها الفلاسفة يجعلون ما هو موجود يا قائم بذاته عدميا لانهم عرفوه
بما هو حصول صورة الشيء القابل وبعضهم بانه مثل حقيقة الشيء عند المدرك وذكرنا في
بيانه سلبيا كان كما ذكرنا في التبيان الشفاء وكل القدر فيه نزع سداه الاول ما عرفه
ان حصول الصورة او مثل الحقيقة ليس صفة للعالم والعلم صفة له واطلق الامام بانه

كون العالم بالحرارة والبرودة حارا باردا وبانه يلزم حصول امر ما بينهما لجواز تعلق العلم بكل
حد من الطرفين دونها نظرا الى الموضوع اذ انها كالمثالين جاز ان يكون صورة الصغير
مثل صورة الكبير كصورة الانسان الصغير لصورة الانسان الكبير واما الثاني
فلانا نعلم منى علمنا شيئا وجدنا كونيا عالما من غير حالة متميزة حصلت بحدوثها
لم يكن وجد كذلك فلا يكون عدميا وهذا من متشكرات الغلاسفة في كون النسب
وجودية وابطلنا الامر بوجهين وان لو كان عدميا لصدق على المعدومات ونفيه
نظرا الى العدمي قد يشتمل على قيد وجودي كالعمى فلا يلزم صدقه على المعدومات
قلت لو كان عدميا لكان علم الجهل ضروريا اذ هو مقابله فان كان عدميا كان العلم
علم العلم فكان وجوديا وان كان وجوديا لكان الخلو عنه علما فيسأل الكلام فيه كيف
لان بعض العدمي جاز ان يكون عدميا كما عرفت فيما سلف واما القائلون بكونه بديهيا
فاستدلوا عليه بوجهين واما عزة العلم لا علم الا ما علم فمدفوع بالضرورة لان الامور
وجدانية فله ان يقصد الخبر به فتقف على حصول العلم له على ما نصور فلو توقف تصوره
على الغير لا لزم الدور وفيه نظر آخر وهو ان اشتراط التوقف لا يوجب كونه غيبا عنه
كل احد يعلم بالضرورة علمه بوجوده والعلم بوجوده هذا العلم وهو بديهي بدلالة
الوجدان انه ان اراد انه يعلم ما هيته علمه بوجوده فلا نسلم وان اراد انه يعلم ان
العلم بوجوده حاصل له فسلم لكن لا يلزم منه ان العلم يكفيه العلم لان الحكم على الشيء
بكذا فيه تصوره بوجه ما هذا بحسب ما وجد من افراده الى وان حق ان معناه واضح
عند العقل اذ هو بالحقيقة ادراك انساني لان كل من وجد له هذا الادراك وجد له
العلم حيث انه وجد له هذا الادراك وكل من عدم له الادراك عدم له العلم
من حيث انه عدم له الادراك واذا تحقق ذلك صح قولنا ان الانسان
ان لم يغفل عنها بكل لم يلحظ الحقائق الماهوية واذا تعلقت عنى بها النفس
الهية وتحقق الادراك كان الباعث ما لم يصر ملحوظ الاشتراك متى تعلق بشيء ادركته
فذلك القوة هي البصيرة وذلك الملاحظ هو الفكر واول الوصول اليها التشعر فاستبانة
هو العقل وذهب بعضهم الى ان العلم المطلق هو ذلك القوة وذهب الى اضافات
وتعلقات بالمعلومات وقد اشار الشيخ الى هذا حيث قال العلم داخل
في مقولة الكيف بالذات وفي مقولة المضاف بالعرض وانت عرفت ان ذلك
القوة هي مبدأ العلم والعلم هو الحصول كما تحقق في الادراك حيث يكون العلم من الاضافات
ومبدأ من

من الكيفيات خاتمة العلم اما تصور او كان ادراكا غير الحكم واما تصديق وان كان حكما
والحكم قد يتعاصى وصفه ليس كالكائن فان كل شيء ما هو بديهي اذ هو يحاذي في العرف الخاص والاكتساب اذ قلما
يحاذي في العرف الخاص ثم التصديق اما يجزم او لا فان كان اما ان يكون مطابقا او لا والاول هو العلم
ان يكون بالقوى الذهنية اولا واما ان يجيء ان كان ما يحاذيه اي الحكم جبيه والا جاز ان لا يكون كذلك
الا اخيه واما ان يكون من بحر الاعتقاد الى تحصل من غير ذلك والاول هو العلم الذي هو المستند
والثاني العلم غير الجزم بالحكم والراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم والمساوي الشك العلم
في المشاعر وفيه كان الادلة في الابعاد احلفوا فيه فقال الطبيعيون انه لانطباع صورة
المرائي في البصر قال الرياضيون انه خروج شعاع من الفرع على هيئة مخروط راسه عند مركز البصر
وقاعدته عند المبصر ثم احلفوا فيه ولا يتفهم حال ان ذلك المخروط صحت فيهم قال انه من
خطوط مستقيمة شعاعية اطلقت فيجتمع عند مركز البصر وتمتد منه قوة الى المبصر فالنظر على هذا
من الخطوط من المبصر ادركه البصر وما لم يمر احد منها لم يدركه ولذلك يخفى على البصير احوال المبصر
وقيل انه يخرج خط مستقيم شعاعي من البصر الى المبصر ويحرك على سطحه كرة عارية طلاء ورقيا
سهما الادراك سببه وقيل لا يخرج من البصر شعاع لكن الشعاع الذي فيها شكل الهواء المتوسط
بكيفيته مصيرا كما سيأتي الانطباع وهذا اقرب الوجوه عندي وايا ما كان فالمتكلمون كلا الذين يمكنهم
اما ان كيفيته بصيرا فاحتجوا بانه لو لم يكن كذلك لما رأينا نصف كرة السماء شيئا مثل حصول الكبير في الصغير
محدود نظرا الى شكل الذي لا يمكن مثله في القدر بل ذلك الشكل يحوز حصول اشكال الكبير في الصغير كما
يحصل شكل وجه في المرآة الصغير في ثقب نصف كرة السماء في المرآة وابطلوا الثاني بانه
لو وجب يشترك الابصار عند مسير الشعاع ولزم ان يرى كل من في المقابر والمشتبه ان يرى نصف كرة
السماء لانتشاع ان يخرج من كل نقطة ما لا نهاية من الشعاع المتوسط في قطاره واجيب
ان من الجائز ان يقال انما يدرك على تقدير الخروج والشعاع والمعلوم ان ما لا يحاذي من الشعاع انما يكون بكيفية
المسافة المحاذية بكيفية شعاع المفروض والمأخوذ ثم ذكر ثم احلفوا فيه انه ان عند ملامسة الحاسة
حضور المبصر كما والشروط مما يجب الابصار لم لا جاز ان لا يقع فقال العلماء السبع لا
والشرائط تنتفي كون المرآة كثيفا وضيائه او لقرب ومحاذاة المبصر او نفي حجاب المحاذاة
وقصد المبصر لا الابصار وعدم الحجاب وعدم الصغر المفرط وعدم القرب المفرط وعدم البعد المفرط
وعدم مقارنة ما يدرك الغلط وادعى الكاتبي ان حصول العلم الضروري واجب لبعضهم انه لو لم
يجب فجاز ان يكون بحضرتنا ثمن وحمار يجوز ان لا نراها مع انا نعلم حمارا فانه غير
واقع كما في العاديات الثاني انه اذا سمع اذا حدث صوت يمكن ان يعلم انه حادث
مع عدم حدوثه بكيفيته

٢ احدهما ان العلم
ضروري اما ان يكون
بمجرد العقل او لا
٢

مصحح

ثم سكت الهواء الخ ولذلك الهواء الخ الصوت في الجاورة والجاورة حاصلة بسبب الصوت ضعيف
ما لم يبلغ الى حد يقع به ذلك المسافة فيسمع ذلك الصوت بل اختلاف وأما الكلام عنها فهذا يجوز ان يسمع بعد زوال وصول
ذلك الهواء اليها مع بقاء الحالة التي كانت لأن تابع الهواء فالصوت الحاصل فيه واحد من هذا الاندراك الصوت
المدرك عند حصول الرياح بعيدا عن جهتنا اذا خلا فيها ولا شك ان ذلك الصوت ليس الذي وصل الينا حتى
اذ يخرج قيد الموضع ليس شرع البيع ولا ما سمع الصوت البعيد اذ ندرك من عند السماع انه بعيد
ولا ما ندرك حركة الصوت فلم يدرك الصوت الا عند الوصول اما اذا كنا جهته كان الامر اصعب
القلا سنة وحين ما الصوت عند حصول الرياح لا نسمع من كان البعيد من جهته وفيه نظر لجواز
ان يكون عدم السماع لبعد الصوت عن حد السماع فاذا اخذ انبوبة ووضع احد طرفيها
على الفم والآخر على اذن ويكلم منه صوت عال يسمع ذلك الانسان جهة اخرى فيزيد فيه بحث
لجواز ان يكون حاله الانبوبة فانها تزيد السماع لتعدد الصدا ح اما اذا خرج الخشب بالنفس فعل سماع
الصوت وفي نظر لجواز ان يكون ذلك لبعد الصوت وقتئذ فاذا وجد السماع سمع ايضا ح
المعارضة جاز الوصول لكن شرطا لما سبق كالام في بحر السنة وبه جلد الاصل لانتفاء عدد
المدارك فقد يستدل به لضعف لاستقرار على ان كل الاول الذي كان باعتبار عالما بالحروف وفيه بحث
لجواز ان يكون وصول المدارك مخصوصا بحد يتعذر انتقاله الحكم الى السماع الصحيح في الوقت
وفي شرح وط بالقيد وسط وهو الوطء المتبعة اللغاسة المتبعة الحلقية فان خلا الوطء عن
الطعم او تها كما هو الظاهر فالمرض فلا تنقل من الوطء تما جاز ان يكون الوطء اجزاء ذي الطعم
وجاز ان تتكلف بذكر الطعم فان كان الاول فقد ذلك الوطء الاسهلة وصل المحسوس الى الحس وجاز
ان يحصل الاحساس دون وقوعه شرطها وان كان الثاني كان المحسوس هو الوطء فلا يكون الاحساس وصل
وذكل منها بحث البحث ثم ان تم قلنا ما يكون سكون المدارك المتصل المختص بكشف الواحد
وقيل ما لا مفاصل احد اطرافه منه وصوله الى خفيته منا كما في القبعة ان وقيل عليه بانه لو كان كذلك
لوجب تقضاء ذي الرائحة لانها من الاجزاء المادية وفيه ان اذا جاز ان يكون ذلك الاجزاء في غاية
اللطافة فلا يحس بتقضائها وقيل هو تعلق القوة المدركة بالرائحة والذائقة هناك وهذا البعد
الدين واما حس اللمس فظ خاتمه قد علم مما سلف ان شعور المشاعر على سلمة اتم
ثم متوقف على الملاقاة وهو اللمس الذي والشم ثم متوقف على عدم الملاقاة وهو الابصار
وفيه جاذبية الملاقاة وبعدها وهو السمع وفي ان يبحث عن حقيقة هذه الادراكات لنعلم انها هل
يمكن بعد ذلك احساس اجزاء اذا امكن فهل يمكن ان يجمع ادعضها منقول الادراك اذا ان يكون
نام جزء كل فيه جلوسه فمن الدار او كل الانار والكل يحس ادراك الكل الكل ما يحتاج
لان كل ما يدركه الحس فمن شخص معتبر بدليل ما يناله العقل واما ادراك الخرز فقد يكون ان
يدرك شاله

مساله ويستدل به ذكر المدارك على علمه وقد يكون ما يدرك لنفسه والاول يعد العمل والسمع وغيرها الكل
المدارك فيه عاما مدركا وهو الاحساس والجواز ان يكون المدرك عاما مدركا او لا ذكر
سمع ما مدرك ملزوم لهذا الادراك بعد شرط اي ما سمعه ملازم له مساو مدرك يكون
دورة ان ادراك المدارك المبصر وسمعا ادراك سائر المسموع وفي وفاء ادراك سائر المطعوم وشمها ادراك
المشموم وليسا ادراك سائر المبصر والسمع الا ان سمعه ما كان مسموعه مدركا بعد غرد اذ نه بالعمل
احاطة ما هو احوى الادراك الحاد ومدرك آخر ولا شك ان سمعه تقوى كان سمع لشاهد
الاحساس المدرك الاحساس وقد تقدم وذكر ما ادرك بعض اصحابه دون البعض لفقد احد شرطه
ما يدرك الملاك بحالا علمه سمع له اللمس والذوق والشم ولذلك حاد ذكر الكلب الا لهته ضعف السمع والبصر بعد
دور الله عنه العمل قيد العمل الخاطئ بي عن الاول بعد المدرك ما مدرك عن مبصره او لا ذكر مبصره
والاول ما مدرك للصور او لها الى آخره وما مستند المدرك المصور المدرك للصور دون
المبصر كوجود لها الحاد والمدرك للمبصر والمدرك لها الخاطئ والمدرك للمبصر ان سمعها الوجه
تحملها والى سمعها العمل سمع سكره بمعنى الخمر قيا الخمر السكر وهو من اذا تم صور من غير نبي
عاد والذكر الرجل مدار سمعها مستند الوطء الاول من الرباع والتي الوطء الصور في سادس عشر احداس
الثانية بعد الرباع كانه راس عشر الشعبة بعد خمسة اشهر وعشر ليال وعشر حين محسن محسنه الى
المبتدئ المسرة سمع المساعد ولذلك سمعت ما تحت المسرة وبعد ما علم بالصرع اما سمي
لمسنا الاول عالما مدركا لغرض لمس الرباع وما عده مدركا لصور ولذلك اذا صاطحا ما والعمل
على تحقيقه ما نادى الوطء الثاني حط مستقيما والوطء الداس بسرعة حطا مستديرا على سمل
المساعد لا على طريق تحمل وبدل كان الامور العامة ولمس لذلك اذا وجع بالصرع ولا ذا الصرع والا
الصور لا مدرك الا ما مثاله مذكورا قوم عند الصرع بر سمع بها صور الوطء او الوطء من صوبها
دفعي بعد روالها مدركة لذلك صوبها والعمل ما صور بها في الموضع الثاني بها صور بها في الثالث الوام
والكاس في الكمر ثما ادرك حط مستقيما وسعد بر وقد وطء اد الصرع ساعة عن الحس وسمع
صورته نعم ما كان الوطء الى اللمس في عرفها ملا مثله وعد الوطء اخرى قد حرما بالحس المسرك
السماء ما كان والمقصود من الوقوف صور المحسوس بعد غيبتها من عرف المسرة ادمولا
مدرك بعد الحسه وبعد العين لا يمكن بحسه بعد الصوت المسمع ما يدرك بها وعملها سوط
الوطء الاول الرباع ح الدعم وبوس مدرك الى آخره كصدا قه ريد وعداوه يكون سمل
ادراك الاثر في الذهب ما يحملها على التقوى وبعد ما له من صحيح العرق الوطء عند سنتها الهاسبه
العمل الى العقل الصوت وسمعها على الوطء الاول الوطء الرباع ثم حراره الدعم وعلى الحفظ
الحالي الحرب وسمعها وسمعها وسمعت حافظه وداكره ة المدرك المصوره وعلى الهيئة الركب
والعمل الصور الماضي في الحس من الحال بعد ذكره الدعم بعد الصور والحال وعلى
تحتم العلاة الدعم ة الها الها وسمع عبد اسمعا العمل الها ما سمعكره وعبد اسمعا الدعم تحمله
وعملها سمع الوطء الاول الوطء الرباع كالها قوم ما للدعم والها عملها عاد من العرق واحصاء
الواضح الهم كون الها الاقدام اذا وطء قت سلك الوام وادث الاختلال الها والها عملها العمل
على العرق السمع الاساسه سمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الى الها سمعا وجود الها سمعا الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود
الاساس وسمع عبد الاساس وسمع عبد الاساس وطء الها ما تمكن على حصول الاعتقاد والادراك الوجود

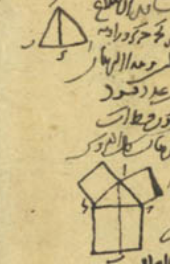

والبغض والعداوة وارادة الايمان والطرد والعذب وعلى هذا واما الاسود فهو
صفة عند الاشعري وهو صفة وجودية وآثاره السواد وصفة اخرى واثره اخفاء
الاشعاع التي صفة توجب الاستتار عن الابصار واما الله فهي ليست بلكة اخرى سوى ما ذكرناه الشم
والذوق واللمس واثره تشتمل الادراك الخاص وهو ادراك الطعم والذائقة وهو
وكذا ادراك الصفار واما الوسط فهو الذي لا يحسن كل يدلهم على وجه كل مدرور
عدن واما عدم الاحساس فهو صفة وجودية آثارها المنع واما الحياة فهي
والسخط صفار وآثاره الارادة هذا ما قاله وفي كون العلم والسمع والبصر والارادة
صفات حقيقية بحث لانها اما متعلقة بالمعلوم او المعلوم والمبصر والمراد فتعلق
العلم بالمعلوم والسمع بالمسموع والابصار بالمبصر والارادة بالمراد فتعلق
لكن نمانعه في المدرك لا بد له من متعلق وهو تعلق الادراك وهو تعلقها بالمدرك
كالبصر للمبصر والابصار وكذا حكم الارادة مع متعلقها والمدرك للعلم الادراك
والعلم المتعلق فكل منهما مغاير لسنخ هذا من قسم الامور الغير الصفار عن عدم
وهو الى الاول اقرب لانها اما صفات حقيقية وقد عرفت ما فيه وان خرج عن الاقرب والاكثر
امر الى البعض وانه اكثر الحصر وقد قال انها اضافية مع انها ظاهرة
هذه الصفات الاضافية حادثة بحدوث متعلقاتها والعلم والسمع والبصر واحدة واحدا واما الارادة
كذلك ما وجودا واحدا موثرا على عدمها ليس بحكم والاحياء وسلم لانتهاء سلسلة الحوادث
كونه موجودا واحدا موثرا على عدمها ليس بحكم والاحياء وسلم لانتهاء سلسلة الحوادث
مشكلا مرتبا واما العلم بمتقابل الضدين وعاينة ما هو نقيض العلم فقد تحويزه اياه وتهانه
سعي الفاضل ليس بمتقن حواره ادع ان كان العلم يحصل الجهل على احساسه لا متوسط
الا فاضل فقول الضاد وضد الضاد هذا الحكم بم العلم على الجهل الخطوكذا كل
اذا خبر الضاد وعنه فالا سعد الفلك وانح شر الاشرار والاجود والدواب
الصحيحة الناسية وان كان الا على وجود الواحد فقد يوجد حادا واحد يوجد
يوجد الواحد فالعدم حوادثا للملائمة فلا يكون ابو موجودا ان كان واحدا فقد يحصل الجواد وان
كان يمكنا بعد ان الكلام فيه فاما ان ينتهي الى الواحد اي واحد او سلسلة الاحاد ان فالاول
وقد تقرر الكلام فيه سلفا لان الواحد لا يكون الا موجودا ان يوجد على الناسية الاول
والاول على الثاني لو لم يكن جوز ان يكون الثاني الناسية قد يوجد على الاول وهو
الدور ت له وجد حادث لم يوجد الواحد الى العدم حوا اما الملائمة فلانه لو يوجد حادث
فلا بد له من علة تامة معارنة له ع آن وجوده اذ العدم والعاض لوجد حادا ان العلم
والعدم المستتب على السبب لم يكن قابلا لوجود الواحد او سلسلة على الواحد فقد العدم الحدوث ان كان
يمكنا بالعلم فلا بد لها من علة تامة معارنة لها ع تقدير وجود الكلام فيها كما قال في الواجب
او سلسلة الكون سلسلة السلسلة يكون ع آن واحد وعنه عن اي ثاني لكن لها تستلم
على جميع ما يحتاج اليه الاحاد ع لا يجد سرمد يكون يمكنه فعل بعد الآن او لا فان كان
فلم الوجود حادثا مسبوقا وان لم يكن فلم يوجد الجميع واحدا فعدد ما يوجد ع
جملة الوجود دارت سلسلة على الواحد اذ لو كان ناسوتها يمكنه فلا بد لها من علة تامة وهي
اما السلسلة بجملة او جزء منها او خارج عنها او تركب من الجملة والخارج او من الجزء والخارج
ناطلة او لا الاول لوجب كون الجملة واحدة اذ الواحد ما يكون وجوده عن ذاته
فكيفما يمكنه لم كيفما ما يمكنك فعلم كون الجملة واحدا والثاني يستلزم كون الجزء
جملة ما توقف على جملة الموجود ان سلسلة على الجملة مع ما يتوقف على الجملة
لو حصل خلاف المفروض اذ لا يكون يمكنا لم تحصل حادثا ان كان واحدا
لم حصل

١٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم رب وفق اتمامه

اما بعد حمد واجب الوجود على نعمائه والصلوة على سيد انبيائه محمد المصطفى وعلى اكرم امنائه فاني حيث الهمنا الله تحرير مسائل الكلام ونوعتها على ابلغ نظام مشمرا الى غرر فوائد الاعتقاد ونكت مسايل الاجتهاد مما ادى الدليل اليه وقوى اعتقادي عليه وسميته تجريد الاعتقاد والله اسال العصمة والسداد ان يجعله ذخرا ليوم المعاد ورتبته على مقاصد **المقصد الاول** في الامور العامة وفيه فصول

الفصل الاول في الوجود والعدم ونحد بهما بالثابت العين والمنفي العين اعني الذي يمكن ان يخبر عنه ويقبضه او بغيرذلك يشتمل على حد ورسم اما حد المراد تعريف اللفظ اذ الشيء اعرف من الوجود والاستدلال يتوقف التصديق بالمبنى عليه او توقف الشيء على نفسه او عدم تركب الوجود مع فرضه او ابطال الترتيم باطل وترتد الدور من حمل الجزء على مطلق الوجود واتحاد مفهوم بعضه وقبوله القسمة بعطي الشركة فيغاير الماهية والا اتحد بالتمام او لم يحصل اجزاءها ولا امتناعها تعقلا ولتحقق الامكان للجاعل وغاية الحمل والحاجة الى الاستدلال واسناد المتناقضين وتركب الواجب وتناهيه بالماهية من حيث هي فزيادته في التقسيم وهو ينقسم الى الذهني والخارجي والا بطلت الحقيقة وهو الوجود في الذهن اذ ما من الصورة المخالفة في كثير من اللوازم وليس الوجود معنى به يحصل الماهية في العين بل الحصول والاتصاف فيه ولا اشتداد وهو خير محض لا ضد له ولا مثل يتحقق خالفته للمعقولات ولانا نهاه وليا وقوة المشبهة بالمحقق

به ولكل المنازع مكابر مقتضى عقله وكيف يحقق ويدفع اثنا القدرة واسناء الاتصاف والحصار الموجود مع عدم لعقل الزايد عليها ولو اقتضى التميز السوت عنا لزم منه محالات والامكان اغنا يعرض لما وافقونا على اسناده ويوسر ادف الثبوت والعدم التي ثلاثا واسطه والوجود لا يرد عليه القسمة والكلي ثابت ذهنا وجوز تمام العرض بالعرض ونوقضوا بالحال نفسها والعدم بعدم قبول المتماثل والاختلاف والزام التسلسل باطل بطل ما ادعوا عليها من بحق الذوات الغير المتناهية في العدم واسناء تاثير الموثر فيها وبينها واختلافهم في اثبات صفة الجنس وما تتبعها في الوجود ومغايرة التحيز للجوهر واثبات صفة المعدوم بكونه معلوما وامكان وصفه بالجسمية ووقوع المشكل في اسات الصانع بعد اتصافه بالقدرة والعلم والحيوة وقسمه الحال الى المعلل وغيره وتعليل الاختلاف بها وغير ذلك مما لا فايدة بذكره ثم الوجود قد يوجد على الاطلاق ويقابله عدم مثله وقد يجتمعان لاعتبار المقابلة والانفكاك وقد يوجد مقيدا ويقابله مثله وينقسم الى الموضوع كالصفات وملكه ويوجد لا في موضوع شخصا ونوعيا وجنسيا ولا جنس له بل هو بسيط فلا فصل له وكثر كثر الموضوعات وتقابل المختلفة على عوارضها فلنحرز امن عنه مطلقا والشدة من المقولات الثانية ولست متاصله في الوجود فالشيء مطلقا بالقوة بعض لخصوصيات الماهيات وقد يمتاز الاعدام ولهذا استند عدم المعلول الى عدم العلة لا غير ونافي عدم الشرط وجود المشروط وصح عدم الضد دون الاخر بخلاف نافي الاعدام ثم العدم قد يعرض لنفسه فيصدق النوعية والمقابل عليه باعتبار

وعدم المعلول ليس علة لعدم العلة في الخارج وان جاز في الذهن
على انه برهان اتي وبالعكس لتحقق الاشياء المترتبة في العموم والخصوص
وجودا اسما كثر عددا وقسمة كل منهما الى الاحتياج والغنا حقيقة
واذا حمل الوجود او جعل رابطة بسيط سواء بلث في نفسها
جهات في العقل دالة على وثاقة الرابطة وضعفها في الوجوب
والامتناع والامكان كذا العدم والحشو في تعريفها كالوجود
قد يوجد ذاته وكون القسمة حقيقية لامكان انقلابها وقد
يوجد الاول باعتبار الغير والقسمة مانعة الجمع منهما بكن انقلابها
ومانعة الخلو من الممكنات ويستدرك الوجوب والامتناع
في ام الضرورة وان اختلفا بالسلب والايجاب وكل منهما يصدق
على الآخر اذا قيلا بالاضافة الى المضاف اليه وقد يوجد الامكان بمعنى
سلب الضرورة عن احد الطرفين بعم الاخرى والخاص وقد يوجد
بالنسبة الى الاستقبال ولا يشترط العدم في الحال والاجتماع
المتضادين المثلين اعتباريه لعدتها على المعدوم واستحالة
التسلسل ولو كان الوجوب شيئا لعم امكان الواجب ولو كان
الامتناع شيئا لعم امكان الممتنع ولو كان الامكان شيئا لعم
سائر وجود كل بكن على امكانه والفرق بين الامكان و
والامكان المبقى لاستلزام ثبوته الوجوب شامل للذاتي
وغيره وكذا الامتناع وعروض ما الغير منهما بكن ولا بكن
بالغير بالتقديم في القسمة الحقيقية وعروض الامكان عند
عدم اعتبار الوجود والعدم بالنظر الى الماهية وعلتها
وعند اعتبارهما بالنظر اليهما مثل ما بالغير ولا ينافيه من
الامكان والغيري وكل بكن العروض ذاتي ولا عكس واذا

لحظ الذهن الممكن موجودا طلب العلة وان لم تصور عدمه وقد
تصور وجود الحادث فلا نطلبها ثم الحدوث كيفية الوجود
فليس علة لما تقدم عليه بمراتب والحكم باحتياج الممكن ضروري
ولا تصور الا دلة احد الطرفين بالنظر الى ذاته والحكمي الخارجية
لان فرضها لا يحصل المقابل فلا بد من الانتهاء الى الوجوب وهو الحق
ويلحقه وجوب اخر بحسب عنه قضيه فعليه والامكان
لازم والايجاب الماهيه او ممتنع ووجوب المعلمات بمقارنته
جواز العدم فليس بلازم ونسبة الوجوب الى الامكان نسبة
تمام الى ناقص والاستعداد قابل للشدة والضعف ويقدم وجود
المركبات وهو عند الامكان الذاتي والوجود اذا اخذ غير مسبوق
بالعدم والعدم قديم والحادث والسبق يقابلان اما بالعلية
او بالطبع او الزمان او الرتبة الحسية او العقلية او الشرف او
بالذات والحصر استقرائي وقضوليه السكبكي ويحفظ الامثلة
من المضاف في انواعه وحيث وجد المتضادان امتنع حصته والتقدم
واما تعارض زماني او مكاني او عنهما فالقدم والحدوث الحصصان
لا يعتبر فيهما الزمان والتسلسل والحدوث الذاتي يحقق والقدم
والحدوث اعتباريان يمتنعان بانقطاع الاعتبار ويعرف
الحصصية فيهما من الوجوب الذاتي والغيري ويستحيل بيان
الذاتي على المركب ولا يكون الذاتي جزءا من غيره ولا مفيد وجوده
ونسبته عليه والامكان بمكنا والوجود المعلوم بدا القول السكبكي
اما الخاص به فلا ليس طبيعة نوعية كما سلف فجاز اختلاف
حقيقته في العروض بعدده وتأثر الماهيه من حيث هي الوجود

غير معقول والمقصر بالقابل ظاهر البطلان والوجود من المجعولات
العقلية لاستباع استغنائه عن الجعل وحصوله فيه من المعقولات
الثانية كذا العدم وجهاتها والماهية والكلية والجزئية
والعرضية والجنسية والفصلية والنوعية والعقل ان يعتبر
المتيقن ويحكم بينها بالتناقض ولاستحالة فيه وان يقصد
عدم جميع الاشياء حتى عدم نفسه وعدم العدم بان يمثل في
الذهن ويرفعه وهو ثابت باعتبار فتيقن ولا يصح الحكم عليه
من حيث هو ليس بثابت وبلا تناقض ولهذا انقسم الوجود الى
الثابت في الذهن وغير الثابت فيه ويحكم بينهما بالتباين وهو لا
يستدعي المرية لكل من المتباينين ولو فرض له مرية لكان حكمها
حكم الثابت واذا حكم الذهن على الامور الخارجية بمثلها وجب
التطابق في صحته والا فلا يكون صحيحة باعتبار مطابقته لما في
نفس الامر لامكان تصور الكواذب ثم الوجود والعدم قد يحملان وقد
يربط بهما المحمولات والحمل يستدعي اتحاد الطرفين في وجه وتغايرهما
من آخر والاتحاد قد يكون بالذات كما يكون بالعرض والتغاير
لا يستدعي قيام احدهما بالآخر ولا اعتبار عدم القيام في القيام
واثبات الوجود للماهية لا يستدعي وجودها او لا وسلبه عنها لا
يستدعي سبقها بالعدم وثبوتها بل يصح سلب الوجود عنها في
الذهن وان كان سلبا لما لكنه ليس شرطا والحمل والوضع من المعقولات
الثانية بمعنى ان الكل ليست الموضوعة شرطية والا تسلسل ثم
الوجود قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض ايما الوجود في الكتابة
والعبارة مجازي والعدم لا يعاد لعدم استباع الاشارة اليه فلا يصح
الحكم

الحكم عليه بصحة العدد ولو اعيد لخلل العدم من الشيء ونفسه
ولا فرق بينه وبين المستدام وصدق المعقولات الثانية عليه
دفعه ويلزم التسلسل في الزمان بالحكم باستباع العدد
لما سبق لما هيته وقسمه الموجود الى الواجب والممكن ضرورية
ورودت على الوجود من حيث هو قابل للتقسيم وعدمه
والحكم على الممكن بامكان الوجود حكم على الماهية لا
باعتبار العدم والوجود لان الامكان قد يكون له في العقل
وقد يكون بمعنى لا باعتبار ذاته وحكم الذهن على الكل ضروري
وخفا المصدر لخفاء التصور غير قادح والمؤثر به اعتباري عقلي
والمؤثر فيه الاثر لا من حيث هو موجود ولا من حيث هو
معدوم وتأثيره في الماهية يلحقه وجوب لاحق وعدم الممكن
مستند الى عدم علته على تقدير الممكن الباقي مفتقر الى المؤثر
لوجود علته والمؤثر يفيض العدم لعدم الاحتياج واذا جاز
استناد القديم الممكن الى المؤثر الموجب لوجوده لا ممكن ولا ممكن استناده
الى المختار ولا قديم سوى الله كما مر ولا لمعنى الحادث الى
المدة والمادة والا لزم التسلسل والعدم لا يحوج عليه العدم
لوجوبه بالذات او لاستناده الى

الفصل الثاني في الماهية

ولواحقها وهي مسبقة عما هو وهل بابه يجاب عن السؤال بما هو
وتطلق في الباب على المعقول والذات والحقيقة عليها مع
اعتبار الوجود والكل بالنسبة الى المعقولات وحقيقة كل شيء ما به
الشيء هو هو بالفعل من الاعتبارات والا لم تصدق على ما بإزائها ويكون
الماهية مع كل عارض مقابلة لما هو مثلا من حيث هي ليست
الا هي ولو سئل بطريق الاعتراض فالجواب السلب لكل شيء قبل
الحقيقة لا لعدمها وقد يؤخذ الماهية مجازا ويراد بها ما عدا
بحيث لو انضم اليها شيء لكان زايدا ولا يكون مقولا على ذلك
المجموع وهو الماهية بشرط لا شيء ولا يوجد الا في الاذهان
وقد تؤخذ لا بشرط شيء وهو الكلي الطبيعي موجود في الخارج هو
جزء من الاشخاص وصادق على المجموع الحاصل منه ومما اضاف
اليه والكلية العارضة للماهية تسمى الكلي المنطقي والمركب

عقلي وهما ذهنيان لهذه اعتبارات ثلثة سنفي تحصلها في
كل ماهية محققة والماهية منها بسيط وهو ما لا جزء له
ومنها ما له جزء وهما موجودان ضرورة ووصفا بما اعتباريان
متنافيان وقد تتضايفان فيتعاكسان في العموم والخصوص اعتبارا
لما سنفي وكما عقل الحاصل في المركب وكذا في البسيط وهما قد
يتغايران بالنفس وقد يفتقران الى المحل والمركب اما مركب عما
يتقدم وجودا وعدما بالقياس الى الاذهان والخارج وهو علة الانيا
عن السبب فباعتبار الذهن من باعتبار الخارج على تحصل
خواص بالقصد احداه متناكسة واسبابها اعم واما من جزاحه بالنسبة
الى جزاء الماهية فلم يمكن حملها باعتبار واحد وهي قد تتميز
في الخارج وقد يمتنع في الذهن باذا اعتبر عروضها وقد تتلازمان
فقد تتساويان وقد تتداخلان وقد توجد معا وقد تفارق وتوجد
بعرضها الحقيقية والفصلية وعقلا فقط واحد واجنس منهما
كالمادة وهو معلول والاخر صورة وهو علة وما لا جنس له فلا
فصل له وكل فصل تام فهو واحد وقد يكون في حد جنس في حد
واحد لماهيته واحدة ولا تركب عقلي الا منهما يجب تباينهما
وقد يكون بينهما عقلي وطبيعي وسطي وجنسها اما متباعدان
وسوافل وتوسطات وفي الجنس وابن مفرد وهو الذي لا جنس
له وليس تحته عنصر وبهما اصافيان قد يختلفان مع البقاء
ولا يمكن اخذ الجنس بالنسبة الى الفصل اذ اشبها الجاهل
الله كان الجنس اعم والفصل يساويا والتشخص من الامور
الاعتبارية فاذا نظر اليه من حيث هو امر عقلي وجد مشاركا
لغيره من التشخصات فيه ولا يتسلسل بل ينقطع بالقطاع
الاعتبار اما ما به التشخص فقد يكون غير الماهية فلا يكثر
وقد يستند الى المادة المشخصة بالاعراض الخاصة الحالة
فيها ولا يحمل التشخص بانضمام كلي عقلي الى مثله والتمييز
بتغاير التشخص ويجوز امتياز كل واحد من الشيئين بالمادة والتشخص
قد لا يعتبر مشاركة والكلي قد يكون اضافيا فيعتبر التشخص
المندرج تحت عام متميزا والتشخص بغاير الوجود الخ

عبارة عن عدم الانقسام وهي بغاير الوجود لصدقه
على الكثير من حيث هو كثير بخلاف الوحدة ويشاركه
ولا يمكن تعريفها الا باعتبار اللفظ وهي والكثرة عند
العقل والخيال تستويان في كون كل منهما اعرف بالانقسام
وليست الوحدة امرا عينيا بل هي نوع من المعقولات
وكذا الكثرة وتقابلهما باضافة العلية والمعلولية و
المكيالية والمكيلية لا للتقابل جوهري بينهما ثم معروضها
قد يكون واحدا فله حينئذ بالضرورة جهة الوحدة ان
لم تتقوم جهة الكثرة ولا العكس لها فالوحدة عرضية وان
عرضت كانت موضوعا او محمولات عارضة لموضوع
وبالعكس وان قومت فوحدة حقيقية او نوعية او
فصلية وقد تتغاير موضوع بحسب عدم الانقسام لغير
وحدة بقول مطلق والنقطة ان كان له مفهوم زائد
او مفارق ان لم يكن ذا وضع هذا ان لم يقبل القسمة والا
فهو مقدار اصم بسيط او مركب وبعض هذه اولى من
بعض بالوحدة والهوية على هذا النحو والوحدة في الوصف
العرضي والذاتي متغايرا سماها متغايرا المضاف اليه واتحاد
محال فالموجود يستدعي جهتي تغاير واتحاد على ما سلف
والوحدة مبدأ العدد المتقوم بها لا غير واذا اضيف
اليها مثلها حصلت الاثنينية وهي نوع من العدد ثم كمل
انواع الاثنائي بتزايد واحد واحد يختلف اختلافا
في انواع العدد وكل واحد منها امر اعتباري يحكم به
العقل على اختلاف اذا انضم بعضها الى بعض في العقل
الغى ما حسبه والوحدة قد تعرض اذا انضما وقابلها
ومتطع الاعتبار وقد تعرض لها شركة في خصوص
وكذا القابل

ويضاف الى معروضها ما عتاد من الى مقابلها سالك وكذا المقابل
ويعرض له ما يستحيل عروضه لها من المقابل المتنوع الى
انواعه الاربعة اعني السلب والايجاب وهو راجع الى القول
والعقد والعدم والملكة وهو الاول ما خوذا ما عتبار خصوصيته
ما ويقابل الضد وهو وجودي وتعاكس وما قبله في التحقق
والمشهور يقابل المضايف ويندرج تحته الجنس ما عتبار عارض
ومفهوم لفظة ما التشكك واشد لها فائدة الثالث ويقال للاول ما قبض
ويحقق في العضايا بشرايط ثمان هذا في القضايا الشخصية اما
المحصورة فبشرط تاسع وهو الاختلاف فيه فان الكلية والجزئية
صادقتان في الموجبات عاشر وهو الاختلاف ايضا بحيث لا يكون
احتماعهما صادقتا وكذبا واذا اتفقا العدم بالملكة في القضايا تعينت
معدولة وهي تقابل الموجبة صدقا لا كذبا لامكان عدم الموضوع
ويعلق تقابلهما وقد يستلزم الموضوع احد الضدين لعينه
وقد لا يستلزم شيئا منهما عند الخلق والاتصاف بالوسط والاقل
للواحد فذان وهو منفي عن الاجناس ومشروط في الانواع ما تحاد
الجنس وجعل الجنس والفصل واحدا

في العلة والمعلول كل شيء يصدر عنه امر ما بالاستقلال او الانضمام
فانه علة لذلك الامر والامر معلول له وهي ما عليه وما ذيه
وصورته وغائية فالفاعل مبدا الثاني وعند وجوده يجب
وجود الذات ويجب وجود المعلول ولا يجب مقارنته المتقدم
ولا يجوز بقاء المعلول بعده وان جاز في المبدع وحدثه يتحد
به المعلول ثم يعرض ما لكثرة ما عتبار كثرة الاضافات وهذا
الحكم منكس الى نفسه وفي الوحدة النوعية لا عكس والنسبتان
من شيء الى المعقولات وبينهما مقابلة المضايف وقد يختلفان
في الشيء الواحد بالنسبة الى امرين لا متعاكسان فيهما والتواخي

تراقي معروضاتها في سلسلة واحدة الى غير النهاية
لان كل واحد منها ممتنع الحصول بدون علة واجبة
لكن الواجب بالغير ممتنع الخلو عن وجود علة لذاتها في طرف
والمنطبق من جملة قد تحصل منها آحاد متماهية واخرى لم تحصل
منها ولان البطيء ما عتبار النسبتين بحيث تتعدد كل واحد
منها ما عتبار هما لو جب تماهيهما لوجوب ازدياد احدى
النسبتين على الاخرى من حيث السبق ولان المشترك
الجميع ان كان بعض احاده كان الشيء مشتركا لنفسه وغيره
ولان المجموع له علة تامة وكل جزء ليس علة تامة اذ الجملة
لا يجب وكيف يجب الجملة شيء هو محتاج الى الاثنائي
من ملك الجملة وبيت كامل الدستان في طرفي النقيض والقول
والفعل متنافيان مع اتحاد النسبة لتنافي لازميهما وجب المخالفة
من العلة والمعلول ان كان المعلول محتاجا لذاته الى تلك العلة
والا فلا ولا يجب صدق احدى النسبتين على الصاحب
وليس الشخص من العنصريات علة ذاته لشخص منها والا لاستغناء
الاشخاص ولاستغنائه عنه لغيره ولعدم لقابليته ولتكافئهما
ولتقارن احدهما عدم صاحبه والفاعل بالقصد يفتقد الى تصور
حتى يتخصص ثم شوق ثم ارادة ثم حركة العضلات لمقتضاها
الفعل والحركة الى ان تنتهي تحريكات ارادات حتمية تكون السابق
من هذه العلة للسابق من تلك المعلقة لحصول آخر يتصل الارادات
في النفس والحركات في المسافة الى اخرها ويشترط في صدق الاثر
على المقارن الوضع والتناسب بحسب المادة والعادة والشدة
التي ما عتبارها يصدق المساوي وعدمه الخاص على الوجه
لان القرح يخالف الحلاف القابل ومع اتحاد المبدا تضاوت

مقابله والطبعي بخلاف باختلاف الفاعل للتساوي الصفة الكيف
في القبول واذا تحركا ح اتحد المبدأ عرض التساوي والمحل المتقوم
بالمحل قابل له وعلة لتركيب وقوله ذاتي وقد يحصل القرب والبعد
باستعداد ات بكتسبها باعتبار الحال فيه وهذا الحال صوره تركيب
وجزء عامل لمحله وهو واحد والذاته علة بماهيتها العلية
الله الفاعلة علة معلولة في وجودها للمعلول وهي ثانية الكل تاصله
اما القوة الحيوانية المحركة فغايتها الوصول الى المشتهى ومن قبل
كون غاية للشوق فقد لا يكون فان لم تحصل فالحركة باطلة والى
فهو اما اخير او عادة او قصد غير وفي ايجاب وجزاف وابتغوا
للطبيعيات غايات ولذا لا تتفاوتان والعلة علة تارة تكون
بسيطة وقد تكون مركبة وكليه او جزئية ذاته او عرضيه غايته
او خاصة وقرينة او بعيدة وشرط له او خاصة فالعدم للحادث المساوي
العرضيه والفاعل في الطرفين واحد الموضوع كالمادة واسقاط الاثنين
انما من احد طرفيه فاسباب الماهيه غير اسباب الوجود ولا بد
للعدم من سبب وكذا في الحركة فمن العلل المعدة ما يؤدي الى مثل
او خلاف او ضد والى بعيد قريب او بعيد فمن العلل العرضيه ما من

المقصد الثاني في الجواهر والاعراض وفيه فصول

الفصل الاول في الجواهر الممكن اما ان يكون موجودا في الموضوع
وهو العرض او لا وهو الجوهر وهو ما يفارق في ذاته وفعله وهو
العقل او في ذاته وهو النفس او يقارن فاما ان يكون محلا وهو المادة
او حالا وهو الصورة او ما تركب منهما وهو الجسم والموضوع والمحل يعاكسان
وجودا او عدما في العموم والخصوص وكذا الحال والعرض ومن الموضوع و
العرض سابقه ولاحقه في الحال والحال هي والجوهرية
والعرضية من شعار المعقولات لا توقف لشيء منها على الوسط في الحمل

الانواع بالاولوية والمعقول اشتراكه عرضي وما تعاد من الجواب
ولا ينهما ومن عرضها والمعقول في الفناء العدم وقد يطلق
المضاد على المغير باعتبار ما آخر وحد المحل المستلزم وجوده
الحال الملاصق التماثل بحال الاول الكلي والانقسام فيه مستلزم في
الطرفين والموضوع من حمله المشخصات وقد يعبر للحال الذي
محل متوسط وله وجود لو خلي وحده بالاستقلال الحب المتوسط
والحركة الموضوع عن على طرفي المماس من ثلثة ان من ابعد على التعاقب
ولزوم ما شهد الحس بكذبه من الفلك وسكون في اثناء الدايرة
والنقطة عرض قايم بالمنقسم باعتبار التساوي والحركة لا وجود لها
في الخارج ولا يلزم بقاؤها مطلقا والآن لا تحتمل ضدها ولو كانت
الحركة مما تتحرى لم يكن مع وجود والقابل لعدم تساوي الاجزاء يلزمه
مع ما تقدم التفكيك في وجود المؤلف مما لا تساوي ويفرق في التقسيم الى
التناسب ويلزم عدم تحرك التربيع الكلي وان لا تقطع المسافة
المتناهية في زمان متناه والقرد ذة نقيض طلان الكل والجزء
والقسمة بانواعها تحدث انتيئية تساوي طباع كل واحد
منها طباع المجموع وامتناع الانفكاك لا يقتضي الامتناع
الذاتي فقد ثبت ان الجسم شيء واحد متصل يقبل الانقسام الى
ما لا تناهي ولا تنفي ذلك ثبوت مادة سوى الجسم لامتناع
التسلسل ووجود ما لا تناهي وكل جسم مكان طبيعي لطلبه
عند الخروج على اقرب الطرق فلو فقد اتبغى ومكان المركب
مكان الغالب او ما الفوه وحده فيه وكذا الكل والطبيعي منه
الكرة والمعقول من الاول البعد فان الامكان تساعد عليه
واعلم ان البعد منه ما لا يقبل القسمة وهو اما الجسم وما لا
مساويه وهو منتاهي يحل فيه الاجسام ودلالتها بحلولها
داخلها

بحيث ينطبق على بعد المتمكن ويتحلله ولو اتساع لخلا عن المادة
ولو كان الامكان سطحا لتضادت الاحكام ولم يعم المكان هذا الكلام
مع ما عليه الخلق من شاغل الاشارة حركة المعاوق حركة عدمه
عند فرض معاوق اقل بنسبته زمانها والجهة طرف الامتداد
الحاصل من اخذ الاشارة وليست بنفسية وهي من ذوات الاضافة
المفصولة بالحركة للحصول منها وبالاشارة والطي منها فوق ومثل
وما عداهما عند متناه

في الاجسام

وهي فتمان فلكية وعنصرية اما الفلكية فالكلية منها تسعة
واحد عنه كوكب محيط بالجميع وتحته فلك الثوابت ثم افلاك
الكواكب السيارة السبعة وتشتمل على افلاك تداويرها وخارج
المراكز والمجموع اربعة وعشرون ويشتمل على تسعة وتسعين الفا
وتيف وعشرين كوكبا ثوابت الكل بسائط خالية من الكيفيات الفعلية
والانفعالية ولوازمها شفافة واما العناصر البسيطة فاربعة كرة
النار والهواء الماء والارض واستفيد عددها من مزاحمات
الكيفيات الفعلية والانفعالية وكل منها تنقلب الى الملاصق
والى الغير واسطقس او بضابط فالنار حارة يابسة شفافة
متحركة بالتبعية لها طبقة واحدة وقرة على احالة المركب
الى الهواء الهواء حار رطب شفاف له اربع طبقات والماء بارد
رطب شفاف يحيط سطحه اربع الارض له طبقة واحدة و
الارض باردة يابسة ساكنة في الوسط سنانه لها ثلث طبقات
واما المركبات فهذه الاربعة اسطقساتها وهي حاكية عند تفاعل
بعضها بعض ينفعل الكيف في المادة فكسرمائه كيفيتها بحسب
كيفية متساوية في الكل متوسطة في المزاج مع حفظ صور البسائط
ثم يحلف الامزجة في الاعداد بحسب قربها وبعدها من الاعتدال عام

علم ما هيها بحسب المحل وان كان كل لكل نوع طرفا افراط وتفريط
في قبله احكام الاجسام وتشترك الاجسام
في وجوب التناهي لوجوب اتصاف ما يفرض له ضعف عدد متناهية بمثله
مع فرض نقصانه عنه وحفظ النسبة من ضلعي الزاوية وما اشتمل
عليه مع وجوب اتصاف الباقي به واتحاد الحد وامتناع القسمة فيه بدل
على الوحدة والفرد وتقضت سقاها وبحوز خلوها عن الكيفيات
المذمومة والمركبة والمشمومة كالهواء وبحوز دونها الشرط الضوء و
اللون وهو فرد وكل الاجسام كلها حادثة لعدم انفكاكها من جزيات
متناهية حادثة فانها لا تخلو عن الحركة والسكون وكل منهما حادث وهو
ظاهر واما تناهي جزياتها فلان وجود ما لا تناهي محال للتطبق ولوصف
كل حادث بالاضافتين المتقابلتين وبحب زيادة المتصف باحديهما من حيث
هو كذلك على المتصف بالاخرى بمقطع الناقص والزايد الصاد الفردية
قضت بحدوث ما لا ينفك من حوادث متناهية فالاجسام حادثة
ولما استحال قيام الاعراض بها ثبت حدوثها والحدوث اختص بوقته
اذ لو وقت قبله والمختار وجوب احداث مقدوره لا لامر عند بعضهم
والمادة منفية والقبلية لا يستدعي الزمان وقد سبق تحقيقه
في الجواهر المجردة اما العقل فلم تثبت
دليل على امتناعه دلالة وجوده بدخولة كقولهم الواحد لا يصدر
عنه اثنان بشرط المشروط بالاخر في تاثيره او وجوده دلالة لما
امكنت صلاحية التاثير عنه لان المؤثر هنا مختار وقولهم استدارة
الحركة توجب الارادة المستلزمة للتشبه بالكامل اذ طلب الحاصل
فضلا او قوته يوجب الانقطاع وغير الممكن محال لتوقفه على ما اوجبنا
انقطاعه وعلى حصر اقسام الطلب مع المنازعة في امتناع طلب المحال
وقولهم لا علة من المتقابلين دون الاخر ممكن المنع او لان الاقوى والاضعف
منع الامتناع الذاتي واما النفس فهي كمال اول لجسم آلي متوسطي الى ذي

حيوة بالقوة وهي مغايرة لما هي شرطه لاستحاله الدور والمماثلة
في الاقتضاء ولبطلان احديهما مع سوق الآخر ولما منع العقل
عنه والمشاركة به والتبدل منه وهي جوهر مجرد لتجرد عالمه
وعلم النفس وقوتها على ما يجرد المقارنات عنه والحصول عالما
بالنسبة الى العقل محلا مستعدا ولاستلزام استعداد المعرض
ولاستعداد السعيه والحصول التعدد دخلها تحت حد واحد
يقتضي حدتها واختلاف العوارض المستعد محلها اختلافها
وهي حادثة وهو ظاهر على قولنا وعلى قول الخصم لو كانت ازليه
لزم اجتماع الضدين او بطلان ما ثبت او سوت ما بينهما وهي مع البدن
على التضاد ولا نعني بفنائه ولا تصور مبدأ صورة لآخر والا
لبطل ما اصلنا من التعادل وتعقل بذاتها وتدرك ما لات للتضاد
بين المختلفات وضدا من غير استعداد والحس قوى تشارك لها
غيرها وهي الخازنه والنابعة والمولده واخرى الخص يحصل
لها الادراك اما للجزئي والكلي فللخازنه والباقي
والماضمه والدافعه وقد يضاف بعض الاعضاء
فالمتخيل مخازن المحسوسات والمصورة عند بطلانه لاستحاله صدور
الانفعال المحكمه المركبة عن قوى بسيطة ليس لها شعور بها
واما قوة الادراك للجزئي فمنه اللمس وهو قوة منبثة في
البدن كله وفي تعدده نظر ومنه الذوق وهو قوة في اوسط الوطوبة
اللعابيه المائيه عن المثل والفضل منه الشم وهو قوة في اوصول
الهواء المنفعل بالمزاج الرائحه الى المخيشوم ومنه السمع وقد من قوة
على وصول الهواء المنضغط الى الصماخ ومنه البصر وهو قوة مرتبة بالذات
بالصورة اللون وهو راجع فيها الى ما ثر الحدقه وبجب حصوله مع
شرائطه لخروج الشعاع فان انعكس الى المدرك ابصر وجهه وان
عرض تعرف السهن تعدد المرائي ومن هذه القوى نظر سيا

الحاكمة من المحسوسات لرؤية القطرة خطا والشعلة دائرة والمبصر بها
لا يعقولها والحاكم بوجوب المغايرة بين القابل والحافظ والوهم المدرك للمعاني
الجزئيه والحافظة والمتخيلة المركبة للصور والمعاني في بعضها مع بعض
في الاعراض وتنحصر في تسعة الاول الكم منفصله العدد
جسم وسطح وخط وزمان ومتصله العدد ومثلها قول المساواة
وعدمها والقسمة وامكان وجود العاد وهو ذاتي وعرضي وتعرض تأثير
القسمين منها او لهما في حصول الغاية وعدم الشرط دلالة على امتناء
الضدية ولوصف بالزيادة والكثرة ومقابلها دون المثلية ومقابلها
وانواع المتصله قد يكون بعلمته وان كانت بحيث يمتنع ما من الا
وتختلف الجوهرية عما تقال في جواب ما هو في كل واحد بعلى
عرضيته والتبدل مع بقاء الجنس واستعداد المساوي الجوهر
وسنخ الآله للحصنفه والاستعداد الجوهر والتقوم به بعلى عرضه
الجسم التعليمي والسطح والخط والزمان العدد والنسبة الاطراف اعلاقا
وان يصفت لها مع نوع من الاضافه والجنس موضوع التناهي عدا
وهما اعتباريان الاسنى الكيف وهو سم لقبول عدمه نحو حمرة
والاجتماع وانقسامه اربعة فالمحسوسات اما انفعاليات اد
انفعالات وهي مغايرة للاشكال لاختلافها بالحمل والمزاج
ولعموم بعلها منها اوايل الملموسات وهي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والتي تنتسب بها الحرارة جامده للتشاكل
مفرقه للمختلفات والبرودة بالعكس وبهما استعداد وطلب الحرارة
على معان اخر بخالفه للكثافة والخفة والرطوبة كثافة تسمى
سهولة التشكل والسوسنة بالعكس وبهما مغايرة اللين والصلابة
والثقل كثافة تسمى حركة الجسم الى حيث مطلق مركزه
على مركز العالم ان كان مطلقا والخفة بالعكس وبقابلان
بالاضافة باعتبار ذي الميل طبيعي وقسري ونفساني

وهو الآلة القريبة للحركة وما عتاده بعد وعن الثابت متغير
ومختلفه متضاد ولا شوبه لشاري ذي الدائن وعاديه وعند
آخرين من جنس بحسب تعدد الجهات وتماثل ويختلف باعتبارها
ومحله الثقل واخرين منهم جعلوه مغايرا له منه لازم ومفارق
ولعقل في محل لا غير ومن قيد دلنا وتولد عنه اشباه بعضها
لذاته من غير شرط وبعضها لا لذاته ومنها اوايل المتبرات
وهي اللون والضوء ولكل منها طرفان وللاول حقيقة وطرفاه المواد
والساس المتضادان ويتوقف على الباقي في الادراك له الوجود وهما
مغايران حساتا مثلان للشدة والضعف المتباينان بنوعه ولو
كان الباقي جسما لحصل ضد المحسوس بل موضوع قائم بالمحل معدة
لحصول ضد المحسوس بل بموضوع مثله في المقابل وهو ذاتي وعرضي
اول ثان الطعم عدم ملكته ومنها المسموعات وهي الاصوات
الحاصلة من التموج للقرع والقلع بشرط المماسة في الجامد المستحل
فقاءه لموجب ادراك الهيئة الصوتية ويحصل منه آخر ولعرضه
لغيبه محمد من يسمى باعتبار كل حرفا اما صوت او صامت متماثلا
ومختلف بالذات او بالعرض ويعتلم منها الكلام بانتظامه ولا
يعقل غيره ومنها المطعومات المتشوقة الحاصلة من تفاعل
الملة في سلها ومنها المشمومات ولا اسم لانواعها الا
من الموافقة والمخالفة والاستعدادات المتوسطة بين
طرفي التضاد والمنتسابة حال ادراكه منها العلم وهو
اما تصور او تصديق جازم مطابق بات ولا حذر بسبب
بالضرورة والاكتساب ولا بد فيه من الانطباع في المحل
المجرد القابل لحلول المثال غائر ولا يمكن الاتحاد بخلاف
باحلاف المعقول كالحال والاستقبال ولا يعقل انفكاك
يقتضي الاشكال من الحال من عرض او جوهر حده فيه

بعلى والفعالي وغيرها وضروري واقسامه ستة وكتسبي وهو
ومكن وهو بمعنى احتماله مقاربة في التطابق وزوال الدور وكلية
فيه من الاستعداد اما الضروري فالحواس واما الكسبي فالاول
وباصطلاح بعارق الادراك مفارقة النوعين وتعلقه على التمام بالعلم
يستلزم تعلقه لذلك بالمعلول وشرائطه ثلثة وذو السبب انما علم
به كليا والعقل عرضه بلذتها العلم بالضروريات عند سلامة الآلة
ويطلق على غير بالاشتراك والاعتقال لمقابل لاحد قسميه مشتركا
بين العموم والخصوص ويقع فيه المضاد بخلاف العلم والسهو عدم ملكته
وقد يفرق بينه وبين النسيان والشك تردد الذهن بين الطرفين وقد يصح
تعلق كل من الاعتقاد والعلم بنفسه وبالآخر بمغايرة الاعتبار الصور
والجهل بمعنى تقابلهما آخر فتتم لاحدهما والظن يرجح احد الطرفين
وهو غير اعتقاد الرجحان وقبل الشك والضعف طرفاه علم وجهل
وكسبي العلم يحصل بالنظر في سلمه جزمه ضرورة ومع فساد احدهما
قد يحصل ضده وحصول العلم عن الصحيح واجب ولا حاجة الى العلم
نعم لا بد من الخبر الصوري وشرطه عدم الذاهل وضد الطارئ ضرورة وعلى
ما سوقع عليه العقلاء واسنا، ضد الطارئ على تقدير شوبه كان
المكلف به عقليا وعلم العلم دليل والظن امارة وبساطة عقله
وتركيبه لاستحالة الدور وقد يفيد الظني القطع ويجب تأويله عند التعارض
وهو قياس وفحواه والقياس اقتراني واستثنائي والاول باعتبار الصورة
القرينة اربع والمعدة اثنان وباعتبار المادة القرينة خمسة والبعيدة
اربعة والثاني ينتج باربع اضرب وكذا عن الحيثي المفصل وفيه صغيره
والاخران يفقدان الظن وبنا صبل من الاشكال مذكورة في غير هذا
الفن والعقل والتجرد يستلزمان لاستلزام الانفعال المحل الانفعال
للحال فان ساهت عرض الوضع المجرد والا تركب مما لا ينقسم والمتجرد
صحة المعتقد له المستحيلة لو كان المصاحبة ومنها

القدرة ومفارق البطيئة والمزاج بمقارنة الشعور والمفارقة في
الطابع مصححه المفعل بالنسبة وتعلقها بالطرفين وتقدم الفعل للتكليف
الكافر والثاني ولزوم احد المحالين لولاه ولا تتحد وقوع
المقدور مع تعدد القادر ولا استبعاد في تماثلها وتقابل
العجز بمقابل العلم والملكة وفساد الخلق لضاد احكامها والشغل
ومنها الالم واللذة وهما نوعان من الادراك يختصان باضافته
يختلف بالقياس للبست اللذة خروجا عن الحالة الطبيعية
لا غير وقد يسمى الالم الالم المنزق وكل منهما حسي وعقلي
وهو اقوى ومنها الارادة والكراهة وهما نوعان من العلم
واحدهما لا نوع مع المقابل وضاد اعتبارهما بالنسبة الى
الفاعل ويفرع وقد يسلقان بذاتهما بخلاف الشهوة والنفرة
وهذه الكيفيات تسمى الى الحسوسة وهي صفة لعضي المحل و
الحركة مشروطة باعتدال المزاج عندنا ولا بد من البنية ويقابل
ويقابل الموت بمقابل العدم والملكة ومن الكيفيات النفسانية
الصحة والمرض والفرح والحزن والغضب والخوف والهم والخجل
والحقد والحسد والمختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء
والتقعر والتقبب والشكل والحلقة والمفصل كالوجه
والزاوية بالمستقيم اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين
وكالدائرة موجد بنكذا الدائرة والمضاد سف عن المستقيم
والمستدير والمربع كذا عن عارضها والشكل بهيئة احاطة
الحد او الحدود بالجسم ومع الصمام اللون يحصل الخلقة المالك
المضاف ومع حقيقي مشهوري يجب فيه الانعكاس
والتكافؤ بالفعل او القوة ويعرض للموجودات اجمع وشوبه
ذهني والتسلسل ولا منع بعلق الاضافة بذاتها ولعدم
وجودها عليه ويلزم عدم التناهي في كل مرتبة من مراتب

الاعداد وبكثرة صفاته وتخصص كل مضاف مشهوري حقيقي
معرض لاختلاف والافتراق اما باعتبار زايد او كالاربع
الاين هي النسبة الى المكان انواعه اربع عند فنم هي الحركة له و
السكون والاجتماع والافتراق والحركة كل اقل لما بالقوة من حيث
هو بالقوة او حصول الجسم في مكان بعد آخر وجودها حضوري وتوقف
على المتقابلين والعلمين والمنسوب اليه والمقادير فما منه وما اليه
قد يختلفان محلا وقد يتضادان وما عرضا لها اعتبار ان متقابلا
احدهما بالنظر الى ما منه الآن له ولو اتحد العلمان اسمي العدل ويعم مخالف
الطبيعة المختلفة المستلزمة في حاليا والمنسوب اليه اربع فان بسائط
الجواهر توجد دفعة وتركيباتها تعلم كاحزابها والمضاف بالقوة وكذا في
والجدة دفعة ولا تستدعي حركة في مقولتي المفعل والانفعال في الكم
باعتبار من كدخول الماء القارورة المكبوبة عليه وتقارب المانعة عند
الغلمان وحركة احزاء المعتزي في جمع الاطفال على التناسب في الكف
للاستقاء الحسوسة مع انخرم بطلان الكون والورود لتكذيب الحس لهما
وفي الاين والوضع ظاهر وعرض لهما دخله باعتبار وحدة المقدار و
المحل والقابل واختلاف المتقابلين والمنسوب اليه منتفي للاختلاف في
تضاد الاولين للتضاد ولا يدخل المتقابلين والفاعل في الانقسام و
عرض لها كيفية يستلزم بكون الحركة سريعة وبطيئة ويكون بطيئة
ولا يحصل بها ماهيته وسبب البطوء المانعة الحاصيه
او الداخلية ولا يخلل السكنات والالما احتمل بما النصف بالقوة
والانفصال لذوات الزوايا والانعطاف لو جد لزمان من آني
المتقابلين والسكون حفظ النسب وهو ضد لقابل الحركتين وفي
غير الاين حفظ النوع وتضاد لتضاد مانه ومن السكون طبيعي
وقسري وارادي وطبيعي الحركة اما حصل عند مقاومة اير غير طبيعي

لمورد الجسم الله متحف ولا يكون حدوثه وتقريرها استناد
الى قوة مستفادة قابلة للضعف وطبع السكون مستند
الى الطبيعة مطلقًا وعرض البساطة ومقابلها المحركة خاصة
ولا يدخل الجنس وانواعه لما يقتضي الدور الخامس
المتى وهو النسبة الى الزمان اوطرفيه وهو مقدار الحركة
من حيث التقدم والتاخر العارضان لها باعتبار آخر
وانما عرض المقولة بالذات للمتغيرات وبالعرض لمعروضها
وعدمه اليه والطرف كالنقطة وعدمه في الزمان
على التدريج وحدوث العالم يستلزم حدوثه السادس
الوضع وهو هيئة عارضة لقرض الجسم باعتبار نسبتين وقيه
ايضا وشذوذ وضعف السابع الملك وهو نسبه
التملك الثامن والتاسع ان يفعل وان ينفعل والحق شرطها
زمانا والا لزم التسلسل الفصل الثالث في اثبات
الصانع وصفاته واثاره وفيه فصول الفصل الاول
في وجوده الموجد اذا كان واجبا فهو المطلوب والا استلزمه
لاستحالة الدور والتسلسل الفصل الثاني
في صفاته تعالى وجود العالم بعد عدمه مبني على الايجاب بالواسطة
غير معقول وممكن عروض الوجوب والامكان للاثر باعتبارين
واجتماع القدرة على المستقبل مع العدم واسناد الفعل
لمستقبل القصد وعدم العلم يستلزم عدم صفة
والاحكام والتجرد واستناد كل شيء اليه دليل العلم والاجبر
علم والتغاير اعتباري وباستدعاء العلم صورًا مغايرة للمعلومات
عنك لزم بسببه الحصول اليه اشد من بسببه الصور المعقولة
لنا وتغاير الاضافات ممكن وممكن اجتماع الوجوب والامكان

باعتبارين وكل قادر عالم حي بالضرورة وبعض بعض الممكنات بالايجاد
في وقت يدل على ارادته ٢ ولمست زائدة على الداعي والا لزم
التسلسل او تعدد القدماء والعقل دل على اتقانه فالاولى
والعقل على استحالة الآفات وعموم قدرته يدل على نفي
الكلام والمعاني غير معقول واسناء القبح عنه يدل على صفاته
ووجوب الوجود يدل على سرمديته ونفي الزائد والشريك
والمثل والتركيب بمعانيه والضد والتحيز والحلول و
الاتحاد والجهة وحلول الحوادث فيه والحاجة والالم مطلقا
واللذة المزاجية والمعاني والاحوال والصفات الزائدة عينا
والرؤية وسؤال موسى لقومه والنظر يدل على الرؤية
مع قوله التاويل وتعليق الرؤية باستقرار الجبل لا يدل على
الامكان لاشتراك المحالات لا يدل على اشتراك العلل مع منع
التسلسل والحصر على ثبوت الوجود والملك والتمام وفوق المجتبى
والخبرة والحكمة والتجبر والقهر والقيومية واما البقاء
والوجه والقدم والرحمة والكرم والرضا والتكوين فواجبه
في افعاله الفعل المتصف
بالزائد اما حسن او قبيح والحسن ايضا عقليان للعلم
بحسن الاحسان وقبح الظلم من غير شرع ولاسناءها
مطلقا لم تشارعا ولجاز التفاسق ويجوز المتناوت في العلوم
لتفاوت التصور وادراكاته اتصل التفهم مع ادراك التخلص
والخبر باطل واستغناءه وعلمه يدلان على اسناء القبح
عن افعاله مع قدرته عليه لعموم النسبة ولا ساغي الامتناع
الاخر ونفي الغرض يستلزم العبث ولا يلزم عوده اليه
وارادة القبيح نقصه وكذا ترك ارادة الحسن والامر للمكلف

وبعض الافعال مستنده الينا والمعلوم منه غير لازمة والعلم تابع والضرورة
قاضيه باستناد افعالنا الينا والوجوب الداعي لنا في العلة كالواجب والاجل
لا يستلزم العلم الجامع انتفاء القصد فيكفي الاجمالي ومع الاجتماع يقع مرادا
والحدوث اعتباري وامتناع الجسم لذاته وتعلق المماثلة في بعض الافعال
لتعلق الاحاطة والنسبة في الخبرة من فعلنا وفعله والسكر على مقدورات
الانسان والسمع متناول ومعارض بمثله والترجيح معنا وحسن المدح والذم على
على المتولد يسقط العلم باضافته الينا والوجوب باختيار السبب كالحق والذم
في القاء الصبي عليه على الاحراق والقضا والقدر ان اريد بهما خلق
الفعل لزم الجبر او الالزام صح في الواجب خاصة او الاعلام صح مطلقا
وتدبيته امير المؤمنين عليه السلام في حديث الاصبغ والاصلال الاثابة
الى خلاف الحق وفعل الضلال والهلاك والهدى يتناول الاول والثاني معا فان عنى
وادعى عجز المكلف قبح وكلام نوح علم مجاز والخديعة ليست عجزا له
والسعة في بعض الى حكام جائزة والتكليف حسن لاشتماله على مصلحة
لا تحصل بدونه كالالم للجرح ثم التلافي والمعارضات والشكر باطل والالم
القبيح يحتاج الى التفاضل المستلزم للسنة المانع استغراقها في الرياضة
وادامة النظر في الامور العالية وتذكر الامارات المستلزمة لادامة الاول
مع زيادة الاجر والثواب وواجب لوجوه عن القبائح وشرائط حسنه انتفاء
المفسدة وتعريفه وامكان متعلقه وكونه صفة زائدة على حسنه
وعلم المكلف بصفات الفعل وقدرة المستحق وقدرته عليه وانتفاع
القبح عليه وقدرة المكلف على الفعل وعلمه به او امكانه
وامكان الالة وستكافئه اما علم اما عقلي او سمعي واما ظن
واما عمل ومن منقطع للانقطاع ولاصل الثواب وعلى حسنه عادة
وصدور الكافر من اختياره ومن مفسدة لا من حيث التكليف بخلاف
ما شرطناه والفائدة ما يسوء واللطف واجب لتحصيل الغرض به فان كان

من نسخة بهمزة ١

من فعله وجب عليه وان كان من المكلف وجب ان يسعره به دليله
وان كان من غيرهما شرط في المكلف العلم بالفعل ووجه القبح
منفيه والكافر لا يخص من لطف والاخبار بالسعادة والسعادة ليس
بمفسدة ويقبح منه التعذيب مع منعه دون الذم ولابد من المناسبة
والارتجاح بالامر بالنسبة الى المتشابهين ولاصلح الاجناس وعلم الملك
اللطف اجمالا او تفصيلا ويريد اللطف على جهة الحسن ويدخل التخيير
بشرط حسن الذكر وبعض الالم قبيح لصدوره عنا خاصة وبعضه حسن
لصدوره منا وحسنه اما لاستحقاقه او لاشتماله على النفع او دفع
الضرر الزائدين او لكونه عادلا او على وجه الدفع ولابد في المستحق
على المنفع من اللطف وكونه مستحقا كونه عقابا ولا يكفي اللطف
في الم المكلف في الحسن والحسن مع اشتمال اللذة على لطيفته ولا يشترط
في الحسن احتشاد المتالم بالفعل والعوض نفع مستحق خال عن تعظيم
واجلال ويستحق عليه ما زال الالم وتفوت المنافع لمصلحة الغير
وازال الغير سواء اسند الى علم ضروري او مكتسب او طن المستند
الى فعل العبد وامر عباده بالمضار او اباحته او يمكن غير العاجل
بخلاف الاحراق عند الالقاء في النار والعقل يعلم قبح ملا يجوز يمكن الظلم من
من دون عوض في الحال يوازي ظلمه فان كان المظلوم من اهل الخير
عرف الله اعواضه على الاوقات او تفضل عليه عنها وان
كان من اهل العقاب استطه بها جزاء من عقابه بحيث لا يظهر له
التضعف بان يفوز الباقي على الموقات ولا يجب دوامه
الحسن الزائد عما يحتمله الالم وان كان منقطعا ولا يجب دوامه
الحسن الزائد عما يحتمله الالم وان كان منقطعا ولا يجب
حصوله في الدنيا لاحتمال مصلحة الناخير والالم على القطع

ممنوع مع انه غير محل للنزاع ولا يجب اسداد صاحبه بانفاقه عوضا
ولا يمكن منافعه ولا يصح استئاطه والعوض عليه ويجب بزايده
الى حد الرضا عند كل عاقل ويعلمنا يجب بسادته واجل الجبران
الموقت الذي على الله ويطلان حجته دينه والمعول يجوزه الجبران
لولاه ويجوز ان يكون الاجل لطفا للمنزل المكلف والدين ساعي الاشتاح
به ولم يكن لاحد شفعه منه والسعي في تحصيله قد يجب ويستحب ويباح
ويحرم والسعر تقدير العوض الذي يباع به الشيء من رخص وغلاء وكلما
من اعتبار العادة واتحاد الوقت والمكان ويستندا اليهم والمنا القضا
والاصلح قد يجب لوجوب الداعي وانتفاء الصارف

والسوء القبيحة حسنة لاشتمالها على فوايد كثيرة
فيما ذكر عليه واستفاده الحكم فيما لابد واداله الخوف واستفاد
الحسن والقبح والنافع والضار وحفظ النوع الانساني وتكميل ايحاء
بحسب استعداداتهم المختلفة وتعليمهم الصنايع المختلفة والاحكام
والسياسات والاخبار بالعقاب والثواب بحصل اللطف للمكلف
الذي واجبه لاشتمالها على اللطف في الذكاليف العقلية يجب
في النبي العصمة ليحصل الوثوق بحصول الغرض ولوجوب متابعته
وضدها وللانكار عليه وكمال العقل والذكاء والفطنة وقوة
الحافظة وعدم السهو وكل ما يتفرع عنه من دناءة الاباء وعدم
الاصحاب والغباوة والغلظة والابنية يشبهها والاكل على
الطرق يشبهه وطريق معرفته ظهور المعجزة على يده
وهو شيء اليس بمعتاد مع خرق العادة ومطابقة الدعوى
وقصد صدقه وغيرها لعطي جواز ظهوره على الصالحين والمذمم
خروجه عن الاعجاز ولا التفات ولا عدم التواتر ولا ابطال
دلالته ولا العصمة ويتحدانه صلى الله عليه وآله قبل السنة

انظر

يعطي الاذعان من دعته مسيلمة وفرعون وامثالهم يعطي
جواز اظهار المعجزة على الفاسق ودليل العموم ولا يجب
الشروع وظهور المعجزة القرآن على يده مع اقتراح تعنتا
محمد صلى الله عليه وآله على نبوته والتحدي مع الاشتاح وتواتر
الدواعي يدل على الاعجاز والمنقول معناه متواترا من المعجزات
بعضه واعجاز القرآن قبل فصاحته وقبل اسلوبه وفصاحته
وقبل الصرفة والكل محتمل والنسخ تابع للمصالح وقد نسخ
حرم على نوح بعض الحلال لمن يحرم بعده واوجب اختتان
بعد ما اختتنوه وحرم الجمع من الاختين وغير ذلك من الاحكام
وشهر عن موسى علم ما لا تابد مختل ومع تسليمه فلا يدل
على المراد قطعا والسمع دل على عدم نبوته صلى الله عليه وآله وافضلية
الملائكة وكذا غيره من الانبياء لوجود المضاد للمقوله العقلية
وتقدم على الانقياد عليها

الامام لطف يجب نصبه على الله تحصيلا للغرض والمفاسد
معلومة الاسناد واحضار اللطف فيه معلوم للعقلاء وجوده
لطف وتصرفه آخر وعدمه منتا وامتناع التسلسل اوجب
عصمته وكونه حافظا للشرع ولوجوب الانكار عليه لو اقدم
على المعصية مضادا مر الطاعة ونفوت الغرض من نصبه والاخطاء
درجته عن اقل العوام وكمالي العصمة القدرة وفتح بعدم
الفضول بعلم والاتحاد والتساوي والعصمة بمعنى القوة يرتفع
عليه برهانا مختصا بعلي علم والنقل الجلي في قوله سلموا
عليه بامرة المؤمنين واستخلفه من بعدي وغيرها والقوله
انما وليكم الله ورسوله وانما احتوت الا وصاف في علي علم
والحديث الغدير المتواتر والحديث المنزلة المتواتر و
استخلافه على المدينة بعض الجماع ولقوله صلى انت اخي ووصيي

الوجوب يعطي

ما اعلم

وكانه افضل و امامه المفضول قبيحة عقلا ولظهور الحجة
على يده كفلق باب خيبر و مخاطبة الثعبان و رفع الصخرة
العظيمة عن القليب و محاربة الجن و رد الشمس و ادعى
الامامة فيكون صادقا و ليس كغيره فالامامة للامامة
فيتعين من علم و لقوله ٢ و كونه اصح الصادقين و لقوله ٢ و ابى
الله و المؤمنون و لان اجماعه غير على علم غير صالح للامامة الظلم
سقدم كغيرهم و خالف ابو بكر كتاب الله في منع ارث رسول
الله صلعم بخبر رواه و منع فاطمة عليها فدكا مع ادعاء النحلة
و شهد على علم و ابن عوف و قدر الجذوع في اذ عاء الحجرة لمن و لهذا
ردها عمر من عبد العزيز و اوصت ان لا يصلي عليها ابو بكر فقدمت
ليلا و لقوله ائتيلوني فلست بخيركم و علي فيكم و لقوله ان له
شيطانا تعريه و لقول عمر كانت بيعة ابي بكر فلتة و قى الله
شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه و شك عند موته في
استخلافه الامامة و خالف الرسول صلعم في الاستخلاف عندهم
و في بعثه من عزله صلعم و في التخلف عن جيش اسامة مع علمهم
بقصد العدو و في اسامة عليهم فهو افضل و علي علم لم يول علما
احدا فهو افضل من اسامة و لم ينزل بعملا في زمانه و اعطاه سورة
براءة ليذاجر بها و امر بردها منه و ان لا يقرأها
الا هو او احد من اهله فحدث بها علما علم و لم يكن عارفا
بالاحكام حتى قطع يسار سارق و احرق بالنار و لم يعرف الكلالة
و ميراث الجدة و اضطرب في احكامه و لم يجد خالدا و كالا تنفر
منه و دفع بيعته رسول الله و دفنه ليلا ٢ و خلوه في
حيوته و بعثه الى امير المؤمنين علم لما استعمل على السنة فاخرم
فيه النار و دفنه فاطمة و جماعة من بني هاشم و رد عليه
الحسنان عليهما السلام و ندم على كشف بيت فاطمة عليها السلام

عمر برجم امراة حامل و اخرى بمجنونة فنهاه علي علم فقال لولا علي لهلك عمر و تشكك في موت النبي صلعم حتى علمه ابو بكر
انك ميت و انهم ميتون فقال كاني لم اسمع هذه الآية و قال
كل افقه من عمر حتى المخدرات لما سمع المغالاة في الصداق
و اعطى ازواج النبي صلعم و افترض و منع اهل البيت علم من خمسهم
و فضي و اخذ هبالة قضيه و فضل في القسمة و منع المتعتين
و حكم في الشوري بفضل و حرق كتاب فاطمة علم و دوى عمن
من ظهر فسقه حتى ثاني اسم المسلمين و احدق و اوثق اهله
بالاموال و حمى لنفسه و منع منه اشياء مشكورة في حق الصحابة
نهض ابن مسعود حتى مات و احرق مصحفه و ضرب عمار احنف
احابه فتق و ضرب اماذر و نفاه الى الربذة و استطال الفوذ عن
ابن عمرو و اخذ عن الوليد و جهها و خذله الصحابة
حتى قتل و قال امير المؤمنين علم ابن قتيلة و لم يدفن الا
بعد ثلثة و عابو اغيبته عن احد و بدر و احد و السنة و
علم افضل لكثرة جهاده و عظم بلائه و قتائع النبي صلعم ما جمعها
و لم يفر احد و رجعته في غزاة بدر و احد و يوم الاحزاب حين
حنين عن يمينها و كانه اعلم لقوله حدثه و شذوذه ملازمته
للرسول صلعم و رجعت الصحابة اليه في اكثر الوقائع بعد
غلطهم و قال النبي صلعم اقضاكم علي و استند العقلاء في جميع
العلوم الله و اخبر بموعلم بذلك و لقوله و آتيناه و لكثرة
سخاءه على غيره و كان ابن عباس بعد النبي صلعم و اعبدهم
و اعلمهم و اشدهم خلقا و اقدمهم ايمانا و ردا و انصحهم و ارحمهم
و ايا و اكثرهم حرصا على اقامة حدود الله ٢ و احفظهم للكتاب
العزيز و لاخباره بالغيب و استجابة دعاءه و ظهور المعجزات
عنده

واختصاصه بالقرابة والاخوة وحب المحبة والنصرة ومساواه
الاسماء بحسب الطاعة والمنزلة والغدير والاستفاء بسبق كون وكثرة
الاستماع به وتهنئة بالكلمات النفسانية والدينية والخارجية
والنقل المتواتر دل على الاحد عشر ولوجوب العصمة واتفاقها عن
غيرهم ووجود الكلمات فيهم ومحاربتهم على علم كفرة ومخالفوه فسقة
في المعاد والوعد والوعيد وما يتصل
بذلك حكم المثلين واحد والسمع دل على امكان المماثل والكرة ووجوب الكل
واحوالها المتفقات بموجوه والامكان يعطي جواز العدم والسمع دل عليه
ويتناول المكلف بالمصدق كما في قصة ابرهيم علم واثبات العقاب عن
معصوم لانه ان قام بذاته لم يكن ضدا وكذا ان قام بالجوهر والاستفاء والاحباط
والاستحقاق انفكاك الحقائق المتجانسة واشباه بقاء لا في محل
يستلزم التوجيح من غير مرجح او اجتماع المتضادين وانتفاء في
المحل يستلزم توقف الشيء على نفسه اما ابتداء او بواسطة ووجوب
انتفاء الوعد والحكمة يقتضي وجوب العقاب والظواهر قاضية بثبوت
الجميع من دون النبي صلعم مع امكانه ولا يجب اعلامه فاعل الكل يعلم
الجواز الانكار وحصول الجنة دونها ودوام الجنة والاحتراق وتولد
الدين من غير التوالد وتناهي المدى الجسماني استحقاقات وتستحق
الثواب والمدح لفعل الواجب لوجوبه او لوجه وجوبه والمندوب
كذلك والعقد لانه ترك للمسح والاخلال لانه اخلال به كما المشفعة
من غير عوض ظلم ولو امكن الانتفاء به كان عبثا ولذا
يستحق العقاب والذم لفعل القبيح والاخلال بالواجب على سبيله
على اللطف و" للمسح ولا استبعاد في اجتماع الاسماء المتضادة
باعتبارين واحكام المشفعة في شكيك الوجه صحيح وبعضهم اعتبر
به مع اكمل لا يشترط في استحقاق الثواب كون الفعل أو الاخلال
به

به سببا لدفع الضرر على فعل ولا اسناء السمع العاجل اذا تخلل
للوجه ويجب اقتران الثواب بالتعظيم والعقاب بالاهانة
للعلم الضروري باستحقاقه مع فعل موجبهما ويجب دوامها
لاستحالة على اللطف فيه ولدوام المدح والذم والحصول لبعضهما
لولاه ويجب خلودهما والاكثار للثواب لنقصه والاستحقاق
على التعذيب حصولهما وهو داخل في باب الوعد وكذا ترك من تنه في
الحرب لا يطلب الهارب وسلم مسرور يهم بالسكوت لوجود الاسماء
المتضادة وعلم بالثواب سمي سمعه ترك القبائح واهل النار يلجون الى
ترك القبيح ويجوز توقف الثواب على شرط والاحباط بثبت العارف
بالله خاصة وهو مشروط بالموافاة لقوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك
وقوله ومن يرتدد منكم عن دينه والاحباط باطل لاستلزامه الظلم
ولقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولعدم الاولوية اذا كان
الاخر ضعيفا وحصولها لمتناصرين مع التساوي والكافر مخلد في
عذاب صاحب الكبيرة منقطع لاستحقاقه الثواب بايمانه ويفتح
عند العقلا والمسمعان بمثاله ودوام العقاب يختص بالكافر والعصاة
والتائب لمنافاة حقه لمجاز استحقاقه ولا ضرر على من تركه مع ضرر النازل
به بحسن اسقاطه لانه احسان والمسح والاجماع على الشفاعة تفضل
لزيادة المنافع وبطلانها في حقه ولبعض الطاعة لا يستلزم بعض المحبات
وباقي السمعيات يتناوله في الكفار وتفضل في اسقاط المضار والحق
صدق الشفاعة فيهما وسؤال الباري لم صلعم بقوله ادخرت شفاعتي لاهل
الكبائر من امتي والتوبة واجبة لدفعها الضرر ولوجوب الندم على كل
قبيح او اخلال بواجب وندم على القبح لقبحه والا اسقط وخوف
النار ان كان لغلبة ظنه تكفر وكذا الاخلال بالبعض ولانه من الظلم
على الواجب وان اعتقد فيه الحسن جهلت وكذا المستحق والتفضل

ان ترجيح الداعي الى الندم عن البعض يبعث عليه وان اشترك الداعي في
الندم على القبيح كما في الدواعي الى الفعل ولو اشترك الترجيح اشترك
وقوع الندم وقد يتنازل الكلام امير المؤمنين واولاده عليهم والا لزم
الحكم ببقاء الكفر على التائب منه المقيم على صغيره والذنب ان كان
في حقه تعالى من فعل قبيح كفى فيه الندم والعزم وفي الاخلال بالواجب
اختلف حكم بقائه وقضائه وعدمهما وان كان في حق آدمي استتبع
ايصاله ان كان ظلما او العزم عليه مع التعذر او الارشاد ان كان
اضلالا وليس ذلك اجرا ويجب الاعتذار الى المغتاب مع بلوغه
وفي ايجاب التفصيل مع الذكر اشكال وفي وجوب التجديد اشكال
وكذا المعلول مع العلة ووجوب سقوط العقاب بها لا بكثرة ثوابها
لانا قد بينا رفع محيطه ولولاه لانتفى الفرق بين التقدم والتأخر
والاختصاص ولا يقبل في الآخرة لانتفاء الشرط وعذاب القبر
واقع لامكانه وتواتر السمع بوقوعه وسائر السمعيات من الميزان
والصراط ونظائر الكتب ممكنة ودل السمع على ثبوتها فيجب التصديق
بها والسمع دل على ان الجنة والنار مخلوقتان الآن والمعارضات
متأولة والايمان التصديق بالقلب واللسان ولا يكفي الاول لقوله تعالى
واستيقنتها انفسهم ونحوه ولا الثاني لقوله قل لم تؤمنوا
والكفر عدم الايمان اما مع الضد او بدونه والفسق الخروج
عن طاعة الله تعالى مع الايمان به والنفاق اظهار الايمان واخفاء
الكفر والفاسق مؤمن لوجود حده فيه والمراد بالمعروف الواجب
واجب وكذا النهي عن المنكر والمندوب مندوب سمعا والا
لزم خلاف الواقع والاخلال بحكمته تعالى وشرطهما علم فاعلهما
بالوجه وتجويز التأثير وانتفاء المفسدة والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لا يواظب على مناهج الرشاد الا بهدايته ولا يجانب مدارج الضلال الا بوقايته والصلوة على منقوله الكرام
ومنبعيهم بررة الانام واخصص بحمد اوله وصحبه بافضل الصلوة والسلام وبعد فان داعية التقرب الى اخوان النظر مدبرة من
الزمان كانت تدعوني الى ابراز ما تحقق عندي من المراد بقول العلماء هذا في نفس الامر كذا او ليس في نفس الامر كذا وذلك لما عاينت من
خبط الشاذين فيه من طلبة الحقائق بل المتوغلين منهم على الدقائق وصادفتهم لا يفرقون بين المراد بالوجود الخارجي وبين ما في
نفس الامر لما وجدوا كلا منهما يقابل به الوجود الذهني فيقال تارة الوجود الذهني اذا طابق الوجود الخارجي كان صادقا والا فهو
كاذب ويقال اخرى الوجود الذهني اذا طابق ما في نفس الامر فهو صادق والا فكاذب وبينهما بون سحيق وفرق واضح غير
دقيق كما سنبين وبالله التوفيق والفيتهم يتوعر على اذهانهم كيفية تطبيق ما في الاذهان على متعلقاتها من الاحكام الصادقة
على الممتنعات مع ان الممتنع ليس له في نفس الامر تحقق ولا له من الوجود الخارجي نصيب فيتعجبون مثلا من جزمهم في صدق حكمهم
بان اجتماع السواد والبياض محال ويتيقنون بان الحكم الصادق هو الصورة الذهنية المطابقة للصورة الخارجية او الصورة في
نفس الامر ولا يجدون للممتنع سوى ما في الذهن وجودا ولا اثرا ويقرب من هذا حكمهم الصادق على الممكنات المستقبلة فانها لا
وجود خارجي لها ليطابق الحكم الذهني ولم يتفق صريحة العزيمة على اخراج ذلك الى ان اتفقت مطالعتي لكلام صدر عن
فاضل حكماء العصر المخصوص من بينهم بالتوغل في البحث والتدقيق والتغلغل على ما كمن في المضائق من التحقيق نصير الملة والدين محمد
الطوسي البسه الله تعالى حلة غفرانه واسكنه بحبوحة جنانه وقد غزا فيه نحو مغزاي واراد ان يرمي الى مرماي
الا انه ركن الى بعض مطامح نظره وسكن الى بعض مطارح فكره ولم يات بما يزيح العلة ويشفي الغلة في تحقيق المسئلة
وقد اثبت في هذه الرسالة فصوص فوائده ونصوص عوائده وتكلمت على مقدمات ادلته بالمنوع الظاهرة والمعارضات
الباهرة واعرضت عما يتعسر ملتقاه ويتوعر مرتقاه وخدمت بها عالي جناب المولى المعظم صاحب السيف والقلم
ملك ملوك وزراء العالم الصاحب بن الصاحب بن الصاحب بهاء الحق والدين محمد بن الصاحب الاعظم مخدوم اكابر العالمين شمس الحق والدولة والدين
محمد ادام الله تعالى وارف ظلالهما على كافة الخلائق لا سيما على طلبة الحقائق وسميتها بروضة الناظر لكونها نزهة للنظار وعبرة
لاولي الابصار والله ولي المعونة في طلب التحقيق وهو باعانة المستعينين حقيق قال الفاضل اعلم انا لا نشك في كون
الاحكام اليقينية التي حكم بها اذهاننا مثلا كالحكم بان الواحد نصف الاثنين او بان قطر المربع لا يشارك ضلعه او
نحكم به مما لم يسبقه اليه ذهن اصلا بعد ان يكون يقينا مطابقة لما في نفس الامر ولا في ان الاحكام التي يعتقدها
الجهال بخلاف ذلك كما لو اعتقد معتقد ان القطر يشارك الضلع او غير ذلك غير مطابقة لما في نفس الامر اقول هذا
كله ظاهر الصدق قوله ونعلم يقينا ان المطابقة لا يمكن ان يتصور الا بين شيئين متغايرين بالتشخص ومتحدين
فيما يقع به المطابقة اقول الذي هو معلوم قطعا هو ان المتطابقين متحدان فيما وقع به المطابقة ومختلفان بغير
ما وقع به المطابقة اما الحكم القطعي بوجوب كونهما متغايرين بالتشخص فهو ممنوع يحتاج الى البرهان وظاهر انه ليس كذلك لوجهين الاول
ان العقل حاكم بان مفهومي الحد والمحدود متطابقان وليسا متشخصين اما ان المفهوم الحدي من المفهومات الكلية فظاهر واما ان المفهوم
المحدود ايضا كذلك فلما اتفقوا على ان الشخص من حيث هو شخص لا يحد ولا يبرهن عليه فان قيل مفهوما الحد والمحدود هما علمان
فهما صورتان حالتان في ذات العالم قائمتان بذات العالم فهما عرضان شخصيان قائمان بذات شخصية قلت الحكم بان العلم صورة
للمعلوم حالة في ذات العالم ليس من البديهيات فيستغني عن اقامة البرهان عليه ويدعى فيه القطع واظهر ما يدل على بطلانه
وجهان احدهما ان ادراك العاقل ذاته ليس بصورة لذاته حالة في ذاته وثانيهما ان واجب الوجود عز شانه عالم بجميع
الاشياء مع استحالة حلول شيء في ذاته وهذان الوجهان اتفق عليه المفسرون من الحكماء وسلمهما ايضا هذا الفاضل وان سلمنا ان
العلم صورة حالة في ذات العالم لكن الحد والمحدود متطابقان في المفهوم لاشتمالهما على ذاتيات معينة ومختلفان من حيث
الاجمال والتفصيل وهاتان الجهتان لهما من حيث هما كليان فانهما من حيث كونهما صورتين شخصيتين ليسا بحد ولا محدود لما مر
ولان الحد من حيث هو حد محمول على المحدود والجزئي من حيث هو جزئي غير محمول والكلام فيهما من حيث هو حد ومحدود وكون
الصورة العقلية جزئية باعتبار وكلية باعتبار آخر مشهور بين المحصلين وقد نبه العظيم افلاطون على وجوب مسئلة الاحتياط
في تمييز الحيثيات على طلبة الحق بقوله لولا الحيثية لارتفعت الحكمة وقد صدق الصدوق فان اهمال هذا الاصل شرع عليه
اكثر الاغاليط المعنوية واعلم ان حلول الصورة العلمية في ذات العالم ليس على وجه حلول الاعراض الجسمانية في موضوعاتها
المرجح لتشخصها والا وجب كون جميع التصورات العقلية شخصية فما كان يوجد فيها تصور كلي قط فان الشيء الذي يقال له انه
مفهوم جزئي بعينه لا يقال له انه مفهوم كلي فكان يحتاج العقل في جعل تصوراته كلية ليصح حملها على كثيرين فيصح مثلا
هذا الشخص انسان وكذا انسان آخر صدق مشخصاته العقلية كما صدق المشخصات الجسمانية عينها لكنه على هذا التقدير
كلما صدق المشخصات عينها واحدها مجردة صارت مشخصة فليتنبه المحصل لهذا المعنى واما كيفية حلول العلم في
ذات العالم وكيفية كونه كليا باعتبار حتى يصح حمله على كثيرين حمل هو هو وكونه جزئيا باعتبار آخر فلا يصح
حمله على شيء آخر فكلام آخر لا يتوقف عليه بيانه في هذا المقام الثاني وهو ان احكامنا على امتناع
الممتنعات اذا كانت صادقة مطابقة لما في نفس الامر وليس للممتنع في نفس الامر وجود فضلا عن كونه شخصا فقد وجدت
المطابقة بين امرين مفهومين من غير تشخص احدهما قطعا فان قيل لا نسلم ان الممتنع غير موجود في نفس الامر
فان نفس الامر هو الموجود في عقل الجوهر المجرد المسمى بعقل الكل قلت هذه المقدمة ذكرت لاثبات هذا
المطلب فلو اثبتت به كان مصادرة على المطلب الاول وايضا اتفاق العقلاء على ان الممتنعات ليست ثابتة في نفس الامر يدل على
بداهة تصورها في نفس الامر والقول بان ما في نفس الامر المراد به هو الموجود في عقل الجوهر المجرد يقتضي ان تصور

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد نا محمد وآله الطاهرين ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

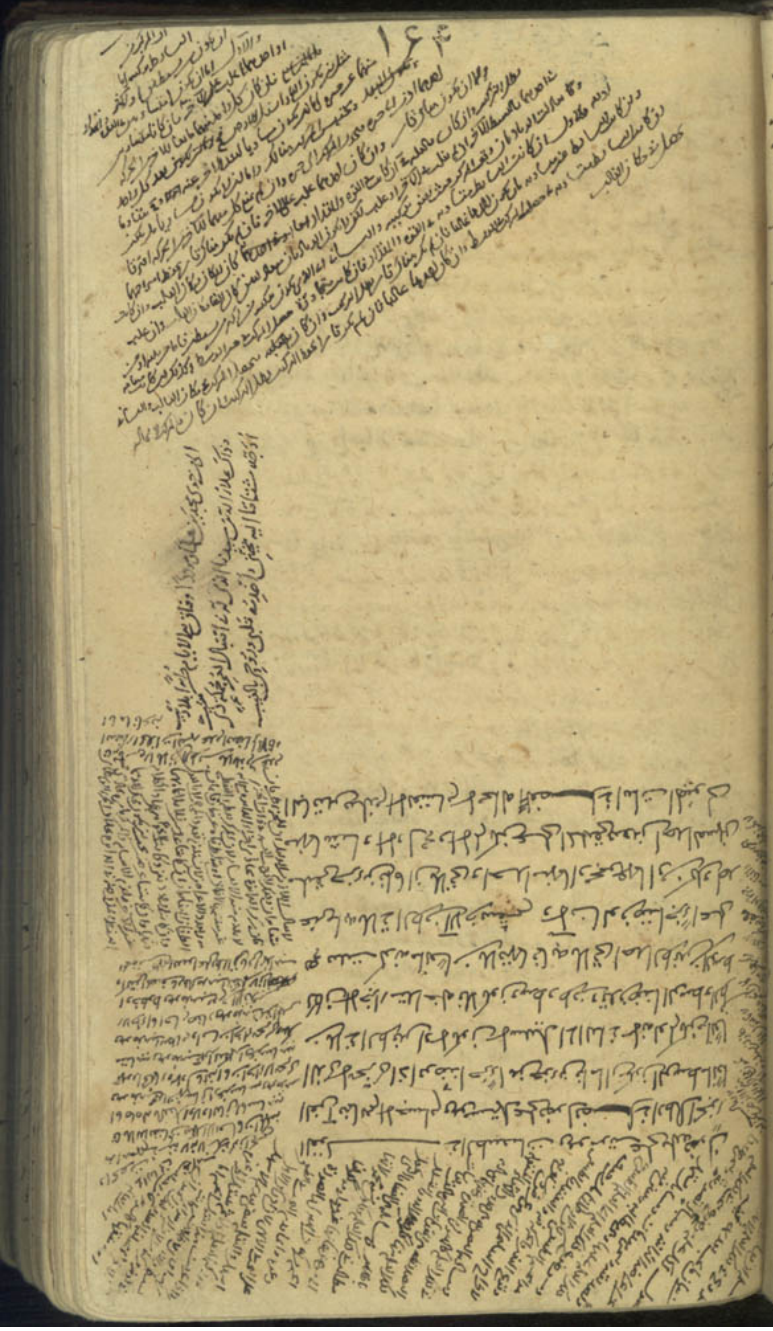

بسم الله الرحمن الرحيم طالعت الرسالة التي عملتها مولانا الكبير نجم الملة والدين عمر الكاتبي القزويني أدام الله أيامه فإذا هي محتوية على فوائد جمة وفرائد مهمة وقد تضمنت من تحقيق المباحث المتعلقة بالمقدمات ما لم أجد له نظيرا في كتاب من الكتب المتداولة بين أيدي الطلاب فحسن عندي أن أعلق عليها تعليقة تتضمن بعض ما خطر ببالي القاصر وذهني الفاتر حال مطالعتها وأسأل الله تعالى أن يجعلها مقبولة عند أولي الألباب ومرضية لدى ذوي البصائر والأحباب إنه ولي الإجابة والتوفيق وبيده أزمة التحقيق والتصديق

قوله الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده وآله الذين هم أهله وبعد فهذه رسالة شريفة وتحفة منيفة في تحقيق المقدمات التي يتوقف عليها البراهين العقلية والمطالب النظرية وقد أجاد في تحريرها وأفاد في تقريرها وأتى بما لم يسبق إليه أحد من المتقدمين ولم يلحق به أحد من المتأخرين وقد سماها بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية وهي مشتملة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة

المقدمة في بيان ما يتوقف عليه الشروع في العلوم وهو أمور

الأول تصور الموضوع بوجه ما وهو ظاهر

الثاني تصور المسائل بوجه ما وهو ظاهر

الثالث تصور الغاية بوجه ما وهو ظاهر

الرابع تصور المبادي بوجه ما وهو ظاهر

الخامس تصور الجزء الذي لا يتجزأ وهو ظاهر

السادس تصور النسب الأربع وهو ظاهر

السابع تصور الجهات الست وهو ظاهر

الثامن تصور الكلي الخمسة وهو ظاهر

التاسع تصور الأقسام الثلاثة للقضية وهو ظاهر

العاشر تصور الأقسام الأربعة للقياس وهو ظاهر

الحادي عشر تصور الأقسام الستة للقياس الاستثنائي وهو ظاهر

الثاني عشر تصور الأقسام الأربعة للاستقراء والتمثيل وهو ظاهر

الثالث عشر تصور الأقسام الخمسة للقياس المركب وهو ظاهر

الرابع عشر تصور الأقسام الثلاثة للبرهان وهو ظاهر

الخامس عشر تصور الأقسام الثلاثة للجدل وهو ظاهر

السادس عشر تصور الأقسام الثلاثة للخطابة وهو ظاهر

السابع عشر تصور الأقسام الثلاثة للشعر وهو ظاهر

الثامن عشر تصور الأقسام الثلاثة للمغالطة وهو ظاهر

التاسع عشر تصور الأقسام الثلاثة للصناعات الخمس وهو ظاهر

العشرون تصور الأقسام الثلاثة للعلوم وهو ظاهر

الحادي والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للحكمة وهو ظاهر

الثاني والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للعلم وهو ظاهر

الثالث والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للوجود وهو ظاهر

الرابع والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للعدم وهو ظاهر

الخامس والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للممكن وهو ظاهر

السادس والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للواجب وهو ظاهر

السابع والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للممتنع وهو ظاهر

الثامن والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للعلة وهو ظاهر

التاسع والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للمعلول وهو ظاهر

الثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم وهو ظاهر

الحادي والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتأخر وهو ظاهر

الثاني والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للمعية وهو ظاهر

الثالث والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعلية وهو ظاهر

الرابع والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالطبع وهو ظاهر

الخامس والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالزمان وهو ظاهر

السادس والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

السابع والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

الثامن والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

التاسع والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

الأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

الحادي والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

الثاني والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

الثالث والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

الرابع والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

الخامس والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

السادس والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

السابع والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

الثامن والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

التاسع والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

الخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

الحادي والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

الثاني والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

الثالث والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

الرابع والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

الخامس والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

السادس والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

السابع والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

الثامن والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

التاسع والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

الستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

الحادي والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

الثاني والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

الثالث والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

الرابع والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

الخامس والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

السادس والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

السابع والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

الثامن والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

التاسع والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

السبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

الحادي والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

الثاني والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

الثالث والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

الرابع والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

الخامس والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

السادس والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

السابع والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

الثامن والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

التاسع والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

الثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

الحادي والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

الثاني والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

الثالث والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

الرابع والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

الخامس والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

السادس والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

السابع والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

الثامن والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

التاسع والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

التسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

الحادي والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

الثاني والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

الثالث والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

الرابع والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

الخامس والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

السادس والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

السابع والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

الثامن والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

التاسع والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الأولى تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثانية تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثالثة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الرابعة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الخامسة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة السادسة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السابعة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثامنة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة التاسعة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة العاشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الحادية عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثانية عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثالثة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الرابعة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الخامسة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السادسة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة السابعة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثامنة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة التاسعة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة العشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الحادية والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثانية والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثالثة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الرابعة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الخامسة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة السادسة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة السابعة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثامنة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة التاسعة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الحادية والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثانية والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثالثة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الرابعة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الخامسة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة السادسة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السابعة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثامنة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة التاسعة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الحادية والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثانية والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثالثة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الرابعة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الخامسة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السادسة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة السابعة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثامنة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة التاسعة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الحادية والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثانية والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثالثة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الرابعة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الخامسة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة السادسة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة السابعة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثامنة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة التاسعة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الحادية والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثانية والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثالثة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الرابعة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الخامسة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة السادسة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السابعة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثامنة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة التاسعة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الحادية والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثانية والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثالثة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الرابعة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الخامسة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السادسة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة السابعة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثامنة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة التاسعة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الحادية والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثانية والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثالثة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الرابعة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الخامسة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة السادسة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة السابعة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثامنة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة التاسعة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة التسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الحادية والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثانية والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثالثة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الرابعة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الخامسة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة السادسة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السابعة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثامنة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة التاسعة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الأولى تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثانية تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثالثة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الرابعة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الخامسة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة السادسة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السابعة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثامنة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة التاسعة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة العاشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الحادية عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثانية عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثالثة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الرابعة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الخامسة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السادسة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة السابعة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثامنة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة التاسعة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة العشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الحادية والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثانية والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثالثة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الرابعة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الخامسة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة السادسة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة السابعة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثامنة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة التاسعة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الحادية والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثانية والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثالثة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الرابعة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الخامسة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة السادسة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السابعة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثامنة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة التاسعة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الحادية والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثانية والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثالثة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الرابعة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الخامسة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السادسة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة السابعة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثامنة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة التاسعة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الحادية والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثانية والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثالثة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الرابعة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الخامسة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة السادسة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة السابعة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثامنة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة التاسعة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الحادية والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثانية والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثالثة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الرابعة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الخامسة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة السادسة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السابعة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثامنة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة التاسعة والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الحادية والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثانية والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثالثة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الرابعة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الخامسة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السادسة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة السابعة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثامنة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة التاسعة والسبعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الحادية والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثانية والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثالثة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الرابعة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الخامسة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة السادسة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة السابعة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثامنة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة التاسعة والثمانون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة التسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الحادية والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثانية والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثالثة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الرابعة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الخامسة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة السادسة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السابعة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثامنة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة التاسعة والتسعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الأولى تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثانية تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثالثة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الرابعة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الخامسة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة السادسة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السابعة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثامنة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة التاسعة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة العاشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الحادية عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثانية عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثالثة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الرابعة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الخامسة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السادسة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة السابعة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثامنة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة التاسعة عشرة تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة العشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الحادية والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثانية والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثالثة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الرابعة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الخامسة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة السادسة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة السابعة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثامنة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة التاسعة والعشرون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الحادية والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثانية والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الثالثة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الرابعة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الخامسة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة السادسة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة السابعة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الثامنة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة التاسعة والثلاثون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الحادية والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثانية والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الثالثة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الرابعة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الخامسة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة السادسة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة السابعة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الثامنة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة التاسعة والأربعون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة الخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة الحادية والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثانية والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة الثالثة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الرابعة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الخامسة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظاهر

المائة السادسة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالشرف وهو ظاهر

المائة السابعة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالرتبة وهو ظاهر

المائة الثامنة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالذات وهو ظاهر

المائة التاسعة والخمسون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالعرض وهو ظاهر

المائة الستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالمكان وهو ظاهر

المائة الحادية والستون تصور الأقسام الثلاثة للتقدم بالجهة وهو ظا

التسلسل واحدا كان سواء كثر من اسناد ما ذكر او لم يتعدد وان كان لازما لازم متأخر
كان هذا اللازم لازما للتسلسل المذكور لان التسلسل المذكور للشرط المستلزم للشرط يستلزم ذلك الشرط بعقول
التسلسل واحدا كان او اكثر من واحد اما ان يكون دائما او حفظا فان كان دائما فلم
حد البعد من الاستناد الازمي وان كان حفظا فلم يوجد موجود واجب
لذاته لازم الموجد على حين العدم او لا ... وهذا السؤال ما يصح الصدور ليس
نه ما علق بالحادث ومحدثا او حال ما ليس ... وليس سنا من ان البرهان المذكور على هذا
الوجه وقلنا لم يكن ان يوجد واجب لذاته لزم انتفاء الممكن لانه لا يخلو اما ان يوجد
نه الممكن ليتم احد المحيطين او لا يوجد وعلى التقديرين اما ان يكون الوجود
المذكور اما مع تسلسل واحد او مع تسلسلات غير متناهية وهما محالان لان الوجود
لذاته يلزم احد المحيطات الثلثة وهو ان الانتفاء الموصوف بالوجود لذاته او بعدم الانتفاء اما مع
تسلسل واحد او مع تسلسلات غير متناهية والاول اما المقدور فيه والثاني ظاهر لان كل واحد من
الممكنات الموجودة علة موجودة ممكنة ولتذكر العلة المتأخرة منها على اخر ممكن وهلم جرا الى عند انتهاء فان كان
على شرط من تلك العلل ما سوى الاول كانت تلك العلة واسطة او شرطا سطة بقدر الوجود الانتفاء المذكور
وان كان غير ما يقدم الانتفاء المذكور اما مع التسلسل واحد او ان كانت جملة الممكنات التي لا يخلو احد منها
واقع في تسلسل واحد او مع تسلسلات غير متناهية والاول اما المقدور فيه والثاني ظاهر لان كل واحد من
وسيط سطة يلزم تسلسل واحد او اكثر من ذلك الواحد فيجعل مبدأ التسلسل المقدر على التقدير
ولا كان الشرط على العلة المتأخرة اما على علة المتقدمة او على علة العلة المتأخرة وعلى علة علة المتقدمة
على وجه يتقدم عليها وهو المقدور على التقدير الاول يتقدم على الشرط على نفسه وانه محال
ملازم لواحد من اركان احد شقي الترديد المذكور وهو التسلسل واحدا كان او اكثر ملزوم لامتناع
التسلسل واحدا كان او اكثر ملزوم لامتناع اجزاء الاخير لان على تقدير
كالسبب فانه تقدم احد جزئيه وهو الاول على الاخر الآخر ومن هذا يعلم ان الموثر فيه ان كان
موثرا فكل واحد جزئيه ملاحظا ان يوجد الموثر فيه الجزء المتقدم او لم يوجد فان لم يوجد
تقدم المسبب على السبب اصلا وان وجد فلم يتقدم ايضا لان المسبب عن السبب التام واذا كان كذلك
لم يتقدم قوله انا نختار الاول من شقي الترديد وهو ان الموثر التام في جميع اجزاء
الشرط جميع اجزاء الشرط وهو قوله لم نسلم ان الموثر التام في بعض اجزاء الشرط
اجزاء ما يتوقف عليه الاثر من الشرط والمانع وعدم المانع وغير ذلك وانما الموثر التام
السبب وهو ما دام السبب موجودا لا يتأخر عنه المسبب وهذا ظاهر ولا يخفى ان الموثر
الموثر التام لا يتوقف على شيء اصلا لا على الشرط ولا على عدم المانع لان ما يتوقف عليه
فليس بموثر تام وانما الموثر التام هو السبب التام وهو ما لا يتوقف على شيء اصلا
ولا يخفى ان هذا الكلام مبني على ان الشرط ما يتوقف عليه المشروط وليس كذلك
بل الشرط ما يتوقف عليه المشروط من حيث هو مشروط وان لم يتوقف عليه من حيث
هو موجود وان توقف عليه من حيث هو موجود كالعلة بالنسبة الى المعلول فان
المعلول من حيث هو معلول يتوقف على العلة ومن حيث هو موجود لا يتوقف عليها
وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل وتدبر في هذا المقام ولا يخفى ان
الموثر التام لا يتوقف على شيء اصلا لا على الشرط ولا على عدم المانع لان ما يتوقف عليه
فليس بموثر تام وانما الموثر التام هو السبب التام وهو ما لا يتوقف على شيء اصلا
ولا يخفى ان هذا الكلام مبني على ان الشرط ما يتوقف عليه المشروط وليس كذلك
بل الشرط ما يتوقف عليه المشروط من حيث هو مشروط وان لم يتوقف عليه من حيث
هو موجود وان توقف عليه من حيث هو موجود كالعلة بالنسبة الى المعلول فان
المعلول من حيث هو معلول يتوقف على العلة ومن حيث هو موجود لا يتوقف عليها
وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل وتدبر في هذا المقام ولا يخفى ان
الموثر التام لا يتوقف على شيء اصلا لا على الشرط ولا على عدم المانع لان ما يتوقف عليه
فليس بموثر تام وانما الموثر التام هو السبب التام وهو ما لا يتوقف على شيء اصلا
ولا يخفى ان هذا الكلام مبني على ان الشرط ما يتوقف عليه المشروط وليس كذلك
بل الشرط ما يتوقف عليه المشروط من حيث هو مشروط وان لم يتوقف عليه من حيث
هو موجود وان توقف عليه من حيث هو موجود كالعلة بالنسبة الى المعلول فان
المعلول من حيث هو معلول يتوقف على العلة ومن حيث هو موجود لا يتوقف عليها
وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل وتدبر في هذا المقام ولا يخفى ان

مغاير من الاجزاء بل لا يمكن ان يستند حتى موثر اثم ان الاجزاء اذا حاجت جميعا الى موثر كان المؤثر فيها
جميعا موثرا في المجموع بنفس عطيها وان لم يمكن مجاعتها لم يكن المؤثر في المجموع موثرا في كل جزء من اجزائه
وقال لا يلزم من احتياج الاجزاء الى الموثر قوله لا سلم ان كل جزء من اجزاء المجموع موثر في
كل جزء من اجزائه الا اذا كان المجموع مركبا من اجزاء بحيث لا يوجد جزء من اجزاء المجموع موثرا في
نفسه على الانفراد لا سلم فلم قلت ما الدليل عليه ولا يجوز ان يكون كل جزء من اجزاء المجموع بحيث
لو جمع ولا يكون موثرا لجميع اجزائه لجواز ان يكون بعض اجزائه بهذه الصفة عن هذا الموثر
ذكر انما من الصورة لانذكر على طريق البعض على سبيل التمثيل ... يستند المنع ولذكر ما عمل
طريق البعض فنقول ... وانتقض ايضا على سلمكم البرهان على ما ادعيتم من قوله
نحن هذا ان العلة التامة لوجود المجموع هي جميع اجزاء العلة التامة لجميع الاجزاء اذا
كما من الاجزاء ممكنة هي علة للاجزاء ولكل واحد من تلك الاجزاء علة للمجموع فقد تقدم من المجموع انه
يحتاج عنه كون الموثر في جزئية المجموع موثرا في كل جزء من اجزائه وهو غير لازم لجواز ان يكون الموثر
في المجموع مجموع المجموع شاهد غير الاجزاء لان المجموع غير العلل والعلل لان الجزئية لا تغير
عن ذاتها المنزهة عن علة الربط بين اجزائها وهي من حيث هي علل ومعلولات فقد تغير ان في
المؤثر الذي عن فيه يكون العلة الموثرة في جزئية المجموع موثرا ولا نسلم الاجزاء لا غير قوله
لا نسلم انه يجب ان يكون الموثر في المجموع المركب من الاجزاء الانتفاء موثرا في كل جزء من اجزائه
لجواز ان يكون الموثر فيه المسبب عن السبب التام وذلك لان المسبب عن السبب التام وكل واحد من
محال من الاجزاء لان المركب من اجزاء ... من كل واحد منها كما يمكن ان يتقدم احدهما على الاخر زمانا
كالسبب فانه تقدم احد جزئيه وهو الاول على الاخر الآخر ومن هذا يعلم ان الموثر فيه ان كان
موثرا فكل واحد جزئيه ملاحظا ان يوجد الموثر فيه الجزء المتقدم او لم يوجد فان لم يوجد
تقدم المسبب على السبب اصلا وان وجد فلم يتقدم ايضا لان المسبب عن السبب التام وكل واحد
محفظ قوله انا نختار الاول من شقي الترديد وهو ان الموثر التام في جميع اجزاء الشرط
الشرط جميع اجزاء الشرط وهو قوله لم نسلم ان الموثر التام في بعض اجزاء الشرط
اجزاء ما يتوقف عليه الاثر من الشرط والمانع وعدم المانع وغير ذلك وانما الموثر التام
السبب وهو ما دام السبب موجودا لا يتأخر عنه المسبب وهذا ظاهر ولا يخفى ان الموثر
الموثر التام لا يتوقف على شيء اصلا لا على الشرط ولا على عدم المانع لان ما يتوقف عليه
فليس بموثر تام وانما الموثر التام هو السبب التام وهو ما لا يتوقف على شيء اصلا
ولا يخفى ان هذا الكلام مبني على ان الشرط ما يتوقف عليه المشروط وليس كذلك
بل الشرط ما يتوقف عليه المشروط من حيث هو مشروط وان لم يتوقف عليه من حيث
هو موجود وان توقف عليه من حيث هو موجود كالعلة بالنسبة الى المعلول فان
المعلول من حيث هو معلول يتوقف على العلة ومن حيث هو موجود لا يتوقف عليها
وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل وتدبر في هذا المقام ولا يخفى ان

العشرة كلها على ترجيح العشرين غير بين بعضها على بعض والتقول ما ذكره على قراءة الرفع
بعشرة ومعلوم بالضرورة ان ما فيه شيء واحد لا يكون اكثر من شيء واحد فثبت ان
الباء هنا بمعنى في وهذا هو المطلوب
السلسلة على ما ذهب اليه الحكماء والاكثرون من كون كل واحد من هذه الآحاد ملكا
علة غير ما ذهب اليه الحكماء والاكثرون من كون كل واحد من هذه الآحاد ملكا
ان يكون بينه وبين كل واحد من هذه الآحاد نسبة خاصة وهو ما ذهب اليه الحكماء
منه كون الكل متقدما بالرتبة على الجزء فان هذا الكلام لا يفيد شيئا اصلا لان
ان المتقدم الاول فقد لا يكون كذلك يلزم ان يكون الكل متقدما بالرتبة على
من علته متقدم بالرتبة على علته وقد فرضنا خلافه هذا خلف وايضا لو كان
عنه المساوي بما مر فرضنا من ان العلة ... بطلان القسم الاول لان الكل ما لم
من العلول الاول ومن كل واحد من العلل المتوسطة كلام غير محصل لان الكل ليس
مشتمل عليها وكل واحد من العلل المتوسطة الاول لا يجب ان يقع بينه وبين شيء
وعلى تقدير عدم المساوي لا يكون بعد الكل شيء حتى يكون اشد تعلقا بالكل
عنه مسلمة لا ما ذكره من السلسلة العلل والمعلولات الى غير النهاية فمحال بما
عنه في ابطال اثنان احدهما ان يكون كل واحد من العلل الاولى والثانية والثالثة
واحدا منها الا الاخيرة وانه باطل بما مر في ابطال التسلسل والثاني ان يكون
بطلان هذا القسم ايضا بما مر في ابطال التسلسل والثاني ان يكون كل واحد
عنه بل الاولى ان يقال ان كل واحد من العلل الى العلة الاولى فهو ممكن
واجب لذاته وهذا هو المطلوب
ممكن لذاته فهو محتاج الى العلة الاولى ضرورة ان الممكن لذاته لا يترجح
ما لم يعتبر انضمام غيره اليه فكل ما هو ممكن لذاته فهو محتاج الى العلة
كل واحد منها كذلك فهو ايضا محتاج الى العلة الاولى ضرورة ان كل واحد
تحقق الحاجة واذا كان كذلك استحال ان يكون شيء من هذه الاعتبارات
الممكن من حيث انه ممكن لا يكون موجودا ولا معدوما ولا واجبا ولا ممتنعا
واجب او ممكن فذلك الممكن المفتقر بهذه الحيثية لا يصح ان يوصف بشيء
شروط الا يكون موصوفا بشيء والممكن الذي يوصف بالوجود هو الممكن
عدم التعلق بالعدم بخلاف الممكن الذي يوصف بالعدم فانه يوصف بالعدم
الممكن الموجود من حيث هو ممكن لا يكون واجبا ولا ممتنعا ولا موجودا
ولا معدوما لما ثبت ان الممكن الموجود مستمر ما دام ممكنا موجودا
ما يصح ان يكون مستمرا ما دام ممكنا موجودا واذا ثبت ان الممكن الموجود
لكونه ممكنا فانه يمكن ان يكون معدوما وكل ما يمكن ان يكون عليه
الاول على حدوث العالم بناء على ان الممكن لا يوجد في الازل
بالمسلك على ما شرحناه سابقا في جواب الذي ذكره الامام في كتاب المعالم
تقدم العالم بالحكم الكلي الذي يوقف عليه كون العالم موجودا
كان كذلك كان العالم قديما وهو باطل بما مر في الاول انه لو لم يمكن كذلك لتوقف
على احداث ذلك الحادث يوقف حدوث العالم
عن الحادث وكل ما يوقف حدوث العالم على حدوثه فهو حادث فالعالم
العلة وقد مر الشرط قديم فالمشروط بالحادث يلزم حدوثه وهو محال
آخر فثبت ان كل حادث فالعالم ١٧ الى نهايته وانه محال
وجب ان يختم كلام العالم عن الله ٢ والجواب ان العالم عن الله ٢ عن ذلك الامور
الاولية مادة والامور اخرى واذا كان كذلك جاز ان يكون العالم قديما بالزمان
الاحكام كان مختصا لذلك الترجيح من غير حاجة الى فاعل مختار وان كان
جميع ما كان يمكن عليه كون العالم ٢ موجودا في العالم حادثا بالازل فقد رضا
منه بما كان الامام عن الجواب اصحح وقال لو صح ما ذكرتم لزم قدم جميع الممكنات
العالم ٢ ولو كان كذلك لوجب ان لا يوجد في العالم تغير اصلا وانه محال
هذا ما تلقفته احالي على الحجة ١٧ كتبه للحكماء ونقد جمهور العالم

لا نهاية لها وهذا الخطاب ليس بمكلف اذ اشار هذا الخطاب بحجة مكذا الممكن من حيث انه ممكن
موجود ممكن منه وجد موجود واجب لذاته وامر المقدمة الثالثة ان هذا الممكن من حيث انه ممكن
انه ممكن موجود واما المقدمة الثانية فلان هذا الممكن من حيث انه ممكن ان كان موجودا
للذاته او ممكن لذاته فان كان الاول بعد حصول الموجود ان كان الباقي فلا بد له من علة لاستحالة
الحاجة عنه وذلك العلة اما نفسه او غيره لا جائز ان يكون نفسه لما ثبت ان كل ما يمكن
ما يوجد عنه في الحال فانه يمكن ان يوجد في الحال وايضا لو كان العلة نفسه لكان
وجوده في الحال حاصلا لان كل ما يصح على الشيء يصح على ما يستلزمه والشيء
واجبا لذاته حال وجوده فيكون واجبا لذاته حال عدمه وهو محال لان الواجب لذاته
كان واحدا منها الا الاخيرة وانه ممنوع لما عرفت من ان العلة لا بد ان تكون
بطلان هذا القسم ايضا بما مر في ابطال التسلسل وايضا لو كان كذلك لكان
عنه بل الاولى ان يقال ان كل واحد من العلل الى العلة الاولى فهو ممكن
واجب لذاته وهذا هو المطلوب
ممكن لذاته فهو محتاج الى العلة الاولى ضرورة ان الممكن لذاته لا يترجح
ما لم يعتبر انضمام غيره اليه فكل ما هو ممكن لذاته فهو محتاج الى العلة
كل واحد منها كذلك فهو ايضا محتاج الى العلة الاولى لما مر من ان كل واحد
تحقق الحاجة واذا كان كذلك استحال ان يكون شيء من هذه الاعتبارات
الممكن من حيث انه ممكن لا يكون موجودا ولا معدوما ولا واجبا ولا ممتنعا
واجب او ممكن فذلك الممكن المفتقر بهذه الحيثية لا يصح ان يوصف بشيء
شروط الا يكون موصوفا بشيء والممكن الذي يوصف بالوجود هو الممكن
عدم التعلق بالعدم بخلاف الممكن الذي يوصف بالعدم فانه يوصف بالعدم
الممكن الموجود من حيث هو ممكن لا يكون واجبا ولا ممتنعا ولا موجودا
ولا معدوما لما ثبت ان الممكن الموجود مستمر ما دام ممكنا موجودا
ما يصح ان يكون مستمرا ما دام ممكنا موجودا واذا ثبت ان الممكن الموجود
لكونه ممكنا فانه يمكن ان يكون معدوما وكل ما يمكن ان يكون عليه
الاول على حدوث العالم بناء على ان الممكن لا يوجد في الازل
بالمسلك على ما شرحناه سابقا في جواب الذي ذكره الامام في كتاب المعالم
تقدم العالم بالحكم الكلي الذي يوقف عليه كون العالم موجودا
كان كذلك كان العالم قديما وهو باطل بما مر في الاول انه لو لم يمكن كذلك لتوقف
على احداث ذلك الحادث يوقف حدوث العالم
عن الحادث وكل ما يوقف حدوث العالم على حدوثه فهو حادث فالعالم
العلة وقد مر الشرط قديم فالمشروط بالحادث يلزم حدوثه وهو محال
آخر فثبت ان كل حادث فالعالم ١٧ الى نهايته وانه محال
وجب ان يختم كلام العالم عن الله ٢ والجواب ان العالم عن الله ٢ عن ذلك الامور
الاولية مادة والامور اخرى واذا كان كذلك جاز ان يكون العالم قديما بالزمان
الاحكام كان مختصا لذلك الترجيح من غير حاجة الى فاعل مختار وان كان
جميع ما كان يمكن عليه كون العالم ٢ موجودا في العالم حادثا بالازل فقد رضا
منه بما كان الامام عن الجواب اصحح وقال لو صح ما ذكرتم لزم قدم جميع الممكنات
العالم ٢ ولو كان كذلك لوجب ان لا يوجد في العالم تغير اصلا وانه محال
هذا ما تلقفته احالي على الحجة ١٧ كتبه للحكماء ونقد جمهور العالم

ما ذكرتم من الدليل لزم ان يكون جميع المقصودات الممكنة حتى الحوادث اليومية ازلية لانه تعالى
كان جميع ما يتوقف عليه كون الباري تعالى موجدا لهذا الحادث اليومي حاصلا في الازل ومتى كان كذلك
كان الحادث اليومي قديما وهذا محال [illegible] بعين ما ذكرتم من البرهان لا يكون
لعدم تناهي الحوادث اصلا وما كان هذا باطلا كذا ما ذكرتم وانا اتوكل للحكيم ان يدفعوا
هذا النقض عن الشبهة ويقولوا ان الدليل المذكور يستلزم صدق الكلام الاول انه لا يجوز ان لا يكون
جميع ما يتوقف عليه كون الباري تعالى موجدا لهذا الحادث ازليا لانه لو كان كذلك لتوقف على
حادث وذلك الحادث يتوقف على حادث اخر قبله والا لكان ازليا وكذلك الى ان على
حادث اخر قبله والا لكان ازليا وكذلك الاحتمال يتسلسل كل حادث الى اخر لا الى نهاية وانه مع حادث
ملزم لا نسلم كون ذلك محالا [illegible] على مذهبنا فان عندنا فلك كل [illegible] حركته الى غير النهاية
والحركات اليومية كلها حادثة ولا يمكن للمتكلم ان يقول مثل ذلك لان الحكيم يقول لو لم يكن جميع ما
يتوقف عليه كون الباري تعالى موجدا للعالم حاصلا في الازل لتوقف على حادث وذلك الحادث على
حادث اخر فيتسلسل كل حادث الى حادث لا الى نهاية [illegible] والمتكلم لا يمكنه
انكار ذلك فاذا كان الحكيم انما استعمل هذه المقدمة على سبيل الالزام على الخصم المتكلم
يحتاج الى اقامة البرهان على استحالة ذلك واذا كان كذلك تم البرهان المذكور للحكيم دون
المتكلم اذا عرفت هذا فنقول الاولى ان يجاب عن [illegible] مما ذكره [illegible] قلتم بان الترجيح
من غير مرجح محال قلنا المختار عندنا ترجيح احد المتساويين على الاخر من غير مرجح لان
الهارب من السبع اذا عن له طريقان متساويان [illegible]
متساويان [illegible] احدهما دون الاخر من غير مرجح [illegible]
[illegible] ولكن هذا [illegible] الاولى [illegible]
القول بجواز ترجيح احد المتساويين من غير مرجح [illegible] العقل [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجوه [illegible]
[illegible]
[illegible] السبع [illegible] عدم العلم بالمرجح ولا
يجب [illegible] طائفة من المتكلمين [illegible] والمحققين
منهم [illegible] ولذلك اثبتوا الارادة [illegible] الفعل والترك [illegible]
[illegible] والمختار عندهم [illegible] والقول بالكلية
[illegible] ان كل ما يتوقف عليه كون الباري تعالى موجدا للعالم
كان موجودا في الازل [illegible] الداعي [illegible] يوجد
[illegible] كون العالم قديما واما تخصيص
[illegible] حيز من العالم ولا [illegible] بتخصيص
[illegible] العالم [illegible] التخصيص [illegible] هذا ما عندي فيه
والله اعلم بالصواب [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم بعد حمد واهب العقل والسلام عليه والصلوة على نبيه محمد واله [illegible]
[illegible] على البراهين التي ذكرها الحكماء لاثبات واجب الوجود
لذاته [illegible] الاخوان [illegible] الامام [illegible]
[illegible] الامام الاعظم سلطان العلماء [illegible] المحققين افضل المتقدمين والمتأخرين
[illegible] الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي [illegible] الله [illegible]
عنها بجوابات [illegible] سؤالات [illegible]
والاسولة [illegible] العقول الكاملة [illegible]
الامام [illegible] وضبطها [illegible] بالوقوف عليها رايت

الواجب الاقتصار على تلك الفوائد العظيمة الشريفة والتمسك بما نبه عليه من الحقائق والدقائق
اللطيفة الا انه ادام الله ظله لكمال لطفه وتربيته لاهل العلم وطلبه [illegible] الاشارة الى اجوبة
ما يختلج على تلك الفوائد وشرعت [illegible] اشارته [illegible] يختلج [illegible] معترفا بالقصور
والعجز [illegible] ما ذكره [illegible] من لطف التعميم والاتمام الجسيم الا انه [illegible]
عني والله الموفق للصواب قوله ادام الله ظله [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] قلت ان [illegible] يكون العلم الاول علة [illegible] من السلسلة
ولاجزائها [illegible] المعطي لوجود تلك الجملة ولجميع اجزائها على معنى انا [illegible]
النظر عن وجود [illegible] حصلت اجزاء تلك العلة [illegible]
اجزائها حصلت الجملة [illegible] علة [illegible] اجزاء هذه الجملة
[illegible] ليس كذلك [illegible] العلة التامة لكل واحد من الاجزاء التي
[illegible] جميع [illegible] العلة [illegible] مبدأ [illegible]
مع جميع اجزائها [illegible] استحالة استناد هذه الجملة واستناد اجزائها الى شيء غير العلة الاولى
[illegible] هذه المقدمة [illegible] واجب الوجود لذاته [illegible] افتقار [illegible]
واما قوله ادام الله ظله وان لم يكن [illegible] علة [illegible] الفرد [illegible] الجملة
علة لنفسها [illegible]
[illegible] السلسلة المذكورة لا يكون [illegible] علة [illegible]
[illegible] الجملة [illegible]
[illegible] جميع الاجزاء [illegible]
[illegible] لا يجوز ان يكون [illegible]
لا يجوز ان يكون [illegible] ابطال [illegible]
[illegible] لا يجوز ان يكون [illegible]
[illegible] علة [illegible]
[illegible] علة لنفسها [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] لكل جزء منها
[illegible] هذا البرهان [illegible]
[illegible] قوله ادام الله ظله [illegible] المقدمة [illegible]
السلسلة [illegible] السلسلة لا مبدأ لها قلت [illegible] لا مبدأ لها [illegible]
[illegible] لا يجوز ان يكون [illegible]
[illegible] مبدأ [illegible] كيف [illegible]
[illegible] لا مبدأ لها [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] قوله ادام الله ظله لان السلسلة [illegible]
[illegible] السلسلة لا مبدأ لها [illegible] قلت [illegible] الكلام ان هذه السلسلة
[illegible] غير [illegible] لانها لو كانت موجودة [illegible] ان يكون واجبة لذاتها
او ممكنة وكلاهما محال [illegible]
[illegible] مبدأ [illegible]
[illegible] لذاته [illegible]
[illegible] مبدأ [illegible] السلسلة لا مبدأ لها [illegible] استحالة
كونها ممكنة [illegible] لو كانت ممكنة لكان لها مبدأ [illegible] لا مبدأ لها [illegible]
[illegible] قوله ادام الله ظله [illegible] لابطال التسلسل
[illegible]
يكون [illegible] لا يجوز [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible] جميع الاجزاء [illegible]
[illegible] هذه السلسلة يكون واجبا لذاته [illegible] لا نسلم [illegible]

تلك المجموع هو المؤثر التام للمجموع الكامل من تلك السلاسل ليس فرد كان امراد تلك المجموع فيبطل
ان يكون المؤثر التام فرد ان افراده وظاهر انه لا مؤثر لها او له خارج لاستلزامه وجود ما يتبعه في هذا
الكلام فقط ما الخروج الذاتية لكن لو نسب لتر المؤثر التام كل مجموع جميع اجزائه والتشارح ذلك بعد
تسليم ذلك لا يفيد الغرض وهو استناد تلك السلاسل الى ما لا يلزم من انحصار عللها في ذاتها
جميعا [illegible]

[illegible]

[illegible]

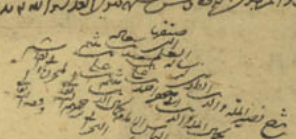

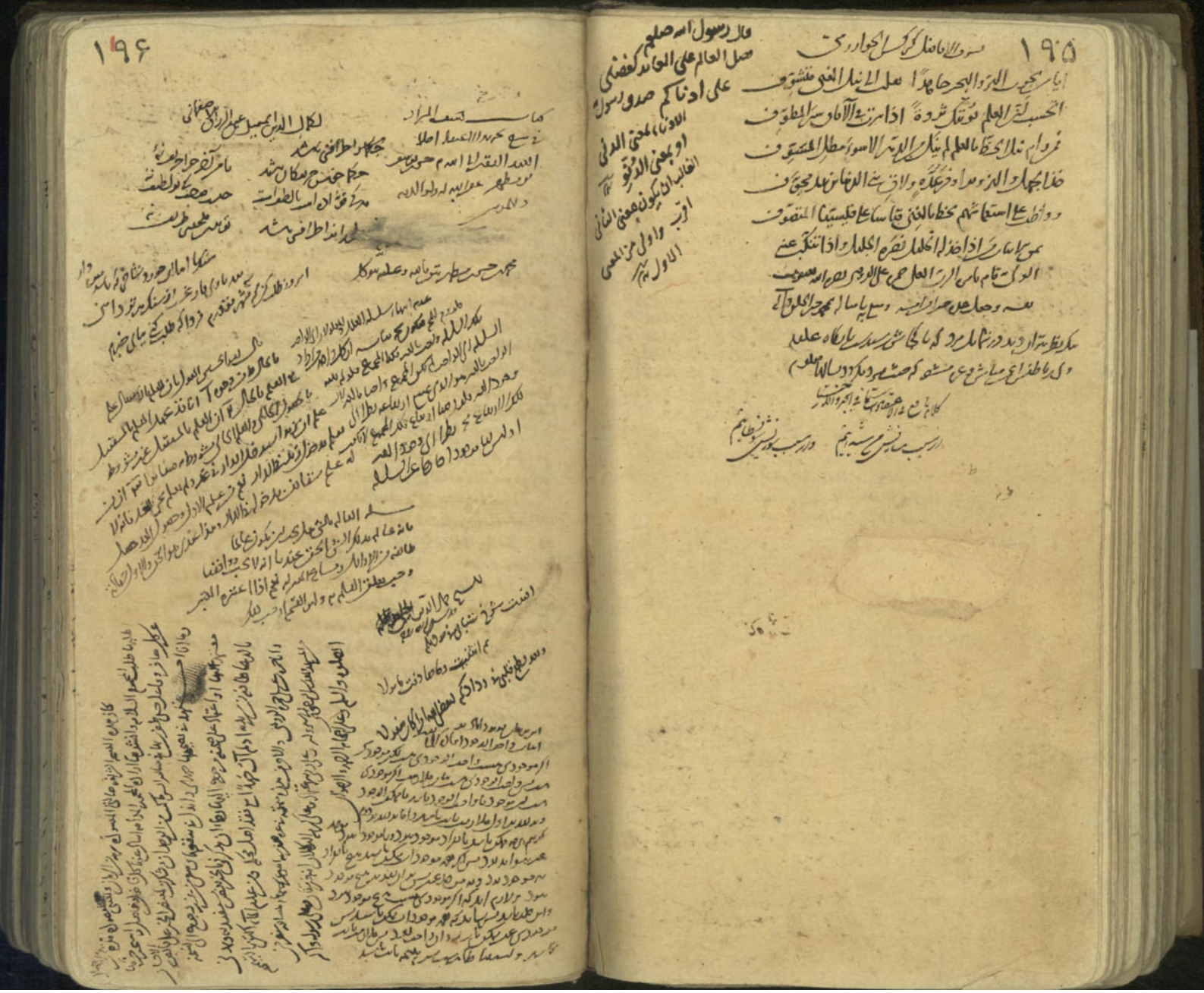

قال رسول الله صلعم
فضل العالم على العابد كفضلي
على ادناكم صدق رسول الله

الادنا بمعنى الدني
او بمعنى الدنو
الغالب ان يكون بمعنى الثاني
اقرب واولى من المعنى
الاول

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي سلطانه العظم شانه الراسخ هانه
الغامر احسانه الذي ايد السالك بحجته وهداهم الى محجته لعفر ذوا لحزيد الثواب
العظيم المخلد وكلصوا من العقاب الوبيل السرمد وصلى الله على اكمل نبيه واذل اعدائه
عصمه به محمد المصطفى على كل معتزيه الاوادة ذريته الاخيار وسلم تسليما المعتد
فان كان الانسان لما هو محصول الاعتبار الا فيه واحد الا انه الكتب الدالة له اذ صفة العلم
مقتاره عجم الحوادث ويفصل عن احداث والمعلوم اشرف من واجب الوجود فالعلم به
اكمل من كل متصور وانما نتم علم الكلام فانه الله تحصول هذا المقام وجب على كل مكلف
من اشتغل من الناس الاهتمام فراز الله الناشر بلحظ الصنوف البارية بطلب الحق
بالعقد وجب على كل عارف من العلماء ارشاد المتعلم وسلك ايا طريق وقد كنت من قبل
مدة من العمر في وضع كتب متعددة في هذه العلوم الحكيمة واحرز هذه المفضلة الكبار
حسب وقتنا اسم الاستفادة من سر الانا الاوحد العالم الاكمل نصير الملة الحق والدين محمد محمد
الحسن الطوسي قدس الله روحه الكريم في العلوم العالية والمعارف الربانية فعلم الحق
نهج المختصر ما كان هذا الدقيق موضوعا سيما الخالية ما كان طريق الخاطر تتبعنا
فطالح انقاذ امنه في بعضه واجراده والداعي الصحيح في اباحة الدخول وهذا
كتابه الموسوم بتجريد الاعتقاد وبالغ فيه اقصى الزيادة وجمع جل ما يدل الكلام على ابلغ
البياني لا طرق النهاية حتى كل عن ادراكه المحصلون وتحير في فهمه العالمون وبلغ قراءة
موضعا هذا الكتاب الموسوم بكشف المراد الذي شرح تجريد الاعتقاد موضحا لما استبهم مفصلا
ما اشكل عن غلاة واجبا وانه ولي حميد الشارب حسن الآداب الى اكرم المسؤل وعليه
التكلان وهو مستعين قال بسم الله الرحمن الرحيم اي اقول مستعينا على وظائم
سائلا منه جليل هذا الفضل هذا الكلام في الوجود والعدم لانه موضوع علم واعلم ان جماعة من
المتكلمين والحكماء حدوا الوجود والعدم اما المتكلمين فقالوا الموجود هو الذات الوجود والمعدوم
هو الشيء الجبر وانما حكما قالوا الموجود هو الذي يمكن ان يخبر عنه والمعدوم هو الذي
لا يمكن ان يخبر عنه اما عن الاول فلانه لا يمكن ان يخبر عنه والمعدوم هو الذي
ط لا استقلالها على الاوردان للباس ولا يحدث فيه الوجود والعدم ولا يقوم بنفسه اذ لو
حاز بها الى يحصل ثابت موجود للوجود في حد نفسه قال الوجود والعدم ولا يقال لهما
تجديد الوجود والعدم لبقاء الى وجه لم يعتد ان للعدم ما يرد عليه ولا يقال لهما
حال لانهم اراد وا بذلك ان وصف ما يقع الوجود وصدر ما يقع العدم وهذا باطل
لان الوجود ليس موجودا ولا العدم معدوما اذ لو صح ذلك لصح ان يقال ان الوجود
الوجود وان العدم عدم وهذا باطل ايضا لان الوجود ليس بشيء من الاشياء حتى يوصف
بالوجود وانما الكلام في ان الاشياء موجودة ام لا وقد بينا ان الوجود ليس بشيء
ذكر الخواص غلط الكبير الوجود والعدم والمصنف بهذا لم يسلك هذا الطريق
اعلم انه آ ان المصدر قد يكون اسما لنفس الوجود والعدم كما يقال في كلام عالم الاكلان
انه كمن اختلاج وهذا هو المراد هنا وقد يكون اسما لمعنى يقوم بالذات ويوصف
بكونه موجودا ويكون معقولا وهو المراد بقولنا ان الوجود ليس بشيء على الاطلاق
لان الوجود لا يكون موجودا ولا معدوما ولا يكون الوجود وجودا ولا عدما
لانه لو كان موجودا لكان وجوده وجودا ولزم التسلسل وان كان معدوما لكان
عدمه عدما ولزم ان يكون الوجود وجودا وعدما معا وهو محال ولقائل ان يقول
ما ذكرتموه من الدليل يدل على ان الوجود ليس بموجود ولا معدوم ولا يدل على
ان الوجود ليس بشيء فلم قلتم ان الوجود ليس بشيء والجواب ان الوجود لو كان
شيئا لكان اما موجودا او معدوما والتالي باطل فالمقدم مثله اما الشرطية الاولى
فلان الشيء ينقسم الى الموجود والمعدوم والى ما ليس بموجود ولا معدوم
وهذا ظاهر واما بطلان التالي فلان الوجود لو كان موجودا لكان وجوده اما نفسه
او غيره والاول باطل لان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا
لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا
بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود
ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا
ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا
لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا
بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود
ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا
ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا
لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا
بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود
ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا
ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا
لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا
بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود
ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا
ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا
لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا
بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود

اعلم ان تعريف ما لكل العلم ما هو او ما هو في العلم ما هيه يلزم الدور وهذا الوجه
ط انما يلزم لو كان التصديق الذي هو العلم يتصور ان يدرك بدون عاشية العلم وهو ان يقف
الذهن على التصديقات على التصور الكسبي حتى انه لو كان ذلك يكون التصور المذكور يتضمن
معلوما ما عتبار ما الاعتقاد واحد وهذا يكون دائرا التصديق ويكون ايراد ذلك التصور
واجبا لكن ملتفت عن هذا لان هذا التعريف ليس مركبا على ما ذكرتم بل هو مركب على ما
سلف ان يكون التعريف ما يحكي بشرطه ما وما نفس الا ما وما ذلك الشيء
ما اكتسب ما هيه اذا عرض عن ذهنه حتى ان بعضهم ذهب الى ان تصور ذلك العلم ما وما
فكر الفاعل يقتضي ان يكون تصور ما هيه العلم ما وما دون ما هيه وليس كذلك لان العلم ما وما
العلم ما هيه من كل وجه يلزم بعض الوجوه على ما قالوه ويكون الكتاب كتاب التصور والمراد
بالوجود المشترك ما تردد الامر في ان الشيء هل هو موجود ام لا وهذا تفسير لقولنا الوجود
هذا راسكز اكه واستدل عليه بوجوه آ انا نعلم بضرورة وجدانا انه يصح ان يقال في كل
شيء انه موجود ام لا وهذا يدل على ان الوجود معلوم ولا شيء من المعلوم بمجهول
ينتج ان الوجود ليس بمجهول بيان الصغرى انا نعلم ان كل شيء يصح ان يقال انه موجود
ام لا ونعلم ان كل ما يصح ان يقال فيه انه موجود ام لا فهو معلوم ينتج ان كل شيء
يصح ان يقال انه موجود ام لا فهو معلوم وهذا هو الصغرى واما الكبرى فظاهرة
ب انا نعلم ان الشيء ما لم يعلم وجوده لم يعلم انه شيء ينتج ان الوجود ليس بشيء
ج انا نعلم ان الوجود ليس بمعدوم ينتج ان الوجود ليس بشيء بيان الملازمة ان
المعدوم ليس بشيء والجواب ان الوجود ليس بشيء على الاطلاق بل هو شيء في الاعيان
ليس بشيء في الاذهان ط فالمعدوم ما لم يتحقق شرطه ان الوجود اذا كان حاصلا في الاعيان فانه
يكون حينئذ مستغنيا عن الغير والمشترك يكون حينئذ مفتقرا الى الغير فالوجود ليس بمشترك
عاب وهذا ضعيف لان الوجود ان كان مفتقرا الى الغير فهو ما لم يوجد لا يكون موجودا
فيلزم الدور آ ان الوجود لو كان مشتركا لكان ما صدق عليه الوجود مركبا ولا شيء
من المركب بواجب لذاته ينتج ان الوجود ليس بواجب لذاته بيان الصغرى ان ما صدق عليه
الوجود اما ان يكون هو الوجود او لا يكون هو الوجود والثاني باطل لانه لو لم يكن
الوجود موجودا لكان ما صدق عليه الوجود معدوما ولا شيء من المعدوم بموجود
ينتج ان ما صدق عليه الوجود ليس بموجود وهو محال وان كان هو الوجود فالوجود
موجود لان ما صدق عليه الوجود موجود ينتج ان الوجود موجود وهو المطلوب
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ما صدق عليه الوجود موجودا لا بالوجود
بل بشيء آخر وهذا الوجه ضعيف جدا لان الوجود لو كان موجودا بشيء آخر
لكان ذلك الشيء موجودا اما بالوجود او بشيء آخر ويلزم التسلسل وهو محال
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الوجود موجودا بنفسه ولا يلزم التسلسل
لانا نقول هذا باطل لان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا
لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا
بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود
ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا
ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا
لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا
بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود
ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا
ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا بنفسه لكان الوجود وجودا
لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود ولان الوجود لو كان موجودا
بنفسه لكان الوجود وجودا لنفسه وهو محال لما بينا ان الوجود ليس بوجود

المسئلة ١١ في بلازم الشيء الوجود قال وتساوق اقول اصطلح الناس في هذا المقام [illegible]
كانه فرق بين كلام المتكلم اتفقوا على مساوقة الوجود الشيئية [illegible] حتى ان كل شيء
على الاطلاق فهو موجود على الاطلاق وكل ما ليس بموجود فهو منتف وليس بشيء وبالجملة
ثم الشيء للتكلم ذاتا مخصوصة فالمعدوم اي ما هي لا ذات له [illegible] والنفي لا ذات له ايضا
وما حاصله من المتكلم ان المعدوم اي ما هي ذاتا ثابتة في الاعيان متخصصة في نفسها [illegible]
ذهنية [illegible] لا [illegible] في الفرعية فان العقل [illegible] لا واسطة بين الوجود و
المعدوم فان [illegible] هو الوجود قال وكيف اقول [illegible] استنتاج منا له هو لانه [illegible]
لما الكلام [illegible] في الاشياء لا على بطلان [illegible] وكل ان هو الا [illegible]
القران [illegible] في الذوات الثابتة لا انها ثابتة في العدم مستغنية عن المؤثر [illegible]
ذوات والذ [illegible] لانه [illegible] وحال غير مقدور [illegible] الا ان [illegible]
الماهية بالصفة [illegible] في الاعيان [illegible] وهو اعتبار [illegible] ولا ان [illegible] التسلسل لان تلك الاتصاف
لو كان [illegible] لكان [illegible] لغيره لوجود [illegible] النبوت [illegible] بخصوصه [illegible] الاشتراك
معا بيد [illegible] الاثبات [illegible] اتصاف تلك الاتصاف بالثبوت [illegible] عليه ويلزم التسلسل
اذا ثبت هذا فاعلم ان المصنف [illegible] في نفس الامر والذهم الحج
وللتشديد ان الماهيات لو كانت ثابتة في العدم لاستغنت الممكنات في وجودها عن المؤثر
فانتفت [illegible]
في الذوات [illegible] في الوجود على مذهبهم [illegible] ان القدرة [illegible] لا تاثير لها
[illegible]
[illegible] قال والحصار اقول [illegible] وان يسف في
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
والحصار الوجود عطف على الاشياء اي وكيف يعقل [illegible]
الاتصاف [illegible] قال ولا اقول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

هو اصطفى التمد الصوت [illegible] لانه صوت المستحيلات مع انهم اتفقوا على انتفاء المستحيل ٢
ان المعلوم [illegible] العدم [illegible] ان [illegible]
الصوت لا يستند [illegible] وكذا المراد به قال والامكان اقول يعني الحجة [illegible] على ثبوت
المعدوم [illegible] لو ان المعدوم [illegible] والامكان [illegible]
والامكان [illegible]
[illegible]
والانم التسلسل وان يكون الثبوت [illegible] قطعا وايضا فان الامكان [illegible] للممكنات
العدمية كالممكنات [illegible] فذلك [illegible]
المسئلة ١٢ في نفي الحال قال ويجوز [illegible] اقول [illegible]
[illegible]
بالوجود والعدم [illegible] الموجود والمعدوم [illegible]
[illegible] الوجود والعدم [illegible]
هو الوجود [illegible] العدم والنفي [illegible]
لا واسطة [illegible] قال والوجود اقول [illegible]
[illegible]
[illegible] التسلسل [illegible]
ان الوجود [illegible]
يكون [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال والثبوت اقول
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال والعدد اقول
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الاحوال عندهم ثابتة في المسئلة ١٣ في ان [illegible] قال فبطل
اقول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الحكم

وانه بواجب العدم واكمن ممارد جد ان العدم [illegible] عليه كمكن الوجود وهو معدوم [illegible]
المعدوم [illegible] علة منة الاستحالة اتصاف المعدوم بالثبوتي [illegible] بلزم [illegible]
فله وجود تشارك بعضها من الموجودات [illegible] منتوعا به الكثرة [illegible]
موجودة [illegible] فانتفاء [illegible] لوجود لا اي غيراحد [illegible] الامور [illegible]
الامور [illegible] انتفاقا باحدالعلة [illegible] ويتسلسل وهو محال ولو كان اقول [illegible] ذكر الادلة
ان [illegible] الدلالة على ان هذه الامور ليست ثبوتية في الاعيان [illegible] الدلالة على كل واحد
من العلة [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] وان [illegible]
عليه انه لو كان الوجوب [illegible] ممكنا [illegible] اتصف للغير [illegible]
معنى [illegible] الوجوب [illegible] ذات الواجب فيكون الوجوب ممكنا [illegible]
فلانه لو كان الوجوب ممكنا [illegible] الواجب [illegible] واجبا [illegible] الوجوب
الممكن والوجوب [illegible] الواجب عن كونه واجبا فيكون [illegible] هذا ايضا قال
ولو كان اقول هذا حكم [illegible] الامتناع او عدم [illegible] على [illegible]
[illegible] الامتناع لو كان ثبوتيا لزم امكان الممتنع لان ثبوت الامتناع [illegible]
[illegible] الممتنع فيكون الممتنع [illegible] قال ولو كان اقول [illegible]
[illegible]

كان يكون كل امكان [illegible] الامكان [illegible] واجب لذاته او ممتنع لذاته [illegible]
بالذات [illegible] واجب لذاته [illegible] الغير [illegible]
[illegible] لا ينقلب [illegible] المسئلة [illegible] الامكان [illegible] قال
وعروض اقول الامكان [illegible] باعتبار وجودها [illegible] باعتبار عدمها
ولا باعتبار وجود علتها [illegible] عند عدم اعتبار الوجود والعدم بالنظر الى
[illegible] عند اعتبار الوجود والعدم بالنظر الى علة الممكن [illegible]
كانت واجبة ما دامت موجودة وكذا اذا اخذت [illegible] ما دامت [illegible]
واذا اخذت باعتبار [illegible] ما دامت العلة معدومة قال وعند
اقول اذا اعتبرنا الوجود والعدم بالنظر الى [illegible] الوجوب بالغير
والامتناع بالغير [illegible] قال ولا منافاة اقول [illegible] الممكن [illegible]
او وجود علته يكون واجبا [illegible] يكون ممتنعا لكن الوجوب
والامتناع [illegible] بالغير [illegible] الممكن [illegible]
الامكان قال وكل ممكن اقول الممكن قد يكون ممكن الثبوت [illegible]
[illegible] وكل ممكن الثبوت [illegible] ممكن [illegible]
[illegible]

اعادة الزمان ويتصور انه لو اعدم الزمان لكان وجوده بانتفاء ذاته او وجوده
والفاعلة ليست ما هيته ولا ما هو وجوده وصفات الوجود بل ما يشمله والعدم لا غير
فكون الزمان زمانا آخر بعدم زمان وعدم اخر وذلك مستلزم للسلسل
بال والحكم ابط هذا احد اسباب الزمن فهب انا امكان اعادة المعدوم
ولنتصور الدليل ان الشيء حال عدمه امكان استمراك وجوده بما هيته او لشيء لوازمها
وحسب امتناع منظم الذكر هو الوجود المسدد او ان كان لا غير لازم بالعارض
فتنتفي زوال ذلك العارض بزوال الامتناع وتتصور احداث الزمان بعد
العدم ممتنع الوجود المقيد بعدمه العدم وذلك الامتناع لازم لما هيته
امر معروف بالعدم بعد الوجود المسئلة الثالثة في قسمة الوجود الى الواجب والممكن
بال وتنقسم اول العقل يحكم حكما ضروريا ان الموجود اما ان يكون مستغنيا
عن غيره او يكون محتاجا بالاول واجب والثاني ممكن وبهذه القسمة حر ورية
لا تعلق فيها الى برهان ولست القسمة واردة على مطلق الموجود من حيث
هو موجود مطلق فان الشيء من حيث هو ذلك الشيء مستغن ان يفتقر الى
شيء سواه غير ذلك الشيء واذا اعتبرت قسمته هذه لا تخلو ضرورة من احد امور
بل وجود الشيء بلا قيد مشترط مع تجرد القيد وتتميم صفاف الى منوع
مفهوم ان اخر وجود مفهوم مع كل واحد من ذلك المفهوم ان شيئا المسئلة الثالثة في
فحالة عن الامكان بال والحكم ابط الا ترى اذا حكم العارف على الممكن بامكان الوجود او العدم
الوجود او العدم المحكوم عليه وهو الحكم بانه ممكن او باستمراكه احدهما وتجرد
بالاحد حال ما حكم بالامكان فان الضرورة اذا حكمت على الممكن بامكان الوجود او
العدم تحكم عليه وهو الحكم بانه ممكن او باستمراكه احدهما وتجرد بالاحد حال
احدهما كالحكم بالامكان فان الضرورة اذا حكمت على الممكن بامكان الوجود او العدم
لا تحكم عليه باعتبار كونه موجودا لانه بذلك الاعتبار يكون واجبا ولا باعتبار
كونه معدوما فانه بذلك الاعتبار يكون ممتنعا وانما تحقق الامكان بالممكن من حيث
هو هو لا باعتبار الوجود ولا باعتبار العدم وبهذا التحقيق حل في السؤال
الذي يهول به المتكلمون وهو ان المحكوم عليه بالامكان اما ان يكون موجودا
او معدوما فان كان موجودا استحال ان يحكم عليه بالامكان لان الموجود لا يقبل
العدم لاستحالة انقلاب الوجود والعدم واذا امتنع حصول العدم امتنع حصول
امكان الوجود والعدم وان كان معدوما استحال ان يحكم عليه بقبول الوجود لما تقدم واذا
استحال حكم الامكان لم يصر الوجود والعدم واستحالة الامكان انما هي عند استمرار
الحكم

الحكم على ما هيته بالامكان وذلك لان القضية حقيقة الحكم عليه بالامكان انما
يكون موجودا او معدوما ليست بحاضرة لان المفهوم منه ان المحكوم عليه بالامكان
لا ان يحكم عليه مع اعتبار الوجود او مع اعتبار العدم وليس شيء آخر من هذين
يحكم عليه لا مع اعتبار واحد منهما وكلما احد وجد حال الوجود لا قبل العدم وكذا العدم
صحيح لكن اذا وجد قبل العدم شيء غير حال الوجود وكذا المعدوم وليس حال ما هيته
اما حال الوجود او حال العدم لانها حالان يحصلان عند اعتبار الما هيته مع الغير اما عند
اعتبارها لا مع الغير فهما لقبل احدهما لانه شيء وهذا الامتناع امتناع لا خلف شرط
المحمول بال ثم الامكان امر ل كون الشيء ممتنعا بنظر العقل ويعتبر فيه وجوده ولا
وجود عينه بل وجوده لا عند آلة العقل والنظر فيه حيث نظر فيما هو آلة لمعقول بالذات فيه
هنا الحاكم لقبل انها امر صوره في عقله ويكون معقول السماء بالنظر في الصورة
التي هي معقول السماء والحكم عليها بحكم بالعقل بذلك الصورة هي السماء
وهو حق شيء اذا نظر في ذلك الصورة وجعلها معقولا مقصودا بالذات لا آلة في النظر
اما غيرها وهو ما عرض موجود انه محل من عقل اذا امتنع ان يعقل الامكان كما ان
العاقل بالعرض حال الممكن في ان وجوده على الذات الذي هو غير ما هيته والنظر في
كون الامكان موجودا او معدوما او حصوله او غيره او واجبا او ممكنا ثم اذا نظر في
وجوده او امكانه او وجوبه او حصوله او غيره اي غير ما هيته لم يكن ذلك الاعتبار الا شيء
بل كان عرضيا محل من العقل وجوده انه موجود غير ما هيته فالامكان حيث
هو امكان عرضي محل من العقل وجوده انه موجود غير ما هيته او موجود
شيء من ذلك لا يكون امكانا بل يكون امكانا آخر يعتبر والامكان الذي
فيها اعتبر العقل للامكان ما هيته وجودا حصل في امكان الامكان والامتسلسل بل يقتضي
عند اقتضاء الاعتبار وهكذا احكم جميع الاعتبارات العقلية من الوجود والشيء
والحدوث وغيرها من شؤون المعقولات بال والحكم ابط قد يتفق ان يكون ما هو
اعتبار او طائفة وعدمها والامكان اذا اعتبر فيه او طائفة هي لنسبة بعض الاشياء
ة العقل لا اعتبار عقل على تقدير المسئلة الرابعة في ان الحكم بالامكان
اء الامر ضروري بال والحكم ابط كل عاقل اذا تصور الممكن ما هو
الاحتياج الى المرشح حكم بنسبته احدهما الى الآخر حكما ضروريا لا يحتاج معه الى
برهان وحينئذ هذا التصور قد يعرض عند بعض العقلاء لا لانتفاء ضرورته لان الحكم
فالحكم مستند الى حقائق التصور لا لحقائق ذاته وهذا اذا تأمل لا يشكك
في هذه المسئلة حال الوجود

والعدم بالنسبة الى الماهية بمنزلة كفتي الميزان وانهما كما يستحيل ترجح احدى الكفتين
على الاخرى من غير مرجح كذلك الممكن المتساوي الطرفين قال والمؤثر فيه اقول
هذا جواب عن سؤال اورد ههنا تقريره على احتياج الممكن الى المؤثر وتقرير
السؤال ان الممكن لو افتقر الى المؤثر لكانت مؤثرية المؤثر فيه ذلك الاثر ان كانت
وصفا ثبوتيا فان الاثر من غير مطابقة الى الخارج لزم الجهل ولانها ثابتة قبل الاثر
ويستحيل قيام صفة الشيء بغيره وان كانت مطابقة الى الخارج او كانت ثابتة في الخارج
الخارج مغايرة للمؤثر والاثر لانها فيهما لزم التسلسل وهو محال [illegible]
لسلسلة [illegible] لان التسلسل انما يعقل لو فرضنا امورا متتالية الى غير
النهاية وذلك يستدعي كون كل واحد منها متلوا لصاحبه انما يكون متلوا لما
لم يكن مثله [illegible] لكن ذلك هو لان ما تترا المتلوية الا [illegible] ٥
وقد كان لا متوسط [illegible] والمستقل [illegible] الا موثرية
على المعدوم والمحمول على المعدوم عدمي [illegible] ثبوت [illegible]
ان المؤثرية امر اضافي يثبت في العقل عند تعقل حدود الاثر عن المؤثر فان تعقل
ذلك يستلزم ثبوت [illegible] العقل هو المؤثرية كما في سائر الاضافات [illegible]
للخارج لا يستلزم كونه جهلا لان الجهل يلزم لو حكم بثبوته في الخارج ولهذا يثبت
في الخارج وقوله المؤثرية صفة قبل الاثر وصفة الشيء يستحيل قيامها بالغير جوابه
ان كون الشيء بحيث لو عقله عاقل حصل في عقله اضافة لذلك الشيء الى غيره
[illegible] الاذهان لا الذي يحصل في العقل فان ذلك يستحيل قبل وجود العقل
قال والمؤثر اقول هذا جواب عن سؤال آخر [illegible] وتقرير السؤال ان المؤثر
لا ان يؤثر في الاثر حال [illegible] حال وجوده او حال عدمه والقسمان
باطلان فالتأثير باطل اما بطلان الاول فلانه يستلزم تحصيل الحاصل واما بطلان الثاني
فلان حال العدم لا اثر فلا تأثير لان التأثير ان كان عين حصول الاثر على المؤثر
حيث لا اثر فلا تأثير وان كان مغايرا فالكلام فيه كالكلام في الاول وتقرير
الجواب ان [illegible] ان اردتم بحال وجود الاثر زمان وجوده فلم يستحيل ان
يؤثر المؤثر في الاثر زمان وجود الاثر لان العلة مع المعلول يكون [illegible] وان
اردتم به [illegible] المؤثر للاثر [illegible] مستقبل وانما يؤثر فيه لا من
حيث هو موجود ولا من حيث هو معدوم قال وما شاء اقول هذا جواب
عن سؤال ثالث [illegible] وتقرير ان المؤثر اما ان يؤثر في الماهية او في الوجود
او في اتصاف الماهية بالوجود والاقسام كلها باطلة فالتأثير باطل اما الاول فلان

كل ما بالغير [illegible] لكن ذلك هو لان صيرورة الماهية غير ماهية هو لان [illegible]
يجب ان يتحقق حال [illegible] ولا يتحقق الماهية حال الحكم عليها بالعدم واما الثاني
فلانه يلزم ارتفاع الوجود عند ارتفاع المؤثر ويلزم ما تقدم من المحال واما الثالث
فلان الاتصاف ليس ثبوتيه والا لزم التسلسل فلا يكون اثرا اصلا [illegible]
[illegible] لهما اوفي وجودها او في الاتصاف بينهما بعد [illegible] وتقرير الجواب
ان المؤثر يؤثر في الماهية [illegible] الماهية بحيث يحصل نحو بالاتصاف بسبب الذهن
مقترنا مع العرض [illegible] ذلك الموصوف [illegible] بتأثير المؤثر فيه فانه يكون [illegible]
موجودا اما قال [illegible] يمكن ان يوصف المؤثر على سبيل الوجوب ويكون ذلك
الموصوف ثابتا على وجوده والفرق بين الوجهين [illegible] العطف [illegible]
[illegible] باشتراك لفظ الصعب لدلالته على [illegible] قوله
[illegible] الماهية معناه ان الماهية اي [illegible] ليس يجعل [illegible]
ذلك جعلا [illegible] المتصور منه لا على الموجود الخارجي لان [illegible]
من [illegible] على كل [illegible] وكذا البحث في صور الوجود
من موجوده [illegible] الماهية موصوفة بالوجود [illegible]
[illegible] لم يتعلق ذلك موصوفة الماهية بالوجود لان ذلك [illegible]
[illegible] والمواد من [illegible] الماهية الى الوجود [illegible]
[illegible] قال وعدم الممكن اقول هذا جواب عن سؤال [illegible]
الممكن لو احتاج في طرف الوجود الى المؤثر لاحتاج في طرف العدم [illegible]
الية والتالي باطل لان المؤثر لا بد له من اثر والعدم نفي محض فيستحيل استناده الى
المؤثر ولانه نفي محض فلا علة له ولا امتياز وتقرير الجواب ان عدم الممكن
[illegible] بل هو عدم ملكة [illegible] وعدمه انما
[illegible] والمرجح لطرف الوجود [illegible]
الاعتقاد [illegible] العلة ليس نفي محض [illegible] الترجيح العقلي ولا ثبات
عن علة [illegible] هذا العدم [illegible] المسلمة
[illegible] الممكن [illegible] الى المؤثر قال والممكن الباقي اقول ذهب جمهور
الحكماء والمتأخرون من المتكلمين الى ان الممكن الباقي محتاج الى المؤثر وما عليه
كان [illegible] الامكان علة تامة في احتياج الاثر الى المؤثر حكموا بان الممكن الباقي
مفتقر الى المؤثر والدليل عليه ان علة [illegible] هي الامكان وهو لازم للماهية
ضرورة [illegible] محتاجة الى المؤثر لان وجود العلة يستلزم وجود المعلول
قال والمؤثر [illegible] اقول [illegible] احتياج الممكن الباقي الى المؤثر [illegible]
[illegible] عن المؤثر [illegible] البقاء وذلك لان الشبهة [illegible]
[illegible] ان المؤثر لا تأثير له حال البقاء لانه اما ان يؤثر
في الوجود الذي كان حاصلا [illegible] لان تحصيل الحاصل [illegible]
المؤثر [illegible] حال البقاء الا ان يكون
[illegible] فان المؤثر في البقاء الا يكون له اثر البقاء يحصل
[illegible] البقاء بعد الاحداث وتأثيره بعد
الاحداث [illegible] البقاء [illegible] الاحداث [illegible]

يترتب على اللاتناهي في قبول الحركة في الدليل يعتمد قاعدة في كيفية عروض
التناهي وعدمه للقوى واعلم ان التناهي وعدمه اي امرين اعني عدم
الملكة وهو عدم التناهي عما من شأنه ان يكون متناهيا انما يعرضان بالذات
للكم اما المتصل كتناهي المقدار ولاتناهيه او المنفصل كتناهي العدد ولاتناهيه
ويعرضان لغيره بواسطته كالجسم ذي المقدار والعلل ذوات العدد فان عروض
التناهي وعدمه للقوى انما هو باعتبار ما يتعلق به من ذي مقدار او عدد كالقوى
التي يصدر عنها عمل متصل في زمان او اعمال متوالية فيفرض التناهي
واللاتناهي فيه يكون بحسب مقدار ذلك العمل او عدد تلك الاعمال والذي بحسب
مقدار ذلك العمل يكون اما مع وحدة العمل واتصال زمانه او مع فرض
الاتصال في العمل نفسه من غير نظر الى وحدته او كثرته فاصناف القوى
ثلاثة الاول قوى يفرض صدور عمل واحد منها في ازمنة مختلفة كرماة
تقطع سهامهم مسافة محدودة في ازمنة مختلفة وههنا الشك يجب
ان الزمان يكون مع التناهي في الشدة واقل لا نقول ان الاكثر الواقع
في بعضه اشد من التناهي في الشدة وهذه قوى بحسب الشدة والثاني
قوى يفرض صدور عمل ما منها على الاتصال في ازمنة مختلفة كرماة تختلف
ازمنة حركات سهامهم في الهواء وههنا تكون التي زمانها اكثر اقوى
من التي زمانها اقل فيقع على غير المتناهية في زمان غير متناه ويكون
قوى بحسب المدة والثالث قوى يفرض صدور اعمال متوالية عنها
مختلفة بالعدد كرماة تختلف عدد رميهم ولا محالة تكون التي يصدر
عنها عدد اكثر اقوى من التي يصدر عنها عدد اقل وههنا يقع
التناهي وعدمه على غير التناهي في العدد وهذه قوى بحسب العدة
فقد ظهر من هذا ان التناهي وعدمه انما يعرض
على المؤثر باحد الاعتبارات الثلاثة   لان القوى
تختلف باختلاف العمل ومع اتحاد المبدا يتفاوت مقابلة
لما مهد قاعدة كيفية عروض التناهي وعدمه
في القوى شرع في الدليل على مطلوبه الاول اعني وجوب تناهي
تأثير القوى الجسمانية

الجسمانية ويقولون ان القوة الجسمانية اما ان تكون قسرية او طبيعية وكلاهما
يستحيل صدور ما لا يتناهى عنهما اما الاول فلان صدور ما لا يتناهى بحسب المدة
من الحركات عن القاسر ممتنع لما مر واما بحسب العدد والعدة فلانا لو فرضنا
جسما متناهيا يحرك مقدارا مفروضا حركات لا تتناهى بحسب المدة او العدة ثم حركنا
تلك القوة جسما اصغر من ذلك الجسم من ذلك المبدا فان تحريكه للاصغر اكثر
من تحريكه للاكبر لقلة المعاوقة فيما لكن من المبدا الواحد فالتفاوت في الطرف
الآخر فيجب تناهي الناقص ويلزم منه تناهي الزائد [illegible] وههنا سؤال صعب
وهو ان التفاوت في الطرفين جاز ان يكون بحسب الشدة [illegible] اجاب [illegible]
عن هذا السؤال في شرحه للاشارات بان المراد بالقوة التي لا تتناهى بحسب المدة
او العدة لا الشدة وفيه نظر لان اختلاف القوة بحسب الاعتبار [illegible] في وقوع
التفاوت بالاعتبار [illegible] الثالث [illegible] بعض تلامذة ابي علي عليه انه لا وجود
للحركات دفعة فلا يجوز الحكم عليها بالزيادة والنقصان فضلا عن كون الزيادة متعينة
لما [illegible] كما [illegible] اعتراضا على المتكلمين حيث حكموا بتناهي الحوادث
لا ازديادها [illegible] واجاب الشيخ عنه بالفرق فان الحوادث ليس لها وجود
حتى يحكم عليها بالتناهي وعدمه والزيادة والنقصان بخلاف القوة فانها
بانها موجودة تحكم عليها بكونها قوية على تحريك الكل او البعض ولا شك ان كون
القوة قوية على تحريك الكل اعظم من كونها قوية على تحريك الجزء فيمكن الحكم
بالتناهي ههنا لوجود المحكوم عليه وتحققه بخلاف الحوادث وذلك بان [illegible]
التفاوت في القوة انما هو باعتبار التفاوت في المقوى عليه اعني الحركات فاذا لم يمكن
الحكم على الحركات بالزيادة والنقصان لم يمكن الحكم على القوة بالتفاوت [illegible]
والطبيعي [illegible] هذا بيان استحالة القسم الثاني وهو ان تكون القوة
المؤثرة فيما لا يتناهى طبيعية وتقريره انه يجب ان يكون قبول الجسم العظيم
للتحريك عينا مثل قبول الصغير والا لكان التفاوت بسبب المانع وهو اما الجسمية
او لوازمها او امر طبيعي والكل محال او غيرها وقد فرضنا عدمه فلو حصل
الاختلاف لكان بسبب الفاعل فان القوة في العظيم اكثر من القوة في الصغير لانقسام
القوى الطبيعية بانقسام محالها فاذا حركت قوة الكل وقوة البعض جسميهما من
مبدا واحد مفروض فان حركة الصغرى حركات غير متناهية كانت حركات
الكبرى اكثر لانها اعظم فيكون اقوى والاكثر حال الشروع غير متناه فيقع
التفاوت في الجانب الذي حكم فيه بعدم التناهي [illegible] حركات الاصغر [illegible]
حركات الاكبر لان نسبة الاثر الى الاثر كنسبة المؤثر الى المؤثر وهذه نسبة متناه الى متناه

مكذا الأولى المسئلة ١٣ في العلة المادية قال والمحل المتقوم اقول المحل اما مستغنٍ بالحال او محتاج اليه والاول اسمه الموضوع عند الآخر ولا اطلاق فالمحل المتقوم بالحال هو الهيولى مع المتقوم للحال هو الموضوع والهيولى باعتبار الحال تسمى قابلا وباعتبار المركب تسمى مادة قال ومتوله ذاتي اقول كون المادة قابلة امر ذاتي لها لا غريب يعرض لها بواسطة الغير لانه لولا ذلك لكان عروض تلك القبول في وقت حصوله مستدعيا قبولا آخر ويلزم التسلسل وهو محال فهو اذن ذاتي يعرض لها لذاتها قال وقد يحصل اقول لما ذكر ان قبول المادة لما تحل فيها ذاتي امتنع ان يعرض عليه اشكال انه قد يحصل وهو ان يقال ان المادة قد يمتنع عليها قبول الحرث ثم يعرض لها قبول الآخر ويبطل عنها القبول الاول وهذا يدل على ان القبول عرضي الامور العارضة لها بسبب الغير لان الاستعداد الذاتية اللازمة لها لذاتها ويعرض الحراس ان القبول ان القبول بانتسبه كلي الى الكل لكن قد يحصل القبول منه قريب ومنه بعيد فان قبول النطفة لحصول الانسان منه بعيد وقبول الجنين قريب فاذا حصل الوزن بالنظر الى عروض الاعراض بسبب القبول اليه بعد ان عن عدم ذي الجهة انما حصل في القبول بعد العدل بسبب القرب والبعد هو الاعراض والصور الحالة في الكل فان الحوادث اذا الحقت الذاتية واستعدت اعدتها الى القرب من قبول الصورة الفاسدة وخلع عنها المسئلة ٤ في العلة الصورية قال وهذا الكل اقول هذا الكلام بعينه في الحال في المادة وهو المركب لا المادة لانه بالنظر الى المادة جزء فاعل لان الفاعل في المادة هو مبدأ الفاعل بواسطة الصورة الطالقة قال وهو واحد اقول وكذا الاول ان الصورة المتقومة للمادة لا يكون جزء واحد لان الواحد اذا استقل بالتقويم استغنت المادة عن الآخر فان لم يحصل كان المجموع الصورة وهو واحد بالصورة

المسئلة ٥ في العلة الغائية قال والغاية اقول الغاية باعتبارها الى الفاعل ان تحصل لها باعتبارها التقدم والتأخر بالنسبة الى المعلول وذلك لان الفاعل اذا تصور الغاية فعل الفعل ثم حصلت الغاية بعد حصول الفعل فالغاية علة لعلية الفاعل اذ لولا ملك الماهية وحصولها في علم الفاعل لما اثر ولا فعل الفعل فان الفاعل للسكن يتصور الاستكنان اولا فيحرك الى ايجاد السكن ثم يوجد الاستكنان لحصول السكن فالماهية الاستكنان علة لعلية الفاعل ووجوده معلول للسكن ولا استحالة في ان يكون الشيء الواحد متقدما ومتأخرا باعتبارين قال وهي ثابتة لكل قاصد اقول كل فاعل بالقصد والارادة فانه انما يفعل لغرض وغاية والا كان عابثا على ان العبث لا يخلو عن غاية اما الحركات الاسطقسية فقد انكر الاوائل الغايات لان الجمهور التزموا اذا رمت في الارض الطبيعية وجاذبها كالماء وحرارة الشمس فانها تنقلب سنبلة ومنه الفائدة علم سد الجوع اما الكثرة فيكون ذلك عامة فكسبية ومنع جماعة تلك الشعور منه الطبيعة للاتفاق لا غاية فان الشعور تعقد بحسن الغاية لاتحصلها قال الى القوة

التي الحيوانية اقول القوة الحيوانية لما كانت علة للانبعاث احدهما القوة المحركة المنبثة في العضلات والثانية القوة الشوقية من التخيل او الفكر وغاية القوة المحركة انما هو الوصول الى المنتهى وقد يكون مع ذلك غاية القوة الشوقية كمن طلب مكانه والحصول في الآخر لا لازالة ضجرة وقد يكون غيرها كمن يطلب غريما في موضع معين في هذا المثال التي ان لم تحصل غاية القوة الشوقية فيسمى الحركة باطلا بالنسبة اليها وان حصلت الغاية فان كان المبدأ التخيل لا غير فهو الجزاف والعبث وان كان مع طبيعة كالتنفس فهو القصد الضروري وان كان مع خلق وملكة نفسانية فهو العادة وان كان المبدأ الفكر فهو الخير المعلوم او المظنون قال واثبتوا اقول اما اثبات الغايات للحركات الطبيعية فقد تقدم البحث فيه واما العلل الاتفاقية فقد نفاها قوم لان السبب ان استجمع جهات المؤثرية لزم حصول مسببه قطعا والا كان مستغنيا فلا محل للاتفاق والجواب ان المؤثر قد يتوقف تأثيره على امور خارجة عن ذاته غير دائمة الحصول معه فيقال لذلك السبب دون الشرائط انه اتفاقي اذا كان الحكم نادرا واما اذا اخذ مع تلك الشرائط كان سببا ذاتيا

المسئلة ٦ في احكام العلة قال والعلة مطلقا اقول يعني بالاطلاق ما يشمل العلل الاربع اعني المادية والصورية والفاعلية والغائية فان كل واحد من هذه الاربع تنقسم الى ما هي بسيطة كالعلم الفاعلية عند المحققين وقد يكون بسيطة كالمادة او منهما ما وقد يكون مركبة كالحكم التي تحتاج في تحققها الى الكثير ومنع بعض الناس من التركيب في العلل والا لزم بعضها لان كل مركب فان عدم كل جزء من اجزائه علة مستقلة في عدمه فلو عدم جزء من العلة المركبة لزم عدم العلة فاذا عدم جزء آخر لم يكن له بانتفائه الحكم لتحقق العدم باخر الاول ولان الموصوف بالعلية اما كل واحد من اجزائه فيلزم تعدد العلل او المجموع فاسناد التركيب وهو المطلوب او بعضها وهو الكل المطلوب والجواب اسناد الاولوية والجميع ومعلوم لان كل جزء لم يكن علة مستقلة الامتناع ان لم يحصل امر لم يكن المجموع علة واذا حصل علة لا تتعلق الكلام في علة حصول وهذا ان صحنان لا تصفان المركبات سواء كانت علة اولا وهو ظاهر بالامور والمادة المركبة كالذهب والعنصر في الحجر والصورة المركبة كالانسانية المركبة من اشكال مختلفة والغاية المركبة كالحركة لشراء المتاع والغاية الجنبية قال وايضا بالقوة او بالفعل اقول هذه العلل الاربع قد تكون بالقوة فان الخير فاعل للايجاد بالقوة وقد يكون بالفعل كالخير في الشرب والمادة قد تكون بالفعل كالخشب للابنية وقد تكون بالقوة كالنطفة والصورة بالقوة كما هي الحالة في ابتداء الافعال وقد تكون بالفعل كما هي الحالة بعدها والغاية بالقوة هي التي لم يحصل بعد وقد تكون بالفعل وهي التي حصلت كذلك قال وكلية او جزئية اقول هذه العلل قد تكون كلية كالبناء مطلقا وقد تكون جزئية كهذا البناء وكذلك البواقي قال وذاتية او عرضية

اقول العلة قد تكون ذاتية وهي التي يستند المعلول اليها بحسب ذاته كالباري سبحانه بالاضافة الى جميع ما سواه وقد تكون عرضية وهي التي يستند المعلول اليها بحسب امر خارج عن ذاتها كالنجار بالاضافة الى السرير فانه بالعرض كذلك لانه يصدق ان الذي صنع السرير نجار وكذلك الساقي فان الماء الذاتية هي محل الصورة والعرضية هي الملك ما فوق مع عارض خاص والصورة الذاتية هي المقومة كالانسانية والعرضية هي ما ليست من الامور اللازمة او المفارقة والغاية الذاتية هي المطلوبة لذاتها والعرضية هي ما تنتهي المطلوب وقد تطلق العلة العرضية على جامع العلة

مال وعامة اوفاقيه اقول العلة التامة هي التي يكون حتى المعلول بحسب ذاته اذا احاطت به جميع ما يحتاج اليه في وجوده من الاجزاء والشرائط وارتفعت الموانع

مال وقريبة او بعيدة اقول العلة القريبة هي التي لا واسطة بينها وبين المعلول كالباري سبحانه بالاضافة الى العالم والبعيدة هي التي بينها وبين المعلول واسطة

مال وهي اما حقيقية او اعتبارية اقول العلة الحقيقية هي التي يكون المعلول كالبياض بالاضافة الى الجسم والاعتبارية هي التي يكون المعلول كالفوقية بالاضافة الى السقف

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول او علة لعدمه اقول العلة الوجودية هي التي يكون المعلول كالسراج بالاضافة الى الضوء والعدمية هي التي يكون المعلول كالظل بالاضافة الى الجسم

مال وهي اما ان تكون علة لحدوث المعلول او علة لبقائه اقول العلة المحدثة هي التي يكون المعلول كالبناء بالاضافة الى الباني والمبقية هي التي يكون المعلول كالضوء بالاضافة الى السراج

مال وهي اما ان تكون علة لحدوث المعلول في الزمان او علة لحدوثه في الذات اقول العلة المحدثة للمعلول في الزمان هي التي يكون المعلول متأخرا عنها بالزمان كالبناء بالاضافة الى الباني والمحدثة للمعلول في الذات هي التي يكون المعلول متأخرا عنها بالذات كالمعلول بالاضافة الى العلة

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول او علة لكماله اقول العلة المكملة للمعلول هي التي يكون المعلول كالانسان بالاضافة الى العلم والعلة المكملة هي التي يكون المعلول كالعالم بالاضافة الى العلم

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول في الاعيان او علة لوجوده في الاذهان اقول العلة المحققة للمعلول في الاعيان هي التي يكون المعلول كالانسان بالاضافة الى الباري والمحققة للمعلول في الاذهان هي التي يكون المعلول كالعلم بالاضافة الى العالم

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول او علة لعدمه اقول العلة الموجدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالانسان بالاضافة الى الباري والمعدمة للمعلول هي التي يكون المعلول كالظلمة بالاضافة الى الجسم

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول في الجملة او علة لوجوده بالفعل اقول العلة المعدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالنطفة بالاضافة الى الانسان والمفيدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالانسان بالاضافة الى النطفة

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول في الجملة او علة لوجوده بالفعل اقول العلة المعدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالنطفة بالاضافة الى الانسان والمفيدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالانسان بالاضافة الى النطفة

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول في الجملة او علة لوجوده بالفعل اقول العلة المعدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالنطفة بالاضافة الى الانسان والمفيدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالانسان بالاضافة الى النطفة

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول في الجملة او علة لوجوده بالفعل اقول العلة المعدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالنطفة بالاضافة الى الانسان والمفيدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالانسان بالاضافة الى النطفة

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول في الجملة او علة لوجوده بالفعل اقول العلة المعدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالنطفة بالاضافة الى الانسان والمفيدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالانسان بالاضافة الى النطفة

مال وهي اما ان تكون علة لوجود المعلول في الجملة او علة لوجوده بالفعل اقول العلة المعدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالنطفة بالاضافة الى الانسان والمفيدة للمعلول هي التي يكون المعلول كالانسان بالاضافة الى النطفة

الاستقصاء ذا الذات وذا ما ان يكون متقارنا للمادة فاما ان يكون محلا لها او لا يكون
وهو الصورة او غير مركب منهما وهو الجسم لانه اقسام الجوهر قال والموضوع قول
ان الموضوع اخص من المحل لعدم تكون اعم من عدم المحل لعدم تساوي الموضوع و
المحل في الصدق والخصوص والعموم والوجود والعدم وكذا الحال في العرض فان العرض
اخص من الحال لعدم اعم قال ومن الموضوع قول الموضوع هو المحل المتقوم
المتقوم بالمحل فيه والعرض لا يتقوم بذاته بينهما مباينة قال ويعرف قول المحل
بانه كل موجود او موهوم وقد يكون عرضا على الناس فيقصد بعض المحل عرض
والحال ايضا قد يكون جوهرا كالصورة الحالة في المادة وقد يكون عرضا كما مر في الحد
بعض الحال عرض بعد ظهور صدق العرض على المحل والحال جوهرا المسلم ٢ ان
ان الجوهر والعرض ليس جنسين لما عرفتها قال والجوهرية قول الحق الاول
على ان العرض من حيث هذا المفهوم ليس جنسا لما عرفته بل هو امر عرضي فما هو جنس له
ان الجوهر بهذا المعنى جنس لما عرفته ايضا فان اريد باختلاف المصنف بهذا انه عارض حمل
الجوهرية والعرضية من المحمولات بالذات فان كثيرا ما يستفسر عن المحل او ما في معناه
امرا زائدا على الذات من الامور الاعتبارية وحكم بزوال حكمها الذهنية واستقلال
عليه فان الجوهر سوى تقوم بنفسه ان اريد بالذات على وجه واذا اعتبر الى
الاسد الاعلى عرضه الكمالات والكيفيات وهو جوهر المنور واشباهه فتدبر
وجنس الشيء لا يجوز ان يتوقف تصوره له على الوجوه الذي ذكره المصنف
مدل على ان المادة لا على كونها من المحمولات الباينة اما واصلاق قول
هذا فان عدم كون الجوهر عرضا عاما لما سياتي وذكر ان بعض الناس
او ما هو جوهرية من بعض فان التجسمات او ما هو اعم من الكلي والجزئي
سند الاحتياس وهو اصدق على كون الجوهر عرضا كذا قرع الفؤاد قد مر
فان الاعراض العامة او ما هو موضوع من غيرها قال والمعقول قول ان المعقول
من الجسم والنفس والمادة والصورة امر اشتركا هو الاتصاف
عن المحل ولا يعقل عنها اشراكا في غيره وهذا القدر انما يجوز
ان جعلت عبارة عن هذا الاعتبار كانت عرضا عاما وان جعلت عبارة عن امر
المتصف بهذا الاعتبار وليس هو هنا ما بيهم للجسم وما يكون جنسا وكذلك الجواهر
وهذه اجناس بعض هذا الاعتبار وان جعلت مع اشراكهم وكذلك الجنس الجوهر
فاما

فاما يعقل الاسد اكثر من الكم والكيف وباقي الاعراض فانها اعراض فانها اي المحل الموضوع
فيه الوجود وهذا المعنى اعتبار ان ملتفت اليه حتى المسلم ٣ في الوجود وهذا المعنى
في الاضافة وعن الجواهر قال والاضافة قول كما فرع في الجوهر والوهم
وما ان انها لا يحتمل شرع في ذكر احكامها هذا ما ذهب اليه الفلاسفة من
الجواهر على حتى انه لا فضل للجوهر في الجوهرية ولا من غير ما وساطة
ان الفضل هذا الذات الموجودة انما هي ذات اخرى موجودة في الموضوع
مع كونها غائبة الوجود عنها وقد مر ان الجوهر لا موضوع له ولا يعقل
فيه هذا المعنى لا بالنظر الى الجوهر اخر ولا بالنظر الى غيره من الاعراض قال

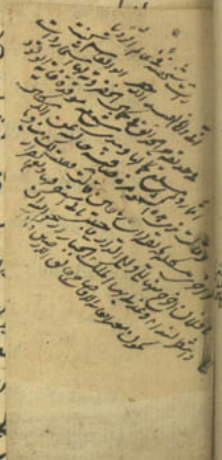

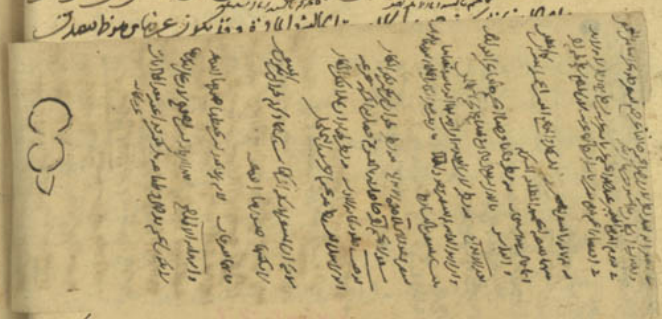

فان اجاره المحرك اذا سقى لقائهم لاستحقاه تمام حصته من كل واحد من الاجراء اذا وقع العقد على ذلك واستثنى حمله فيها واما اذا اجاله الى قائه لا يستحق الا بعض اجرته لان الاجراء لا يستحقون الا بالعمل المعقود عليه والعمل لم يوجد كله وانما وجد بعضه

اذا حملت بحملا الفتى ما فتحها **المسئلة ٩** فاستحقاه استاك

الاعراض **مالك** والمدفوع **ابو** احكم باستقاع اعمال الاعراض قريب من اليأس والقلم على ان الدين لم يتحقق لم يوجد فتحقق ليس معلول ما هيته ولا الزمان بها والا كان فيه عدم تحققه والا لا كتفى بوجوده في تحققه بل يتحقق بعضه فيتحقق سنة وهو ج فيتحقق ان يكون معلول محله فلتستحل استاكه عنه والا لهلك فلك المعصر **مالك** وقد نشر **ابو** اعمال تدعل الموضع من غير واسطة كالمحرك الثانية من الجمع وقد يستقر الى متوسط منه ثم على فلك الحمل فانه الموضع كالمحرك الثانية من الجمع فانها

يستقر الى حامل الاستاك المحرك ثم يحمل المحرك الجمع **المسئلة ٤** فتعين المحرك الذكر

لا يتحرك **مالك** ولا وجود **ابو** من مسلمة اصل الاساس منها مذهب

جامد من الكلمة واحكما الى ان الجسم مركب من اجزاء لا يتجزأ وهب بعضهم الى انها متناهية وبعضهم الى عدده وذهب الناقون الى ان الجسم بسيط

فنفسه متصل كاتفاقه عند الحس لكنه يقبل الانقسام الى ما شاء الله كما ذهب اليه من لا يعتد له واما ما الانقسام كما ذهب اليه الحكماء وقد تبين

الخصم بطل المحرك الذي لا يتحرك فقوله لا وجود لمعنى لا يتجزأ بالاستقلال وذلك لان ما لا يتحرك من ذوات الاوضاع اعني الاشياء المشار اليها بالحس قد يوجد لا ما استقلالا كوجود النقطة من طرفي الخط ومركز الدائرة من وجوده بالاستقلال وقد استدل على بوجود **مالك** لنحو الخط **ابو** هذا احد الادلة على ان الخط وقد يوجد بالاستقلال وقد يوجد بالتبع وهو ان الخط لو لم يوجد بالاستقلال لم يوجد بالتبع لان الجزء لا يوجد الا بعد وجود الكل ضرورة ان الكل لا يوجد الا بعد وجود اجزائه

ولان طرف الخط لا يوجد بالتبع فيما هو طرف له الا ان لا يوجد اصلا **مالك** والمحرك **ابو** هذا

وجه قال انا اذا وضعنا خطا مركبا من نقطتين هما **مالك** على طرفيه وحركنا احدهما على استواء السرعة والبطء والابتداء بالانتهاء وانا نمكن ان نفرض نصف كل واحد منهما على النصف الاخر على نصف

المتوسط مستقيم الجسم **مالك** اذ الزاوية **ابو** هذا وهو مالك وبسرعة انا اذا وضعنا خطا مركبا من اربعة حوامل وفرضنا احد طرفيه ساكنا وحركنا

الاخر

الاخر حركة مستقيمة على السواء كل منهما من اول الخط الابعد الحاذاة موضع الحاذاة

ان كان بعد الثالث كان له قدر فظاهر اكثر فلا بد وان يكون بينهما وذلك ينفي التقاء

الجميع **مالك** وبذلك **ابو** هذا وهو اخذ يدل على ان المحرك ان الجسم يشهد بان

المتحرك على الاستدارة ماش على بعضه وبسبب اجزاء بعض القول بانه يلزم الفلك الا

الحيز القريب من البطء اذا تحرك اقتضى حيزا فتحرك الذي يليه حيزا فتحرك الحيز

وهو ط فكذلك وان تحرك اقتضى حيزا لقدم الحيز وان لم يتحرك لاصالة لزوم الفلك الا ان

السرعة والبطء كتفاوت ما عتنان ما يحركه الا ما عتنان فتخلل السكنات وبعدها انما فلكان بسبب

تخلل السكنات لزم ان يكون بعض سكنات الفواصل اكثر من اول النهار الى اخره فتصير بعض

على وكانه ما زاد بعض سكنات الجسم من اول النهار على سكنات الفلك الشمس لكن بعض وكانت الشمس

اضعاف اضعاف سكنات الفلك يكون بعض سكنات الفلك اضعاف اضعاف سكنات الجسم لكن بعض فلك

اذا ثبت هذا فاذا تحرك السرعة حيزا ثم تحرك البطء حيزا فانا نجد ان تحرك اهل

لزم الالتقاء وان لم يتحرك اصلا لم يلزم لكن هذا خط لا الالتقاء يلزم ان يتحرك

المتحرك **مالك** ان الدائر موجود بالحس فان كانت حقيقة ذات اجزاء لا يتجزأ لان الدائرة الغطيم

ازيد اجزاء اجزاء الخط وظاهرها وبواطنها مائة الدائرة المنطقة هو ان يلاقي بعض اطرافها

ناحية اجزاء الخط فان لم يكن حقيقة كان ذلك لارتفاع بعض اجزائها واعتراض البعض الاخر كما

المحصل **ابو** انا نختار ان الدائرة حقيقة كانت الدائرة حصفة ولزم ما ذكرنا والالتقاء

تنتهي اجزاء الخط فان كانت جزءا لا يتجزأ لم يلزم ما ذكرتم بل الالتقاء موجود لان

اصل المحرك غير مجزأ بالاتفاق والخط ان لم يستقم نهو المحرك والجواب انا نختار

ان المستقيم لا يلزم الحمل لان اجزاء المستقيم ما عتنان وتحرك طبيعي فلا

لا يلزم الالتقاء ما لم يحمل على الخط المستقيم ما عتنان وتحرك الجاني له

والمحرك **مالك** هذا الجواب عن حجة اخرى لهم وهي ان المحرك موجود ما كونه من

الكرة الثالثة فاما ان يكون بمكان اجزاء وجودا او لا وط لان الماضي والمستقبل معدومان

ملزم لا يكون اجزاء الجاني وجودا فظاهر واذا كانت موجودة فاما ان يكون

كان احد طرفيها ساكنا على الآخر فلا يكون اجزاء خطا واحدا بل يكون مستقيما

غير مستقيم لانها لو انتظمت لكان المحرك واحدا فاجزاء الخط المحرك ان كانت مستقيمة

المحرك مستقيم ما انا نفرضها مطلقا لان الماضي والمستقبل معدومان لكن

كل واحد منها له وجود في حالة **مالك** والثاني **ابو** هذا الجواب عن حجة اخرى لهم وهي

ان الآن موجود لا محالة اما في الماضي او المستقبل فان كان الآن ماضيا كان زمانا

وقتا ما وهو المستقبل فكذلك والا لزم ان يكون الجاني بعضه ملاصقا الآن كله آنا

ما فاذا كان موجودا فالمحرك اما ان يكون مستقيما او لا فان كان مستقيما

فان كان احد طرفيه ساكنا على الآخر فلا يكون اجزاء خطا واحدا بل يكون

مستقيما غير مستقيم وذلك ينافي كونه محركا مستقيما والا لكان احد طرفيه

على ما ذكرتم والفرض انه متحرك هذا خلف وان لم يكن احد طرفيه ساكنا

فان كان الخط مطلقا والآن لا يتحرك فيه اجزاء **مالك** وقد تمسك **ابو** في هذا الفرض

وبحسب القمر حاسر العالي يمنع محدب الساند وبين القسم متواضع المراكز متوافقة
الأرض مركزها ثم ان كل فلك من هذه الافلاك السبعة فصل الى اجسام كثيرة بعضها
اصلاف وكان فلك الكواكب الثابتة والطول والعرض والاستقامة والرجوع والسرعة والبطء
والبعد والقرب من الارض فانشوا كل كوكب ذلك فلكا مثلا فلك المريخ مركزه مركز العالم
حاسر محمد به متقوبا فوده ومحتوى موقوفة محدب باحثة وهو فلكه الكل المستدير على سائر
افلاكه الا القمر فان مثله محيط تاخيمي الا بدّ انشوا ايضا لكل كاكب فلكا خارج المركز عن موكز
الارض يسمى عن الخيمال او الحامل تاسر محمد بانها وهو قولها على تقطيس يحيى الابعد
عن الارض اذا جاء الاقرب عنه حضضا وانشوا لكل كاكب فلكا اخر يسمى فلك التدوير عن محيط
بالارض يلامسه تحت الحامل يحيى محمد به سطحيه على تقطيس يسمى الابعد ذروة و
الاقرب الى الارض حضيضا فانشوا السبع على انشمرخ فانهم انشوا لها فلكا خارج المركز
فاصه وانشوا لعطارد فلكين احدهما داخل المركز يسمى الحامل والثاني الحامل للكوكب
مع الفلك الاظهر اربعة عشر فلكا منتظم سبعة افلاك منها على سبع كواكب متحيرة
وفلك البروج يحتوي على الف وتسع وعشرين كوكبا ثابتة وكون الثوابت في فلك واحد
عند معلوم وكذلك بالاختبار الافلاك فما ذكروا غير معلوم بل يجوز ان يوجد افلاك كثيرة اما
دوار المحيط او من دونه الافلاك وقد يتبين بعضها ان ابعد بعد كل سيار فانه اقرب
قرب العالي لا يتبين بين ابعد بعد الفتر واقرب قرب عطارد تحمل جون من القمر
ما والكل بسائط اقول اعلم ان الفلك البسيط لان كل جسم يطرق الى الافلال
والفلك لا يطرق الى الافلال فهذا الدليل وله يكون بسيطا وهذا حكم واحد عندهم
ويكفي عندنا لان الاجسام عندنا مما تكفي بطرق القمر الهواء والافلال ما فليس
اقول هذا حكم اخر للافلاك وهي انها غير منتفية ما الكثيفة الفعلية اعني الحرارة والبرودة
وما يتسبب اليها والا الكيفيات الانفعالية اعني الرطوبة والسوسة وما يتسبب اليهما فهي
منتفية بلوازمها اعني الثقل والخفة واستدلوا على ذلك بان الافلاك لو كانت كائنة فاسدة
الحرارة والبرد بالتقدم ما بان الشرط ان الجاعل بعد ذاته ويسيط الاجسام
بها صحيح حصول كمال الانتدوس من طلب الشيء الجاعل او دوام الهواء الذي
لديه الارض وكذلك الواقعة البرودة للطف النافذة فيها فكان يستول الحر على الجسم
ما كان يكون شيء من اجسام وان قال ان بعد الافلاك من اجسامها الحرارة حصر النهاية
لان الشديد والضعيف يختلفان بالتنوع والا يلزم اجسامها ايضا ما ذهبه ما انفعالها
التنوع الاخير وهذا كان منتفيا للسخونة ولم تسخن الهواء فيها ولا يصح الاعتراض
بان الرطوبة مانعة عن اتصال الحرارة الرطبة الى الجسم عن كان السخونة
اذا احدثت بعض الهواء لا يعدم الرطوبة والاطافة ولا يمكن ان يكون الطبع الفلكية تسخن
ما يمنع عن اتصال الحرارة الرطبة اذا منعت عن كل الحرارة كانت الطبيعة الواحدة

تسخن اذا سخنت اذا عرضت منها استدلوا على انها لا تسخن بالحرارة والبرودة انها عن
الاستدارة الخفة اقول شفافة اقول استدلوا على شفافة الافلاك لو صحت انها بسيطة
بالقوة انها لا تحجب ما وراءها عن الابصار فانا نبصر الكواكب وهي من الفلك الذي وراءها
ايضا على الاقل الفلك لجواز ان يكون لها لون صفيف غير حاجب كلون الهواء الصافي
هذا البحث عن الشفاف الصلب اما الفاخر اقول لا فرق بين الصنع الاحداث الصلبة
شرع في البحث عن الاجسام العنصرية وهي ما ركبه او ركبه وما كان المركب فاذا ركب
وكان البحث عن الجزء مستندا على الكل يقدم البحث عن المركب فاعلم ان الهواء المحيط
اربعة واقربها الى الفلك النار ثم الهواء ثم الارض وكزها وكزها العالم الان ايها كان
في العالم وطلبت العلو والهواء لا جاز للعالم وطلب العلو وقد يلزم الفاخر والهواء
والهواء وطلبت المركز وهذه الاربعة كذلك ان سطحيها بعضها على بعض ليس طبقا وكان
حصر الفراغ اذا اعتبر في وقت بعينه تعلم الملاحون بعد هذا البلد المالك لذلك البلد
في الطول اذا فلك الوقت بعينه وان يرصد خط من خطوط النصف النهار الى الجانب الشمال
سواء وعلمه اربع العطب الشمالي والعاشر الجنوبي والكسوف وهذا مدار على كرة
الارض والاعمار والاي والاتوية الكرية لصغرها بالنسبة اليها وان الماء فلان
والبحر اذا قرب من جبل ظهرت له قلته اولا ثم اسفله فانيا والبعد منه من القلة
اكبر مما منه ومن الاسفل والسبب فيه منع حدبه الماء عن الابصار الاسفل وان
الماء فان ما من بسائطها وهي بعض الكرة وانها استمد عدد من العناصر
كما اختصارها فاذا ربع من هذا وكان الكيفيات الفعلية والانفعالية اعني الحرارة والبرودة
والرطوبة والسوسة وكل منها اقول هذه العناصر كلها واحد منها انقلب الى
الاخر اما ابتداء كصيرورة الماء هواء او بواسطة واحد كصيرورتها الهواء بواسطة
هواء ثم الى النار او بواسطتين كصيرورتها الارض او بواسطة الماء ثم الهواء
ثم النار والاصل ان غالب الانقلاب كان احد منها الى صاحبه ما شاء هذا
صيرورة النار هواء عند الارطفاء وصيرورة الهواء ماء عند الحاجة الى الغيوم
صيرورة الهواء ماء عند حصول البرودة الجوية او اعتقال السحاب اما طرق غير وصول
عاد الله وصيرورة الهواء عند سحابه وصيرورة الماء ارضا كما عند ما ملء
الجبل الماء الحار به احجارا صلبة وصيرورة الارض ماء كما تحفر وسيما ما حارة
وعلون فيها احجارا صلبة حجرية حتى يعبر عنها ما حارة نه فالماء اقول
ما فرغ من الاحكام المشتركة بين العناصر شرع في البحث عن الكيفيات المختصة بكل عنصر
عنصر وبدا بالماء المعتدل عندنا وانه البسيط الذي هو الفلك الاثيري ثانيا لكن
لوجود الطعم غالبة عن الغالب وبين طبقا ان الحرارة مبعدة له الماء الحار عندنا
ما احترا حيا ما عند نكتفي بالماء الحار فيه انسانا بها يا بحيث يحيى بالحس الصاد عن
المسكة

صورة المعلول على الباد وهو محو من الماء كون الشيء الواحد عالما مقدورا فيه
وهو محال بل يجوز ان يكون الشيء عالما بكل واحد منهما غير العالم بالآخر
الصورة والمعلول هو الماء ومعنى كونه ماء اي اذا خرج ما ماء الا ورد واعلم
ان الفعل والانفعال من اي ورد الماء ديناكر هو جوهر مع انه الاصل لمعنى
الحرارة في الماء والبرد وقبل الفاعل هو الكيفية والمنفعل هو الماء الحار
حاره الماء اي صفة ماذة ان يكسر البرد الذي كيفية الماء البارد وكما كيفية
مشابهة متوسطة بين الحرارة والبرودة هل المزاج وهذا اختيار المصنف كما مر وفيه
لان المادة انما تقبل الكيفية الفاعلة لا ضدها والعدو الشيء من كون الجسم على
او اجتماع النار الله والمعلوم للشيء الواحد بالوقت الواحد بالنسبة الى شيء واحد هو

ما حفظ صورة البسائط اقول قال الشيخ في هذا الموضع في كتاب السماء ان هذا
مما يعلم عيانا محسا وهو ان البسائط اذا اضيفت وفاعلت وطلبت صورها النوعية
لها وجدت صورة اخرى تحمل مناسبة لمزاج كل المركب واحتجوا بان الجنس واحد
تقسم على طبايعها حتى الصنف الاخير الذي هو الصورة النحيمة امكن ان يعرض للنار بالقوة ان
عارض عليها ان اراد بالصورة ان النار اذا فكك الذي حصل لها عند كونها جزءا من المركب
فيصير النار البسيط طبعا واطلاقه الشيء بان يكون كونا وفسادا لا التغير الحاصل
الكائن في الانكسار والطبايع ما تقدم من ان الكيفيات وبعض ما ذكر يعود
عليهم لان مذهبهم ان الجزء النار يبطل بادنى عند امتزاجه وصف الصورة
النحيمة بعود بعض هذه الاجزاء البسيط فان شرط طبعا المركب كما مر وجوابنا
ما يحلل اقول ان صنعة المركب تقتضي لقبول المركب للصور والقوى
المعدنية والنباتية والحيوانية اذا المركبات كلها اشتركت في طبعها الخيزي
حاصل بمقتضاه ان مزاجه من عنصرين لم يكن صالحا لشيء آخر من هذه الصورة
المعدنية وبعضها الصنف الصرف تقدم ما تقدم العدد والعمدة والتقدير
لغير وهي النفس الناطقة وبعضها لقبول الحس والحركة الارادية وهي النفس
الحيوانية فلا بد ان يكون هذا الاحلاف سبب احلاف الصور البسائط الى استعداد احلاف
الاستعداد المستفاد من احلاف الاوضاع سبب لقبول وتزيد من الاعتدال الكامل
من كان زاجه اقرب الى الاعتدال التقريبي اكمل ما يعد تنا هذا اقول
الاوضاع بحسب احلاف الصنف اذا انسابط وكسبها وهذا الاحلاف سبب
الصنف والكيف عندنا. وكما ان الاوضاع لا تدرك غير مسامحة بحسب الخصوص وان كان
لكل نوع طرفا افراط وتفريط فان نوع الانسان مثلا لا مزاج له حاصل معتدل
من كل وجه بل افراط وتفريط لكن ذلك المزاج الى الحد الذي يستعمل عليه الانسان في الاوضاع
التخييلية ولا

ولا يخرج المزاج الانساني وكذلك كل نوع اذا عرفت هذا فاعلم ان الاشتراك
تقسم لان البسائط اما ان يتشاركوا فيه وهو المعتدل او تغلب احدها فاما ان يتساوى
اقول لما فرغ عن البحث عن ما هية الاحلاف ذكر ان من البحث عن بعض احكامها
وهذا الفصل يتناول على مسايل الاولى ان اسامي الاجناس وقد اشتركت
العقلاء على كل ما يختلف فيه كالحار والبارد واسماء الاصناف يدل على كل من
آحاد ما يختلف فيه كالحار والبارد واحد نحو الفصل اذ لو كانت غير مسامحة لامكن ان يفرض
خط غير متناه مسمى بالحار او احد نحو الفصل اذ وطئ ثم يفرض ثان مسمى بالحار
فالاول الاخير ان يكون بعض الثاني الثاني الثالث وهلم جرا فيكون الاول حارا
نار ليست اكثر كذلك ان اقصى مثل الزايد وهو ما لا يقبل الزيادة وان الوصف الناقص
الناقص لا يعد الا ان ناقصا ممتدا متناهيا. وهذا العدد الناقص هو الذي يعد الاسامي
عقد اوسطا مكونا متناهيا فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع
الا يسمع الحاذق العاقل ويستدل الاجناس نوعا بعد الاسامي الاربعة الدوس
مع الله على كون هذا الحكم واسعا لكل جسم وقد اضاف ما وقع له في هذه الغاية
معنا. ان صعب الاضافة الاخط الناقص ناخط الكامل الذي لا يزيد على الغاية في
مقامنا مثلا كل جزء من الخط الناقص فيه من الكمال قدر ما في جزء من الخط
قطع شيء الخط الناقص فيه من الكمال قدر ما في جزء من الخط
ما يحلل اقول هذا من الدليل الذي على الاسامي الاجناس وتقرير انا اذا
العقلاء وقد خرج ضلعا ما لا استثناء فان الغيب يتزيد
الاضافة وقد اجاد الاسام الذي استدل الضلع على ما يحتاج كلا من الضلعين
زاد في الاضافة على نسبة واحدة فاذا استمر زيادة الى الاستثناء ليستمر زيادة
عليها الى ما لا استثناء مع وجوب اتفاق الخط عن العدد منها ما لا سامي الاستثناء
ما لا سامي هو ظرف غير متناه ما يحلل اقول واذا كان الاجناس متماثلة
انحصر في اربعة وانما كان الاجناس متماثلة لان جنس الجسم واذا اختلفت
بصفات وعوارض وسبب الطبع انما اختلفت لاحلاف خواصها وهو طرف لان يكون
مدار على احلاف الانواع لاحلاف الخواص من حيث هي كذلك
المصنف يقول على قول فان الجسم من حيث هو جسم يتحد بحده واحد عند الجسم اسم عدد
الاوايل فان جاء الجسم الماء الاول المتكلمين فانهم يحدونه بحد واحد وهو انه الطويل العريض
العميق وهذا الحد الواحد لا فرق فيه فانه يحد واحد لاشتراك اجتماع المختلفات
في حد واحد وعند سيبويه ان اختلف المختلفات في حد واحد وقد فيه الفتح فوجوده
كقولنا الجسم ان ما طرق او ما عامل وهذا الاشارة ظاهر الفرس اقسام ٣٠

فان الاجناس ما فيه

قال والصدوث أقول المشهور عند العقلاء ذكر وقيل عدم الاحتياج حالة مع استمرار
استماع الحدوث إلى الفاعل وإنه لا يفيد للاحتياج ح وهو بديهي فإنا نعلم
قطعا بعدم تناهي وإنا نتجدد حالا فحالا كالاعراض الغير القارة والمحفوظ
على خلافه فكل واحد منهما يحتاج في الطرف الذي هو حدوثه إلى المؤثر لامتناع
الجمع حال تقابله هذا الموثر صرح الشيخ الرئيس بأن كل ما يفتقر إلى المؤثر
المسألة الثالثة ح إن الاحتياج يجوز خلوه عن الطعم والرائحة والألوان قال
ويجوز خلوها أقول وهذا حق لأن خلو الاحتياج عن الطعوم والروائح
والألوان وسعت الأشعرية إلى الحدوث فاحتجوا بامتناع خلو بعض الاجسام
كذلك كالهواء والجسم الأشعري ليس كذلك لوجوب قبوله الألوان
وهما صفتان لازمتان للجسم على الاجسام لاستحالة انفكاكه عنهما
ح قيام الفرق فإن الكون لا يعقل خلو محله عنه بالضرورة بخلاف الألوان فإنه يمكن
خلو الجسم عنها بأن تستتبع الجسم عنها بعد الاتصاف فيخلو ويسلم الفارق
الفرق لا فإن الخلو بعد الاتصاف إنما امتنع لاستناد الزمان بعد الاتصاف إلى طريان
الضد بخلاف ما قبل الاتصاف لعدم إحاطة اليد المسألة ٥ في أن الاحتياج يجوز
وينتفيها قال ويجوز أقول ذهب الأوائل إلى أن الاحتياج مرتبة لكن الأجزاء
يجوز فنائها لو كانت مركبة كالزمان لوجود الهواء والماء ط فالقدم ممتنع فإنا نعلم
قطعا متوسط الصور والألوان وهذا حكم ضروري يشهد به الحس وجمهور العقلاء
على خلافه لم أعرف فيه مخالفا المسألة ٦ في أن الاحتياج حادثة قال والاحتياج
أقول هذه المسألة من أطول المسائل وأشدها كلاما وهذا الكتاب يقتضي التكلم
من الأوائل والمتكلم وقد أضربت أن أقتفي أثرهما فيها على ما يقتضيه قواعد
الإسلام وقد اختلف الناس فيها فذهب المسلمون والنصارى واليهود و
المجوس إلى أن الاحتياج محدثة وذهب جمهور الحكماء إلى أنها قديمة وفصل قوم
فذكروا كما في كتاب الينابيع إذا عرفت هذا فنقول الدليل على أن الاحتياج
حادثة أنها لا تخلو عن أمور متناهية حادثة فكل ما لا تخلو عن الحوادث
فالاحتياج لا تخلو عنه وكل ما لا تخلو عن أمور متناهية حادثة فالاحتياج
يجب عنها وكل ما يجب عن الحادث فهو حادث أما الصغرى فلأن الاحتياج
لو خلت عنها لكان إما مستغنيا عنها فهو المتحرك وإما مستلزما لعدمها فلأن
المتحرك هي حصول الجسم في الحيز بعد أن كان في حيز آخر والسكون هو الحصول
في الحيز بعد أن كان في ذلك الحيز فكل واحد منهما يستدعي المسبوقية بالغير
والأزلي غير مسبوق بالغير فلا يتصف بواحد منهما لامتناع قيام الضدين
منها محوج إلى الفاعل والقدم لا يحوج إلى الفاعل وأما الصغرى فلأن كل متحرك
على الأطلاق فإن

فإن كل جزء من حركته لعدم الوجود عقيب جزء آخر منها وكل ساكن فإنه إما بسيط أو
مركب وكل بسيط ساكن يمكن عليه الحركة لتساوي الحالة المنتظرة بعد
الاحتياج والحالة الذي لا ملاقاة قبول الملاقاة فالمكن على غير الملاقاة الإفاتة
كما سكت على الملاقاة لكن فكل ما لا يكون بين واحد الحركة فكون الحركة جائز عليه وكل
المركب فإنه مركب من البسيط والبسيط الذي لا يكون إما من البسيط الأول
من احتياج المركب أما البسيط فلأن كان واجب الوجود لذاته امتنع عدمه
ولن كان جائز الوجود استند إلى علة موجبة لاستحالة صدور الفعل عن المختار
لأن المختار إنما يفعل بواسطة القصد والداعي والقصد إنما يتوجه إلى أي
المعدوم وكلا الأثر لحدث وحادث فلو كان العدم أثر الموثر لكان ذلك الموثر موجبا
فلو كان واجبا لذاته استحال تعلق العدم به وإن كان ممكنا تعلق الكلام ثانيا أن
ومع وجوبه أو امتناعه إلى موثر موجب يستحيل عدمه مستحيل عدم معلوله فتطرد
إن التقدم يستحيل عليه العدم وقد بينا أن العدم على الحركة والسكون مستحيل
قد بينا قال والمتناهي أقول لما مر من حدوث الحركة والسكون شرائع
الآن في تناهي الأزمنة حدوثها عن كافة الدلائل وهذا الحكم مبني على أن
من الحكماء والمتكلمين من ينفي الأزمنة بالكلية ومنهم من يثبت الأزمنة
ولا يلزم من حدوث كل واحد حدوث المجموع لأنها تناهي للذهاب إلى التقدم
فكون متناهيه وهو ضعيف بطلوعات الله وقد دل الله فإن الأول إن لم يكن الثاني
ولا يلزم ما مر المطلوب وهو إن جملة الحركات في الآن الأول
الأول جملة وفي زمان الطوفان الأول جملة أخرى بطبع الجملة
فالأخيرة فإن استمر إلى الأبد متناقص الناقص فإذا انقطع
الناقص ما مر فساد لأنه إنما لزم لو كان مقدار متناهيا فيكون متناهيا لأن
كل حادث قد مضى عليه ما لا يتناهى لأن بقية والمجموعة لا يزيد كل واحد
أحد الحدث عند المتناهيه يكون متناهيا على ما لا يخفى ولا حاجة إلى البحث
والتحرق إلى هاهنا من شاء فليراجع إلى ما هناك فإنه بها أخذا بالتنبيه لأشد إذا
عرفت هذا إذا عرفت أن الحوادث الماضية متناهية من الآن فإنا نعلم حيث
كل واحد منها ما لم يتقدم وقد حيث هو بعينه لا يتقدم كانت السواد واللاحق
المتناهي ما لا يعتاد متناهيا فتقدم الوجود والاحتياج في ذلك فإنا لا نعلم
وهو فكل يجب كون السابق الكثرة من الواحد حتى في أن الذي وقع فيه النزاع
إنما هذا الأثر و

لعادة الى الاصح ان يكون قابلا واذا لم يكن بالقوة لم يمكن ان يصير بالفعل الا من
محل غير المحل الاول واما ان تلاشى الصورة بعد ان فاعلها وتاثيرها الى المادة
انما هو اثر اذا كانت موجودة مستحفظة ولهذا يكون كذلك اذا كانت تاثيرة لعادة ولو كانت
الصورة هي المحل الاول الذي على غيره لكانت مستحفظة في عليتها عن الامكان وهو
ما لا محل لهذه الصورة محتاجة في وجودها الى التخصص الى الامكان ما لم يكن بالقوة على ان
من الممكنات لا يستحيل استواء الامكان نسبة الى هذا الامر والى نقيضه بشرط
الى الصورة ما لم تلاحق الى ما لا نهاية وجود واب فلان النفس الناطقة لو استطاعت
الصورة بلا كانت هي المحل الاول لكانت محل لما لا يحصى من الاجسام فكون مستحفظة
في فعلها عن الجسم فلا يكون قريب بل بعيدا وهو محال واذن شرط تاثيرها ما لم تحل
بلا كانت بالقوة على ان لا يكون قريب شرط ما لا حق في تاثير المستقبل الذي هو محال
ولما هذا اثر وفعل ولا يستقيم شرط ما لا حق الى النفس الا بالحق تاثير واما
كون ملاك الغرض محققا في وجوده الى الجوهر بلا كان المحل الاول عرضا كان على المحال
كلما ممكن الا بالقوة شرط ما لا حق في وجوده بالقوة وهو ملاك الغرض وايضا ان الصورة
لم تشترط ما لا حق في وجوده فاي محل لها ليس الصورة والغرض مشروطا بالامكان والجوهر
بلا يكون بالقوة على قبولها والنفس اذا قدر ايضا اسطم الجسم بلا يكون مستعدة عليه فقط
العلم على المحل والا استحفظت عن تاثيرها عنه اذا عرفت هذا الاصل يستقل بعد تسليم
اصل الامكان انا نقدم لو كان المحرك المشترك محلا واما فان المختار يقدر ان يفعل
وان فعله يمكن ان يكون مختارا بل وفعله الاول هذا امر ان الفاعل من الوجوه
التي استدلوا بها على اثبات العقول المحركة بما حكوا عنه ولقد برهن ان تحرك كان
السماوات ارادية لانها مستدير وكل حركة مستديرة ارادية لان المحرك اما طبيعي
او قسري والمستديرة لا يكون طبيعية لان الطبيعي بالطبع لا يكون منه وبالطبع
وكل ما بالطبع فانه في حركته نحو المنتهى اليه واذا اسند الطبيعة اسندت
القسرية لان القسر على خلاف الطبع وحيث لا طبع فلا قسر فثبت انها ارادية
وكل محركه ارادية فانها مستندة عن علم به لان العمل الارادي وفعل الطلوب
يجب ان يسبقه الطالبية والا لم يتوقع الطلب بخوع واما ان يكون كالا نوع لفعله ولا
والا نوع والايجاد انقطاع الحركة لانه لا بد وان يظهر لذكر الطالب ان فعل الطلوب
ليس بكمال ذاته بل هو متحرك الطلب وان كان الطلوب كالا حقيقيا ما ان يحصل
ما لكله وهو محال والا وقد فعل المحرك بعد ان يحصل على العاقد وما كان كالا لا يكون
حاصلا ما سوى الوضع لانه كامل في حين وما قبل هذا الوضع فانه ذا وضعا عند
الممكنة لست حاصلة ما سوى اذا لا وضع يحصل له الا هناك او ضاع لانها ما تعدون عنه
ولا يمكن حصولها دفعة فهو اما ان يحصل على العاقد في ان الملك يقصد كل العقل وانه
لم يستفد شيء بالقوة الا وقد خرج الى الفعل بسبق الى الشبه ما في فلك يستخرج ما فيه
بالقوة

بالقوة الى الفعل ولما تقرر ممكن دفعة يستخرج كالمادة اوضاعه على العاقد فقد
هذا وجد عقل يشبه به الملك في حركته فان كان واحدا لذم ث به الحركة الملك
ذا بحسان والسرعة والبطء ولكن كثر يجب وجود عقول يمكن بحسب كثرة
الحركات ذا بحسب والسرعة والبطء الا ان لا يتحرك الا جل بعد ان نائل
اولم لا يحلف في السرعة والبطء، واحدة لذكر لانا نعقل الملك الذي فوق
هذا العالم يستحيل ان يقبل العالي شيئا من فلك الافلاك سكونا به فانكما يستطيل
بالكواكب ملا يمكن ان يحرك الحركة ذا بحسب اصلا والا فقد سبقها الجل بعد ان فانه هذا
تسير الدليل واجاب ان هذا اسئلة على دوام الحركة وبحسب ما ذكرناه وان العالم
يجب انقطاعها بطل هذا الدليل من اصله وانقضا هذا الدليل يرد على
حوادث الطلب وانقطاعها التي ذكرت ما لست حاضر سلمنا لكن لا يجوز ان يكون الطلب
ما استقصا حصولا وما هو ما مل لا شعور للطالب بذلك وضع وجود الشعور بذلك في
نقل لا نسلم ان الحركة الفلكية دورية فلا لا تتحرك على الاستقامة سلمنا انها دورية فلا لا يجوز
ان يقول ان الحركة الفلكية دورية فلا لا تتحرك على الاستقامة سلمنا انها دورية فلا لا يجوز
ان يقول ان انقطاع الطلب بعض اسباب النقص فلما وقع تحرك المحور ما لكان حركة
مستديرة وان كانت بالعرض وهي دورية سلمنا لكن الحركة لست مقصورة ما لكان بل انما تجاوز
الغرض فلم تقف عند الغرض بل استحرار الحركة او وضاع حول المحور ان يكون الفلك كالاثر الاوضاع
محدودة كالمقولات المحيطة والوضاع على قدر حاصر فان انواع الاوضاع لا تعد
وكذا كثرة انواع الكيف فلم اجسم الحركة في الوضع للمشبه استخراج انواع الاوضاع
ولم توجبا استخراج ما في الاغراض من الكيف والكيفية لا لعدة محدودة لم استخراج الصور
له عند كم فلا لا يحوز مثل ذلك الاوضاع سلمنا فلكن لم اجسم وجود عقل مشبه به الملك
ولم لا يجوز ان يخرج الاوضاع كالمتصور له بتحرك الطلب غير صلحة الى مشبه به سلمنا
لكن لم اجلتم مع ان الملك صدر الاسئال بما انه حطاني غير لازم وما يجاب هذا الوجه
ضعيف جدا اذا عرفت هذا نرجع الى سياق الناظر الكلام بقوله وقوله ما لكن
عطفا على قوله لكونه وقوله استدار الحركة بحسب الارادة ان اراد ما لكن عنهم فان
الحركة المستديرة لا يكون الا ارادية وقوله لكونه مستلزمة للشعور ما لكمال ذاته الذي هو
من الحركة ليس كذلك لا يحصل فيه ولا ممتنع ان يحصل بل هو مشبه الى ما هو على الناقص
قوله اذا طلب الى ما هو فعلا او قوة وجب الانقطاع ان سلمنا ان ذلك كذلك لم لا يجوز
ولا لا توقف الحركة على الامور التي لم يمكن حصولها دفعة لذكر انفا وقوله لتوقف على ذاتها
او جبنا انقطاعها ان ما ذكر ضعيف هذا الدليل بانه مبني على دوام الحركة وقد بينا وجوب
انقطاعه وقوله وعلى حوادث الطلب اشارة الى اعتراض ثالث وهو ان منع حصول
انقضاء الطلب فانا ما لا يجوز ان يكون ذلك لما حصلا او ممتنع الحصول او يحصل على التعاقب
وقوله

وقوله المنع اشارة الى ان الطلب اذا كان ممتنع الحصول ليس الطلب وقوله

ع المنازعة في امتناع طلب المحال اي سائر ادلة الا اعتراض آخر وهو انا نمنع استحالة طلب المحال
المجهول لجواز الجهل على الطالب ما قال وفيه نظر لا علية اقول هذا هو الوجه الثالث من الوجوه التي استدلوا بها
على اثبات العقول وتقريره ان نقول الافلاك ممكنة فلها علة فهي ان كانت جسمانيا فاما ان
يكون حاويا او محويا والاول باطل لان المحوي اضعف من الحاوي فلو كان المحوي علة
لزم تعليل الاقوى الذي هو الحاوي بالاضعف الذي هو المحوي وهو محال والاول وهو ان يكون
الحاوي علة للمحوي محال ايضا وبيانه موقوف على مقدمات احدها ان الجسم لا يكون علة
الا بعد صيرورته شخصا معينا وهو ظ لانه ما لم يتشخص لم يوجد بالفعل ولا وجود لغير
المتشخص ٢ ان المعلول حال وجود العلة يكون ممكنا وانما يتصف بالوجوب بعد وجود
العلة ووجوبها ٣ ان الاشيا المتضايفة لا يختلف شيء منها في الوجوب والامكان اذا عرفت هذا
فنقول لو كان الحاوي علة للمحوي لكان متقدما بالتشخص المتقدم على وجود المحوي فيكون الحاوي في
تلك المرتبة ممكن العدم وكذا الخلا ممكنا لانه مصاحب لوجود المحوي لكن الخلا ممتنع لذاته والجواب
بعد تسليم امتناع الخلا لا نسلم كون الامتناع ذاتيا اذا عرفت هذا فنرجع الى المتن
الكتاب فنقول لا علية بين المتضايفين الذي هو مقتضى هذا الكلام انه لا علية بين
الحاوي والمحوي وبيانها المتضايفين لانه [illegible] مع كون المحوي هذا الوصف
من باب المضاف فقوله والا لامكن الممتنع اشارة الى ما قلنا من امكان الخلا الممتنع
لذاته على تقدير كون الحاوي علة وقوله وعلل الاقوى بالاضعف اشارة الى ما بيناه
من كون الضعيف علة في القوي على تقدير كون المحوي علة للحاوي وقوله ممتنع
الذات [illegible] ما معناه في الجواب من المنع من كون الخلا ممتنعا لذاته فهذا ما
يمكن في هذا الموضع المسئلة ٣ في النفس الناطقة قال واما النفس اقول
هذا هو البحث عن احد انواع الجوهر وهو البحث عن النفس الناطقة وقبل البحث عن احكامها
شرع في تعريفها وقد عرفها الحكماء بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي ذي حياة بالقوة لان
الجسم اذا اخذ بمعنى المادة كانت النفس المتعلقة به تحصل من اجتماعهما ماهية اخرى
انواع من الصورة واذا اخذ بمعنى الجنس كانت كمالا لان طبيعة الجنس ناقصة قبل الفصل
وعرفوا النفس بالكمال دون الصورة لان النفس الانسانية عند [illegible] البدن ليست
صورة له وهي كمال له واعلم ان الكمال اول وهو الذي يتنوع به الشيء كالفصل
[illegible] وثان وهو ما يعرض للنوع بعد كماله من صفاته اللازمة والعارضة والنفس من القسم الاول
وهي كمال لجسم طبيعي [illegible] كالسرير [illegible] كالافلاك طبيعي [illegible]
[illegible] كمال الجسم طبيعي آلي [illegible] افعال بواسطة الالات [illegible]
تصدر عنه [illegible] التي هي [illegible]
والتوليد والادراك والحركة الارادية والنطق المسئلة ٣ في ان النفس الناطقة ليست
هي المزاج قال وهي مغايرة اقول ذهب المحققون الى ان النفس الناطقة [illegible]

حصول المزاج لان المزاج انما يحصل من اجتماع العناصر المتضادة بتخلخلها فلذلك يجب ان يكون متقدما
عليه وكذا [illegible] هو النفس الناطقة فلا يكون هي المزاج المتاخر عن [illegible]
الاول وفي هذا الوجه نظر لانهم علّلوا احداث النفس بالاستعداد الحاصل من المزاج
الا ان حدوث الاجتماع من النفس وللشيخ ههنا كلام طويل ليس هذا موضع ذكره قال وللمانعة اقول
هذا هو الوجه الثاني وتقريره ان المزاج مانع النفس في مقتضاها كانوا الحركة فان مقتضى النفس الحركة الى جانب
ومقتضى المزاج الحركة الى جانب آخر وتضاد الاثار يستلزم تضاد المؤثرات ههنا المانعة
النفس والمزاج في جهة الحركة وكذلك في نفس الحركة اما ان يكون الحركة
[illegible] لا يقتضيها المزاج كانحطاط حركة الانسان على وجه الارض فان مزاجه يقتضي
السكون عليها ولعله يقتضي الحركة او ان يكون طبيعته لا يقتضيها النفس كانحطاط الحجر
قال والطلان اقول هذا هو الوجه الثالث الدال على ان النفس مغايرة للمزاج وتقريره ان
المدرك لا يكون بواسطة الانفعال فاللامس اذا ادرك [illegible] فلا بد وان ينفعل عن
الملموس فلو كان اللامس هو المزاج لبطل عند انفعاله وحدث كيفية من جنس اخرى
ليس المدرك هو الكيفية الاولى لبطلانها وجب انحفاظ المدرك عند الادراك والا لما كان المدرك
لا بد وان ينفعل عن المدرك وانتفى الانفعال المسئلة ٤ في ان النفس ليست هي البدن
قال ولا شتغال اقول ذهب من لا يحصل له الا ان النفس الناطقة هي البدن وتلك الطائفة
تصرح بذلك الى الان من جهة تغافل عن بدنه واعضائه واجزائه الظاهرة والباطنة ولم يتصور لذاته
ولعله يجب ان لا يكون هما متغايرين قال والشتغل اقول هذا هو
الوجه الثاني الدال على ان النفس ليست هي البدن وتقريره ان البدن جسم وكل جسم على الاطلاق
فانه مشارك لغيره من الاجسام في الجسمية فالانسان يدرك عموم الاجسام في الجسمية ولا يشارك
في النفس الانسانية وما به المشاركة غير ما به المباينة فالنفس غير الجسم وقوله والمشاركة
عطف على قوله العقل عنه وهي مغاير لما هو العقل عنه والمشار كه قال والتبدل اقول
هذا هو الوجه الثالث وتقريره ان اعضاء البدن واجزاءه متبدلة في سن الوقوف فتبدل ابدا لاجل
ان الحرارة الغريزية تعمل في تحليل الرطوبات البدنية ابدا فان التحلل والاخلاف
والهوية باقية من اول العمر الى اخره والمتبدل مغاير للباقي فالنفس غير البدن وقوله و
التبدل عطف على قوله والمشاركة وهي مغاير لما هو المشار كه والتبدل فيه
المسئلة ٤ في تجرد النفس قال وهي جوهر اقول اختلف الناس في حقيقة النفس
وانها مادية جوهر ام لا والقائلون بانها جوهر اختلفوا في انها مادية مجردة والمشهور
عند الاوائل وجماعة من المتكلمين كالشيخ ابي حامد من الامامية والمفيد منهم والغزالي الى انها
انها جوهر مجرد ليس بجسم ولا جسماني وهو الذي اختاره المصنف وقال واستدلوا على تجردها
بوجوه آخر دعا منها بعد العلم وتقريره هذا الوجه ان ههنا معلومات مجردة عن المواد
فالعلم المتعلق بها لا يكون الا لمحالة مطابقة لها فيكون مجردا الجزئيات محل له وهو النفس يجب
ان يكون مجردا لاستحالة حلول المجرد في المادي قال وعدم الانقسام اقول هذا هو الوجه الثاني
وهو ان العارض للنفس اعني العلم غير منقسم فيجب ان لا تكون النفس بحسبه اعني الجوهر كذلك
وتقرير هذا الدليل يتوقف على مقدمات آ ان ههنا معلوما غير منقسم وهو ظاهر
واجب الوجود غير منقسم وكذلك الحقائق البسيطة ٢ ان العلم بها غير منقسم لانه لو انقسم
لكان كل واحد من جزئيه اما ان يكون علما او لا يكون ٣ ط لانه عند الاجتماع اما ان
يحصل او زاد

الا يكون فان كان الصانع لم يكن ما فرضناه علما بعلم هو وان كان الاول يلزم ان لا يكون
منقسما بعد والبحث اولا يكون فيكون العلم غير منقسم وهو المطلوب وان كان كل واحد علما فاما ان يكون
علما بكل المعلوم فيكون شيئا وبا للكل هو او بعضه فيكون ما فرضناه غير منقسم منقسما هف
ثم ان محل العلم غير منقسم لانه لو انقسم انقسم العلم لانه ان لم يحل في شيء من اجزائه لم يحل
في ذلك المحل وان حل فاما ان يكون في جزء غير منقسم وهو المطلوب او في اكثر من جزء فاما ان يكون
الحال في احدها غير الحال في الاخر وهو محال لما مر او بعينه فيلزم انقسام العلم لان كل جسم وحال
فيه منقسم لانا قد قلنا انه لا يوجد الوضعي غير منقسم واذا ثبت هذه المقدمات ثبت تجرد النفس
وقتويها [illegible] مطلقا عند [illegible] لكل المعلوم كالكل قال
أقول هذا هو الوجه [illegible] ان النفس البشرية تقوى على ما لا تقوى عليه [illegible]
الجسمانية فلا يكون مادية لانها [illegible] على الافعال [illegible] لان العقل قوة العقل
[illegible] للجسمانيات [illegible] قال
أقول هذا هو الوجه [illegible] ان النفس [illegible]
[illegible] لشمسه وكذا [illegible] ان [illegible] العاقلة اذا [illegible]
لم تخل اما ان يكفي [illegible] ذلك المحل العقل او لا يكفي فان كفى لزم حصول العقل دائما
لدوام تلك الصورة للمحل وان لم يكف لم يعقله البتة لا يمكن ان يكون تعقلها مشروطا
لحصول صورة اخرى [illegible] والالزم اجتماع المثلين واما بطلان التالي فظاهر لان النفس
تعقل القلب والدماغ [illegible] ولنرجع الى الفاظ الكتاب فقوله [illegible] والحصول [illegible]
بمعنى [illegible] العقل [illegible] العقل [illegible] الحصول [illegible] وهو العقل
بالنسبة الى ما [illegible] حصولا [illegible] قال ولا استلزام
أقول هذا وجه خامس يدل على تجرد النفس العاقلة وتقريره ان النفس استغنت في [illegible]
العقل عن المحل فيكون في ذاتها مستغنية عنه لان استغناء العارض يستلزم استغناء المعروض
لان العارض محتاج الى المعروض فلو كان المعروض محتاجا الى شيء لكان العارض ايضا محتاجا
اليه فان استغنى العارض وجب استغناء المعروض وبيان استغناء العقل عن المحل ان
النفس يدرك ذاتها لذاتها لا لآلة وكذا تدرك آلتها وتدرك ادراكها لذاتها ولا لآلة
فكذا [illegible] متوسط بينها وبين هذه المدركات فاذن هي مستغنية في ادراكها
لذاتها ولآلتها ولادراكها عن الآلة فتكون في ذاتها مستغنية عن الآلة [illegible]
[illegible] ولا استلزام استغناء العارض عن المعروض هنا العقل وقوله استغناء المعروض
[illegible] العقل قال ولا ايضا
أقول هذا وجه آخر دال على تجرد النفس وتقريره ان القوة المنطبعة في الجسم [illegible]
ذلك الجسم الذي هو شرط فيها والنفس بالعكس من ذلك فانها حال ضعف الجسم كوقت
الشيخوخة تقوى وتكثر تعقلاتها فلو كانت جسمانية لضعفت بضعف محلها وليس كذلك
فلا [illegible] النفس للجسم في حال ضعفه دل ذلك على انها ليست جسمانية
والحصول [illegible] قال
أقول هذا وجه سابع يدل على تجرد النفس وتقريره ان القوى الجسمانية مع
توارد الافعال عليها وكثرتها تضعف وتكل لانها تنفعل عنها [illegible]
[illegible] التمس [illegible] عنها [illegible] والقوة [illegible]
من ذلك فان عند كثرة التعقلات [illegible] تزداد قوة عند كثرة الافعال

هو ضد ما يحصل للقوى الجسمانية عند كثرة الافعال وهذا ما خطر لي في معنى قوله [illegible]
المسلك ٦ في ان النفس البشرية متحدة في النوع قال ودخولها [illegible] أقول اختلف الناس
في ذلك فذهب الاكثر الى ان النفوس البشرية متحدة في النوع متكثرة بالشخص وهو مذهب ارسطو
وذهب جماعة من القدماء الى انها مختلفة بالنوع واحتج [illegible] على [illegible] انها مشتركة
في حد واحد والامور المختلفة يستحيل اجتماعها تحت حد واحد [illegible] فان النفوس
ليس [illegible] النفس حتى يلزم ما ذكره بل المفهوم النفس وهو المعنى الكلي وذلك [illegible]
[illegible] يكون حيث فان [illegible] لكل نفس [illegible] ولا [illegible]
[illegible] الادراك [illegible]
لو كانت متحدة [illegible] لما [illegible] الدور والتخلخل
ليس [illegible] المفهوم من النفس [illegible]
لا [illegible] بحسب الحقيقة قال واختلافها أقول هذا جواب عن شبهة من استدل على اختلافها
وتقريره [illegible] انهم قالوا ان النفوس البشرية مختلفة في العفة والفجور والذكاء
والبلادة وليس ذلك من توابع المزاج لان المزاج قد يكون واحدا والعوارض مختلفة فان
بارد المزاج قد يكون في غاية الذكاء وكذا حار المزاج قد يكون في غاية البلادة وكذا [illegible]
المزاج [illegible] وان الاسباب [illegible] لا يكون [illegible]
[illegible] اختلاف [illegible] اللازم [illegible]
ان [illegible] مختلفة [illegible] النفس [illegible] العوارض المختلفة [illegible]
[illegible] العوارض اذا كانت مختلفة [illegible] ان يكون [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] المصنف [illegible] عن هذه الحجة [illegible] الجواب [illegible]
هنا [illegible] احلافها [illegible]
٧ في ان النفس البشرية حادثة قال [illegible] أقول اختلف الناس في [illegible]
[illegible] انها حادثة [illegible] العالم [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible] ارسطو انها حادثة
[illegible] افلاطون [illegible] ارسطو [illegible]
[illegible] ان النفس [illegible] لو كانت ازلية [illegible]
[illegible] اما الملازمة [illegible] ان [illegible]
[illegible] واما [illegible] ان يكون [illegible]
كل [illegible] وكذا [illegible] الصفات [illegible]
[illegible] اتصاف كل واحد بالضدين [illegible]
لكانت [illegible] قبل الانقسام [illegible]
حاصلة قبل فرض حصولها [illegible] بعد الانقسام [illegible]
[illegible] وبطلان [illegible] والا لزم اجتماع [illegible]
[illegible] هذا القسم [illegible]
يستلزم اتصاف النفوس بالعدد والقول [illegible] حصولها يستلزم [illegible]
[illegible] والقول بالكثرة مع تجردها يستلزم بطلان
النفس الواحدة [illegible]

[illegible]

كثرة زمانا ازلا ملان ايكثر اما ان ماتا مات او بالدوام او بالدوام في الجملة اما آحاد ملك وحد ما
مالنوع وكذا ٢ لان كثرة الدوام تستلزم كثرة الملزوم وانت اطن ان لزوم بطلان ما بدا شكل
الا مذ الازل للفرد بالكثرة الذاتية مسلم بطلان وحدة بالنوع وقد اشتملت على الثلاثة
ملازمة لصلاف الجواهر للعرض الممتنع وبه ان يكون عند بقاء الجوهر ارادة الازلي نسبة العارض
اما الصلب من وحدة النفس الجدلي لاستلزام الانقطاع عليها وقبل الجدلي لارادة والالتزام
الانقطاع
الساسح وحدة وانت ان عدة الاوسعت ما يمتنع لبيان الملازمة
تشريعا واحدا بالكسر
مال وهي الجدلي اقول هذا حكم مزور لان قوة من الفرد
فان كل انسان يجد ذاته واحدة فلو كان لجدلي نفس لكانت بلك الذات دائمة وحدة فيجب
تعلق النفس الكثيرة بدن واحد وكذا بالكس فانه لو تعلقت نفس واحدة بدن سدس لزم ان
تعلق بدن آخر معلولا للآخرة بالكس وكذا باقي الصفات المتباينة وهو خلاف الفرض
المسلة ٤ ان النفس الناطقة بدنها الجدلي
مال ولا نفي بدنها اقول اصلا لان عنى قابلية البدن بحيث
اعادة المعدوم هو ذوات اجزاء النفس وبدنها الجدلي واما مفهوم ما ذكر منها فانا لا نسلم
احدهما اصلا والمشهور انها لا تفني اذا انعدمتا فانهم استدلوا على امتناع منها بان
الاعادة واجب على الله تعالى ولو عدمت النفس لامتنعت اعادتها امتنع امتناع
اعادة المعدوم بعد تسليم ان مقصودهم الاول فانهم استدلوا بانها لو عدمت لكانت كذلك عدمها
محالا لامحال مقابلها لان الباقي يجب وجوده بالمعقول والمكن وجود النفس الجدلي
مذكر المحال هو الجادة مكون النفس قابلة مكون مركبة فيجب ان يكون الجادة مستعدا
لاستعمال المسلسل وهذا انجه صعفه لانا مبنية على بوت الامكان واحتمالها الحال
الوجودي وهو ممنوع سلمنا لكن لم لا يجوز ان البسيط قابلا لكنه وبين لكانا مقابلها
للعدم فكون ترك ادة سلمنا لكن لم لا يجوز القول بكون النفس مركبة من جزء بسيط
جزء من ٢ يحمل بجادة والآخر بجرد بجرد الصورة وقد انجه عدم الجادي لا يكفي
سند نقاء جوهر النفس بل بعض ذكر بانكار الجدلي وانه بمعنى مناكرا امكان مردود
مادة فانه لكذا انكار الفاد المسلة ٥ غ ارسطاليس
مال ولا نصير
بجحة ان اصلة الباس هنا مذهب جماعة من العلا لجواز الناسخة النفس بان
تعلق النفس الى كان مبدا صورة لزيد مثلا الجدلي عمرو ولصير مبدا صورة له بعينه
منها من العلاقة كما كان مبدا الجدلي الاول وبينهما وبين اكثر الاقوال الا بطلان هذا
المذهب والدليل عليه انا قد بينا ان النفس مجانة وعلة صورتها فلا يمكن صورتين
استعداد قبض صورة نفس للتخصص فكل القبض بالاضافة والاستعداد انما من اعتبار
القابل فاذا حدث وجب حدوث النفس المعلقة فاذا احدث بدن تعلقة بعينه بعض
عن سيادها فان اسلة الله تعالى اخلق مستقبلة لدن اختلاج بنيه لبدن واحد وقد
تقتضي نظام وجوب القابلة لنوع الانسان والنفوس حتى لا يوجد فيما زيد واحد
وبالعكس المسلة ٦ كمنه على النفس واحدا كما
مال وتنقل اقول اعلم ان
التعلق مع ادراك الكمالات الآدراك مدا الاحس بالاحساس وقد حدث جماعة
من القدماء ان النفس بعقل الاسود الكلي بذاتها من غير احتياج الى ادراك الجدد بدن الاسود
الجدلي بدا اسلة قوى جسمانية
مال محالة الادراك الكائن ادراكا ظنيا ما نقل
انا ندرك الاسود الكلي مع اختلاف كل عضو منه مع انه للمعقول وقد سلف بحث

والحكم الاناة وعدا فتقار ماهية الادراك الجزئي الى الآلات بلا نا نجد من الاسود المشخص
المختلفة بالوضع الاعظم انا نفرق بين العين اليمنى واليسرى من الصورة باستقبالها وعدم
منها مع انها في ماهية الجسمية واحدة فهذا نفع على الاستقراء فذلك ولا نا نلزم الذات
نفرض فيها مدركا الاسود عارضة بم اختصاص كل واحدة منها بعارضها الشخصي الجدلي
اقول وحين لان المستحيل قد لا يكون مع هذا فلا نسلم الاستناد ان الواحد عنه بلا واحد
فان كان جملة ١ هو نسبة محل الاخر استحال اختصاص احدها بكونها عنه والاخر سوى
لان سبب العارض انها واحد من حيث ان يكون المحل بحالة حتى يكون الاثر بحالة
احدها عنه اي نسبة الذي يحل فيه الاخر اذ لا يعقل هذا تناقض اذ لا يحل الاثر
ذكرا من ان العقل للاسود الجزئية انما يكون بواسطة قوى جسمانية فجوابه ان الاشارة من
المتعلم وضعا ليه لما مثلنا من الانتقال من الابيض الى السيد وتعلق انتباه الى الجانب
المسلة ٧ ان النفس الناطقة
مال والنفس متقول
اقول هذا حيلا للمتوطئة به كان اعلاها بعلاها وانا كان البدن مركبا من العناصر الاربعة وكان
ما فيها بحيث الاثار حتى فيها الاخلاط حتى فيها الاعضاء وكان
حمامة وقوة
معمل النفس ان تقوة مكنها بها اسعلاف ما ذهب الامانة وذلك انما يكون فيما لا يكون
البدن اجلة متناجا الى زيادة متذار معلم فيما سبق باطنا زيادة
نقاء وجب فيه حكمة ٢ جعل النفس
سفع البدن على ما كان البدن سفع بها والبعض عنها
الله ٢ الاسعفاظ بهذا النوع وجب فيه حكمة ٢ جعل النفس ان تقوة بجعل البعض
لنقد الصورة الانسانية لا بلك الصدق من الاقوة والجدلية وكانت النفس ان تقوة
والقابلية والمولدة ذلك النفس مشتركة بين الحيوان والانسان والنبات والفلكية من التي
بجعل الغذا الا ما بعد بجعل الغذا الذي بعد استحالة الى الجسم الصور والنفس
المسمع بسبب ايتاج الشعور والمدرك من الاقوة من بعد الى بعد استحالة الى الجسم الصور
والاعراض على ان سفاء الصور الا مذ النفس ظا بما يمكن ان ٢ مال والنفس
للنفس الناطقة من الاولى الادراك الكلي وهو الاحساس والمدرك بالكلي وهو
المتقل فالاحساس مشتركة بينه وبين الحيوان خاصة فهو مختص بالنفس الاول المشتركة بينها من
الغذاء والمتقل الحس من الادراك الجزئي والمحركة والباعثة
مال النفس النامية
فعلها مع قوى تنتهي الاعضاء الى حد ذاته الغذاء والمحركة
بجعل الجدلي الذي هذه الغذاء والمحركة
مال وبدن معاضعف
النفس الاعضاء كالجدلي الجدلي بذلك الكيفية الجدلي والبدن بمسلكة مناكر التي
من الجدلي الاصلية الاول بصيرة ما والتي بدفعه الى المبدء وفيها اعضاء حاذية
الجدلي خاصة وقوة ماسكة وقوة ماضمة وقوة دافعة
مال والقوة الثمر
الجسم نسبة انتظام جسم آخر به سريعة وتكون الزيادة مدا طلة ذا حزاء المزيد عليه وهي
ما من الجسم وكذا الذي مناه الهذا الزمان الدافعة النمو تدا بصير كما تسمى
اذا صار

سمنا فواحة لان الاصلية قد حذف وصلت ما لا تقدر العذاء على ذوقها ما لا تحقق الفوز كذا
الناس قد يقرر ما ل والصورة اقول اما الحكما فالنفس عندهم هي المتصورة
والتخيل يشكل بديع ذي القرنين واما على مذهب المصنف من انكار ذلك فالوجه لان هذه الآثار
والصور انما تحصل بتحصيلها بالصور عنها بالمادة بتوسط الحواس الظاهرة
اما مدركة حكيم والقائلون بهذه التخيلات انما يدركونه والقوة البسيطة لا تصدر عنها
كثير مما يدركه بعلمها البسيط وهو الكرة مكونين الكرات على شكل الكرات وهو مخطوط
بالقرين الصلبة ٣ انواع الاحساس ما فاقد ٢ والحس ما فاقد ٣ والحس ما فاقد
اعني القوة النباتية شيخ الاسم الشيخ عامة مختصة وهو القوة احداها انه اعلى الاجسام
المشتركة من الانسان وغيره من سائر الحيوان وتدبيرها القس لان بلذة احداها ولا تحصل الغير
لدفع الضرر وبالقوة الثانية من طلب الغير لاجرم قدم البحث فيه على غيره من القوى
احساسه ولعلم ان الناس كيفية تابعة بالذوق ضبطته بما ظاهره اجمع مدركها الثاني
والملام ما فاقد ٢ احملة الناس ان اللمس هلم موقوف واحد او
قوى كثيرة ناجحون على انها قوى ٢ اي كيفية مزاجية والمادة ٣ اما كائنة من الرطوبة
الناس ٣ اما كائنة من الصلب اللين ٣ اما كائنة من الخشن والاملس لان القوة الواحدة
لا تصدر عنها الكثير من واحد ما فاقد ٢ ومنه الذوق احملة الذوق قوة كائنة في العضو
لا تكمن فيها الملامسة ما لا يدرك متوسط هي الرطوبة الغاسلة اي الملامسة الطعوم لانها ان
كانت ذات طعم بالفعل ادركت لم تحقق الادراك لان الادراك انما يكون بالانفعال والشيء
لا ينفعل عن جانبه وان كانت ذات طعم مقابلة ٢ تؤدي الكيفية على ما هي عليه كما في الماء
ومنه الشم احملة الشم قوة مودعة الاماخ يحلها زائدتان شبيهتان بحلمتي الثدي
نابتتان من مقدم الدماغ نفوذ فارضا الثقب الدرقي تكملها وكم يكفيها صلابة العصب وتسقر ا
وصول الهواء المنقول عن ذي الرائحة الى المشموم لوصول الاجزاء من ذي الرائحة الى الشامة
وانما يدرك بالملاقاة وقد ذهب بعض الى ان الشم انما يكون بان يحلل اجزاء الجسم ذي الرائحة
ويستصلح الهواء المتوسط الى الحاسة لان الادراك والشم بحسب الرائحة وبذلك
وهاك الاقوى ان الهواء المتوسط مكتنف بملاك الكمد لا عند والاسعد وان الجسم ذي
الرائحة مع اسفنجيته وانما المصنف عهدة نقله على تجويز الامرين فان الشم قد
يحصل بكل واحد منهما ومنه السمع احملة السمع انما يحصل بها بحصل
عند ما دون الهواء المصفط من القارع والمقروع الى الصماخ وهذا مدرك الجهة وما حاذ
السماع عن الاضعاف والوقف الاول على حركة الهواء دون الثاني والمصنف عهدة ما الى
هذا هو الحق وشرط لان الصوت قد يسمع من وراء الجدار مع اسماع ثقل الكلام عليه لو
امكن نفوذ الهواء ومنه البصر احملة البصريات انما ينعلق الابصار بها والادراك
لونا ما والوقف في سواد بعد الصوت واللون لا عند والالتا عدا ثمار ساد النور
كالظلمة والجسم والمقدار والحركة والنصح والخشونة هذه ذكرها اصناف الزيادة
ومدرك البصر احملة الادراك عند جماعة من الملاسفة والمعتزلة راجع الى ما ثبت
اضافة والابصار بالعين معنى ما ثبت الاضافة واضافتها عن الشارع من هذا حتما

عين وبهذا انقذه المصنف عهدة بقوله سنا لان الادراك لا يسع حقيقة والاصوب الباقي
وبحسب الاسماع انما يعني زائد على ما ثبت المحدثة ما ل وبحسب احملة شرائط الادراك
سبعة احدها العدالة المشروط ٢ عدم القرب المشروط ٣ عدم الحجاب ٤ عدم الصغر المشروط
الصغير على المراس اما مرات اعني ان يكون المراس كثيفا بحيث يحد الموزع الصغير له
اذا عرفت هذا فنقول عند المعدلة والاولى ان عند حصول هذه الشرائط يجب الادراك
بالقرين فان سلمه اي سلمه شاهد العمى اذا كانت على حظ لصف النهار والقرين
ولدون ذلك العقار فكما هاز ان يكون بحضرتها حسان شاهقة واصوات هائلة وان كنا
لا ندركها وذكر سيسطه انما الاسماع فلا يحصلها كل وهو ذا حصول جميع الشرائط ح
اعني الادراك واحتجوا انا نامر من الكمد صفراء السبب دوبة بعض اجزاءه دون
بعض ما دون الجميع فالشرائط وهو خطأ لان قرع البناء بالقرب والبعد
فلهذا اذا دركنا بعض الاجزاء دون البعض ويحتمل ان تخرج ثلثة
مزاكدة انا المرء احدها معدوم والباقيان ضلا مثلثا عدة المراس فالصوت
اقصر لانه دوثنا حادة والضعاف اطول لانها دثنا ان الفتح
احملة الناس في كيفية الاسماع يمكن ان نقطع ان خروج الشعاع
انما المراس على هيئة مخروط راسه عندنا ما دخله وقاعدته عند المراس وهو احتمال المصنف
عهدة وهاك ليعلم ان الاسماع انما يكون بانطباع صورة المراس في الدطوبة الجليدية
والقول عندي ط انما لاول ظلا ان الشعاع اجسام اجتمع ضوء والعاة مشتملة على الانتقال
والاوارط لا ساع ان يخرج من العين على هذا هيئة مخروط ظلا يكون قسونة
فان خروج الشعاع ليست طبيعته لعدم اختصاصها بجهة دون اخرى ظلا يكون قسونة
وظاهر انها لمنفذ ارادة ولان الشعاع جسم لطيف جدا علم بشهادة عند
الارواح فلا يحصل الابصار للقتاد ولما انه ملاقاة يستحيل انطباع الضخم الصغير
الشعاع اذا خرج من العين وانفصل ما رأى وكان صقيلا
كالمرآة انعكس الشعاع كما سبقت الى المراس كنسبة العين الى المراس وهذا اوجب ما رأى وسر
الشعاع والانعكاس وجب ان شاهد ما مرآة لكل وضع المراس فان
انعكس الشعاع الى المراس فقد ادرك وجهه واذا انعكس الشعاع لم يحصل الادراك
كالاشياء الخشنة التي شاهدها فانها لا تنعكس عنها شعاع اي عن بها لعدم الملاسة
وهذا علة اصحاب الشعاع في قولهم الانسان وجهه ما مرآة واما القائلون بالانطباع
فقالوا انه ينطبع في المرآة صورة المراس ثم ينطبع في العين من تلك الصورة صورة
اخرى وهو خطأ لان الصورة اذا انطبعت في المرآة لم تبق لقبح المراس
هذا ان اردوا ان الشعاع انما ادرك عند الانعكاس عن الشعاع والسبب هذا حمل
عندهم ان العدد المتدرج العين على شكل المخروط قاعدته سهم المخروط
والعين عندهم عند المبصر واذا ادرك الادراك الشيء كما هو وان يلتقي السهام عند

كعدد بعض سهول الشكل والانتقال والتوزن والحمور بطلقون الرطوبة على البلة
لاعتبارها بالهواء المعروف بطبعه عندهم على الشبه انه رطب جعل البلة هي الرطوبة الغريبة
انكاره على ما يجب كان الانتفاع بهواء الرطوبة الغريبة الفاعلة اي باطنه والجفاف على
البلة عكس ما ان يعتبروا السوسة مقابلة للرطوبة ما نقلوا اللين
والعلاوة من الكيفيات الاستعدادية فالكيف كعدد يكون بحسبها مستعد الانفعال وملوك
للشيء ما قد اي عنه شيء ليس بمنفعل عن شيء ما ولا مستعد كثيرا ولا منفعل بسهولة وانما يكون

كعدد يسمى بالكم الى قبول للقسمة الرطوبة وبالسكون السوسة والصلابة كعدد يسمى قابلا ذلك ما
حسنة مطلقا والعلل اما كان المنتل والخفة من الكيفيات المحسوسة هي ما در باز عن اجزاء الكلام وان
على ما كان الماء يحتمل ان يكون
ما عتبار ض
يحث عنها ولعل ان كان اما ان يكون امرا عنها منتل يحتمل ان يكون امرا عنها منتل
حركة الجسم الى اسفل يحث يطلق مركزه على مركز العالم او الملاصق اذا لم
يعقه عائق والخفة بالكس الى كعدد بعض حركة الجسم الى فوق يحث يطلق على الصاعد
كل شيء ناكشف الاضافة بعد الذي هو ما عدا ان يحركه اذا كان اكثر اي الكل
المركز والمحيط حركة الى المحيط وقد يعرف له ان يحركه عن المحيط والمحيط فوق
وقد اذا فسر الى الصاعد كانت الخفة ان يحركه الى المحيط فهو عند المحيط فتكون حينئذ
بالاضافة والميل اما كان الذي يسميه المتكلمون اعتمادا ويقع بالقسم
معلوله اعني الحركة الاطبع كحركة الجسم المسكن في الهواء والذي يقع في الماء والقسر كحركة الجسم
الى فوق عند قسر على الصعود والى اسفل في كحركة الحجر الى الحركة بالارادة اعني
وهو العلم اما هو العلة القريبة للحركة وهو الذي يسمى المتكلمون اعتمادا
محققه بعد عن الشبهات تغيير وذلك لان الطبع القسر والكيف
مستحيل سبب الحركة المتغيرة عنها فلا بد من ايراد بعض ما ذكرناه
الحركة حدوث والذاهب بعد ما لم يكن ثابتا ومعلله سببا ان ما
ومعلله سببا ان اجتماع
معلله ذلك لان الجسم سبب الحركة الواحد والوقوف عن اجزاء ثلثة اختص
وحركته وقد وجد الاحتمال بعض ذلك غير متعقل نعم كما جاز ان يحقق جميع واحد كان
معلله ان احد ذات والاخر بالعرض كذلك عند اجتماع الذات على عرض محل بحيث انك
متحرك زمان انتقل معدوما وهو بعينه الذات حال حدوث الوجود معلله والذات
مدلولان زوالا ذات باذا اي دعلم ذي بيل طبيعي بل فسر بها وهو السيلان اعني
الطبيعة والعوائق اي الحاصلة اثنانه قلنا ما بالذات فقوى الطبيعة وما هو المدلول
من النقص والطبيعة ندا زاد ما دعلى البعاد اصعودا سيلانا سيلان الضعف ثم شدة ثم الميل
وزاد الضعف فلا يكون اجتماع سيل طبيعي وقسري على حد الحد انه يكون
الجسم اذا زاد ان يتوسط من اجل القسر ان تشديد الطبيعي واقطعي

وقولا اما هذا اشارة الى الدليل على وجود الميل الطبيعي في كل جسم تام الحركة القسرية
وتقريره ان الجسم اذا كان ثابتا عن الحركة وقطع سلم العائق حركة فانه
ينظر هنا زمان ثانيا وضعا ثم ممنوعا الحركة وقطع سلم العائق ثانيا وضعا ثم ممانعة
احد زمان الاول على تقدير الزمان فتظر هنا زمان ساير لذلك الزمان عدم الحادث وليس
ثم نظر الا سكون ثاني زمان عدم الحادث وهو المدعى
ما فرع هذا البحث عن اصله وحكمه على ما ذكرنا شرع في البحث عنه على اكمل
الكلام وهو عقد اعتمادا على حد جنس على رأيهم بحسب مسمى انواع بحسب عدد اشخاص
الشكل ثم ذكروا ان قسمة ما هو متماثل وكل احتصر بحيثية واحدة لان شاذ والمعلول
مسلم شاذ ان العلة وهي مختلف وهو تخلف حكمه واحد على وابو هاشم
في مختلفة مال ابو هاشم انه عند سقوط الاحتياج التأثير في الحال عند شرائط وجود
الحالة التي يقتضي بها اقتضاء ومال لبعض انه سقوط
واختار الاعتماد هذا ذهاب التقارب والاعتماد اللائم المذهب الحركة سفلا ومال
ابو علي ان العقل راجع الى اندا جزاء اسم فعل مقام المنشئ الاعتماد وهو حفظ ان
مقام الاجزاء اسم جامد لم يختص بها قال له
الا ان الاعتماد هو المؤلف والميل هو المتعلق ومنه ما هو مقارن وهو المختلف
وهي الصفة التي يحكم الى احد الجهات الاربع دائما كان مقارن لعدم وجوب الحركة
ايضا وذهب اليه عدا على الاعتماد عرضا
وكان كل عرض سبق المحل كان الاعتماد سبقا الى المحل دائما متى طلوع عرض
محل كان الاعتماد كذلك ما ذكرنا ان لا يسبق الى محل الا عند وسبق الحركة
كلية الحكم ان سبق الى استدلال على هذا واستدل لما على الاول بان صفة الذات
مدافعة محله صفة ذاته فلو انتقل المحل امتنع صفة الذات فلك الذات
الذات يكون ساكنا وقال الله الاستقرار ان الذات في محل واحد في آخر الذات
والاستقرار اذا اخذ الصفات سلمنا ان الاستقرار الذات
يجب المكلف اذا الاعتماد عند لا انفك يجب دوامنا وسلمنا ان صيرورة
سكون حادثا منا
اما ان يكون آلة منزلة عنه لذاته من غير حاجة الى شرط وان كان يصلح
اليه احيانا وهو المؤلف والانتقال ينبه محله وان كان لعدم الى حال كونه فلا مانع
واما قلنا انه منزلة عنه الاكوان لان الجسم يحتاج بحيث دوامه الى حال حركته التي هي شبه الملك
مخصص لملك الحيثية وهو الاعتماد قلنا انه يولد الاعتماد عند حركة الاولى اذا تحركت
دلالة الاعتماد حركة اخرى واعتمادا اخر ما سولد عنه شرط والصحة دونه وهو الحيوان فانها
منزلة عنه شرط اكما كانه لان الصدر مع عجز عن محل القدرة فانها محل القدرة لان
الحادث والتوزق والجاور ولد الثالثة والتوزق ولد الحالة
لاضافة عن ذوق ما الاخوات والمعلمات

وعند حصول الاستعداد لا يعود الكلام لانه لا تشغل القدرة لا تشغل بالموجود لاستحالة ايجاد الموجود
قال وامتناع اعدام ما لا يزال هذا احتراز عن سؤال الخروج لتقدير ان الباقي لا يحتاج الى المؤثر
فعله ما لم يعدم اما ما زال فعدمه الاول بفعل الفاعل يستند الى الوجود والاختيار وهما متضادان
واما ما لم يزل فلا يكون متعلق القدرة والارادة لتحقق الوجوب والامتناع وهما يمنعان تعلق القدرة
وانما قلنا ما لم يزل لان العالم وان كان قديما عندنا لكنه ليس بواجب لذاته بل هو جائز
وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته فيحتاج في ترجيح احد طرفيه الى المرجح
قال وهو مذهب الجبائي هذا احتراز عن قول ابي هاشم ان الباري تعالى قادر على اجناس
من المقدورات لا يتناهى كل جنس منها لا يتناهى افراده وهي مقدورة له تعالى
والمجوس ذهبوا الى ان الخير والشر واقعان بقدرة الله تعالى والشر ليس بمقدور له
لوجوبه او لقبحه والاول باطل لان الشر ليس بواجب لذاته ولا لغيره والا لما كان شرا
اذ الحاجة وجوب الفعل او ان الله تعالى لا يقدر على شر قبيح والا لما اطاعه احد ولما عصاه
قلنا نقدر على عين مقدور العبد لانتفاء الوجوب والقدرة على المقدور انما يمتنع لو كان
واجبا او ممتنعا لذاته والعبد لا يقدر على شر قبيح لانه لما اطاعه احد ولما عصاه
والاكان ساقطا عنه التكليف وهو محال لما مر والاكان الخير والشر واقعين بقدرة الله تعالى
لا بقدرة العبد لان الفعل الواحد لا يقع بقدرتين مستقلتين
قال ويقدر على مقدور العبد خلافا لابي الحسين البصري والكعبي
لنا لو لم يقدر على مقدور العبد لكان عاجزا عنه لان العاجز هو الذي لا يفعل مع وجود
الداعي والقدرة والعبد قادر على الايمان والكفر والطاعة والمعصية فلو لم يقدر الله تعالى
عليها لكان عاجزا عنها
قال ويقدر على الاجناس خلافا لابي الحسين البصري
لنا لو لم يقدر على الاجناس لكان عاجزا عنها والعجز نقص
قال ويعلم ذاته وما يصح ان يكون مقدورا له
اما علمه بذاته فلانه مبدأ لكل ما يصح ان يكون مقدورا له وكل ما هو مبدأ لكل ما يصح
ان يكون مقدورا له يجب ان يكون عالما بذاته لان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول
واما علمه بما يصح ان يكون مقدورا له فلان كل ما يصح ان يكون مقدورا له فانه يصح
ان يكون معلوما لان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول
قال ويعلم الكليات والجزئيات خلافا للفلاسفة
لنا لو لم يعلم الجزئيات لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الموجود والمعدوم والممكن والواجب والمستحيل
اما الموجود فلانه مبدأ لكل ما يصح ان يكون موجودا وكل ما هو مبدأ لكل ما يصح ان
يكون موجودا فانه يجب ان يكون عالما بالموجود لما مر
واما المعدوم فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الممكن فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الواجب فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما المستحيل فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الكليات والجزئيات خلافا للفلاسفة
لنا لو لم يعلم الجزئيات لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الواجبات والممكنات والمستحيلات
اما الواجبات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الممكنات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما المستحيلات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الموجود والمعدوم والممكن والواجب والمستحيل
اما الموجود فلانه مبدأ لكل ما يصح ان يكون موجودا وكل ما هو مبدأ لكل ما يصح ان
يكون موجودا فانه يجب ان يكون عالما بالموجود لما مر
واما المعدوم فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الممكن فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الواجب فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما المستحيل فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الكليات والجزئيات خلافا للفلاسفة
لنا لو لم يعلم الجزئيات لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الواجبات والممكنات والمستحيلات
اما الواجبات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الممكنات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما المستحيلات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص

قال ويعلم ذاته وما يصح ان يكون مقدورا له
اما علمه بذاته فلانه مبدأ لكل ما يصح ان يكون مقدورا له وكل ما هو مبدأ لكل ما يصح
ان يكون مقدورا له فانه يجب ان يكون عالما بذاته لان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول
واما علمه بما يصح ان يكون مقدورا له فلان كل ما يصح ان يكون مقدورا له فانه يصح
ان يكون معلوما لان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول
قال ويعلم الكليات والجزئيات خلافا للفلاسفة
لنا لو لم يعلم الجزئيات لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الواجبات والممكنات والمستحيلات
اما الواجبات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الممكنات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما المستحيلات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الموجود والمعدوم والممكن والواجب والمستحيل
اما الموجود فلانه مبدأ لكل ما يصح ان يكون موجودا وكل ما هو مبدأ لكل ما يصح ان
يكون موجودا فانه يجب ان يكون عالما بالموجود لما مر
واما المعدوم فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الممكن فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الواجب فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما المستحيل فلانه لو لم يعلمه لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الكليات والجزئيات خلافا للفلاسفة
لنا لو لم يعلم الجزئيات لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
قال ويعلم الواجبات والممكنات والمستحيلات
اما الواجبات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما الممكنات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص
واما المستحيلات فلانه لو لم يعلمها لكان جاهلا بكثير من المعلومات وهو نقص

على مقدور كونه سميعا بصيرا السمع فإن القرآن قد دل عليه وإجماع المسلمين على ذلك إذا عرفت هذا فنقول السمع
ند حقيقة إنما يكون بالآلات [illegible] وكذا غيرهما من الإدراكات وهذا الشرط ممتنع في حقه تعالى [illegible] فإنا نقول
يوصف بالسمع والبصر [illegible] إما صفة زائدة [illegible] حقه المسألة
٦ في أنه متكلم قال [illegible] أقول ذهب المسلمين كافة إلى أنه متكلم واختلفوا في معناه فعند
المعتزلة أنه أوجد حروفا وأصواتا في أجسام جمادية دالة على المراد وقالت الأشاعرة أنه متكلم بمعنى أنه قائم
بذاته معنى غير العلم والإرادة وغيرهما من الصفات تدل عليه العبارات وهو الكلام النفساني وهو عندهم
معنى واحد ليس بأمر ولا نهي ولا خبر ولا غير ذلك من أساليب الكلام والمصنف رحمه الله استدل على ثبوت
الكلام بالمعنى الأول بما تقدم من كونه قادرا على كل مقدور ولا ريب في إمكان خلق أصوات في أجسام تدل على
المراد وقد اتفقت المعتزلة والأشاعرة على إمكان هذا لكن الأشاعرة أثبتوا معنى آخر والمعتزلة
نفوا هذا المعنى لأنه غير معقول إذ لا يعقل شيء سوى [illegible] العلم ليس بأمر ولا نهي ولا خبر ولا
استخبار وهو القديم والتصديق موقوف على التصور قال واستحالة [illegible] أقول لما أثبت كونه متكلما
ومن جملته شرع في بيان كونه صادقا وقد اتفق المسلمون عليه لكنه لا يتمشى على أصول الأشاعرة [illegible]
[illegible] الكذب قبيح [illegible] والله تعالى منزه عن القبائح لأنه حكيم على ما يأتي
فلا يصدر الكذب عنه المسألة ٧ في أنه باق قال ووجوب [illegible] أقول اتفق المثبتون للصانع على
أنه باق [illegible] ثم اختلفوا فذهب الأشعري إلى أنه باق ببقاء [illegible] وذهب الآخرون إلى أنه باق لذاته
وهو الحق [illegible] ما تقدم من كونه واجب الوجود [illegible]
وواجب الوجود لذاته لا يجوز عليه العدم والإمكان [illegible] والاعتراض الذي أوردناه هنا وهو أنه يجوز
أن يكون واجبا لذاته [illegible]
[illegible] لصفة الوجود والعدم [illegible]
[illegible] على وجوب البقاء [illegible] لأن وجوب الوجود يقتضي
الاستغناء عن الغير ولو كان باقيا بالبقاء لكان محتاجا إليه فيكون ممكنا [illegible] المسألة ٨ في أنه
واحد قال ونفي الشريك أقول هذا عطف على الزائد أي ووجوب الوجود يدل على نفي الزائد وعلى نفي الشريك
واعلم أن أكثر العقلاء اتفقوا على أنه واحد والدليل عليه [illegible] العقل والنقل أما العقل فلأنه لو وجد
واجبا وجود آخر [illegible]
منهما واجب الوجود [illegible] وهو استحالة الشريك [illegible]
[illegible] كل واحد منهما ممكنا وقد فرضناه واجبا [illegible] وأما النقل فظاهر المسألة ٩ في أنه تعالى
[illegible] قال والمثل أقول هذا عطف على الزائد أي وجوب الوجود يدل على نفي الزائد
ونفي الشريك ونفي المثل وهذا مذهب أكثر العقلاء وخالف فيه [illegible] فإنهم جعلوا ذاته مساوية لغيره
من الذوات وإنما تخالفها بحالة [illegible] توجب الأحوال الأربعة وهي الحيية والعالمية والقادرية [illegible]
[illegible] الإلهية وهذا المذهب [illegible]
[illegible] الذوات [illegible] جاز انقلاب القديم محدثا وبالعكس [illegible] المسألة ١٠
في أنه غير مركب قال والتركيب أقول هذا عطف على الزائد يعني أن وجوب الوجود يقتضي نفي التركيب
[illegible] على ذلك أن كل مركب فإنه مفتقر إلى أجزائه [illegible] وكل جزء من المركب غيره
[illegible] وكل مفتقر إلى الغير ممكن فلو كان الواجب مركبا كان ممكنا [illegible] واعلم أن
المركب قد يكون عقليا وهو التركب من الجنس والفصل وقد يكون خارجيا كتركب الجسم من المادة
والصورة وتركب [illegible] ووجوب الوجود [illegible] الاستراك [illegible]
[illegible] المسألة ١١ في أنه
لا ضد له قال والضد أقول هذا عطف على الزائد [illegible] وجوب الوجود [illegible]
[illegible] المشهور [illegible] الذات [illegible]
الوجود [illegible]
أنه [illegible] المسألة ١٢ في أنه ليس بمتحيز قال والتحيز أقول هذا
عطف على الزائد [illegible] وجوب الوجود [illegible] نفي التحيز عنه وهذا حكم متفق عليه بين
أكثر العقلاء وخالف فيه المجسمة والدليل على ذلك أنه لو كان متحيزا لم يخل عن

الأكوان

الأكوان الحادثة وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وقد سبق تقريره وذلك محال فلا يكون واجبا [illegible]
نفي التحيز نفي الجهة المسألة ١٣ في أنه ليس بحال في غيره قال والحلول أقول هذا عطف على الزائد
فإن وجوب الوجود [illegible] لا يحل في غيره وهذا حكم متفق عليه بين أكثر العقلاء وخالف فيه بعض
النصارى القائلين بأنه حل في المسيح وبعض الصوفية القائلين بأنه حال في [illegible] العارفين وهذا القول [illegible]
[illegible] لأن المعقول من الحلول [illegible] موجود [illegible] على سبيل التبعية بشرط امتناع قيامه
بذاته وهذا المعنى ممتنع في حقه لاستلزامه الحاجة المستلزمة للإمكان المسألة ١٤
في نفي الاتحاد عنه قال والاتحاد أقول هذا عطف على الزائد فإن وجوب الوجود [illegible] الاتحاد لأنا
قد بينا [illegible]
[illegible] على [illegible] الواجب ممكنا [illegible]
[illegible] فالاتحاد [illegible] المسألة
١٥ في نفي الجهة عنه قال والجهة أقول هذا حكم من الأحكام اللازمة لوجوب الوجود وهو معطوف
على الزائد وقد نازع فيه جميع المجسمة فإنهم ذهبوا إلى أنه في جهة وأصحاب أبي عبد الله بن كرام
[illegible] أنه في جهة فوق [illegible]
[illegible]
كلها [illegible] جهة [illegible] فيكون حادثا فلا يكون واجبا
المسألة ١٦ في أنه ليس محلا للحوادث قال وحلول [illegible] أقول ووجوب الوجود ينافي حلول الحوادث
في ذاته وهو معطوف على الزائد [illegible] والدليل على الامتناع [illegible]
[illegible]
الواجب [illegible]
[illegible] اتصاف الذات المسألة ١٧ في أنه غني قال [illegible] أقول [illegible]
[illegible] وهو معطوف على الزائد [illegible] الاستغناء عن الغير [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المسألة ١٨
في [illegible] الألم واللذة [illegible] قال والألم [illegible] واللذة [illegible] أقول هذا [illegible] عطف على الزائد فإن وجوب الوجود
[illegible] نفي اللذة والألم واعلم أن اللذة والألم قد يكونان من توابع المزاج فإن من توابع اعتدال
المزاج اللذة ومن توابع سوء المزاج [illegible]
الوجود [illegible]
فالألم بهذا المعنى منفي عنه لأن واجب الوجود لا منافر له وأما اللذة بهذا المعنى فقد اتفق
الأوائل على ثبوتها [illegible]
المصنف [illegible]
[illegible] المسألة ١٩ في نفي المعاني والأحوال والصفات
الزائدة [illegible] قال والمعاني أقول ذهب الأشاعرة إلى [illegible]
القدرة والعلم وغيرهما من الصفات [illegible] القادرية والعالمية والحيية [illegible]
وأبو هاشم أثبت أحوالا غير معلومة [illegible] للذات [illegible] وجماعة من المعتزلة أثبتوا

نبوة

يا رسول الله فولا فامن دون الصحابة فيكون افضل منهم قال ووجه اقول هذا الوجه ١٩ ان

ان عليا كان محبته دون غيره واحبه دون غيره من الصحابة فيكون افضل منهم قطعا و بان

المقدم ان كان ان اولى القربى يكون من دنه واحبه لقوله تعالى الا المودة

في القربى قال والنجوه اقول هذا الوجه ٢٠ ان عليا عليه السلام احتص بفضيلة النجوى لرسول الله دون

غيره من الصحابة فيكون افضل منهم وبيان المقدم فان الله هو مولاه وجبريل وصالح

المؤمنين وقد اتفق المفسرون على ان المراد بصالح المؤمنين هو علي والمولى ههنا هو الناصر

لانه المقرر [illegible]

الله هو مولاه قال وما والاه اقول هذا الوجه [illegible]

[illegible]

الله صلى الله عليه وآله [illegible] عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله علي خير

البشر [illegible] قال رسول الله صلى الله عليه وآله افضل امتي علي بن ابي طالب عليه السلام

قال والاسلام اقول هذا الوجه ٢٣ [illegible] ان عليا عليه السلام لم يكن [illegible]

[illegible]

قال والكثير اقول هذا الوجه [illegible]

ان عليا [illegible]

[illegible]

قال [illegible] اقول هذا [illegible]

[illegible]

بالشرع بمعنى دوام حلق شله واكل الخنزير يعني بالاكل الا انه يحلق شله والهلاك المخروج عن الاستطاع ولا دسباب ان شاء الله المكلف يخرج الخنزير عن حد الاستطاع تسمى هالكة بهذا الاعتبار [illegible]

في اسماء الاحكام والايمان اختلف الناس في الايمان على وجوه كثيرة ليس هذا موضع ذكرها والذي اختاره المصنف انه عبارة عن التصديق [illegible] اهل جانبه اما التصديق القلبي فانه عند كاف لقوله وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم وقوله يعرفونه كما يعرفون ابناءهم [illegible] والكفر واما التصديق اللساني فانه عند كاف ايضا لقوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولا شك ان اولئك الاعراب صدقوا بالسنتهم

والكفر الكفر في اللغة هو التغطية وفي العرف الشرعي هو عدم الايمان عما من شانه ان يعتقد [illegible] الايمان او بروز الصد

كالكافر [illegible] الاعتقاد الصحيح والاظهار والفسق لغة الخروج مطلقا وفي الشرع عبارة عن الخروج عن طاعة الله [illegible] دون الكفر والنفاق وفي اللغة هو اظهار [illegible] وفي الشرع اظهار الايمان واخفاء الكفر والفاسق اختلف الناس هنا [illegible] ان الفاسق [illegible] مؤمن ولا كافر [illegible] منزلة بين المنزلتين [illegible] الحسن البصري انه منافق [illegible] انه كافر [illegible] والمرجئة واصحاب الحديث وجماعة الاشعرية [illegible]

[illegible]

في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الامر بالمعروف هو القول الدال على الحمل على الطاعة [illegible] والنهي عن المنكر هو المنع عن فعل المعاصي [illegible] واجمع [illegible] واختلف الناس [illegible] عقلا [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم ورب تمم بالخير الحمد لله رب الارباب ومسبب الاسباب ومفتح الابواب وملهم الصواب ومسهل الامور الصعاب والصلوة على سيدنا المبعوث بفصل الخطاب وعلى آله اولي الالباب والانساب [illegible]

[illegible] در مسئله جبر و قدر [illegible] در حكايت مذاهب و اشارت

بحث مرتفض در ذكر وجوب امكان و امتناع و احكام [illegible] در ذكر اسباب و علل و اشارت بمعنى اختيار و جبر در انكه سبب تام [illegible] در كيفيت استناد افعال [illegible] در بيان انكه وجوب [illegible] در ذكر [illegible] در بحث از قدرت و ارادت و كيفيت صدور افعال اختياري [illegible] در انكه اطلاق اختيار [illegible] در حكايت مذاهب [illegible]

جبر [illegible] و بعضي [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم مقالة لأبي نصر الفارابي في الجمع بين رأيي أفلاطون وأرسطو إني لما
رأيت أكثر أهل زماننا قد تخاضوا وتنازعوا في حدوث العالم وقدمه وادعوا أن بين الحكيمين المقدمين المبرزين أفلاطون وأرسطو اختلافاً
في إثبات المبدع الأول وفي وجود الأسباب منه وفي أمر النفس والعقل وفي المجازاة على الأفعال خيرها وشرها وفي كثير من الأمور المدنية والخلقية
والمنطقية أردت في مقالتي هذه أن أشرع في الجمع بين رأييهما والإبانة عما يدل عليه فحوى قوليهما ليظهر الاتفاق بين ما كانا يعتقدانه ويزول الشك و
الارتياب عن قلوب الناظرين في كتبهما وتبين مواضع الظنون ومداخل الشكوك في مقالاتهما
[illegible]

[illegible]

قوله المصدر اى الاسم العامة اى الامور العامة اى الامور الشاملة لكل الموضوعات
وطريق التنويع الامور على الموضوعات ظاهر لان المفهوم ان اعتبر مع حيث
معه صار به موجوداً له وان لا فلا وهذا معنى قولهم ان الكلى الطبيعى
او امتناعاً حصلت الوجود والعدم والوجوب وصاحباه وكذا ان لحظتها الوصلة
والكثرة والقدم والحدوث وهذا اولى من قول الفاضل الهندى ان الامور
المشتركة من كل الموجودات او المعدومات او اكثرها وبه ظاهر اعلم انه
احلف فيها حال مع ان الوجود هو الماسخ الحس والعلم هو المنوع فى
وسنى العين اى خارج النفس قائم بنفسه كالجوهر او لغيره كالعرض فى احد اجزاءه الذى
يمكن ان يخبر عنه بانه فى الذهن بقطع النظر عن كل ما عرض له وآخر بانه المنتسب
الى المحدث بالقدم او الكل سد لاستلزامه الدور لان الثانى مرادف
المعدوم الى الكل فى الاثبات يشاركه فى الى احتاجت معدوم الى الدور والتقدم
امكان الاخبار عنه بتوقف على كون المخبر عنه موجوداً فلو عرف به بدور وكذا
امتناعه والحدوث والقدم انما يعرفان بالوجود بتوسيط بداهة وعدم
ان المقصود منه تعريف اللفظ اى شرحه اذ قد يعلم مدلول حروفه ومفرداته
كان المقصود منه تعريف اللفظ اى شرحه اذ قد يعلم ان هذا اللفظ وضع له
يجوز به ليعلم انه موضع له وهو سابق اذ لو فقد اسراً واذا علم كان
معلوماً عند التحديد والافاد تصور المحدود وهو ممتنع فى التصور الضرورى
وانما اجل علم لامتناع التعريف باحد والقدم ضرورة وهو بكونه اعرف
ولا اعرف من الوجود اى المعدوم فظاهر والكلام للوجود فلانه اخص
والاخص اوضح قوله والاستدلال يستدل على امتناع
الحدوث بما مر من حاول التصدر بالتناهى بسلسلة قولنا الشئ اما ان
يكون موجوداً او معدوماً الصحيح انه مشترك معنوى بين العلم
يكون كل منهما حقيقة ومجازاً اذ حقيقة القدم هى مانادى بمتنع بغيره الثانى
خاص بالوجود والقدرة لو عرف بفاعل او القدم بمعنى وجوده للاول البساطة
اذ لو تركب من وجود او غيره يتوقف الشئ على نفسه جزء من اجزائه وكذا عدم مركب
الوجود مع وضع كيه اذ حصل اسم زائد على الافراد هو الوجود فقط وانه
يحقق التركيب منه مر وظاهر والقدم ظاهر والاسفار الوجود اذ لو حصل زائد
عليها ولم يعرض لهذا الوجود فساد ولا الثانى لانه لا يفيد تصور كنه الشئ
بل مجرد التمييز عن غيره هذا مع ان القدم ظاهر لتوقف التعريف به على عرضه
خصوصه بالمرسوم المتوقف عرضه عليها مدور وهو قوله ظاهر حتى قوله
والاستدلال اما حاول فلان اللازم منه ان يعلم بداهة بعد الاجزاء
لا بداهة حقيقتها اذ لا يلزم من بداهة الاعم بداهة الاخص واعطاء سبب
العالم حاول واما الثانى فلانا نمنع حصر الاجزاء فى ما ذكر اعلم

ضرورة عامة والعلم بمفهوم ما هية المركبة لطرفيه مناع العلم بالوجود
وجوداً والعلم بحال ان بعد تصور اللوازم لا يفاضه حقيقة المرسوم بالبداهة
على النفس فهو ما ذكره عند لازمة لان عدمها لازم والغرض بيان شروط
التعريف ما تحاريح خصوصه وتمثيله دفع الدواعى لا العلم بخصوصه فلا ورود
قوله وقد اشارة الى دليل على اشياء كله معنى من
الواجب والممكن خلافا للاشعرى والبعض قوله ردد الذهن
فى اى الحقيقة حال الحكم مطلق الوجود دال على استقرار كه معنى ضرورة
ان المحكوم به الوجود لنفس الماهية المتردد وهو ظاهر وبه يزاد خاص
مخالف لوجود عينى الثانى اى الذى يستقر الوجود اى العدم واحد دفع
حمل على المعدومات بمعنى واحد دفع ان لم يحمد منهوم بطل بحصل العقل
سواء قلنا ان الوجود بعض الماهية فلانه ما بحصقه يكون كل الشئ اما ان
يكون هو اذا اعدوما او زائداً محالفا لوجوده عنه قوله ما بحصقه كل من
الشئ اما ان يوجد وجود خاص او معدوم به لجواز ارتفاع العدوم مع البوا
وع الوجود اما ظاهر عند صدق الباطن ويوجد حال مستند بمفهوم الوجود وهو الشك
الحنفى والمالك ان محل قيد الوجود الواجب والممكن فى مولنا الوجود اما
واجب او ممكن هو لنفسه لبيانا اضافة التى لما مر من ذكر جهات الكل او
ذكر احزابها والثانى منتف بما سبق من اول موجد معنا فى كل منها وهو المطلوب
وانت يعلم انه لابد فى اتمام هذا الوجه من بيان وضع لفظ الوجود للوجود دون الاشراك
اللفظى وهو ظاهر لان اذا وضعنا السنة عبارة عن الوضع اللغوى تحكم بطلان الوجود
عند دد فى خصوصه الماهية والذهول عنها وتحكيم باتحاد معانى متغايرة بالعلم
والجهل انتهى واعلم ان الاول ممنوع وجود اذ لم يعلم المجهول به فى التردد فى
الماهية فالثانى موقوف على عموم معنى العلم ولم يثبت فى كلام حكم لعطفه عند الحكم
والتردد من وجود كل شئ عارض للمخلوق والاضافة تعرف زائل التردد
اذ القضية المعنونة متوقفة على الشوكة المعنونة وجها اجدال والحق ان العلم بقضية
سلم بها نبه قوله وضعنا اى اذا مت انه مشترك معنوى بمعنى قول انه
عنها ما هيه اى لنفسها ولا خارجا لوجوه عامة وخاصة سماه لزوم لانه لزم
اعم المناسبات المحلقة ارلا سامى احزابها لانه ان كان بينهما اول الاعم
الوجود الذهنى مع تباينهما وان كان جزءا الثانى لانه كون جنسا
ضرورة انه اعم الاجزاء المشتركة بالقيد لما انه اعم مما شرك له وكذا
اعرفيته عقوم مقدم الفتح الوجود اى فصل مع وجود لاشتراك مركب من مقدم وموخر
معنى عارضا كونه المحسن وهو انما فصل لانه موجود استقر اى انفصل آخر موجود
مقدر مع تحت المحسن وهما جزءا المقدم مركب من اجزاء لانها وهما لان
اما حاول وظاهر واما الثانى فلاستلزام دخوله فى الوجود الثانى
لو لم يكن فى ابد لاستلزم انتفاء كلها فى العقل لانه ان كان فيها وظاهر وان كان

احد المتقابلين للاخر اذا اخذ لا من حيث التقابل ولا تتباين
اى الوجود والشيء متلازمان عينا وذهنا اما اللزوم الشيء للوجود فظاهر
وانما عكسه فلان الشيء انما يوجد عينا او ذهنا لانه لا وجود اصلا الا لكونه
شيئا وانما كان صدق الوجود المستلزم لصدق الوجود كذلك مطلقا
موجودا كان بالكسر او هذا التنزل انما يصح على رأى اهل الحق حيث جعلوا
باين للعدم لكونه امرا ثابتا ما شئتم منكم عن صفة الوجود بل العدوم
حاصل لا شيء له اصلا وحاد العدوم ذهنا لا شيء له ذهنا لما علم
رأى المعتزلة من ان للعدوم ثبوتا في العين غاير الوجود فلا يصح
اذ الشيء مدلول الوجود فان الشيء قد يكون معدوما وجوابه
ان المعتبر الصالح بحكم نفس الواسطة من الوجود والعدم قائمات لا يمكن
تعلق العلم القديم بالشيء الا اذا كان ان كان له تحقق ما بحد
الوجود والا فالعدوم مطلقا ضرورة انه لا يكون نسبا ما كما تصور امتناع
تعلق العلم بالمعدوم العيني على الوجه المذكور الذهني له وان تعلق العدوم
مطلقا تحقيق لوجوده فيه او الحكم على الشيء بوصف وجوده ثم الزامه
وجاد على انه عند ثبوت حاله العدوم امران متباينان بالذات كان العدوم
فردات ثابتة بما تحقق الكون لها فاعلا اذ الذات قد يكون لها ثبوت
ثبوتها حاله العدم فلم تحقق فيه جعلا ذاتيا او فاعل بما كون مقدورا
والوجود حاصل عند بما لا يكون مقدورا ملا قدرة اصلا وهو باطل
اقول ولا يلزم ما ذكرت العدرة هي الصفة الموجبة مع التوقف بحصل الشيء
دون الوجود منا على كل للعدوم الكونية ذات ما حاله العدم دون الوجود
بما بينا من ان العدرة متعلقة فيتحقق بها امرا ان متباينان فانه يطلب لانسلا
ما بها يشرع اتصاف الذات بالوجود فلا يكون كل منهما ملا تعلق للعدرة
حتى يلتبس العدرة امتنع تأثيرها في الذات والوجود لما مر من اتصافها
به لانه امر اعتباري لا تحقق له عينا ولا استقلال مع اتصاف الوجودات
به الستة وتفارق بخصوصيته فاتصاف بالكونية كون ذاتا
وسيل الكلام اليه ليسلسل لا اتصاف متحقق في العين بل الستة الى
مرتبة الثاني لو كان العدوم باسما لذلك الانحصار الوجودات اذ عندهم
ان ما عدا الذات المطلقة من نقيض واحد كالسواد ما نحن فيه العدم فان يلزم
الكونية عند الوجود والمتنع الثاني لا الاول بل العكس
من الكونية الوجود في العين على ثبات ما بحق عند الكون منه
امر زائد عنه معقول فانا نثبت له الكونية لانها ثابتة في الوجود
فان قيد الكون صار الذات لا ثبوت لها ولا تقل كيف
يراد له الدلالة على اثبات وقد قلت لانها هو في الوجود ما هو

عليها اذ كل ما هو كائن في العين يختص فيه ولو اشارة
الجواب للعين للمعتزلة على دعواهم بما لا يكل عدوم فلن يصير بكونه
طلوبا للحكم عليه بمقابليه للوجود ومقدورا القدرة على ايجاده وليس
ع عدمها ومرادنا بالكونية الذات المتقررة انما يكل يختص بما ثبت اذا لقيم
صفة وثبوت الصفة بدون موصوفها محال وليس هو الوجود الذي هنا
عارض عنه فالمعدوم متقرر حالة العدم وحاله بعض الكبرى وبعدم
فاسقي الجملتين الثبوت وبدم منه محالات بطلان كون الثبوت
ثابتة في العين لتمتنع عن عنوان وهو باطل وباقي الثاني ان الثابت
كحمل من ثابوت متقرر وعني ما ثبت نفي العدم وباقي الثالث الوجود
شيء عما ليس بموجود وعدم ما ثبت عنه والا لكان الوجود سلبا شيء
متناهية من الوجود والماهية وهو محال الثاني العدوم الممكن ثابت لعين لكان
وانه مقرر محال لانه موجود لكونه بعض الاشياء الذي سلم منه مقرر
بالعدوم فالكون العدوم باعتبار ما وجود منع انه وجود من بل باعتبار ما
عرض الماهية عند نسبة الوجود اليها وهو كونها بحيث لا يستحم الوجود
والعدم من ذاتها وبدليل عروضه للكيانات الكلية العدوم ومنع الاتفاق على انها
عند بانية سلمنا انه بعض الاشياء وهو بطل ما ذكر وهو انا نعلم
اى بعض الحال ما بحوصف عند موجودة ثابتة موجودة قد عيان
الاعتصاف الحمص بها مدى حال جمهور المعتزلة الوجود زائد على الماهية
ما حق ما يمتنع ان يكون بعدوما وموجود العدوم التسلسل في زوده اشار الطائي
فيه واشتباه عنه بحضوره وتقل الكلام الى وجود الوجود وهلم جرا انتهى الحال
وهو منع الحصر بان الوجود لا تقل العقيم لا متناع نقيضة التي هي لفسه ومقابله
الاعتباس والفصل كالسواد والباطن ونحوها امتنع ان يكونا معدومين او
احدهما معدوما والاتم عدميها فيه وموجود من العدوم قيام العرض بالجوهر لا يساوي الاستناد
وهو باطل بما يحكى وجود منع قول الكل الفقيه لانه ثابت ذهنا وفيه ما فيه
ومنع امتناع قيام العرض بالعرض مع ان قيام الجنس بالفصل ليس من هذا الباب
مالك العدناء وانما يحتاج له المتمسن بعد الى ان الشركة والتمايز
الاسمات المشتركة الجنس يمتنع ان يكونا موجودين وجودا من سلبا الكل
وهو معوض بالحال الكفر وهلم جرا اما ما منعه فانا لا نسلم ان الاحوال يتنوع سلبا
مالكون حال الكفر وهلم جرا اما ما منعه فانا لا نسلم ان الاحوال يتنوع سلبا
لانها في حد ذاتها موجود ولسلم انا سماع التسلسل فيها ممنوع وهو باطل
اذ كل معقول اذا نسب احدها الى الآخر فان اتخذ الاثنين الاول
دالا على الثاني والتزام التسلسل فيه باطل اما الصاع مع انه باطل
ما يحكى بالرازي ع نقض ان الكلية لنا صفة شيوعه فلا يلزم قيامها

محال لكون المحال حال اخر وهو دوري اذ لست سلسلة محصورة بل شوهد عندهم
فيتوقف موجودها كما مر في الوجه وفيه كلام زائد وقوله وبطلان
ما فصد القول بان الذوات يفقوده في العدم سقوط ما فرعوا عليها من شامه
الاول ان الذوات يلي سابقية العدم ولكل يقع من الممكنات الحدوثه
اعداد لا نهاية لها وانها تتمايز بالشخصية الثاني لا نسلم لانها عارضة حاله
كون الذات جوهرا او عرضا ان يجعله ذاتا مباينة جعلها موجودة
لتوهمها في العدم الثاني وتقريباته في الاحداث وهو تقريب من حول الحكم الى الملائمات
لست نحصل طعارة الا لا سعت ما ذكره بل لا يكون السواد سوادا الا
عند عروضه وهو ظاهر الفساد صحيح وهو ردي اذ اللازم منه ان لا يسمى السواد
سوادا ما لم يعرض وانه ليس محال الممكن ان الذوات يشاركه نه كونها ذواتا
ومخالفة بالاحوال والصفات التي تعرضها وتباينها اي اسفار ما بها
وهو اي الذوات وهو فاسد اذ الصفات ليست لو ثبتت كانت بالوجود ما تها
مختلفة والا صح انقلاب الجوهر عرضا وبالعكس لان الصفة اذا ثبتت
صفات الاجناس حاله العدم والعدمي ما تقع به المباينة والاحتلاف كيف
الجوهرية في الجوهر والعرضية في العرض مع ان عباس عدم مطلقا حال
عروضها عبارة العدم وحصل الجماعة ان كل صفات اجناسها ان عدمت
لا الى حالة كالحركة وباشرط بها سائر العالمية ونحوها والى الاخرى
للجواهر لا صفة لها اخر هو ان الاربع اي الصفة المختصة عند الوجود
والعدم كالجوهرية الصفة العالمية الحدوثية وهو الشيء والصفة
بالنسبة وهو حصول الوجود اذا ما تم الذات عاد وصفه الحصول
المسمى بالكائنية المعللة بصفة قائمة بالجسم اي الكون الذي هو اعراض قائمة
للاعراض نحو الحي بالحياة والعالم بالعلم الى الافراد وكصفة الصورة نحو
الحاصلة لها حقي حالتي الوجود والعدم وصفة صادرة عنها شروط
الوجود وهي الحصول عن الحي والعالم بالعلم الا الحاصلة الوجود وصفة
الوجود الجالس وهي التي عباس الجوهر وهي التحيز وهي الشغل والحصول
اذ الذات يوصف بالتحيز كما يوصف بها مفاد اصل الشغل الجوهر
حال عدمه فاصل مع الجوهر وهي ستة خاصة حصول الوجود حاله
العدم صفة بالتحيز لها الحصول فيه وهي عباس حاله العدم
لا صفة بها وانما حاصل بها الملكية وهي جمهور المثبتين لصفة للعدوم
بكونه معدوما اي الحدوث وبيانه صفة زائدة على الذات الحدوثة الا البصري
فانه اثبت له صفة بذلك السابع وهي جمهور الذوات الحدوثة
لا توصف بكونها احدا وهي الجماعة توصف بها الناس ما لا ازلي
على ان الاسم حاصل بها وانما قلنا ذلك لخروجه دليل على
على جواز اتصاف المعدوم بالصفات المختلفة وانكر العقلاء اذ اتصاف الموصوف

بعضه موجوده مشروع على وجوده لا يرى حال الانتظار من انها وانما قلنا
قوله وقيه نا مشروع من قبل انه كون الحدوث ستاذكر مشروع اي الاول
صدق الكاتب الذي انها ان يكون متعلقا موجودا ثم عما او ولا وقوله ثم كما لكاتبيها المعللة
بالعلم القائم بذات العالم الموجب لها والثاني كالسوادية المسلوبة عنها
غير معللة بما حال الصفة فانه السواد وهو ما حال اذا اسكن فيه سواد من الوجود
سر الوان كل نعم بعضهم او صفة لها ما لك لجواز ان يصح على كل واحد منها ما صح
على الاخر حيث لا يتزال المتمايلات في اللوازم وفي ملزم انعدام الحدوث و
العكس وهو ممنوع ايضا تخصص بعضها بعض لانه من ايسر واسر الذات بما شرا كه
ولا صفة لها للمتسلسل ذلك، مشروع اخر لا حاجة الذي لا نعدم الاحوال
بم الحصول الوجود العيني ونوضيا ذا مجردة اي عن الصفات الوجودية
وجود الخارجي عارضة للمختصة في حال اول بنا على العدم المطلق وهو عدم
مستدام العدم الذي لا يختفر بما هيه بعينه وهو ظاهر لانتفاع الجمع والرفع في
ما زمن امتناع الجمع لا بما نعدم ذاتها في الوجود الذهني العدم في الخارج حلنا
وطلا الثاني بما مشروع بامتناع الصدق في ونظرا الى ان العدم المطلق مفهوم
الحكم عليه بكونه مقابلا للوجود المطلق وكل متصور ما ثبت وهو نصدق على العدم
لا نظر اذ كل حال ما عتبار ما بالا وعبر عن الكل شيء له وقد يوجد اي بالاعتبار
القائم وبما اسران معتمدان لما حلنا هذا وان ضعفه فنع، على ان العدم
المطلق لا يصور وهو كلام حسن عند المحسن وعلى الثاني كوجود الملك للقصير
مقابلة الاعدام لعامه واعلم ان عدم الملكة ما عتبار ان له حظا من الوجود
بمقر لا سرضيح كالعمى وملكته او بعبارة عن عدم الآخر في ادكان الصفة
الموضوع به كالعمى فانه بمقر لا موضوع خاص بمقتضى الملكة ولهذا امتنع
البصر على اي حال العدم استعداده امتنع العمى الا بعدم الموضوع
بالشخص كما بيناه فتم كلام الحبيه عن الحسرة والمنازعة في الاخ في عدم ملكة
دون في الثاني والشيخ كما بناه اخرون كعدمها عن ملكة دون الانسان
وما يجيء كلا حمته فتم فعلم ما عن ان كان عدم ملكة لا عن الجنس فلا
ولا حصر في الاحصر الوجود الا لاشي اعم منه لعروضه لكل المعقولات حتى
العدم وانتصار انه عمم بعض الى ذاتي عن بعض المشاركة له في الجنس واذ لا
حصر لنا انصار له وهذا بناء على راي القدماء في نفسر النصار فهو بسيط وفي
لفظه تسامح فاعرفه نوصف على حصصه الموجودة في الاماسان المعروضة
له صدق الكلي على حزئياته اذ طبيعة الوجود انما تتكثر باعتبار عروضه
للماسيات لا تتشاع عروض الواحد بالشخص للمتعددات فوجد في كل واحد
من عوارض المتعددات وجدان الكلي في حصصه وانه نصدق على الحصص
بالتشكيك لا بمعنى ان التشكيك في الوجود عندنا بسببه الى الكل حصة
له لما حلنا ان للوجود اولية العلة وانه من وجد المعلول حاصل التشكيك

الاولين اي الوجوب والامتناع باعتبار الذات فهم العقل اليها ثم
الحكم اذا الموضوع اما واجب بالغير او ممتنع بها فانما من الحكم دون الحكم اذ
بالنسبة الى وجود العلة وعدمها كالواجب والممتنع لذاته وح سلب كل
من الآخر اذ الواجب بالغير اذا وجد عنه علة وجوبه امتناع العدم واذا
اعتبر بالامكان الذاتي في هذا الحكم العقل ثم الحكمات جاز العقل
من غير التفات فيها الى علة الوجود والامتناع بل الوجود عن الوجوب
والامتناع بالغير الامكان الذاتي دون الحكم لجواز اذ الممكن واجب او ممتنع
بالغير الوجوب والامتناع مع امكان نقيض الضرورة عنه ازمنة الوجوب ضرورة
الوجود وذا الامتناع ضرورة العدم واصطلحنا في الاصحاب والسلب ان
استعمالنا في الضرورة للمطلقة وكل من الوجوب والامتناع صادق على
الآخر بشرط بقاء ما يضاف اليه الوجوب بعد الوجود والامتناع اي
العدم ضرورة ان ارتفع الوجود لم يمتنع امتناع العدم والكسر وكذا امتناع
الوجود مع وجوب العدم بتبدل زمان اضافتها الى المضاف اليه اي الوجود
والعدم وجميع الاشراط طامي لامتناع العدم وعندي ان اضافة اليه لا يكفي
الجمع بين وجوب الوجود وامتناع الوجود ووجوب العدم وامتناعه بصرف النظر
عن اضافتها الى هذا كله في الامكان الخاص واما الامكان العام
وهو سلب الضرورة الذاتية عن احد طرفي الوجود والعدم لا عنهما معا
فمثل الضرورة الاخرى اي ضرورة ازلية الانحاء الاخرى فممكن ان يكون
وهو سلب ضرورة الوجود فقط وهو سلب ضرورة العدم مثل الواجب
ممتنع والسلبي فممكن ان لا يكون وهو سلب ضرورة العدم مثل الواجب
والخاص عام من وجه فهذا ممتنع والسلب كذلك الوجود مثل الممتنع
واي شيء وكل منهما لا ينعكس الآخر فخرج الواجب عن مدلول
والممتنع عن الغاني وكان هذا المعنى اعم من الخاص والضرورة الاخرى اي السلب
لما قلنا لم يعلمت ان رفع احد طرفي الضرورة ينتهي بلزوم نقيض الآخر كما ان
لما قلنا لم يعلمت ان رفع احد طرفي الضرورة ينتهي بلزوم نقيض الآخر كما ان
وممتنعه واما الامكان العام فسلبي لا ضرورة الطرفين ومع اي شيء من الامكان
يكون وجوده وعدمه فالممكن لذاته الى وجوده او عدمه اي الى كل منهما
محتاج في الحالة الاولى الى علة الوجود وفي الثانية الى علة العدم
ما عتبارا وجود الحاجي يكون واجبا والامكان ح وصف طاميا اذ لا
شرط في امكان وجوده استقلالا عدم حاجته الى شرط فيه امكان عدمه
استقلالا وجوده حال الامكان كما موجب الوجود لم يكن العدم لم يشترط
وجوده وعدمه حالا يوجب من المقتضى والمانع عدمه حالا لا مفي حول
استقلالا بكذا الامكان حالا اولى ان لا ينفي امكانه استقلالا

والعلم ح اعلم ان الواجب لما عتبارات يعتبر في العقل
عند نسبة الوجود الى الماهية لوجوبه وامتناع عدمه على الوجود
الممكن فلا يكون وجوده بها ممتنع الانفكاك عدمه بالوجود في الثاني
لو كان سوبه لزم التسلسل او الدور وكل من الوجودات في الوجود
موجود بها عتبار ماهيتها فانفكاكها بالوجود لا يخرج عن العلم وح ينقل الكلام الى
وجود تلك العلة وهلم جرا وعلى هذا يحصر الوجوب بان وجوده مستلزم
امكان الواجب لانه لو كان ممكنا لكان صلة القدر ينتهي اليه وكل منتهي اليه
ممكن فالوجوب ممكن والامكان ملزوم لامكان الواجب فالوجوب للوجود
الممكن الحاصل ذاته عنه المستلزم لامكانه ممكن الواجب فالوجوب هذا طرف
والامتناع بان تعين عنه مضى الى تقدمه المحتم الموصوف وذلك ضروري
والامكان بانه لو كان شيء منا لزم تقدم وجود كل ممكن على امكانه لانه لتعليله
بسببه المتاخر عن الوجود المتاخر للمسبب عن المسبب وهو باطل لانه ح
يكون واجبا مستلزما لامكان الذاتي وهو محال لما مر وهذا انما يتم لو كان مراد
الامكان بهذا الامكان الذي هو كنقيضه بسبب المحمول الذاتي يرفع الوجود والعدم من
ذاته فيتاخر على وجوده ذاته الامكان فانه او كان وعدميا لم يتاخر عن
امكانه ولا امكان لما ذكرنا من الدعائم وح يلزم ان لا يكون الممكن في حد
ذاته ممكنا لانعدام ان حاصل عدم العلة اذ لا يستلزم ذلك شيئا منه كانه
الاسناد وسوى منع اللازم والفرق ظاهر والوجوب لا يستفيد الا
الذات مع قطع النظر عن غيره وهو الوجوب الذاتي او الغير كالمطول
ما عتبار علته والمتاخر منها ما لم يكن ما عتبار غيره في شيء من وجوده
والاول هو الوجوب الذاتي وانه محال لما مر وكذا الامتناع اما الذات او
للغير وهما اي الوجوب بالغير والامتناع بالغير ايا ما يوجبان الممكن لذاته لامتناع
عروضهما معا الوجوب والممتنع الذاتيين ويمتنع تحقق بالغير كما في الواجب
والممتنع بالغير اذ لو كان يعرضه اما واجب لذاته وهو محال اذ كل ما يجب بالغير يمكن لذاته
مسبوق بعروضه الوجوب والامتناع والامكان الذاتي يلزم احتياج اقتضاء
الصرف الخصوصية وتدامة امتناعه لذاته وعروض عرضه ممكن
كنقيضه عروض الامكان لماهية الامكان انما لعروضها اذا اخذنا ما يحمل ذا عين
اعتبار الوجود والعدم الصادر طرفا ايا ما عن اعتبار وجود علة وجود الممكن
وعدمها او له اخذت بوجوده او بعدوه طرفا الذاتها او عليها كان ما حاصله او
ممتنعه ما دامت الذات او ما دامت العلة وح لا يرفعها الامكان واذا اعتبر
الوجود والعدم بالنظر الى ما هيهم وعلتهما يجب الوجوب والامتناع
بالغير واعلم ان من الكلام سوف ودفع احتمال الا اذا
حمل ضمير التثنية في انها الى وجود العلة وعدمها بالممكن ما عتبار حول
او وجود علته يكون واجبا وطرفا الى عدمه او عدمها كذلك وعلى هذا

الوجود ويلزم فقد الشيء على نفسه او الغير وبعد الكلام فيه ويلزم وجود
الماهية من حيث هو معدوم ويلزم باطل المعدوم بالوجود هذا خلف فصح
لا الغير ويلزم الانكار عند الخصم بوجوده وشاركه الساذج المطلق وكفاه
منه مقدار سابق وموضوع عرضه شيء من الماهيات فانه لا
حصة له غير معلومة لنا وجوده معلوم وبهذا ظهر ان مفهوم
منها غير الوجود المعلوم هو المقول عليه كذلك على وجود ما وجود
الممكنات المختلفة بالحقائق التي لا اسامي لها مفصلة ومعنى انه معنى واحد
صدق على الكل في فقرع ذهن خارجي وليلزم ما ذكر ملزومه ما ذكر من الماهيه
لجواز استراك المختلفين في لازم واحد لا وجوده اي خارج المخالف لوجود المكنات
وادراك اللازم لا يوجب ادراك ملزومه بالحصة والا لزم مراد ادراك العلة
الوجود او ادراك جميع الموجودات الخاصة وبهذا ظهر ما للمصنف عند الدعى
والمدعى عليه لزوم فان مطلب المعتزل منه ان الوجود المطلق اي الساذج
لا وجه للاول الا الامكان وجوده اي المعنى المتصور اذا المطلق بما هو فكر يمكنه ما طلب لكن
المطلق بهذا المعنى المتنازع عليه في اسناده لا نسبة فكر الوجود الذي هو الغير الوجود
بالمحذور ولقائله دليل اشارة الى جواب دليل آخر لهم وهو ان
الوجود طبيعة نوعية لما مر من استواء كل معنى في الطبايع النوعية مثل
في اللوازم كما اعترف به الحكيم في امات السيوطي للملك وبحوزة
ان يعرض العروض يلزم ان يكون وجوده اعارضا لماهيته وان
الموجود كان وجود الممكن موجودا لكنه مقارن وان لم يعرض بها سائرها
موجود بالفعل وجواب ان الوجود مشكل فلا يمكن ادعاء ذلك بلا دليل
من الاستراك في اللازم او الملزومات في الحصص وقد مر وبما
في اللازم عيان ان يعرف العرضي بما لا يلزم المقارنة في الواجب ولا
الموجود في الممكن كالحرارة فان النار لا يزينه منها لعرضي استعداد ما يوضع محلا في
اما فان الوجود على المختار فالانسلاخ منها حتى حال الماهيه عند افتقار
في الوجود والعدم لجواز ان يتحرز حيث هي كالماهيه الممكنة فما يقبل
وجودا ما حيث هي فلا تقبل والا لما تأثر للعدم فيه بطل الاثر فيه
اذا كانت بعد طلبه الوجود ومفقوده لزم ان يكون موجودة اذ ممتنع
ان يوجد فيه حيث معدومة وحيث هي هي لا ضد لا وجود حيث
هي هي لا يكون الوجود حاصلا وهو لا يكون الوجود مطلوبا لانا الموجود
بالضرورة محلا وبعضه صفتها فانها يجوز ان يعرضها على وجه العلية
والمعلولية بلا اعتبار الوجود والعقل السليم فارق بين وصفه
الوجود وعدمه ولا بد للعرض بالحمل الاولي ان يحمل الوجود
في العقل لانه العين اذ ليس للماهيه وجود غير العين بما عارضها
آخر فانها انها بالوجود او عقل بخلاف كذا فانها علة العين
اذ ممتنع ان يكون الماهيه العقلية عند وجودها في العقل فاعلة لوجود

له والوجود اشارة الى انه من المحمولات بالضميمة اذ لو حمل العين
كان زائدا على الماهيه المعروضة لها سواء قيل انه عليها او كان جوهرا فانتفى
ان يكون وصفا مقوما معروضه ممكنا نزع عنها لانه وصف الوجود فيها ممكنا مجازا
ويحمل وحصوله فيه وجه من الوجود وجود آخر سلمنا فيه
على محل وناقض منه هذا بما مر ونفيه نفي الحمل اذا المنفي منها ما لا تناس
العالية بالنفس خروج ما ليس بعض من الممكنات منها وسواء الوجود
من المعقولات الثانية اي من الاعراض العامة لجنس الاشياء العروضها
للماهيه فهو من التوالي المسندة الى المعقولات بتأويل والعنا بوجود الوجود
شيء موجود او نفي بل الوجود عينا الامكان او خبر اوجوبها ثم يلزم كون
الحصة ان يكون موجودة وكذا العدم اي انه من التوالي والنزع العين عن الماهيه
موعلم بل الحدوث اي احتماع المعضد اي موجبهم العدم وكذا جاهتها
من الوجوب والامكان والامتناع وكذا الماهيه من التوالي فلا يكون للانسان
ماهيه اخرى زائدة على حقيقته والكلام هنا في العارض لا ما صدق عليه الماهيه
فانه من حيث هي ماهيه ما وقعت على الحصة ما عتبار ذاتها لا ما عتبار كونها
موجودة او معدومة ومن ظاهر وكذا العقل في الكلي والحمل يعرضها
عند سبب الماهيه لما سلف اذ لو كان الاقتضاء لاقتضى للذاته والعرضيه
في العين احاله بل لعرضيا للحصة فتعين عند اتصافها بها الوجود فيكون
التي ذاتا لا عرضيا لا خير وكذا التحسيه والتعليه والتوهمية فانها كيف
اصوان حق امور نفاد الماهيه وعرضها والاتصاف صدقها على زيد وعمرو
الاتصاف عليها قوله دللعقل عرضه بان قصور العدم اعلم
ان العقل يحكم بالمناقضة من السلب والايجاب عند استجماعها شرائط الحكم
منها بموضوع تصورين بما دام ذات المناقض من قبل النسبة والاضافات
ممتنع تصورة الواحد تصورا وموضوعه ممكن متصورا السلب والايجاب
عنا وسلا استناع له احتماعها في الزمن عنا اذا لا تناقض الحقيقي بينهما في
الواقع في متصور العقل صورة ما ويحكم عليها بانه ليس لها العين ما طابقها
ثم متصور اخر يحكم عليها بان لها العين ما طابقها واذا حصلا فيه حكم
على احدهما بكونها مناقضة للاخر لكن لا من حيث هما محتجان في الزمن
ما عتبار ان سلوا طابقا للعين وتحقق فيه دون الاخر وكما ان للعقل
ان يشترط احتماع المتضادين فله ان يتصور جميع ما سوى وجوده كانت او لا
وله ملاحظة عدم كلها بصورة العدم المطلق والنسبة اليه اي كلها ممكنة
لا اعتبار عدمها الذي من شأنه وامكان العدم ما العدم وكنفسه ان الذي من صور
للعدم صدق ما معنى لا يصدق عن صورة الوجود ثم متصور وقوعها يكون العدم
بما ما عتبار صدق صورة وقوعها المطلق ما عتبار اندفاع مطلق
الوجود اي لم يتصور الذهني والمحاذاة في الخارج فانا نعلم ان الوجود

اما ثابت ذهنا او غير ثابت ع ان اللانسان فهم للثابت من حيث انه ثابت
لما ان الذهن وفهم منه من حيث ان حكمنا عليه بما هلة للثابت اذا الحكم على
ما ليس ثابت مطلقا من حيث انه تصور لا اعتبار انه لا ماهية والا ناقض
لاحلاف المفروض من وحكمنا باعتبار هذا الاعتبار اذا اعتبرنا الماهية
ثم الحقنا لاف واما في تورث الضلالات وهذا اغرب من كل وارد سبق ذكره
وهو جواب عن جواب الرد على ان للعقل تصور عدم الكل لان العقل يفهم
الوجود الى الثابت فيه ويحكم بالامتناع والسلب منها وهذا معروف
بالكثرة الذهني ما ليس بثابت ذهنا ثابت فيه ملا العقل تصور الناس
فيه وسلبه ما عتبار من وجه السوال ان اعتبار احدهما عن الآخر
مستند عن بنا ما الحيثيات من ماهو به حتى يحكم منها بالتمايز ملو كان العدم ممتازا
عن الوجود كان له هوية ممتازة عنه وانه محال اذ للعقل ان يحكم بكل هو من مع
هوية العدم بتمايز منه وشبهه هذا كذب وهو ان ما منع لزوم
الهوية لكل ممتاز من ذلك ما حكم بامتناع رفع عن الماهو به مع امتناع الهوية
للماهو به ولو سلم سوية لكل منها لكن هوية العدم مندرجة تحت الهوية
الهوية ومتناولة لها ما عتبار انا من ضمنا لماهو به ولا استحالة في كون الشي
قسما من شي وشيئا له ما عتبار من كاتمة السرت وله واذا حكم
الحكم الذهني لما ان يعتبر بالنسبة الى ما ليس بثابت فاما ان يكون حكم
الذهن على العيني ما يحقق فيه اتفاق على الاول يستفاد منه صفة ذلك الحكم
وحسب مطابقته للعين بمعنى انه يكون كذلك في العين كقولنا الانسان
جسم والاكار الحكم الذهني مع كل الواقعي ما طلاقة بنا على الثاني وهو ان
حكم الذهن عليه لكن ما ليس بمعقول كقولنا الجسم بكمن والباري وهو ان لا يعتبر
بالنسبة اليه بل حكم العقل ما ليس على الذهني ما ليس ذهني معقول كقولنا الوجود مثلا
للامتناع لا يستفاد منه مطابقة وحسب الطابقة لما في الخارج اذ ليس في الخارج جسم بكمن
ولا وجود ومثالهما مع ان الحكم في الثالث غير ما خوذ بالنظر الى ما عان والوجود
الطابقة لما في الخارج اذ ليس في الخارج جسم بكمن ولا وجود ومثالهما مع ان الحكم في
الثالث غير ما خوذ بالنظر الى ما عان والوجود وحسب ما ليس في الذهن اذا الذهن
قد تصور الكاذب اذ حكم على ما ليس في الذهن انه واجب ما ان يكون ما عتبار في
صدق الحكم الذهني وحسب مطابقته ما ليس في نفسه لكان لهذا الحكم ما خذ ورة
ان لم يصدق معقوله فيه مطابقة لهذا الحكم بكون ما ليس مشتركا في صحة المطابقة
للعين والذهن بل الحكم الصحيح في العين فيكون مطابقا لما في نفس الامر فان ملت
عرضا في حكم ان الحكم الذهني الصحيح منها هو ما عتبار مطابقته لما في نفس الامر اذ
المعتبر في نفس الامر العيني او الذهني وقد العيني ما عتبار كل
منها هنا ملت الماد من نفس الامر هو العقل الفعال المنتقش تصور
المعقولات على نفوسنا وفلكر فان كل صورة او حكم ثابت في الذهن
ان

ازطابق الصور المنتقشة في العقل الفعال وصادق في الافهو كاذب وفيه بحث
زايد هو انه غير مدرك الوجود والعدم قد يحكم ان على الشي كقولنا الانسان
موجود او معدوم وقد يحكم ان ما ليس بمدرك منها بالجزئية كقولنا الانسان
ليس هو ضاحكا او العدم عند الفيلسوف فهو ارتفاع للمحمول عن جل الشي على
موضوعه مستند على العقل بعد سلبهما من وجه والاكار من وجه لارتفاع الاكار
وكل وجه والاستحقاق بحكم في المتداد فيه وما طل لصحة قولنا الانسان
جسم والفارق من كل وجه لاستلزام حمل احد المتباينين على الآخر بحاله
الاتحاد فتكون احداهما اي الموضوع او المحمول كقولنا الانسان ان كانت او عكسه
فتكون الناطقة ان كانت او عكسه وقد يا فتكون
عليه هو به الاكار والاحقاق ان الموضوع والمحمول فيما ان لم يفارقا الاكار والمحمول
سلبا زفي ما به العاد الموضوع والعقل ما لست من الباقين لا يتصفى تمام
احدهما الآخر فيما الدهر محل لصحة احدهما ع ان الجسم الانسان ما الانسان
والعكس التام المذكور ع انه اعتبار عقلي يلزم سلبهما ذهنا ولو فرضا
ان العاد المذكور يستدعي التمام لكن لا ينفي من انتفاء كون الموضوع
مثلا ذهنا معتبرا فيه عدم التمام اذ ذاك اعتبار وزايد على الطرفين
لا يصفيه مجرد التباين وهذا فيه بعقد عندي مع لسه والثبات
على الحكم المتصف الصفة الثبوتية بحسب ثبوته وبوجه ثبوت
الوجود لما هيه اذ ثبوتها لشيء الوجود يجر الى التسلسل وردبان
عروض الوجود لها ليس كحلول الناطق في الجسم لتصفي سوت الجسم اولا بل
زيادته عليها في العقل لانه العين يلزم ثبوت موضوعه فيه فما سله
ان اثبات الصفة الثبوتية العدمية لمعنى السرت العيني والذهنيه
الذهني والاسر في البعد لهذا الحكم ما به وسلب الوجود عنها لا يستدعي
غيرها عن غيرها وشبهتها في منعها ليس على ع الذب نعم سلب الوجود
عنها من حيث هي هي يستدعي ثبوت لها التي والفرق ظاهر
منها ثانيا سلب المسلوب عنه الوجود وهو جود في نفسه فالمسلوب بنفسه
السرت قبل الحكم فيه لانا لسلب الوجود عند وجود ع ان الذهن
فان كونها مسلوبة الذهن وصف زايد عليه والمسلوب عنه معروض
لان حيث اتصافه بهذا الوصف او موضوع وان كان لهذا الوصف
او عنه ملبس بشيء ما في سلبه عنها والحال والذهن في الحالين ذا ليس
في العين حمل ولا وضع ما صدق عليه احد الموضوع والمحمول ليتوهم ان
عنصر عن رفع الجمع فان والحال ان الشلكر خرجه ان بعض الجمع فان
او ان ما حمل والوضع وجود بعض كالعاج والعاجي والموصوف والصفة
والموصوفة ان اعتبارك الحاصل لانها لو وجدت كانت عرضا لمحل
محل فانعدامها بها موضوعه اقرب وسلسلة قد بطل

تتمة

بالوجود اسناده الى نفسه الى الوجود بالذات والعرض وذلك لان الوجود اما
حصول مستغن عن الغير او احتياج الى موجود بالذات وهو الجوهر والثاني
موجود بالعرض وعرض كالعرض وعلم الحكم او موصوف بالعين بالقيام والعرض
ثم الوجود اما عيني او ذهني وتقدم ان الكتابي او الخطي وهما محاكيان
اذ العقل لا يحكم بان الشيء موجود في اللفظ او في الكتابة الا
عليه الدال على الذهني بل انما دلتنا عليه حكم العقل بطريق الجواز انه
موجود فنهما تسمية للدال باسم مدلوله والمعدوم ضد الحكم والعرض
امتناع اسناده المعدوم الى الماضي والحاضر او المستقبل لما اول
وجب تناول المعدوم الممتنع له ولم يتناول عن الغير فيمتنع الحكم
عليه بصحة الوجود ونقض بالحكم عليه بامتناع العدم وقد مر بحكم الحكم
الحكم عليه وح يصح الحكم ودفع بان الحكم لا يصف الوجود الغير
بالازلي وهو معتمد في النقض ونقض صحة الحكم عليه لا يستلزم صحة ثبوت
العدم لجواز ان يصح الحكم عليه بانه عدم ثم وجود ثم عدم والامكان لهذه
الثلثة واثبت اذا ثبت وجود العدم مستمرا والامكان ان اعتبر بالنسبة
الى وجود بقاء الموجود فنفي الغير في الامر الثاني في كان في الحكم الثاني
لصح اعادته لكان غير موجوده المستداوم وح يلزم تحلل العدم من الزمن
ونفيه جزوه الزمن بعد عدم محض ويحلل العدم من اجزاء واحد
محال وصدق الثاني مع امتناع العدم لكل عدا واحد وهو ظاهر
الباطل لو اعدم متى وقت بعينه ومتى المستداوم لانه اذا اعيد وجد
مع مثله مستداوم يكن بينهما مرتبة الا بالذات والذاتيات والتوالي
والجواب المجموع ان الكون الجملة كان لم عدم ثم وجود والصفة حالة العدم
ما زال كان موجودا والموصوف لم يكن بل لم يكن وجود فنفي الكان هذا
الزمان محال لاستلزامه تحقق الماهية في العدم لكنه يصح الحكم عليها عند وجودها
ثانيا ما نهاية بحالة العدم لكنه محال عارض الماهية من حيث هي وقد يكون احدهما
بالاعادة والآخر بالابتداء لان الكون الذي فيه ما فيه مرة لم يكن
لو اعيد لكان صدق المتكلمين عليه دفعة اخرى وجوده انه لا يلزم كل
على تقدير ان يكون بعد ما كان مكونا مستداوما وهو محال او يلزم
تعدد قدماء معا على ذات واحدة وهو انما وهو محال والتوالي
وشخصانه وفيه نزاع طويل الذيل اسرى لو اعيد لزم التسلسل
وجود زائد الوجود الحاكم عند استداء والمخاطبة ليست الا الزائد الوجود
وصفا تزيل تكلفة والتالي ظاهر الملازمة في الاول لجواز وجود فيه مرة
وعدم لغاية وهو ملزوم التسلسل وهذا الوجه كان لاسلاف العدد
سوى جمع الاجزاء المستوي وجوده في زمن وجود الجزء والكف
وسلبي عليك فاسعفان به في تحقيقه وذلك الثاني ان اوساع

العدد اشتمل ان يكون لها هيه او لازم لها والا امتنع وجوده اذ لا لانه
شامل مكون لها ولا يزول الامتناع عند زواله مكون ممكنا ذاته
واجيب عنه بان امتناع العدد الثاني لازم لازم
لماهيته المتصلة بالعدم بعد الوجود والملازم منه الامتناع العدد
وامتناع الاخص لا يوجب امتناع الاعم وهو ظاهر وفيه بحث مر
وتمسك متمسي الوجود الواجب والممكن جوهري بان العقل الصريح يحكم
بان الوجود اما ان يستغني عن الغير اصلا او ابدا وهو الواجب والثاني
الممكن وهو ظاهر لا يخفى في بعض تعليقاته ان الوجود المتمسي المتالس
اطلق اذ الاطلاق حقيقة حيث يصح تمسي اي متمسك بما عند
ذلك الشرط اذا اعتبرت بتمسك بلا وجود مع هذا الشرط بلا قيد
مشروط بحيث القيد وشيء ح تمسك اي مفهوم معلومات اخر صير
مفهومه مع كل واحد من تلك المفهومات شيء اذا حكم العقل بانه على اخر فقد تمسك
وجود والمحكوم عليه اربعة وذلك اذا كان الحكم مشروطا بامر ما وقد اعتبر
احدهما وذلك كالحكم على الممكن بالامكان فانه اذا حكم عليه بالامكان احدهما فانه
ما يلاحظ منه احدهما والامكان واحد او متعدد بتعدد سبب الامكان الممكن
حيث يتعدد بالطبع وما هو عليه من وجود او عدم وفيه نزاع سيذكر ان شاء الله
هذا ما سبق في بعض ان الحكم عليه بالامكان ان كان بعد وجود او انتفى حصول
الوجود والعدم له لامتناع الجمع بينهما واذا امتنع حصول احد الامكانين
وح يستحيل الحكم عليه بالامكان وان كان سبق وما امتنع عليه فقد الوجود
فلا حكم بالامكان ان قلنا ان المتنع محاله الامكان مع وصفي الوجود والعدم وانما هي
لا يمكن عن احدهما متنع الحكم عليها بالامكان وانما سقط الا ما عند وجود الامكان
الذاتي لا عند الوجود والعدم بل الماهية من حيث هي ليست محل الحكم بل
موجودة او معدومة لتناقض الحكم عليه بالامكان الماهية مر
اعتبار يمتاز ان الماهية انما تكون الحكم عليها لتقدم بتاليم حين اتفق فيها
به ان لم يعتبر ذلك الحكم الماهية بالبات حال وجود او عدمها لا يمتنع
حصول لها عند ذات بل الماهية الى الذهن اما عند النظر الى ذاتها
لامع الغير فلا يتقل الا احدهما لا بعينهما فلا امتناع امتناع لاجل الى
شرط المحمول وهو لا يتقل الامكان الذاتي على ما مر تحقيقه ثم قد تنظر الى
الامكان بالعتبار ذاته الى الثاني فيقال ما يعرض الكون ان الوجود
او العدم على اي وجه هو فهو وجود او العدم الممكنة لا يكون موجودا او
معدوما او وجوبا او عرض الكون عند ذلك من البقاء ما لا ان اول اعتبر
مع احدهما ليتحقق انه ما لم يكن له امكان آخر ينظر اليه عند
العقل وقد ينظر فيه لا باعتبار انه الله بل باعتبار انه معقول في ذاته

ومؤثرة الشاهد ونحوها لا للفاعل ولهذا اذا وجد ناظر
الثاني بنت صوان استناد الممكن الذي الحدوث الوجوب
ما كان مثلا الى المختار اذ فعله متأخر عن عدم الاثر لانه مبدوء
بالقصد الى الايجاد المقارن لعدمه لامتناع القصد الى ايجاد الحاصل
صورة الحدوث لتحصيل الوجود له فيكون حادثا والفرض خلافه
خلافا للحكيم السابق الاجماع ولا شرط العامل بالقدماء
اسمه اذ الفاعلية وسلبي هاشم المختار للاعراض الخمسة الحالة
بالجوهرية والبحر بانه من الباطل بالقدماء الخمسة اجماعا فان الكون
والنفس واخر مستقل حي وهو الهيولى واخران لاحيان وحالان علاقان الاول
مستقلان للاجسام والحلاء ما يحوي من جوهر شاغل عداه. ولا
يلتفت
والاقتضاء ما لم يكن كمال حاصل زماني مسبوق بمادة لانه لم يكن واجبا كان
متقدما عليه وهو عرض فيكون له محل موجود لامتناع كون الموجود
محلا للحصول وهو الحادث وزماني وهو ظاهر ضرورة سبق عدمه عليه
سبقا لا يجامع وجوده وهو اما كان وما نه باطل لاستلزامه التسلسل اذ
الحادث يمكنه محلا ان كانت تقارنها مادة لتقرر متسلسلة وكذا اجزاء
الزمان على ما مر هذا السبق عند الحكيم لما مر من امتناع التقدم بالعلية
والطبع والشرف الرتبة مطلقا فان آخره ومتسلسل واجب
عن مر وان كان يطلق على الذاتي الثابت لكل ما عدا الواجب لمعنى
من اثباتيات وهو صفة يقتضيها الموصوف اقتضاء الماهية بها
ما ركبها على الاستعداد اي الوجود لانه من مقولة الكيف وهو عرض
لا يحتاج بعد الخروج الى الفعل يقتضيه محتاج الى محل بدوامه والامكان
غير محتاج الى المحل بل المحقق الاول وهو لا يصح بحالة وتقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض لذاته لما مر لا يعتبر في الزمان وردّ بما مر ان الزمان متخصص
بما استعداد له وبعد البحث والتسلسل والثاني فان اجزاءه لا تتقدم
بعضها على بعض لذاته وناظر كذلك كانت اجزاء محصلة ما هيته وكان
الزمان موجودا في آنات وهو باطل عندهم واما عندنا فلانها ملتقى الطرفين
ان كان عدميا كقدم العالم وتوالي الامثال وان كان وجوديا فلان
ان كان واجبا وظاهر وان كان ممكنا امتنع ان يؤثر فيه المختار لان فعله
حادث يمكنه والمؤثر موجبا فان كان واجبا دام بدوامه والحكم ممكنا
تسلسل ولا بد من استناد البه ممكن دواما مادته وهو
الفعل الذي فالماهية ما به الشيء هو هو اذا وانها مقتضى
عما مر بل سيأتي ان احداث ماهية السؤال عندوانها مطلق الا الاكثر على
الاول يعقل واذا كان مطلقا ما مع الوجود مثلا لها حصة وذات

والكلي الجسم الخاص اي العارضة للمعقول الاول جزاة ان ما نية
مثلا معروضة للحصة والماهية والذات هذه عوارض يعرضها وهي مكون
ايضا فاي شيء حيث هي هي فاعرضها معروضا عوارض ممكنة كانت
او ممتنعة كالوجود والكنز والوجوب ونحوها بمعنى لزوم هذه الاعتبارات
لها بنفسها ولا جزء انها بمعنى خلو عنها الواقع لامتناع انفكاك عن
المقارن مع اذا كانت احدها اشتمل صدقها على الكثرة وبالعكس بيد
لو كانت الذات نفسه واحدة وامتنع صدقها على الكثرة وبالعكس بيد
الاعتبارات لما حق بالحق بعد تحققها وهي قابلة لها قبول المادة للصور
المختلفة والاعراض المتضادة وحيث اذا انضم اليها احدها كانت الماهية
بها متصفة به فالاثنتين مثلا الاتصاف به مثلا اذا عرضتها الوحدة
كانت الذات بها واحدة واذا عرضتها الكثرة كانت بها كثيرة فالواحد
صفة موصوفه الماهية بها الماهية واحدة على هذا وهكذا باقي الاعتبارات
الماهية باعتبار اتصافها بالقدر الآخر فالقابل من المقدار الخاص
لا باعتبار الماهية وان اتصفت بالمادة وقس الباقي عليها فاي من حيث هي ليست
الا الماهية وان تحققها العوارض على البدل على ان هذا الوصف انما
تحققها عند بسيطها الى هذا الوصف مكون اي زائدا عليها الصفة
فان قيل لانها انما من حيث هي ليست الا هي لانها اذا استلزم وطرح
المعطر كتب الحمار من حيث هو حمار ليس بابيض لا احتمل بانه
من حيث هو ليس بابيض موجود لكن بابيض زائد عليه ملتزم من
العين بانها من حيث هي ليست الا هي فانها ما مر ولا يجيء هذا
السؤال الا سلب كاشف لكن فصل الحقيقة الاعدام ومعناه انا لا نسلم
الحمار من حيث هو ليس بابيض بل نقول الحمار ليس من حيث هو حمار
ان ناشئ السلب على من حيث هو بانتفاء جزئه والعرف بين
العبارتين ظاهر هذا وهو لنا من حيث هو حمار من الموضوعة بعد الوجود ليس
جزء من مفهوم السلب حتى يكون مكذبا للاول بالصدق بل يكون مفهوم
الماهية فقد وجد مجردا عن جميع الموارد ليس شرط تجردها عن
الكل حتى لو انضم اليها شيء منها كان زائدا عليها والصدق مجردا الماهية
مع ذلك المجموع محل مر لامتناع ان يكون المركب من امور مختلفة
عن كل واحد منها لا يصدق الا من حيث ان كل منها متحقق
وكل متحقق فشأنه ان يتشخص بنا لا يكون مجردا عن الموارد فهذا خلف
وقد وجد اي ماهيته بشرط شيء اي لا شرط التجرد ولا شرط ان
الموارد يكون شيء منها وشيء منها عن كما مر فلا شيء ماهيته

ويبقى الماهية لا مشروطا بشئ وهو الكلى الطبيعى اذ هى بشرط لا شئ
وحقايقنا وانه موجود فى الخارج لانه جزء الماهية المتحققة فيه وجزء الشئ متحقق
التحقق فلا موجود من الجزء الا ويكون متحققا والا لكان المعدوم بوجه شيئا من الوجود
لانه لا وجود لما لا يتحقق بوجه ما اصلا فلا يوجد منها الا فرد واحد والا لكان المطلق
ان يكون فى الخارج اكثر من واحد وقد مر انه ليس كذلك ولا يلزم منه
ان لا يكون الكلى الواحد موجودا فى كثيرين اذ الموجود انما هو وجود شخصى
ان لم نقل بان الوجود حقيقة واحدة مشككة ذات مراتب متفاوتة بالشدة والضعف
على ما حقق فى محله فان قلت الخصوصيات المفارقة لها انما تكون مغايرة
للكلى العارضة له الكلى الطبيعى بما هو كلى منتزعة عنها وما ركب من الكلى
وهذا العارض يمتنع عقلا ان يكون موجودا فى الخارج اذ كل موجود فى الخارج
مركب منه ومن الماهية ضرورة ان كل موجود فى العين شخصى ولا شئ من الكلى
بانسان وبمعنى ذكرنا انفا بموجود فى العين شخصى وايضا الكليات من
ثوانى المعقولات لانها حاصلة لها وجود ما بعد اعتبارات ثلثة منها كلى او معقول
ثانى وعقليتها وكليتها لا من الخارج مع العلم عن الخارج ظرف حمل
والماهية اما بسيط او مركب لانها ان لم تكن ذات جزء فالاول كالواجب
تعالى فلا شركة لغيره معه اصلا وان كانت ذات جزء فالاول كالواجب
سواء كان الجزء خارجيا اى البسيط بالصورة او الكلية فالثانى ايضا
سواء كان المركب نظاميا او اتحاديا لانها ان لم توجد لزم تركب كل ما هيته
من امور لا نهاية لها اصلا او لانهاية لها مع فقد بسيط وجد بسيط اذ كل
كثرة متناهية كانت او لا مالا واحد منها موجود وقد مر ان الواحد لا يكون فى ركب والا
يمكن وصفها بما هى وصف البسيط والمركب اعتبار ان عقليان
عارضان لذوى هما من الماهيات اذ لا وجود لبسيط او مركب خارجى فلا يصدق
عليه عارضان بل يكونان من المعقولات الثانية كسائر ما يتشارك فيه كل
عقائد مصنف عقائد يتسلسل وهما متقابلان لانتزاع صدقها على
ذات واحدة وقد يضافان فان البسيط بسيط عند ما يستند الى مركب
بمساطته باعتبار ما يكافئ المركب منه ومن غيره والمركب مركب بالنسبة الى
بساطته يمتنع الاضافة منها واذا اضافا ما باعتبار الاضافة بما يكافئ
اعتبار ما الاول اعنى المحقق من وهى اعتبار ما يرتبط الى الغير ما عرضا
وخصوصا لان البسيط بما هو بسيط لا يجوز كونه مركبا بان يكون البسيط مركبا
اذ ساطة ليست باعتبار بل باعتبار ركنه جزءا من مركب فظاهر وامّا البسيط
المحقق يمتنع ذلك فكذلك والاضافى اعم من المحقق ويكون المركب بالمعنى
الاضافى اخص منه بالمعنى المحقق لما مر من ان بعض الاشياء اذا تبعه من
المعية والخصوص وجود واسما عرضا فقد يفارقها كسكنة العين واخصوص
بخلاف الاعتبار ما كالبسيط والمركب الاضافيين بالنسبة الى البسيط
الاضافى والمحقق فان اراد بقوله وقد يضافان فساكن فى
ثم العين والخصوص اعتبار ما الماضى المعنى الذى ذكرناه بلفظ

تاخر عن اثباته ونفيه بعينه وان اراد غير ذلك اى اخر
كما يحقق الحاجة الى الغير بين البسيط والمركب اذ كل منهما ممكن وكل ممكن
محتاج الى سببه لما مر وبين متقدم واحتياج البسيط الى الغير اعدل
انه لشئ محال على ان الجمع بين الامكان وانافى شئ لا يتحقق به وان
البسيط بما هو بسيط لا يتحقق به الماهية ولا التركيب فلا
خلاف وحاصله انه اذا عتبر بعض ما تتشبه مع الماهية والوجود وبينه
عليه كل منهما الى غير ذلك مع قطع النظر عن البسيط ملزوم لنفى جميعها والمركب من ذاته
يتحقق عند تحقق البسيط وقد علم ان كلا منهما قد
ينتفع بنفسه كالجوهر والعرض فان قد يتحقق ان الحال كالكيف والبياض وقد
المركب الاول لا يمكن فيه احدهما بنفسه وقيام الآخر به الى آخر الامور
فيه وكذا الام لا يتم بنفسه وفى الثانى لا يمكن قيام كل احدهما به الى محل اذ
انتفاء واحد منهما يوجب والمركب الذى فيه نسبة يوجد بانتفاء منها
فيكون بحيث يتحقق من قبل على تحقق احدهما عينا وذهنا حينا ما عينا وكل
منهما متقدم فى الوجود والعدم وعلى ان نفى طرفى الدوام يتوقف على عدم واحد
لا بعينه ما نفى احدهما فقد ام اى جزء كان عليه الدوام متقدم عليه والا
مطابق الحاجة بحسب الحكم بالتقدم فى الوجود والعدم اعنى التقدم الذى
فى المركب بحسب احدهما بعينه وهو ظاهر فى الامور والتقدم
العينى يستلزم عقلا الجزء من سبب حدوث لانه اذا تحقق كان يتحقق
قبله وما تحقق امتنع عند تحققه احتياجه الى امر حدوثه متحقق عند ما حدوثه
وانما قلنا عند حدوث لما علمت لانه لا يمكن من قبل على التقارن والتقدم الذهنى
يلزم كونه مثلا عند متقدما عنه قبل الذهنى ويلزم الخلف اى وجود الشئ عنه
والذهنى اعنى ما يحكم العقل بوجود احدهما بعد تصور الآخر وحكم
لعلوم الماهية والجزء الذهنى اخص من العينى اذ ليس كل ما هو جزء ذهنيا
كذلك لازم العين وكل ذاتى جزء ما هو كذلك وهو ظاهر والوجود من
والعدم ومن متفاوتة على الثانى اسنغناء عن البسيط بحسب ما عرفته
المالك اسماع دفعا مزدوجا كما مر والاخذ بان اضافا ان لتحقق بعضها
بعض الاقسام ولا مدخل لبعض اجزائها الماهوية الا بعضها الآخر بحصول
الا ماهية المجعولة الاستغناء المتقدم له فقد يحتاج الصورى الى المادى بحسب
الاشخاص وقد يعكس كما بعد كيف الصورى فى الجسم وقد يسلم الحاجة الا الى
يحتاج كل منهما الى الآخر لكن لا باعتبار واحد للزوم الدور كما مر والصورة
لاحتاجها

ة الوحدة الى الصورة واصناف الصور في الشخص الى المادة ثم المادية المركبة
الى عيسى ان يعتبر بعض اجزائها عن بعض في الحس بمعنى ان كل منها
وجود امستقلا بحيث اصح بها وعند ذلك الا خر كالمثلث المركب الخطوط
واما قوله ان زيدا في الذهن كتصور عمرو الزاد عن فصله اذ واكل
نه لا في العين لم يرض وجود واحد للمادة والمركب فيه اذ لو جاز ان في العين فان
كان كل منهما محسوسا كان الاحساس احساسا محسوس لا بهيئة واحد محسوسة
وهو محال وان كان احدهما محسوسا كان الاحساس احساسا اما بالجزء وحده
او بالفصل فقط فلم يكن السواد محسوسا مطلقا هذا خلف وان لم يكن شيء منهما محسوسا
ما تزاد وهم يحصل منهما عند الاجتماع لم يحس كما اذا وان حصلت
كانت معلولة له لا جتماعهما لتوقف حصولها عليه فلا تكون خارجة عن العلة
عارضة فالمركب من فاعل السواد اي الاجزاء الفاعلة للهيئة المحسوسة في
ماله الى الاجزاء القابلة لها ايضا فليس المركب من نفس السواد ومحله بالتحيز
من الوجود الذي لما هيتيهما من الذهن ومن الماهيتين من الحيز والامكان حكم
الفقار مركب السواد منهما في الحيز خطأ هذا ما قال وفيه بحث اما ان
على بعد التنزل في الحس يجوز ان عنى عرض وجود واحد للنوع وجزئيه فمنا
لا متناع تتمام الوجود واحد بمحال كثيرة مع ان الادلة على الشق الاول لا تعم
ان باعتبار عرضها العموم وخالفه الى الخصوص بحيث يمتنع اجتماعهما
حصة كانت اولا الى تتمة لانا اسلمنا ان يكون متحدا حقيقة الى بعضها اعم
من البعض الى مساوية للاول اما منها عموم من وجه كاجزاء الحيوان الانسان
او عموم مطلق ج اما ان يكون العام مقوما لما تحاضر كالاجناس او بالعكس
كالماهية المركبة من النوع والخاصة الغير الشاملة لما تحاضر من وجوه اصناف البعض
الى البعض الثاني اما ان يكون في الماهيتين المركبة من اثنين وعلته او منه ومعلوله
او منه ومن غيره علته ومعلوله سواء كانت الاجزاء وجود به او غيرها
كما مر وفي وجوه اخر يمنع اجزاءها مذهبا باعتبار يكون ملاقيه وج يمنع
يمنع حمل كل على الماهية وبدليل على وجه يكون حقا وج يمنع حمل على
الماهيتين مطلقا الجواز لنا اخذ شرطا ان لا يكون وجه ما ليس منه ان الشرط
ان لا يكون وجه ما ليس منه ان الشرط ان لا يكون وجه ما ليس منه ان الشرط
مسلوب عن الانسان اذا اخذ من حيث هو هو ايا يقطع النظر عن
انها طبيعة وغيرها كان حقا يحمل على الانسان ج لصحة نحو كل
الله واذا ضم انها طبيعة كان الحق ج النوع ويمتنع حمله على الانسان لانه
نفسه ويمتنع حمل الشيء على نفسه حملا مفيدا فذلك اعتبار ان عقلية فقط

ة الجزء من حيث الماهية اذ وجد الجنس والنوع واحد فيه واذا اخذا الجزء
على وجه يحمل عليها عرض لها كالجنس والفصل لانه ان كان الجزء المشترك للماهيتين
والماهية ناخرة للحمل يكون الجزء لهما فقط فعند احد محمولا لا يرضه الجنسية
اعني مقولة على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو الفصل الى الجزء الذاتي حملا
الى جعل الجنس والفصل واحدا ذا تا على الفصل المطلق ج من نظم فصل
الله اذ لو جعل المطلق الا في ضمن المقيد لجعل الجنس فصلا فلم يتميز
الجنس والفصل شم اذا نسبنا الجنس ج فصلا الى الماهية والصورة كان الجنس
اشبه بالمادة من الفصل والفصل اشبه بالصورة منه ظهر ان بالفصل يحصل النوع
بالفعل وبالجنس يوجد بالقوة والجنس محمول والفصل عليه والفصل نسبة الى
الجنس بالمقسم اي يكون مقسما له والا لكان فصلا ونسبته الى النوع اي الجنس
المقيد بالفصل بالمقوم اي يكون مقوما له لانه جزء ونسبه اي حصة النوع الى
بسيطه الخارج عن الجنس بالعلية كما عليه الشيخ لمنع على اذ لا بد من اعتبار البعض
الى البعض ليحصل الماهية المركبة كمن الجنس لا ستلزم الفصل ومنع ان الفصل
فصل به واعلم ان هذا القدر لا يوجب الحاجة بل الوجه ان نسلم غيرية
ان المطلق لا يوجد الا في ضمن خاص كما ذكر فلا نسلم انه وجد الجنس له بل
فصله اذ الفصل يعبر عن الاشارة كما في الجنس ان استقام على اي الذات
او على اي المحدود فقط بحث ذكرنا من ان المطلق قد الفصل الا تام وهو تمام
الحقيقة المحمود لا يكون الا واحدا لانه على تقدير التعدد والتغاير لتعدد لزم
اسناد المركب كل منها فلا يستغني عن الآخر في التحقق فلا يكون فصلا وانما
عنى تام وهو المحمود الذاتي وقد تتعدد هذه الجنس الماهية قد يكون واحدا
كالجسم الذي جنسه الجوهر وقد يكون كثيرا كالحيوان المندرج تحت اجناس
متعددة عنده انه لا يمكن ان يتعدد في ضمنه واحد بالعدد لتقوم البعض المخصص
لكان فصلها ان اي كان جعل الجنس واحدا اي موجودا ان بعد لم يكن النوع
واحدا بالعدد اكثر ج والمركب العقلي لا بد وان يتركب من الجنس والفصل لان ج
كان يحتاجان كان فصلا ذو جزءين والا كان تمام المشترك بين الماهيتين والنوع اخر كان
جنسا وان كان جزءا له فان كان مقسما وما كان فصلا جنس يكون فصلا
مطلقا وان كان اعم فاما تمام المشترك فتمام الجنس كذلك وان لا يدرج تحت
تمام المشترك وامر لا يدرج تحت تمام الجنس كذلك اذا وعلى الاول يكون جنسا

على الساذج فضلا عن التسلسل وكل حد يحمل الا يحمل احدهما دكات
الماهية المختلفة مركبة منها ثم الفصول والاجناس المتوسطة العروض والخواص
تحت جنس يحت ماهيتها فالطريق في عدم تناهي الاجناس والفصول
الفصل الذي عليها يلزم وجود علل ومعلولات لا نهاية لها وهو محال
في اطراف التسلسل من الطرفين

وقد يكون العلم بان الامر

ما من عرضي كالحمرة مع قطع النظر عن جسمه وجنسها ما من طبيعي كالحيوانية حيث كان
لا ماخوذ اسوها الجنسية لا عدد حقيقي منها ما من طبيعي كالجسمية العارضة
للطبيعي فمن الاعتبار ان انه في الفصل فاعتبرها وهكذا متنع فيها
الجنس ومن الاجناس ما من عالي كالمقولات العشر ومنها ما من سوافل
كالحيوان واللون ويحتمل منها ما من متوسطات كالجسم النامي الجسم بجميعها
والجنس المرتب ما لا يكون تحته ولا فوقه جنس كالذكر اذ ملنا ان الحيوان
ليس بجنس له ثم الجنس والفصل وما تركبت من النوع والفصل الخاصة
من الاضافات اذ الجنس ما لا يكون عنه شيء اكثر مما يدل عليه وكذا الفصل
وتحمل الكل على كل ما دل جميع الفصل الجنس على شيء واحد من غير ما
اذ الجنس ما يتركب الفصل مختص كالحيوان الذي هو جنس للانسان بالنسبة
وفصل للحيوان بل قد يجتمع الكلمات في الحقيقة واحد لكن الاعتبار واحد
لمتناولها لا سماع ان يكون جنس الشيء فصلا له وبالعكس وهكذا والجنس
ليس داخلا في طبيعة الفصل كما مر داخلا في طبيعة النوع والا لساوى الفصل
النوع منزكب من الجنس وفصل آخر لاحتياجه الى الفصل كما احتاج النوع اليه
وهو محال وهو عرض عام له فان قلت هذا انما يجري لو كان الجنس
جنسا لاشيا دصدق عليها انها حيوان اذ لو كان لا يتناول الفصل حيوانا لان
جزء الحيوان يكون جزء الجنس للفصل فيكون الطائر طيبا والفرس
الناطق آخر وهلم جرا فلنا الجنس جنس للانواع المندرجة تحته لا
كلها اذ يصدق عليه فاعل لا يحس ولا ينمو ونحو واذا السبنا الجنس الفصل
الحاصل فان اليه لجزء النوع كان الجنس اعم من الفصل في الوجود النوع
لانه مندرج مع ما في الانواع والاسد يحت النوع فكان الفصل سابقا
للنوع لانه ممتنع له والعقل ان لا يحصل ما يحصل ما سابق وجود
الشخص احصل شخص قبل اذ ادشوري وقيل انه
اعما لي فاذا وطا ابن خسرو ما عتنا وعقلي شاركي
عن

عنه من البيات في اطلاق اليمين والاسلم الى في الامور الاعتبارية
وهو ليس بحال لا نقطاعها ما نقطاع المعتبر وتوقف ذهنه واعتباره ويمكن
جاريا على جواب سوال وسوانه لو كان اجتماعهم التسلسل لاستوا كت
الاثنين في العشر واجتماع ثلاثة زايد لا متناع ان يكون المشترك عشرين المجموع
عشر العشر عشر ويكون حشر كا للبواقي فالعشر ومشاركا خر وتسلسل
وجوابه ان هذا لازم على تقدير وجوده اما على تقدير اعتبارك
ملا لما مر وفيه تعسف ثم على تقدير وجوده تعلقه اما نفس ذاتها هيه
كالواجب وقد يمتنع الكثرة في ذاتها ان يحصر نوعها في شخص اذ عند
وجودها لو جد ذلك الشخص لعينه لانه معلول لها ولو وجد غير افتقر
المعلول عن علته ظرورة امتناع ذلك العين لعينه ثم يحصر آخر وامما
عنها وقد لا يكون ممانعة شخصا لتناول سبب الممانعة الاشخاص الباقية
شخص العشر في واحد منها ظرورة لا يكون حالة في الشخص
لسببوجودها بالمحل ويمتنع ان يكون علة لوجوب وجودها فكون ممكنة لها دعا
المادة ملا مر في مادة في هذا القسم لتعلل الشخص تارة بعشر عارضة
عشر ما يضاف اعراض مطلقة وكل دور لانها عشر مطلق العشرات
ملا تناول بها من العوارض المطلقة والعوارض العشرة عشر على ما فالاشخاص
المادية عشر بها والنفس المادية عشر بالاضافة اليها كما تعلم الان فيه
اذ يستحضر بالاضافة الا اذا لها وذلك لعدم ايجاب الدور فتامل والعلم
ان تقسيم الكلي العقلي بمثله كقولنا الان في العالم العقل النظر الباغر
كلي من الكليات المضمونة اليه لا تقسيم آخر بالحمل على بعض ذوات الاخوات
اشكر كه في مشروحه عند الضم فان قلت على هذا لا يحصل الشخص اصلا
اذ الشخص اي مضمون الا اما هيه الكلية كلي قلت اذا انضم الان
حزء الماهية لا يبقى كليا فقولنا ما خوذ مثله لسد فتح هذا الباب اذ ان الشخص غير التميز
سلمنا الاول لكن ما عتبار نفسه لا لا ما عتبار مشاركته لغيره فاذا علم كلان
الماهية فان التعين له ما عتبار مشاركته اذ كل جزئي الماهية مشارك لغيره فيه
لم يحتج الا ممتاز زائد على جهة المشخص فان التشخص والتعين سفاوا
ويجوز ان يمتاز السان كل عن صاحبه لصاحبه ما شان كل عن صاحبه
لتلازم الامور فالاشاء المتقدمة مادة عتاز يحقا ذتها وتارة بعوارض
عوارض وان الشخص يوجد بدون التقدم الشخص الذي لا يلاحظ شاركه
لغيره وان كان لا يوجد الا مشاركا في الوقائع والامور العامة اذ لا عتبر
ح والتعين يوجد بدونه في الكل اذا كان جزئيا لما فان لا متناع وكه
في الامتداد ح تحت العام بدون الشخص لانه كلي قلنا عدم تطابق ما ذهبوا

لعدة تها معانة الشخص البدع تحت احد عاجز اذا اعتبرنا اندراج اجتماع
الشخص التمرفه وله والشخص بسه على بحثا الوحدة والكثرة
الشخص عن الوصف التي عبارة عن عدم الانفكاك من حيث هو لوصف
الوصف له والكلي والشخص بعد ما ذكرنا الكثرة ما عتبارا والكثرة وهذا الاثر
عن ما وزع فتح انها الوجود لعدة تها على كل واحد من الكثرة وهو فاسد اذ ذاك
لوجب الاتحاد والعدة الاتحاد الكل الذي من جنسه وهو لعلى التفاوت منها
بيان الملازمة فان الوجود لعدة تي على الكثرة اعتبار كونه كثيرا يكون الكثرة
من تلك الحيثية موجودا والكثرة الكذا بعد واحد بعض الوجود والبعض واحد والبعض
منه متفاوت الوضوح الوجود وفاسد الفساد لبداهة الناس بنها فظهر منه بنع
صدق الوصف على كل شئ عند الله ما فرض من الوجود والوجود ما تقل
الوصف وبطلان الالزام واذا الواحد لصدق على الكثرة نفسها لاعلى ما يخص
الكثرة فاذا لساغ فيها ما ثبت اذا عرضا لموضوع واحد على عزيا وبسوط
وكان واحدا ما موجودا عنادا لبعض سلازمان الكثرة الوجود فيه بنكثه لا يخص
على القطع بالوصف والكثرة ستوعان عند العقل واختلافهما كما ان كل منها الوصف
من حاصيه الكثرة الاتصاف على معنى ان بعد الوصف اعني عند العقل وبكل
ان الكثرة عند اختلال اذا اختلال بعد كون اولا تابع متروع العقل منها ساواحدا
والعقل يدرك الوصف الا الكثرة ما يجد الوجود لها في عند الكثرة وبكل بعد فكك
بحكم بالتركيب وباحدة التفصيل فتا وما ذكون كلا عرفت من حاصيها
لكنا عتبارا وفيه العقل والحال وصف الاعرفيه عليها ما تقوم بها كما عرفته
اذا ذا دنا بعد الوصف الاحال عرضا ما الكثرة واذا اردنا بعد الكثرة عند
العقل نسبا ما بالوصف وما يذكر في بعد الوصف مراجع الى قوة الملفظ كما
في الوجود ولا وجود لها في الغير والا لذهب التسلسل اذ كل موجود وصل يكون
لها في الى ان يتسلسل بالشق الاول ويتوقف اعتبار بحصل عند لحظ العقل الى
وضع عدم الاتفاق موجودا ضا وبعد الكثرة من الحقيقات الثانية الناضمة
للعقل مع اذ لا بد من وجود ضا لكثرة ما هو ما انها ستا بلازم لاجتماع
اجتماعها في موضوع واحد ما عتبارا واحد الاجتماع صدق الوصف على موضوع الكثرة
من حيث انها كثرة ان بعضها من حيث هي احد بوجه كقولنا عشرة
من العشرات فالعشر لها كالواحد للعشرة اي كالبعد الواحد للعشرة هكذا
العشرة العشرات لكن لا يخ الا انها بعض لبعض الكثرة ما عتبار المجموع والكثرة
بعد من المجموع وبعده ما عتبار الاحاد فلا يعقل في موضوع واحد ما عتبارا واحد
وبعض الثاني ليس بجزء اي اذا في مستقل اما ذا تها واذا كانت بالوصف
وكما يكثر الوصل مقومة لها لعدم المقوم واجتماع التقدم والتقاعس
او بالمفارقة بلزم بعاقتها واحاديتها في موضوع الشخص وليس كون كل واحد
بالعدم والملكة وتة ان كان الواحد وحدة يا كان الكثرة عدميا ويلزم ان يكون مجموع
الوجود

الوحدات عدما وملكة ويلزم ان يكون مجموع الوحدات وجودا وملكة وهو
ويلزم هذا العتبة يكون واتفاقا بينها ما يعقل في ان اعرض للوصف او
الواحد كونه سببا للكثرة ويكال بما ان بعد الكثرة والكثرة وعرضها بالعلة
والمكبلة اي ما الوحدة او الواحد وموظ بسه بمعنى ضها اي سوء ضف
الوحدة وهو ما معقولات الاول اما عند واحدا اي يكون شيئا فضا عدا
او واحدا على بدل يلزم بالوحدة ان يكون له جهاز لاصلاح الاتفاق
موضوع واحد ما عتبارا وواحد بجهة وحدة المفاوت فيه كثرة المعروضة
لجهة الكثرة او عارضة لها او لا معروضة ولا عارضة لها والاخير سمع ما حق عرفت
كقولنا سبب النفس اي العدد كقسمة الملك اي العدد نة ما حدثت بسبب النفس
اي العدد بين الملك اي العدد نة الذي كا تحدد العدد وما بعد نة فتبين له
ح از التقدير عند متقدم والعارضة للمستند بد للمتروع الملك والسكنة
اما ان تقدر انه موضوع الحدوث او متحدا ذا بالث يا يكون ما محمولا لبيت
حلدا و تقدر انه محمولا ان يكون اولا والاول كالوصل بعد الكاتبا ذ فصلة
الوصل الانسان المذكور والناطق كالكاتب موالعاطف كالوصل بعد الموضوع
وهو للانسان والناطق كالكاتب انسان بذا تها ذا تها المذكور والدابة كالمتقن
بعد البيع اذ جهة وحدتها صفة الانسان المحمول عليها فجهة الوصف اذا عرضت
لها جهة الكثرة اما موضوعات في جهة الوحدة محمولا كالوصل والوصف
الوصل موضوعا كالناطق وهذا ان ما الشهود اتي في الكتب موسوسة بالكسر
لعلة اسان ذا البشر الاخير الكثرة فيه بسيف كالاعمى والطاهر ان الشخص الذي وقف
عندي فيما يفسر وتبدل والصلح عند الله والملك انا واحد ما يحس اذ كان
اي تقوم متلا ثة حواس بالشركة الحفظة كالانسان موالفرس اي اتخاذ اي الحوان
ويحملف باحلاف والحق الحس بالقريب العداد واحدا ما ضع اذ كان
متلا ثة حواسه بحب الشركة بواحد من جزء و واحد بالفصل اي كان متقلا
ذ هاربه عند اي شئ بوحدة ذا ته ويحلف الضوع والفصل ايضا على الاتحاد
ما يكون موضوعها الواحد اي يكون العقل عليه الواحد غير متقدد لا يكون
موضوعا ما شخص اخ للستان في هذا التشخيص احد بالشخص اي ان يكون ذلك الوضع
موجودا عدم الاتفاق لا عرض له يكون بمنع هذا الموضوع موجودا نة شئ غير متقسم
لا ارزة بارة داخل متعدده وة يكون الجزء منها متقل بطلان الوصل اذ طلقة
اذ وحدة ما نة الاتحاد اضافيا او يكون له متعدد اخر وة ان لم تقل البحرية
وكان خ اوضع اي فقل الاشكره الجهة متقل ولذ لك لم كن ذا وضع تمناقض حس
از كان له تعلق بالجسم بعلق التقدير وعقل ان لم كن ان تعلقا كان القسمة
اخ ارتسامه في الحفظ عقلا ان كان الملكة السالذا ته B ثم طبع بسيط
ان كان لا لذا ته لانه متقسم بسبب المعدار اي كان فيه وان لم تقسم الا احاد بحملة
بما مجمع ركبة واعلم ان الواحد بسالك على وجه الاتفاق اذ بعضها اشد
وحدا نة في بعض اذ الواحد بالشخص اولى بها من الواحد بالنوع وهو الواحد
بالجنس في بعض الواحد بالعرض والوصف اذ هي اولى بها من الفعل والبعض
بعلى الكثرة اولا ما متقسم الا احاد بحيث وبعيه من الدعاوى قائمين على ان الكثرة

حتى لها وان كان لا يزاد عدا نحو ثلاثة لها هو موفا هو مدبسفى ان يكون
له كثرة مزدوجة وحدة مزدوجة مقسما او هو ماس الوحدة فالهو هو اما فى
وصف ذاتى سوا كان جوهرا او نوعا او فصلا او غير وصف عرضى ومدلوله اما
اما سام الهو هو سمى اما مام الوحدة لكن عند الحسار الكلمة الامساع عروضه لبعض
واحدة محالف الوحدة ثم سمايز الاسمار الوحدة فى الوصف الوحدة والذاتى سمايز
المضاف اليه الذاتى والعرضى لان ما يضاف اليه الوحدة ان كان داخلا وجزءا
سمى محاسبه وان كان نوعا خاصا وان كان عرضا فان كان لكنه سمى مساهدة وان كان
كما سمى مساواة وان كان مضافا سمى مقابسة وان كان مختلفا فما كلة على سبيل التسلسل
الامام الوحدة بعينها عارضا لها حاصلا والاتحاد اى صيرورة ما هما الى سمار اض بلا
استعاد وتركب محال لانها ان بقيا ما كانا كانا مختلفا بحاد وكذا ان عدم احدهما لصيرورة الاسماع
اتحادا المعدوم ما لوجود وكلما ان لم يسق سمى بهذا الحدوث لكن حسن دفعنا هشاردوال
الوحدة لا تسلم الى هو هو مقام عارض وليس المنوع هو الهو اتحادا دائما مطلقا
بل لكل مسدعى الاتحاد وصف والعارض وصف كما فى الحل والوضع اما الحال على الاول
تعالى عليها لما فى الحوله والوضع اعلم انا الوحدة مبدا المعدد اذ
للعدد اما محصل منها او الهم اليها من نوعها او اذا عدلنا وصرنا اخرى يحصل الاسمسه
وعلم منه انها ليست عدد اذ للعدد ما محصل والوحدات اذا زاد على واحدة وان كل عدد
مقوم بالوحدة التى فيه لا بالاعداد الوفيه فما لعين ليست مقومة "محمد" حمة اذ ليست هو
بها اولى من نعوتها بحبيبه وارتفع واحد الى عدد وكل عدد اذا تحققه بوحدات سلم كلها كل النوع
وكل عين منها حرما سبيه يحصل الاسان مرتضيا وحده الى اخرى تهو نوع والعدد ومعه
قوم لان الزوج لبلاد ك بلا ملون عدد اكما لواحد الذى هو الفرد الاول هو مورد
ما دام اقصم اليها اخرى حصل للبسائط وكلما زاد حصل نوع اخر منه محالف الاول المحقق
اذ لكل منها خاصة كالاولية والفرد كسدد الزايدة والناقصية وهى لا زمة موضوعاتها
فان كانت صورا عطاء لا حلاف لها نوع وان كانت لوازم اسم لسادها الى الكثرة
الجنسية الاسماع فساد الخاص فى العام والى المباين عنها كفساد فى صفته الى الكل
فملون سدد الخصوصية كل عدد ولا بد من لها بها الخصوصية اسم فيها "
للسلسل الواقع فى طرف الحد كل عدد صورة للنوع التى لها هو هو والانواع
مرادها اما الذاتية بعد مساواة للعقل ان يريد على كل ما نصر ضه منها واحدا ؟
وجسد محقق لجزء عدد الانواع امور اعتبارية يوصف فى الرسم تحكم بها للعقل
على المعدودات التى هى الاعيان والنوس واذا اردنا مسلا عند ضم بعضها الى
بعض حولها سوا كانت متحدة فى اسا مية او فى الاماهية وجوده فى العقل ابدا
محدودا لصاد للعقل فى ضم لتحصل ما يلون وكل واحد نوع منه سلا فاما مع واحد
اخى مثل حصل اسان وعلى هذا ان لم يوجد فى الليس لان العدد لا بد ان يحل
الاسماع تام سبيه اذ العقل المخارضا نعيه فمحال انما كان فى احاده وجسده
يكون كل احد عند حسدا حذاء واحد منها وجسد يكون كل لو احد د كر

هذا العدد ومرط انضاف زليب تعزم بالمجموع من حيث هو اذ بعض للاحاد وحدا
باعتبار ها هما وحالا للعدد فلتت ملك الوحدة ان ما منه كملت الآحاد لتم
تمام المتحد بمتعدد وان تمام كل واحدة وحلا على حدته لم يكن المجموع وحدة
باعتبار ما عارضا للعدد هو ثم ان الدوس بد بعض لها بها كوحدة واحدة وبد بعض منها
الا الكثرة اذ بعض لمجموع احاد واحد كالعشر مثلا وانضاف المجموع من حيث هو واحد
وبعضه ان العشر سلا نزع بحمة عشر من حيث هى مجموع الآحاد وبعضها
الوهن ٤ عشرة من حيث هى عشر وحدات والكثرة بد بعضها بهذا الاعتبار
وعلم منه انها لا تنزاد ان عن بوضع واحد بالنوع والمحذور فى
الصفا بلا هو الاول لا الثانى فان قلت سلم هذا لكون الوحدة واحدة اخرى يحمل
الكلام الهما لتسلسل قلت ٤ لما مر غير مرة ان بعض الوحدة الشركة مع غيرها
من الوحدات فى مطلق الوحدة الى عدم الالتفات فوهل كل شخص ذكر هذا الآخر
من بعضها وغيرها فى غير نزعة الوحدة و ٤ عما وغير الوحدة عنها ما لضاف المحقق
لانها واحدة الواحد واحد بها وكذا المتدارك متا بلها الى الكثرة فان كثرة نوع
كالعشر مساوية للكثرة نوع آخر كالاثنا عشر مفهوم الكثرة ولكن العشر سلا
وعما ذكر كل عن الانواع بالمضاف اليه وهو المضاف المشهور كالنصف والاضعاف وبطلان
وبد لها الوحدة مضافة الى بعض وهى الذى بعتدى به فى تمادى واحدة الواحد فانها اضافة
هذه الجهة والاضعاف انها لا تعتد بعينها بل هو بعضها فانها اضافات اكمل الى
المحال بعضها بها السماز عند بقاء نسبتها الى موضوعها وبعضها اضافة
اخرى باعتبار متا بلها الى الكثرة وهى نسبة التقابل والارتباط بين شيئ النسب
بعضها بقاء لها الى الكثرة وانضاف فان كثرة الكثرة هالة نفسه ومقابلة الواحد قول
وبعضها كما ذكر باحث الوهن اردنا مما حاث متا بلها اعلم ان بعض لها بالوهن
الوهن مما متنع عروضه لها وهو التقابل لامتناع عروضه لواحد بل بعض للكثرة
باعتبار انه كثرة التقابل امتناع الخ من الشئ فى شئ واحد باعتبار واحد
ولا بد من الاخراج قد يجتمعان فى شئ واحد لكن من حيث كالابوة والبنوة وانواعه
اربعة لان لا يمكن ما لما امر وجودى الآخر عدمى فان الالتفات
من الوجود الى العدم المطلق لا بما له عدم مطلق لا بما نفسه ولا عدم كل
لامر جزئى منه بل بما له الحاب مطلق او خاص والعدم اى ما من لا بما له عدم
مطلق لانه جزئى منه بل بما له والعدم خاص الى متا بلها ان لم متا بلها
بما له بسببها وسط وان بما له بل كذا العدم ٤ عن كل بد لا بد الوجود من
الدوس بما عدمها والاول ان اعتبر فى السلب والاثبات وجد الموضوع متعد
لقبل الامر الوجودى لما بل للعدم بشخصه او نوعه اى منه قربها او بعدها فانها
العدم والملكة المشهور وان لم لعتبر وجد الموضوع ما بل بحسب احد الامرين
الاربعة والوقف فيها السلب والايجاب فالعدم المحض عدم كل امر وجودى بمنسب

للشيخ ايضا ولا بعض ما لصناعه واسهل لصادتها مع دخول الواو العطف للفصل
والفاعل يحتاج للرد بل لا ما يصح حسبها فيها لا بها عارضه للصناعه كالرد بل للهوية
فتصادا للعارضين الاسلام للصادين المذكورين مولى وصدر الحرس للفصل
واحدا لوجه الجامع لهم للكبرى اركض لعرفك لصلاحيته لجواب حمل صدر وجود
ان كلا من الموجودين اللذين ايضا مالصدق مشتمل على حيث وصدق الاصادق
الاول للمؤمن معتدا اسلاما والاسلام الفصول لعدم ابرامها بحيث وجد للزوم للتعليل
حسد حدوده احسان كل من الاخر بصدق مع لعدم الكلام للبيه فاراد صادقها
ورد بمنعه مانه لا يلزم من عدم للصادقين لا توارح حسنهم فان للصادق للتعاوض
عارض فيها وبالعكس واحدا ما لتصادق في الامور المعنية لا حتى للصور
المشتق للكلية للفصل للعلة والمعلول من عوارض لها ما هيه مكونا من
الامور الخاصة وصدورها ما ينتهي عبر انا تنتهيه على ما يريد الاستناد للعارض لها
وصولا لداوض حدوث حتى من آثار ما صدر عنه على نعوا ركان الصدور ومستقلا لا لعدا الغاية
او لا كان لتصادا صدر بحر رها وكذا لصدام الصادق معلولا في اطلاق الصدر
على جوز العلم كعدم لمانع ونحوه ما سدد ولعدا لتظلله اما ما عليه او عامه او ما دره او صدوره
مؤه الجوز عند وسمي على الماسيه وحسد لم كان حوز للذي معه ما كفوه مهو للملازمة والركان
جوزه لذي معه ما لصدارا لصدوره كالخشب والصوره للسرير مانه لا يحصل الاول الا ما لما في
معط ما بينهما حصل دون الحادثين ان الما دره لا يستلزم حصول صورته للصدور ما يلزم
صدوره ما محالا في لم يكون حان الصوره للعلة مستلزم لما دره وحسد يحصل للمعلول
مع الصدور الصوره، واما خارج عنه وبهم على الوجود حسد لم كان يوجده وهي لعلة للعلة
ولم كان موجوده موجودها ما لعكس من على الوجود الوصف للعاجز ما عسار ما مقدم على
المعاول وما عسار للعلة ما حيث هي علة ما لعلة والمعلوليه واداسد للصدور
الاول لذا جاء العاجز العاجز عبد الثابت صوار كان عبدا ما ما كا لو لم يحصل العسار الاول عند لعلم
اول لذا كان عجز جهود الاسعون واداوجد العاجز عسار صحيحا لجميع جهات للقادر وعدم وحسد
وعلة يكون العاجز بها ما عالا لعسار مستحصل لشرط ربط وهو للزوم وجود
المعلول عنده اذ لو لم يصح لحاله وجود الامر مع جميع جهات القادر وعدمه وحسد
كونه ايرا ما لعسار اسبق كما يكون لو لم يساع للدرجة تلا وجح سلبه لا زما لما لم للقدر
اولا موز اما ما عند لا يوب لو يزد ما يدر العاجز كيف للمعلول عدوه ما ريان لما لم
لحوز لم يلزم ما يدوه لتصادا الوجود دا ما سنه وبدا ما ريان على الموجود موجبا لما لم
اذ لو كان ما عالا ما لاحسار وعشر ط ما يدر كيف الميتر معدوما لا ما عسار ما لعصد والاختيار
وعلة لاصد نحو الموجود فلا يد وان عاون عدم للمعاول وسمع عسار للمعلول عدم عدم
عليه الفاعلية للعاجز والالزم للعلة وقد ما سلمه وحال حوم ز لطادر نحو ان
وذا احصاج للبرهان حدوثه وبعد تحققه ستوع للموجود صدوره عاره صدوره ما كا
في للماء والعاجز وبعد ما سار على لم للحدوث علة الحاجة وقد ما وصدوره ما ما لعلة عليه
اذ لو كان بعده وهي ما حيث هي وجود الشي او عدم حار يحلف الاثر عنها وعسار للمعاول
بعد عدمها كما حاله لمدده لوصدر للجم الحدوث لما ما وللزلده ايضا لما بعد
عدمها والاولى لحضر وقياسه اذ كل ما حدث الشي يحتاج عنده وعند سكون لشيء

مع وجوده ان ذات الماسله ان الداعي احصل لا صدر عنه ما لا نفذ لها وبعاجل
لما وا صدر فيه الصدر ان كان موثرا ما لم حتنا وجاز صدور الكثر عنه فيه وان كان الذات ان
ما حسارا لا كم اساعه قدرته بدهه والكثر انها سبب فيه لدوس مستحيلا ان كان ما صدر
عنه اسان لا كثر واحدا حسنتا اذ مفهوم كونه صدرا لا صدر ما عنه فيدوم كونه صدرا
للاخرة ان خرجا كان الواحد صدرا لها لدوضها له وصدر الكلام فيه لتسلسل فتس
الناسان ويلزم ما بطلنا وان صدر احاد فيه مستلزم لصدر حدوث ما ذكرين انه لصدر
عنه آسلا ان يكن الجهه والا صدر عنه آسنها بانه ما صدر عنه ـ وهن عنه احدث
انه لم لصدر عنه آنها وكذا صدر ب وهو وما صفان لما حاول بان الصدر يعتاد
عقل حلم يحتج لما علم ان السلسل لا ينه بان صدر عنه واحد لما الغاية بان صدر
قب لس عنه صدر بنته لا وسلم لذوما له ثان سلسلة لوضح وصولا لم لم يمتنع
الكثر بان الوجود شان نوعه واحده بل سنفا حدها الا لآخر نوع سلسله الحاجة في حاده
معلوم اضطرارا بطلت بحج فان الكثر شان نوعه المعلول الاول عندهم مع لضافه لا حصنه
سعي بكثرة الباشرها ولا مثلها الوصلة بها كما نوه كركز الدائرة وضوء وند سبهم مشتهر للوقوف
على تقارب شدة الملة فقد ا لمجهود فيها فرشا حقيقتها وليطلبه منزلا وكما بلغ من
دقائق العلم وحد المعلول بكذا لبلغ من ان الماده لا يلزم حصول صورته للصدور ما يلزم
صدوره ما محالا في لم يكون حان الصوره للعلة يستلزم لما ده وحسد يحصل للمعاول
مع الصدور الصوره، واما خارج عنه وبهم على الوجود حسد لم كان يوجده وهي لعلة للعلة
ولم كان موجوده موجودها ما لعكس من على الوجود الوصف للعاجز ما عسار ما مقدم على
المعاول وما عسار للعلة ما حيث هي علة ما لعلة والمعلوليه واداسد للصدور
الاول لذا جاء العاجز العاجز عبد الثابت صوار كان عبدا ما ما كا لو لم يحصل العسار الاول عند لعلم
اول لذا كان عجز جهود الاسعون واداوجد العاجز عسار صحيحا لجميع جهات للقادر وعدم وحسد
وعلة يكون العاجز بها ما عالا لعسار مستحصل لشرط ربط وهو للزوم وجود
المعلول عنده اذ لو لم يصح لحاله وجود الامر مع جميع جهات القادر وعدمه وحسد
كونه ايرا ما لعسار اسبق كما يكون لو لم يساع للدرجة تلا وجح سلبه لا زما لما لم للقدر
اولا موز اما ما عند لا يوب لو يزد ما يدر العاجز كيف للمعاول عدوه ما ريان لما لم
لحوز لم يلزم ما يدوه لتصادا الوجود دا ما سنه وبدا ما ريان على الموجود موجبا لما لم
اذ لو كان ما عالا ما لاحسار وعشر ط ما يدر كيف الميتر معدوما لا ما عسار ما لعصد والاختيار
وعلة لاصد نحو الموجود فلا يد وان عاون عدم للمعاول وسمع عسار للمعاول عدم عدم
عليه الفاعلية للعاجز والالزم للعلة وقد ما سلمه وحال حوم ز لطادر نحو ان
وذا احصاج للبرهان حدوثه وبعد تحققه ستوع للموجود صدوره عاره صدوره ما كا
في للماء والعاجز وبعد ما سار على لم للحدوث علة الحاجة وقد ما وصدوره ما ما لعلة عليه
اذ لو كان بعده وهي ما حيث هي وجود الشي او عدم حار يحلف الاثر عنها وعسار للمعاول
بعد عدمها كما حاله لمدده لوصدر للجم الحدوث لما ما وللزلده ايضا لما بعد
عدمها والاولى لحضر وقياسه اذ كل ما حدث الشي يحتاج عنده وعند سكون لشيء

لا يكون علة الا لمعلولها والمعلول انما يكون معلولا لعلته فان طلبت بعلي هذا الاصل للعلة عليه
ملت ... فان المتقدم ذات العلة لا بهذا الوصف ... احتياجه الى شيء واحد باعتبار واحد
... لا يمتنع الدور ... شيء واحد بالطبع ... بان يكون
علة لاحد ومعلولا للآخر كالعلة المتوسطة ... لا يكون ... في السلسلة بان
يكون العلة الاولى معلولة للمعلول الاخير والمعلول الاخير علة لها ...
ولا ... هذا ... التسلسل ايضا ... عبارة عن علل ومعلولات موجودة
... سلسلة واحدة ... ان هذه الجملة ...

[illegible]

الفعل ووجد ... معلول ... امثال ذلك ...
... الارادة ... والاكان عبثا ...
لا الصور عنه ... العبث ...
... لانه ... القوة المحركة ...
... التخيل او الفكر في المبادي ... القوة المحركة ...
... المتحركة ...
... المحركة ...

[illegible]

على جزء ما لكن اذا تحركت اجزاء ما يحويه من الكفاية بالمكث حتى لا يقبل
بقية الطرف اطلاق المحرك على الجملة وان بقي المكث حتى اذا تناثرت
بعض تلك الاجزاء فتأمل وهذا اطلاق الاذاع عليها بما مثل
والقضاء الفذ المتروك من ذات تلك الحجارة وهذا اطلاق الاذاع عليها بما مثل
هذا المقدار كما ترى فيما عاما وان كان بعيدا عن الاستعمال، عرض ما لحمدان كان
ايجمع وداكه حتى وكذا الحاصر بموضع ذا اما وهذه اي بيانات لبعض من الاعتبار
مع عدم جنسيته وكذا الكلام في الفرض الاستمراري الكلي الذي الاوفق اي الجملة
من الحجارة والاجزاء عرفا اذا القدر الباقي قائم على موضوعه واحد لان بعض
القدر له سوى عرفا ومنه ما لا يسمى الفتات عند لهم بورود ان الاعتبار لشبه العدد اذ لو عدم
حرم الماء عرفا وهما كالان ترى لا يكون بعض الماء عند الجملة على بعض اجزاء كالصورة
النادرة واي شبهة حال باعتبار آخر وهو الشبه بين الجملة مطلقا لان اذا ضوء والمقام
لبعضه ووجه 2 الجملة الواحد تقدير على انه اكثر من سائر الاحجار كالحجر الاملس
وكالعادة للصورة الجسيمة والشكل واما مع التماثل فظاهر اذا الجملة لا يتمان ان كان اجزاء
ولا بالعوارض ليساد استوائها البهما بالجملة فلما قلنا انه يشترط في الاثنينية بحيث
وجده اما كما ترى التماثل واما الكثرة على الاستقلال من وجه اما كما ترى فيما ذكرا بعضه انها سقط
لا سماع حلوا المتقدم فيما تقدم وبالجملة لين ما تحمل عند الخالف والاملاك بعض الاجزاء فتأمل
بناء من بعضه واما الثاني الجملة لا استقلال بالتماثل الجملة اما كما ترى اذا الوحدة والشكل والاتصال
اعراض لبعض محل والاستقلال اما لا لان ظاهر ان ذات الاجزاء الاخر بالعدد لتقل طول بعض
الابنية سلمنا بعض الاجزاء لكن لا نسلم ان الباقي بعد ذهاب الاجزاء بعضه بل هو
اجزاء الجملة لا سلمنا تمام الجملة متحدة ولا نسلم ان التغير على الجملة والجملة
حرم وكل حرم الجملة ويلزم ان الباقي بعد ذهاب الاجزاء بعضه بل هو الجملة فيما سبق كل
او بعضه بالجملة واما الثاني فلا نسلم ان الوضع الذي لها قبل ذهاب الاجزاء عين الوضع
فان كل بعض لا بعض يتغير بعض الجملة بما ذهب من الاجزاء حرم الجملة كما حرم اذا ما لا ان حرم
نظر لان الباقي بعد ذهاب الاجزاء ليس بجملة لا بالنظر الى الجملة ولا بالنظر الى الاجزاء
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الجملة بالنظر الى الاجزاء ما تحمل الاجزاء
الحرف عنها الحرج عليه الاشتمال فيحمله اذ لا شخصه عند بعض ولا بعضه عند بعض والا
بوجود شخصه سقط بوجوده اذا علمت امتنع وهذا نزع عرفا فامتنع الاشتمال عليه والا
لم يكن لكل شخص شخص فلا كذب ثم الوضع على ما ذكرناه الثاني ما يحرم والجملة
كما ذكرناه فانها تمتنع اولا بالحكم لانتفائها بالكلية ثانيا بالحكم لانتفاء ما يحرم والجملة
ما يحرم وانما كثر فتأمل
ووجد لما ذكرنا المحقق الاستاذ في شرحه
من تصحيح الفتح وهو انما يكون على رأي من يرى الوضع لا الشكل والحق المحقق الذي
لا يمتنع وهو انما يجري الذي لا يتحرك بل على قول الوضع لا يتحرك بالاستقلال
لتحرك البعض ووجه T لو تركت الحجة لتحقق الوضع عن البعض لما تحرك بالاستقلال
التالية ولتحقق يلزم الانتفاء اذ ما به ملاقي غيره لا يلتقاه حرم الكل اذ
عرفا

وهذا

ومنها اسأله عن الحركة لا وجد T لو وضع حركة بعض ملاقيه اخذ الوضع عن ذلك البعض
يحركا على السواء اذ لا وجه للبعض دون الآخر لا يقال ملاقيا وقد اتفاقا يمكن
ملاقي نصف كل واحد نصف الطرف ونصفه بعد المتوسط فتصفح الحجة هذا الذي
لو وضع كذلك ان لا يلزم احد امرين حركة الآخر آخر يحركا على حد التساوي
مزاول الخط انا نختار الثاني البعد والسعة والعطوة لجواز ان يحركه على بعض فراغ
الوسط لنا ان نختار الثاني ولا نسلم ان ذلك يلزم الاتحاد والتماثل وسيجيء ان شاء الله تعالى
ان الحركة لا تقطع اصلا بل يكون موضع متصلا بما قبله وبعد حد التغير
الكل بحكم لو وهما اجزاء لم يكن الوضع الذي بينهما بعد الحركة الوضع الذي
حرما ما لتقريب في المحيط ان تحرك بعض ما دار في فضاء طاهره ان تحرك الكل
التغير مع ان الاخير لم يتغير بل دار في فضاء طاهره ان تحرك الكل بتحرك
بعض وسيجيء اجزاء T لو كان وجده لم يكن المغير الا ان وضع حرم محله في الحركة
ندا السعة والعطوة فاذا قطع السدس حدا اسارا فهكذا فان تحرك العطوة فاذا زاد
كما بتحركه بقطع الحركة بمثل السدس اذا سعة منها حاز تحول الكل فرض لم يتحرك
واذ لا تحرك العطوة بقطعا سعة الا تحرك العطوة عنده سلمنا لكن الحجر اذا تحرك بكذه
T فوهاذا تحرك لم يتحرك اذا خط المركز بل الحركة بل الوضع تحمل ان يحمل
سمطها لان احتمالا ان لا تحرك بطولها كما لا تحرك بعرضها ساد ت ساحة
عرضا كما سمطها سلمنا لم يكن بطولها بل الذاهبة العظمى اذا فرض ان
اقرب محيطها الاول لم يكن بطولها بل ذاهبة سمطها فتط لم يتحرك
كل الجزاء موجود حا والنقطة هنا شرع فيها وله شبهتان
النقطة موجودة لانها نهاية الخط الموجود فان كان وجودها بوجود المراد ان كان عرضا
لزم ان تكون ذا وضع فان انقسم حملها وجوها وان لم ينقسم لانه T ان كان جوهرا
فذاك وان كان عرضا فتلك الكلام في محل يلزم دفعا للتسلسل ومنع
ان تكون ذا وضع فان الجملة اذا كان كل واحد منها لا ينقسم لم يكن حاصلا
لعرق طبيعة اخرى على الجملة اذا كان كل واحد منها ملاقيا لاخر فاعتبار
عرض الجملة على ما ينقسم وقتا ما غفلة والحق ان الحجر الاخير من الجزء
T الحركة موجودة خارجة انها موجودة (عرضا وجوهرا) ان لم يوجد فرض الكلام الذي يفيد
لعدم الجامع المستقل بوجوده T ممنوع ان تحركها والا لم يقطع الحجر ملاقيه
الآخر خارجا فلا حيزه هذا الذي يلاقيه سطحا وخطا وقطعا فلا
ومنع عدم عائقا انها معدوما ذلك الآخر ان يحرز الجهات الذي حدوثه وهو ضعيف
لجواز ان يحدث الله تعالى عنده وله حدا حجر حقيقة اذا تأملته عرفته تم اللزوم
لا سلمنا انا فرضنا المسقل ومنع ان تحركه الذاتية عنه عن بعضه
والا لقضى الآن بانها وملزم عدم القطع المسلم ليضا لنطلانها
لان تحركه وحده ومنع انها لا يوجد ان الآن لا يلتقي بعضها وطلانا وفرضا عام
وهو مركب على بعضه وتقريرها ان تحركه لو تركت عما لا يتحرك لم يوجد الآن

ولا يجوز ان يكون الجسم الواحد في آن واحد في مكانين ولا يجوز ان يكون الجسمان في مكان واحد في آن واحد

الاعلا بالحركة اما من صفة جسم الكل او كما قال بعض الاطباء من تقوف الروطوبة والا كان جسمه يجري على الصفر دفعة منه او من جهة دفعة من كل جانب متقوف
ة وانه فاسد والا لما حسسناه كما يحس بما فيه الرياح وانك تعلم ذلك بالوجدان
بطبعها المركز بطبعه اي صورته النوعية بان يطلب مركز العالم متقوف
وسطه وهو المركز فان يلتقي المركز في وسطه وانما لا يشتبه بمنتهى بتقل حصول
الارض بتقل جملتها لاجتماع طبعها فيها بل طبعها فيها بوجب انطباق مركزها على مركز العالم واسناد الكل بعضها الى بعض وتقدم وجودها على جملة ثالثة وهي الكرة الاولى وانما شفافة لما فيها
والماء سيال والمركب اعلى ان يكون الارض اسطقسات المركبات والاسطقس
لتنتهي الاجسام والمركب ان لا يحلل اذا لم تتركب عنه وتتركب عنه عن اجسام غالبة
انما تتحلل الى اجزاء حاملة لاسمائها بالتحليل اذا الاسطقسات لا بد وان يصف بكيفيات
بوجب التعلق والانفعال بينها لتحدث الارض وصلاحيتها عن الكيفيات والحيوان عنه
والنبات والمشروب والمبصر ان يكون الاول كيفية تسلم الجوهر عن انه لا يعدم بالفعل
والانفعال ليحدث المزاج فان لم يكن فيها الكيفيات الحاصلة عن الاربع لا يعدم اما اللزوجة
والهشاشة فلانها سبب المزاج والنظام بينها تحدث المزاج والتخلخل والتكاثف بسبب
الحرارة وبعدها البرودة والرطوبة والبيوسة لا بد من الاربع بسبب الاربع
ثالثة لا اسطقسات لا بد وان يصف بما الكل ان يتبع الجمع من الحرارة والبرودة الى آخر ما يحصل الرطوبة
بكيفيات في حواملها والمركبات يحدث عند بعضها على بعض لان يتبع لان كيفية
اولية متوسطة بينها وهي المزاج وكيفية الفاعل الكيفيات والمنفعل الجوهر والاسطقسات
والاسطقسات الرطوبة والبيوسة فعل كل واحد منها ان يتبع ان يتحدث فعل كل واحد
الآخر لعصيان ذوي الغلبة بقوة وما يتبع ان يكون بما للقوم كون الواحد مغلوبا وبما لنا
زخاله واضح فما لقوة يتبع ان يكون الفاعل غير المنفعل قبل الفاعل الصورة والمنفعل المادة وبعض
ما يقال ان المادة لحصول الفاعل تمامها بالصورة وصورة الحرارة غالبة والبرودة الفاعل
الكيفية والمنفعل الجوهر المادة حرارة الماء مادة النار والحيوان لحصول كيفية مشاركة في الكل
متوسطة بينها هي المزاج كالناس منها وهو المختار وفيه مناقشة بعد وتعلم ان الصورة التي
للبسائط ما تتبع في الجسم في حدوده بقاء الكائن وهو الطبيعي الانكساري الكسائر
الكيفيات لا سائغ بقاء الجملة بعد وزوال الكل وهذا صحيح ان كان الصورة فاعلة وقد وردت الآثار
بحملة ما اختلاف متقاربة والعناصر وقد ما كيفيات تتاوشن النار سوى الفاعل بينها وهو هنا
وما حملها انها بحملة الصور والقول الاول بعضها عليه ضرورة انها الحدود لقول بعض الآثار الخالق
للنار ما عرف الغرض اي بعض من المضادات لان النار بعض المتوسطات للجميع كما ان الماء
منها بعض والنبات والحيوان بجمع صور الجملة وقد طعن الملحدة بالنار كما تتبع بارطبها
لحما وانا يجمعها يستقيم لحصول الانارة الى بسيط الفتح وعند حلولها حصلت ما فيه
الفتح الى الفعل وقد تكون فتح لكن ما حافظ بعد الفتح الى آخر ما يتبع الجسم والبعد به ويسلم النفس
انها تتم وتعدها بفعل بين ذلك بحسب الاحتقار به من النفس بحسب انها ما حلاف
الجمادات بالحدود من النبات والحيوان ما حلاف الحدود الى الجسمية اي اصلاف الانفعال

المستثنى

من اصلاف الاجزاء بحسب بعدها وقربها الى الاعتدال بكل ما كان اقرب الى الاعتدال
كان استعداده لقبول النفس اشرف بحيث اكمل ان منتهى الاستعداد المنتهى الاعتدال بحسب
صنف من هذا النوع بحيث ان الجماد الارضي لا يساعد فيه كل نوع بحسب قبول اجزاء النفاذ
للاستقام وكل من انواع الكائنات عرض بحدود من طرفي الزيادة والنقيصة لعزيد عليه
حدود نباتية او البرد او بعض طرفي كل المزاج ما يحدد به وكونه آخر الدائرة
لتشعب الاجزاء الى البسائط ان يساوي بعض القلة والقوة في المتوسط وهو اعتدال الجسم في
حدود طلاق وان يقال وقت الخروج عنه اما في كيفية واحدة وهو اعتدال البعد او في كيفيتين
متنع الخروج عنها الى غيرها على ما مر وكل من هذا المتفاعل وما يكون فاعلا ومنفعلا والمزاج كالت
اربعة بحسب ابعاده في ثلاثة ابعاد تتشعب العدد الثالث الحكم الاول والثاني
وفيه يحتمل ان الاجسام مشتركة في وجوب الساعي الى الساعي المقدار الازمة لكل نوع بحسب
الاول العطش وهو سعي تولد بوجب الجفاف الحاصل من نقص البعد الساعي اذا
نقص خط غير متناهية الى الساعي فذلك عند تناهي الخط الناقص ما كان خط الساعي اما ان يحس
الاجسام والمراد منها ما تتالف كل شيء من الخط الى نقطة الى نقطة الى خط ينتهي
ان يقع نقص متناهية عن الخط الى تقطع منه ما لا يقدم ما يقدم الخط والخط لا
الساعي السلمي وهو انا اذا مددنا خطا وقد نقص خط فلنا ما عدا النهاية على الاستقامة ويكون
البعد من زاوية الضلوع زيادة الابعاد التي تتمثل الضلعان عليها محفوظ الى كل خط الضلعان
الى ما لا ساعي لكن زيادة البعد بعينها الى غير النهاية تسمى عن حد ما من البعد الثاني
على الاول وزيادة تلزم وجب الخطان الى غير النهاية من حيث البعد بينهما وهو البعد
من الضلعين الساعي هو ان يكون بعد بينهما على الزاوية التي المتناهيين الخطان الا
الا ساعي من طرفين ما من بعد بينهما الى الحكم الثاني هما ملتقى موجود الخطان
البعد فانه ما لا خطان لا خطان فيها وهو ذي اذا خطان بها ما بعد على الاقل الاقل
لا على خطان الموجود من الجسم من حيث هو جسم واشار بقوله ذا كان الاقل ويستدل
ان الجسم من حيث هو محدود ذي بعد عند من ينكر بانه لو لم يكن الجسم كذلك لما انقسم
الطول الذي لا يتجزأ في الجسم ولم يتشعب اي لم يتشعب فيكون الجسم واحدا ما كشفه لا ساعي الجسم من خطان
الحاصل في حد واحد بل تقسم وفيه نظر اذ الحكم انما هو اذا علم متناهيا اذا علم ذي
وانكاره حماقة عظيمة والعطاء منعه اذ الجسم بمعنى الحشو والمدح عنان لا يستدل
موجود لا الا بطلان عند منا اذ لا قد يجوز سلمنا القول بوجود ما لا ينقسم لكن ما لا ينقسم
ما متناهيا جاز ان يقال العقار الى الموجود كما مر عند الحكم بعد الاخذ الحكم الثاني ان
حاصل الخلاف في الكيفيات الى ان وقع الى اي طبع والمراد الى الاعداد والمشهور ان الوجود
تابع الحدود لا طبع له والبرد لا اخذ للعدم الجمع الى الاعداد عليها اذ عدم ما ليس
ع به الى بحسب ما لا مانع من حسب العدم والاعدام محمد المحسوس وفيه مناقشة للمانع ان
انها ربما شرط الوجود والعدم وهو حق في ما يحتمل عليه ان يقال بعد ما ذكر من
والاكثار في الحدود ربما كمن لا ذكر فيها لما ساد طريق ما السكوت انها حاصلة حدودها زيادة
وجود ما ليها هذا الفن وعلى هذا فيجب لنا انها لا يجوز ان يتعلق بها حالة وحالا
عنها لوجود حادث اما الصفر فلانها لا يجوز ان الحكم الى الحكم من حيث ان الجسم متغير
تارة يقبل ضد الكيفية وان استقر فمتحرك وهو حادث اذ ما يبقى الحركة حصول الجسم في حيز بعد
حيز آخر يكون مسبوقا بالكثرة والسكون وهو احدهما فيكون مسبوقا بالكثرة الى ما لا يتناهى

وهو نسبة الشئ الى مكانه بالحصول فى سواه كان نزع مكانه كما هو رسوما لاسم فيه عن الكون فى الفارغ او الكون فى هو الاول المحقق
او نزع مكانه العام كحركة زيد فى الدار او الخاص كحركته فى بيته فالاول هو المراد بقولنا المكان الاول لمتمكن
اربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والتحيز لانه اما ان يكون فى الجهة او لا فالاول هو ما قالوا الحكيم اما ان يكون
انتقالا كالحركة او لا فالاول هو الحركة فى الاين وهى ما قالوا الحكيم اما ان يكون
الشئ كالحركة اذا حصل جزء كان مالئا للمتحرك بالقوة اذا حاذى جزء منه مكانا وفرض مثله او حصوله اخر يحصل كل جزء
عن بقية الكائن بانه لحصوله له الا الحاذى الذى يكون منه مكانا وطلب بكل حصوله لكون الحاذى ما دام
الوهمية فصل المتحرك الكائن اخيرا هو القوة المتحركة ولو لا لكان الكل وكون الجزء كذلك بالقوة العامة كما ذكرنا
ما دام ما دياً مستقيم كون فى الكل بالقوة من قبيل المتحرك بالقوة اذا حاذى جزء منه مكانا وفرض مثله او حصوله
فحركة مطلقة ما دام متحركا فى القوة ثم حصل وليكون المطلوب جاعلا ما بالفعل وهو سر الكلام فى الحد
جميعا اذا حصل خرج 2 دفعة الكائن فى القوة الى الفعل وليكون المطلوب جاعلا ما بالفعل اذا هو بالقوة اذا
وجدا بالفعل بحصول الاستقبال الآخر وليس منه شئ بالقوة ملها كالا الى الشئ الذى بالقوة سيان
احدهما هو القوة فكذلك الآخر فتراجع عامة القوة الى القوة الآخر والفاء فى الآخر على ان يكون الشئ الآخر
يسوغ له كما الا احدهما لا يحصل متوسطها والسعة ان يكون الشئ الآخر المتوجه اليه الكون الكائن
هو القوة لا الوجود بعد والا كان الوجود دفعيا لا يدرى بحيا ثم كما الاول الشئ الذى هو القوة لكون
كل وجه على الاطلاق لما المتمكن كما الاسم فى حصته وان تبينه بالكل ما يحتاج وهما كان منه القوة
وهما هو منه كذلك هو حصولة المستقل الله متلما ثم كما الاول اذا اذا كما حصل بعد ما كان ثابتا منها الى الله
ما قالوا المكان انه حصول الجوهر فى مكان بعد ما كان فى آخر ويسوى ان الجسم اذا حصل حيزا مقدار الفاصل
لما هو اذا حصل منه فذا كر والجسم حصل بكذا ولبس بينهما وسط وكان زيد وعمرا فى مكان فجسم احدهما
عنه لم تحرك واذا كان لا جاعلا فيه كان نزع مكان يزيد وعمرو ان فيه اذا ان الا الحصول ليكون شخص احدهما
الحصول اذا كان الذى بعد ثبات الجسم الاول ولعلم ان عند حصوله فيه سقط الحكم لم تقم احدهما
الانتقال الى الاول الذى بعد ثبات الجسم الاول ولعلم ان عند حصوله فيه سقط الحكم لم تقم احدهما
لانها له اذا اى كثرى كما حركة وهذا الدقيق من منهم على المقدار بحيث هو ما الذى انا ما هو فى الدار
تحققها هو ان الجسم شغل حاز الحركة فيه الجهة هما الزيد وبالكل فيه ما عن حاز حركة
فيه وفى الثانى بعد ان ولى ما
فانه منع منه لانا الى قفل القسم لنم الجزء وان قلت فانه كان قادر الذات كان لما فيه صلاة
والا بعد اكما لعدم الماضى المستقبل وانه لا تقسم لنم الجزء وما الذى هو المتوهم
عرفه وانه سوقف على المتناهى من ما هيه الحركة هو هى ابدا وما الذى هو المتوهم
لا متناع جمعها فى شئ واحد ما عنا ما هو وعلم بعلتها بها ما هو فى كان اينا ما ولا كما حصل
حاله كما كان ما هى الذى له وله ما الكون الى ما هو على ان كان الذى هى الكما الكمال الاول
والقوة الى الثانى وهى العلم الذى هو العلم الثانى علمه وهو الحركة اذا تقسيمه اذا الجسم لا تحرك لانه الا ما
جسم ما هلا والقابليه وهو اسم المتحرك هو وطء الخصوب الحمل المخرج التى يتعلق الجسم فيها فرغ
الى آخر كما لا تعرفه من الذى بسبب الحركة الوجه ما صار فى الكيد وكيفه الكيف فى الاول المقصود فصل له
نذ الحركة كان المتحرك عند الجسم بسبب ما يحرك المتوسط من اين متروك او حاصل فيقصد وبالله الاعتصام
نذ كان به ولها مقدمة اما ان الاخر منه ما ان الحركة فيها والمقدار اذا لابد فرغ فيه الحركة هو
بعض المقدار فى قولنا اذا الزمان مقدار الحركة فالحركة لا عن وطء حصلت زمان فيه ما هو الحركة هو
الما المبتدأ والمنتهى حد بعد معلوما فذ بعد الاول ما لا ينقطع الحركة المستدرك فان كان فيكا فيها بعدا
ومتهيا لها فهى ان الجوز عدد المزيد بما ما عتدا وانا عتدا المبدأ او المنتهى عبد انها فى
الان الذى عنه انتدا ما داحركه عنها ومنتهى ومساهاة الاول الذى الجزء الحركة العدا واما الذى فقد
بعضا وان اذا كان حركة من اسود اذا الماضى ما لعكس والما عنها كما ذكرت الخطاط حيث

انه

انه عرض لاحدهما عامة القرب والآخر جاء العدد اذ ذات كل منها نقطة والاتصال من النقطة حيث انها نقطة
وقد لا يتصادان كالحركة من الاصوص الى الحركة وهما لما تصادفا هو بدينها وكلاهما عينا وهو امر واحد
بالشخص الواحد بالذات الذى هى حدى المبدأ والمنتهى وهو سبب التقابل الثانية عبدا الذى هو المبدأ الذى كانه منتهى الى المتوسط
والتقابل فاسر كل الى صاحبه وهو لسر ما لتقابل الا بعد كما معتدلا والا كان والاعدم ملكه وهو من الاقسام

ولو بدا ما ان الحقيقى

فانه لا ما هو منها العدم المذكور اذ الا بد من تقابل ما العدم الذى عليها الحمر الثانى عليها المتحرك الاستقامة حركة
الرجوع لبدهة متأول لو حركة الجسم لذاته لما جاز ان الحركة هو ما هو فى الاستقامة الحركة
العلم بقاء العلل ان يكون كل حيز منها ما شيئا والجسم الطبيعى لا يتجزأ الاول بعض الحركة الوجود الذى
لاستقامة اجتماع الجسم من ذلك الوجود اذ الم يوجد الكل لا يوجد الحركة والمقدر وجد ما هذا الكل الذى
لو تحرك الجسم لذاته حتى لو تحرك لكل جسم لكان يكون كل جسم محركا لانها يكون فى حيز ما هذا الكل الذى
لكن ط ما ان يقطع بالطبيعى ما ان يقسم الجسم تحرك له لذا ما ان انها لا يبدوم بدوانها ولا يعم بعضها تلقى الاعتراض
بها فان الاضاع محاله فى انه كما لذا ان الجسمين فانها طسم نفسه ما ان وانها انها لا تنتقل الحركة فى ذاتها
تخصوصه من يقسم اذا كم الملابه فانها حركة الجسم عند فقد الكم الملابه اذا الحركة عن ما هى ذاتها
الله سكونا طبيعيا فانها لا حركة لذاتها كما لا ان الجسم الكونى فانه تحرك انه ما هو منها فاذا ما هو
اوضع السفر على الجسم وما تقلها ما هى حركة جسم سنقاد وانها بدوام الاطبيعى ولا اصل بها ولا بد كان
الحركة الجسم الا ولا تزيد على شوط الدوام والعدو لا ساع كلق الاول عن الطبيعة الدائمة فاستقام الفقاد من هو
كان فى الا بعض اذا المقصود هاهنا ان تراث الواحد لا جسم كما لكون ذاته بسبب ما هو حركة الا ان يكون ذاته محركة
صورته سحركا عن صنعه ما الجسم كما هو ما هو ذاته شئ وما هو ما خرج الى الفعل
الحركة فيه وهى القول فى الحركة الجسم الصنف من ذلك القول الما آخر منها ما هو ما آخر فيها
صنف منها الصنف الاخير وهو فى الحركة هنا والمشهد عليه وهو فى نفسه كذا ما هو ما آخر
والاعم الاول فاما ذا الجوهر فلا الا البسيط منه دفعى الحصول ولا يجاوز ما حاذى ما هو الكون والاين
مستقيم الحركة والمتوسط والاين الصرف الذى عند الشئ الحاذى ما هو الجوهر والعلة والاتصال الذى هو ما هو
على انفصال غير متناهيه ملو كانت صورة الما ما هو فيه على قبل الجوهر والبرودة والرطوبة لانها فاعلة ما هو
موجودة ابدا وانتهى كما هو ما هو الحاذى ما هو ما على ما يا محدود فيها كما هو صورة شاميه الجوهر وانه اذا
لو كان متقدرا عند استدادها ومنقضيا ان تقضى فيه تلك الصورة ملا ان زيد ولا ينقص فيها وان ينقص
فقد عدمت فلا ان زيادتها والمنقص فى الابد صورة اخرى ومتقدا الكلام الجوهر فيه حتى انها ما هو
نذ الاعراض لم يزل عند ان زيادتها ما هيه وصعفها ان تقى بعينها كما كان فلا ان زيد ولا ينقص وان لم يكن
عرضا الاعراض ولم يزل عند ان زيادتها ما هيه لانا كانت صنف فقد والاين بعد الجوهر وهو كما هو
آخر فيها الى وكذا الابد ان الجسم وكل نازل الكمية الكل ما هيه صدر صورة من صنف صنفا ان يهيئ
الكل والوجود سيد هذا فان ما هو نزع الى آخر معدا ان يخرجه فيم نذر آخر الجوهر اذا نخرج اليه
هذا كلا الصدق فانه لا هو رسما اشد ما هو فى آخر وموجود ما هو فى ما هيه وهو ثالث الفرق
منها ان كان لو حركة الصدق والصنف ما هو آخر الصدق انما كان ان يكون ما هو ما هيه صورة الجوهر
من آن وعدها ما هو عدم الذات صحة الآخر حركة ما هو اذا الحركة مستقيم حتى كما هو صورة والمثال عنه ما هو
عدوى الصدق والاصل له يتمثل ان يتحرك من شئ الى آخر وبعد الكل ما هو آخر الكمال اذا الى عنه
نذ وعدها عنها الذى هو فى عن الاعراض الجاهلية ما هو حتى ان يتحرك نذ الكمال ما هو آخر ان يتحرك نذ
الصدق لكن هذا الا يتحرك كون كما فيكا فى الصنف ما هو ما هو
وتحتم الحركة على ما ذا المتحرك الابد ان يتحرك على الحركة الحركة على الكمال الحركة ما هو
الابد ان بعد حدوث منه بالتبع فيه حركة اصلا واحاذ الصفاف بالذات ما هو ما هو ما هو
الاستدارة والصنف قبلها والاتصال ما هو فيه حركة كان نزع فى حتى ما هو الابد

بعد الجسم

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم بالخير الحمد لله الذي [illegible] ويهتدي به الحائر
بحكمه وبعد [illegible] والعلم [illegible]
محمد [illegible] والعلو على جواهر [illegible] الملأ الاعلى [illegible]
[illegible] على [illegible] المطلق [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الحكم [illegible] و الثبات [illegible]
[illegible] عالمه [illegible] على [illegible] العلوم [illegible]
[illegible] واثارها [illegible]
[illegible] الفضيلة [illegible]
[illegible] الحكمة [illegible]
[illegible] اثارها [illegible]
[illegible]
[illegible] الغراب
[illegible]
[illegible] العلم [illegible] الحكمة [illegible]
[illegible]
استكبارا [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] الانعام [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] كالانعام [illegible]
[illegible]
[illegible] الكرام [illegible]
[illegible] الاعتبار
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العلوم [illegible]
اسبابها

اسبابها [illegible] الى [illegible]
[illegible] الاعلاق
[illegible]
[illegible] الاعلى
[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم على [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] القهار

بسم الله الرحمن الرحيم شرح الخطبة التي انشاها ابو علي ذو بعض الجامي الحكيمة
الفهمة الشيخ الامام العالم البارع محمد المسعودي مالك الشرع الشريف على الاطلاق
سبحان الملك القهار ذي الآلاء الجبار سبحانه لا يدركه الابصار ولا يمثله الافكار الشموخ
لا يحجبه على الساكن الغفر الى العقد الاداني وصلا عن المستنير والنور الرحماني
ان الله واحد وان له اسماء كثيرة وانها ليست اسماء اعلام بل اسماء معان وليست
اسماء مترادفة على معنى واحد اذ كل منها على معنى واحد بل كل واحد منها
آخر فهي اذن اسماء متنزلة متوادة على ذات الله تعالى لمعاني مختلفة والاسماء
المتوادة على ذات واحدة باعتبار معان مختلفة يكون على ستة اقسام الاول
ان يكون الاسم مطابقا للاذان بجميع معانيها الذاتية ان كان لها معاني في ذاته وان لم
يكن بل كان اسما لمفرد لا تركيب فيها فيكون مطابقا لتلك المفرد وهذا
مثل اسم الانسان مثلا لزيد فانه يدل بالمطابقة على جميع معانيه الاذانية اعني
التي هي داخلة في حقيقة ذاته كالجوهرية والجسمية والحيوانية والناطقية وعن ما
سوى الاخير من هذه الحقائق والثاني ان يكون الاسم غير مطابق للمعنى الجزئي المدلول
الذاتي لله تعالى بل لبعضها كاسم الجسم لزيد بل كاسم الحيوان او الناطق له فان
كل واحد منهما لا يدل بالمطابقة على جميع ذاته بل على بعضها فقط والثالث
ان يكون الاسم غير مطابق لمعنى ذاتي لله تعالى بل لمعنى عرضي من هيئة متمكنة في الذات
كالخاتم كاسم الاصفر لزيد فانه يطلق عليه باعتبار قيام بعض الصفر من هيئة
متمكنة في ذاته كلها غير داخلة في حقيقة ذاته فهذا اسم انشائي يتضمن معنى عرضيا
الصفة بخلاف الحيوانية والناطقية والرابع ان يكون الاسم واقعا على الذات
بمعنى عرضي من هيئة متمكنة في الذات لكنها متعلقة بشيء آخر نوعا من
التعلق كاسم العالم لزيد فانه انما يطلق عليه باعتبار قيام العلم بذاته وهو
وصف عرضي محله بالذات كالسواد الا انه متعلق بشيء آخر وهو المعلوم اذ
العلم يستدعي لا محالة معلوما كما يستدعي عالما وبهذا افترق العارض اذ لا
يستقر العارض في قيامه بمحله المعروض به اعني ذات الا بشيء آخر يتعلق
العلم في قيامه بذات العالم الا بمعلوم الخامس ان يكون الاسم واقعا
على الذات لا باعتبار عرضي من هيئة متمكنة في الذات بل باعتبار اضافتها
كاسم الجواد لزيد فانه انما يطلق عليه باعتبار اضافته الى فعل صادر منه وهو الجود
والبذل

والعدل وهذه الاضافة ليست هيئة متمكنة في ذاته بمنزلة العالم والعلم والسادس
ان يكون الاسم واقعا على الذات باعتبار عدم شيء لها يسلب عنها كاسم العقيم
لزيد فانه انما يطلق عليه باعتبار انه ليس له مال فهو اسم محصل له بسلب صفة
عنه فهذه ستة اقسام وبعض هذه الاقسام من الاسماء والصفات اشعر
بكثرة ذات الذات وهو القسم الثاني والرابع واما القسم الاول والخامس
والسادس فلا تشعر بالكثرة في ذات الذات الموصوفة بها فان ذات الباري تعالى كل
منزهة عن الكثرة من جميع الجهات بل هو واحد من كل وجه فتكون جميع اسمائه
وصفاته من القسم الاول والخامس والسادس وما تركب منها لكن القدح حق
فالمراد حمد الله تعالى وصفاته لا بعض كثرة في ذاته وذكر الشيخ هنا
اسم الملك والقهار والاله والجبار فلنذكر معنى كل واحد منها اما اسم
الاله فهو باطلاقه يدل على الذات الواجب الوجود بذاته الواحد الحق
المنزه عن الكثرة من جميع الجهات الموصوف بجميع الصفات الالهية ولا يخفى ان
هذا اما الاطلاق الاعلام الله فانه مطلق لذاته فلا يطلق على غيره اذ لا يكون غيره
ذاته الا آلهة ووجوب الوجود بالذات كما سيأتي وهذا الاسم من القسم الاول من
الاقسام الستة واما اسم الملك فانما يطلق على ذات الله تعالى باعتبار اضافة
شيء اليه وسلب شيء عنه وهو مركب من معنى الحاكم والسالب لا بمعنى كثرة في ذاته تعالى
اذ الاضافة فهي اضافة جميع الموجودات اليه بالملوكية فان كل موجود غيره تعالى
يستحق الوجود به تعالى وتقدس فله وجود كل شيء يكون ملكا لكل شيء وكل شيء مملوك له
واما اعتبار السلب فهو انه مستغن عن كل شيء الا حاجة له الى شيء والمطلق
وجوده لوجود شيء فالملك الحق هو الذي مستغن عن كل شيء ولا يستغني عنه شيء في
شيء واما اسم القهار فانما يطلق على الله تعالى باعتبار اضافة مجرد السلوب من
قبل القسم الخامس والاوجب كثرة في الذات وبيان ذلك ان كل ما سوى الوجود اذا
جرد النظر الى ذاته والى الفرق بينها وبين وجوده تعالى وجدت له مستند الوجود والا لكانت
موجودة ولا واجب الوجود فانا سنبين ان لا واجب وجود بذاته الا الله تعالى فاذن
كل موجود سوى الله تعالى فانه لا واجب الوجود بذاته ولا ممتنع الوجود بذاته فاذن
كل موجود سوى الله تعالى فله ذاته امكان الوجود والماهية جعله موجودا وسببه تعالى
عدة لسبب بعد سببه واسباب الوجود والعدم كلها تستقي من عند الله تعالى

فهو سبب الاسباب فيكون الوجود والعدم للموجودات من الله وبامره
افكان الظاهر الوجود والعدم فاذا وجد سبب الوجود ترجح طرف الوجود على
طرف العدم واذا وجد سبب العدم اي العدم سبب الوجود ترجح طرف العدم على طرف
الوجود فيصير ابدا احد الطرفين راجحا وذا جانبه والطرف الآخر مرجوحا وذا
المرجوح يكون مسلوبا ومقهورا وهذا التقرير الخليق باضافة الايجاد الى الله فهو انتهاد
للعدم بالوجود والوجود بالعدم واما اسم الايجاد فهو فرع هذا
ومعلوم انه اضافة على الله بما عتبار اضافة فعله اليه فيكون من قبيل التعلق الخاص
وذلك الفعل من جبر التعلق الى صفة الجماد القابلة لصوره الاناء مثلا تعلقا
الاستعداد ذات الرجم بمعنى كامله والصورة فيها بالقوة وانما كما بها بعد حصول الصورة
منها بالفعل في ذاته الصورة على الجماد القابلة الاستعداد لها من المعنى المتعلق
الكامن فيها بالفعل في ذاته وهذا اضافة على الله فهو اعتبار اضافة هذا
الفعل اليه جبارة ثم ليس يخفى ان اصداث الصورة يكون عند خلع صورة اخرى عن
المادة فيكون خلع الصورة واسدادها تهزا للوجود بها بالعدم ويكون اصداث الصورة
من حيث انه يحمل العدم مرجوحا ومغلوبا تهزا للعدم بالوجود من حيث انه يحمل
الوجود راجحا والقضاء في املا جبر التعلقان ولهذا اقول الشيخ تهزا للعدم
بالوجود والتحصل جهاد لما بالقوة بالفعل والتكمل وقال بعض المحققين انه انما
سمي جهادا لانه سعي في سبيل الاجابة كما اجاد ولا سعي فيه احد
ومن يجبر كما اجاد ولا يجبر اجاد فعلى هذا يكون الاسم مركبا من التعلق الخاص والاسم
المحلل المجمل اسماء الله وصفاته عند البحث والتحقيق واجبا اما في ذاته كالاله
والحي والقديم والعليم والسميع والبصير واشتمالها على بسيطه او يكون بعض هذه
مركبا من القسم الاول والثاني كالمتكلم واما في افعاله اضيفت الى ذاته كالبارئ والخالق
والرازق والرحمن والرحيم واشتمالها واما في اشارات سلبية بعزل ذاته كالواحد
والغني واشتمالها اذ معنى الواحد انه ليس فيه كثرة ومعنى الغني انه لا يحتاج الى
غيره وهذا اقتضاء سلبية واما تفصيل ذلك فيما يليق ذكره ههنا فله محل من الكتب
المبسوطة في العلم الاعلى واما قولنا لا ندركه الا بطاقة فلا نفهم معناه سالما نفهم
حقيقة الادراك بعد فادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند
المدرك شيئا ما به يدرك والشيء يمتثل الحقيقة عند ادراك حصول مثال
الحقيقة

الحقيقة عند ذات المدرك ان لم يكن ادراكه توسط آلة او في آلة ازكان ادراكه
توسط آلة وكشف هذا الكلام وبيان اقسام الادراك ينقسم الى كلي وجزئي والكلي
لا يدرك الا بالعقل ولا يستغني ادراكه الا توسط آلة يعني ادراك العقل المختص
الكلية موصولا بالاضافة ذات العقل واما الجزئيات فلا يدركها العقل بل يدركها
قوى آخر يسمى حواس وهي منقسم الى ظاهرة وباطنة فالحواس الظاهرة خمس السمع
والبصر والشم والذوق واللمس والحواس الباطنة الخاصة الحس المشترك والخيال والفكر
والوهم والذكر وادراك الحواس لا يكون الا بتوسط آلة ايضا فمنها جسد الشيء المدرك
ذاته الحس بشيء ما بالحس بمثاله اذ الحس ادراك القوى المدركة منبثة في آلة وهذه
المشاهدة والعيان وامر حقيقة الاحساس والادراك وذلك المثال الذي صار الشيء المدرك
بالحس بمعنى ما يحس به والذي صار الشيء المدرك بالعقل بمعنى ما يعقل به
صورة ذات آلة الحس بمعنى ما يحس به والذي صار الشيء المدرك بالعقل بمعنى ما يعقل به
اذا كان بعد وبمعنى آلة الحس به فيجب ان يكون ذلك المثال بحيث لا يشاركه
ذات آلة الحس فان الشيء الذي يدرك مثلا بحس البصر اذا غاب عنا بطل الاحساس
به فان كان من جملة الموجودات لم يستحل ان يكون بعضه ومن اجزائه او نسبة بعضه
مكانه فلا يمكن ان يحصل مثاله في ذات الحاس ما لم يدرك اجزاءه وعند هذا ظهر لنا
ان ما ذكر طرفا من امر الحواس الظاهرة والباطنة وعند الحس المشترك يحصل
اما شرح الحس وذكر مناشئ آلاته وكيفية تأديته فكيفية من سبع طبقات وبلث
وطريقان ما لا يليق ذكرها ههنا لكن يجب ان يعلم ان جسد الدماغ الكائن عند عصبة
مجوفة اسرع قبولا لجسم لطيف نوراني من الدماغ الى العين يسمى ذلك الجسم
الروح الباصر وهذا الروح يكون لقوة الحس فانها مشاركة الدماغ في جسد
ذلك الى طبقة العين وحوالها اذ يحصل فيه صورة الاشياء المدركة واما
كيفية الابصار فقد اختلف الناس فيها والحق الذي ظهر من الحكماء على الخلق
ذلك ما ذهب اليه المعلم الاول وهو ان مدد من طرف الشيء المرئي
شعاع ويصل الى الشيء المبصر فيصير ذلك الشيء بسبب اتصال الشعاع به مدركا
وربما مد ما ذهب اليه بعض المتأخرين من ان من شرط الابصار ان يخرج من العين
شعاع ويصل الى الشيء المبصر فيصير ذلك الشيء بسبب اتصال الشعاع به مدركا
فذلك مرفوض عند ذوي الابصار والنظر الصحيح وما ذهب اليه الشيخ من ان
ذات البصر آلة وكان من الآلة ومن الجسم الشيء المبصر جسم مشف وكان

الشئ المبصر الذى كان منها نسبة ضعيفة مخصوصة وهى المقابلة على وجه لا يكون
منها عدد كثير ولا قدر مفرط ولم يكن حجبه عنه غاية الصغر فان آلة البصر
مستعدة لحصول مثال ذلك الشئ المبصر فيها الا لحدوث صورة مطابقة لصورته
واذا تم هذا الاستعداد لحق الله تعالى تلك الصورة فيها وهذا كما اذا ظهرت صورة
نخو جسم ذى لون وكان بينها جسم مثقف مثل الهواء فانه يقبل فى الحال صورة
مثل صورته فتلك الصورة الحاصلة فى الجسم المثقف تسمى مثالا لتلك الصورة
من الوجه الذى يلى الوجه الحاضرة ازالة الهواء لانه فيها قوة وآلة وهى الروح
الحاصلة فوق عبد الله كما يحدث فيها من الاوان والاشكال واذا حدثت فى الروح الحاصلة
هذه الصورة بالقوة التى فيها شاهدها وبلاقيها وهذه القوة تسمى الادراك
وتسمى ايضا والحس المشترك وهو قوة مرتسمة فى مقدم الدماغ وتأتى
الاذن بعدها وهى عصبة باردة من الدماغ الى صماخ الاذن منبسطة عليه
مبدؤه من الجلد على الطبل وهذه العصبة المفروشة آلة لهذه القوة والصوت
هيئة تحصل فى الهواء بسبب تموج تنتج له بحركته شبيه عسف اما تموج
لعنف تحصل بسبب اصطكاك جسمين صلبين مضغوط الهواء الذى بينهما فيتثلث
لشئ واما من قبل محدثه تستدعى الهواء بسرعة من الجسم المتصل الصلب
وتحصل تلك السرعة بخروج الهواء على هيئة مستدعية كما اذا دفعت جرة فى
وسط ماء راكد انعطف منه دائرة صغيرة ولا تزال تتسع وتضعف الى ان تحصر
وتعدم فكذلك الهواء فاذا انتهى حركة هذا التموج الى الهواء الذى فى الاذن
تحرك ذلك الهواء الراكد حركة مخصوصة على هيئة مخصوصة فتفعل الحصلة فى
على الصماخ فتحرك الحركة وتحصل فيها طبق تلك حركة مخصوصة فتفعل العصبة
فلانتها القوة التى فيها وتشاهدها هذه الالة، والمشاهدة تسمى سماعا وادراكا
للصوت ثم قد يعرض لتلك الهيئة فى هذا القرع الجسم الصلب وتصلكه ما يزيد
عنه وينطفئ فينتهى قرعه الى الهواء الذى فى تلك العصبة بها وتدركها
الحس وتسمى هذا صداء وقد يقع ذلك فى الجبال والحمامات والبيوت المجصصة
واشباهها وهذا مثال الماء الذى فى الطاس اذا ضربت فيه وسطه بحجر انتشرت
الدائرة منها الى الاطراف المحيطة فاذا تصادمت عنها انعطفت الى وسط
الطاس واذا بلغت حد الانقطاع وتوالت وتزايدت الانعطافات

والارتدادات تزايدت الاصوات وتعسر ادراك ما شاء فيها من الطاس عند اضطكاك
صلب بصلب فى الجو واما حس الشئ بهذه القوة فسنذكره عند مقدم الدماغ
تحلى الذى يعم الاشياء فنقول ان الهواء اذا سخن ذهب الى فوق واذا برد
سكن فتلك الرائحة وتختلط بالهواء واما ما يستعد الهواء بسبب المجاورة بتلك الرائحة
لقبول رائحة مثل رائحته فحدوث فيه بتلك الرائحة من عند واهب الصور الا ما ينفصل
من الشئ ذى الرائحة اذ يستحيل انتقال العرض من جسم الى جسم ووصل فتلك الهواء المتكيف
من بتلك الرائحة من طريق الاولى الى الهواء الذى يتصل الهواء الذى بتلك الرائحة وتكيفها
بها وهلم جرا الى القوة الشامة الذاكرة ذلك فهى حينئذ تدرك تلك الرائحة
واما حس الذوق فهو قوة موزعة فى العصبة المنبسطة على ظاهر اللسان
التى من جملة الدرع الثامن من الاعصاب التى تنبت من الدماغ وسنذكرها من
القوة من الدماغ فاذا اكتنف الرطوبة الغريبة اللحمية تكيفت طعم واتصل بتلك الرطوبة
تلك العصبة فتدرك بالقوة الذاكرة ذلك الطعم فتكون ذوقا وجب ان لا تكون تلك
الرطوبة طعم فى ذاتها البتة لتكون صالحة لهذه الاضافة والتوسط اذ لو كان
لها طعم لادت طعمها الى المدركة اوطعما مركبا من طعمها وطعم غيرها
واستحال ادراك طعم الشئ وحده فلما بينا خلقت عديمة الطعم ظلت
لذعة كيلا تتشارع اليها البيوس والجفاف بسبب حرارة الحيوان
واما حس اللمس فهى قوة منبثة فى جميع البشرة واللحم بتلك الحرارة
واليبوسة والرطوبة والعسوسة والصلابة واللين والخشونة والملاسة
والحدة والثقل وسنشاهد هذه القوة الدماغ فى مقدمه الدماغ ثم تعدل الى
جميع اجزاء الجلد واللحم بواسطة الاعصاب التى تنبت من الدماغ والنخاع
الاورواح التى فيها وهى اجسام لطيفة تجرى بها منشأها القلب ويصعد منه
فى الشرايين الى الدماغ ثم منه فى الاعصاب وتنتشر فى جميع اجزاء اللحم
والجلد وهذه الاورواح بمنزلة مركب حامل لتلك القوة فوصلها الى جميع الاجزاء
الاعضاء واجزاء الجلد واللحم وهذه الاعصاب والاورواح آلة لتلك القوة فاذا
قبلت الآلة اثر الشئ الملموس وتكيفت بكيفيته مناسبة لكيفيته اى
مشابهة له فى حرارة او برودة او غيرهما فتلك مباشرة ادركها القوة
المودعة فيها فتكون فيها ادراكا حسيا من شرط ان يكون كيفية الشئ الملموس

مخالفة لكيفية الجلد مكرزا بعد منه مثلا او اخرى منه حتى لو كانت من شاهد له في
الحرارة والبرودة لا يشعل الجلد منه الالة كما يدرك من يمس بيده اعضاء
لا يدرك حرارة حمام مهما امر حال الحواس الظاهرة واعلم الان انه سيتقدم بحث
عند ذكر قوة اللمس انها قوة واحدة يدرك جميع ما ذكرناه انه قوى مختلفة يدرك كل
واحدة كيفية مخصوصة فانه اذا احلف اليد وكانت مختلفة
ساذجة هي للعرق يجب بحوزان يتجدد الا لمن فقد ولكن اتحاد الا له لا يوجب اتحاد
القوة منها احلف الادراك واحد الادراك الاولى ان قوة اللمس موجودة في اللسان
وانتهاء واحدة وهي العصبة المبسوطة على اللسان لا لان القوة التي بها يدرك الطعم
نفسها يدرك حرارة فحكم المطعوم او برودته ولكن القوة لما كان الطعم واحدا غير
مختلف كان واحدا كما مر من مختلفة وكذلك قوة اللمس يمكن ان يكون قوة واحدة
لان القابل والحار والخشن والصلب كلها يدرك باللمس اصنافا مختلفة يمكن
ادراكها القوة مختلفة وانما احتجنا الى اكثر من قوة واحدة في هذا الباب حتى كان الحواس
الظاهرة اكثر من خمس والله اعلم واما الحس الباطن فقد ذكرنا انه ضمن
الحس المشترك وسميته الباطنة سببا والقوة المخيلة وتسمى المصورة
والقوة المفكرة وتسمى المتخيلة والقوة الوهمية والقوة الذاكرة وتسمى
الحافظة اما وهذه القوى كلها في الدماغ وتختص كل واحدة بجزء منه يكون
محلها وانما الى تفعل بها فكذلك اما الحس المشترك فمحلها الجزء الاول من
مقدم الدماغ واما المصورة فمحلها الجزء الاخير من الوطن المقدم
من الدماغ واما المفكرة فمحلها الجزء الاول من الجويف الثاني من الدماغ
واما الوهم فمحله الدماغ كله لكن سلطنته وقوته في الجويف الثاني
خصوصا فمحلها الجزء الاخير منه واما الحافظة فمحلها الجويف الثالث من
الدماغ واما افعال هذه القوى اما فعل الحس المشترك فادراك
جميع المحسوسات التي يدركها الحواس الظاهرة من الهويات والمسموعات والمشمومات
والمذوقات والملموسات فانه يدرك الحواس الظاهرة يدرك الم وهذه القوة اعلم
بتشعب منه خمس شعب ما تأتي الى الظاهر الجدر حيث الحواس الخمس الظاهرة
كما ان ظاهر الحواس الخمس يسمى منه كل شعبة وسمى اما من القوة
يدرك القوة وتسمى حاستها كما استزاكم من الحواس الخمس الدليل
على

على وجود هذه القوة انا نحكم على الشيء الحلو الذي ادركه واكل ولون طعم كقطعة
خلا ما اجتماع هذه الكيفيات فيه ونحكم بان هذا اللون غير هذه الرائحة وغير هذا الطعم
ولسنا ندرك ذلك بالحواس اذ الحواس لا يدرك الا جزئيات البتة فاذن فيما قوة وراء
الحواس تحكم بما ندرك هذه الكيفيات واجتماعها في الفاكهة ولست تلك القوة من
جملة الحواس الحس الظاهرة بما ان القوة انما تحكم بهذا الحكم لما تدرك ان الاجسام
الكيفيات اذا احكم بالتغاير من الشيء الواحد بعد معرفتها فيما يدرك له كيف يحكم
عليه بانه هذا او غيره ولست ولا واحدة من الحواس الظاهرة تدرك جميع هذه الكيفيات
فاذن الذي يدرك اللون ما يدرك الرائحة وما الطعم يستحيل ادراك اللون بالذوق
والشم وادراك الطعم بالبصر والشم وادراك الرائحة بالذوق والبصر فكيف يحكم القوة
الواحدة بان اللون غير الطعم وهي لا تدرك الطعم البتة واذا سلمت هذا انما تحكم غير
الحواس الظاهرة وغير الفعل ظاهر لنا فنقول اخرى يجتمع هذه المحسوسات كلها عند
تدركها ثم تحكم عليها بما ذكرنا من الحكم فهذا مما يدل على وجود واما فعل القوة
المخيلة فحفظ مثل هذه المحسوسات بعد غيبتها عن الحس والحفظ غير القبول
والادراك عن قوة هذا غير قوة ذكرنا ان الماء له قوة قبول الاشكال والنقش
وليس له قوة الحفظ والنقش يقبل وهي الرطوبة ويحفظها قوة اخرى
وهي اليبوسة فكذلك لنا قوة اخرى تحفظ صور المحسوسات فتكون هذه
القوة عنزلة خزانة للحس المشترك يجمع فيها ما يعطيه الحواس الظاهرة والماء القوة
ما خزنه كما واما فعل الوهم فهو ادراك معاني جزئية غير محسوسة منه وربما
كان في هذه الامور محسوسة مثل ادراك الشاة عداوة الذئب بحكم معين ادعاه قد
العداوة والصداقة مما لا يدرك بالحواس الظاهرة لانها تحكم الحاسة
لان الصورة وانما يدرك بالحواس الظاهرة والحس المشترك الصورة وتحفظ قوة الخيالية
وهذه القوة للحيوانات بمنزلة الفكر للانسان وقد تخدم هذه القوة قوة الحيوانات
اشد وانفذ كما لفهم اذا راى الذئب يدرك عداوته فهرب منه واذا راى حيوانا
آخر لا يهرب واما فعل القوة الحافظة فظاهر بهذا حفظ هذه المعاني بمنزلة الخزانة
كما ان الخيال خزانة للصور وكما ان الحس المشترك لذاكرة للصور فكذلك هذه القوة
للمعاني الجزئية واما المفكرة فتفعلها اذا صرفها المتصرف على الخزانة والتركيب
فيها تركيب بعضها مع بعض وفصل بعضها عن بعض فقد تركب من صورة تمر ومعاني

خزانة الصور ينعكس منها صورة اخرى مثل صورة الشخص على صورة ان زال الشخص عن صورة
فيرد يجرد ذلك ويدركه الصور بالخاص والمعاني بالمعاني وقد يستعمل العقل لهذه القوة
ثم ذكر المعدلان فانها آلة للوهم والوهم آله للعقل فاذا كان الشخص فخاذا الخزانة من
باشار العقل بواسطة الوهم الى ما يستحق بهذا الاعتبار سميت بهذا الاعتبار متخيلة واذا كان مرادها
لاما يستحق العقل بهذا الاعتبار يستحق بهذا الاعتبار سميت متفكرة واذا عرفت ان
حصلي واعتباري آخر يفسد اد لما كان خاصية هذه القوة وفعلها التفتيش عن الخزائن
كان البحث مع فقد ما من شرط الدماغ ليكون مبدء الخ انه عرفت من هذا الاصل
من الطب الدماغ باعتبار ان طبيعته حارة ويابسة انه في مرض مخصوص من الدماغ
وذلك قوة مخصوصة بذلك السبب واعلم ان في تسميته هذه القوة بالباطنة كلها
حراسة نوع تجوز وبسامحة لان كل من هذه القوى اسم للمدرك ادرك من هذه القوى
الخمس وهي ثلاثة الحس المشترك والوهم اما المخيلة والذاكرة فعلها الحفظ
دون الادراك والمفكر فعلها التصرف في المحفوظ بهذا تم القول في القوى المدركة
وانما لها واذا عرفت هذه افتقر فهمت المراد بقولنا سلمنا ادراكه الابصار لانك علمت
ان الشيخ الادراك بالبصر بالذات هو اللون والكيف هو المتلون واللون كالوان
تمتنع عن اللون والشكل لان نهاية فعل الاجسام وتعالى ان يكون جسما وفيها لبعض
معنى قوله ولا يعمله الا فكار فان عقل الفكر انما يكون متصرفة في الخزانة وبيانت
ما فيها بعضها الى البعض وبحمله فلذلك والا يخفى عليك انتفاع بعمله بهذا الخزانة فان
الشيخ لما جوز ان يقبل الاضداد كسفيد وسا عرض للجسم وجود الجسم
المسدح يصلح ههنا الى عرفة الجسم والعرض والضد وبسبب
الشرعي على الشر اما الجسم فسوغا لمشهود انه الموجود لا في موضوع ليس يعني
به انه الموجود بالفعل وجودا في موضوع حتى يكون عرضا مثلا ان زيدا
موجود فيه جسم عرضا منع انه موجود بالفعل بل يعني به انه ماهيته وحقيقته
انما يكون وجودها لا في موضوع فالاولى ان يجر هذا المشهور بانه ليس فيه
من هذا الابهام وتعرفه بانه الحقيقة التي لو كانت موجودة كان وجودها لا في
موضوع وبسبب ان تتنبه ههنا لدقيقة وهي ان الجوهر لما لم يكن عبارة عن الوجود لا في
موضوع بل عن ذاته وحقيقة لو افرض لها وجود كان وجود لا في موضوع نعم انه
لو كان وجود الجوهر ليس وجودا في حقيقة وماهيته بل ليس لوجود وجود فيه

به وسدل حصفته بسبب طوله وسفر حواب السائل عن ظاهرة والى السبب كذا الاسفر بسبب طوله
حقيقته المحال ناشئ الحمان المذكوران الى ثلثة اقسام اولها التي لا يحتاج وجودها الى المحل
لوجد فيه اصلا وهو مثل الحيوان والحجر والسماء ويسمى اقسام الاجسام اذ ليس وجودها في
في محل كالوان السواد والبياض فان وجودها محل الحقل الذي يحل من يقوم او سعر ان عنوع
وبانها هي الى يحتاج وجودها الى المحل بحيث وجد فيه ولا انتقال وهذا فان غير المحل
ولكنها اذا حصلت في المحل غيرت حقيقة المحل وتبدلت بسبب طولها فانه ماهيته هي
سدل الصورة الان انه في الطفة وصورة الذكر به غذا التراب فان وجودها في غير المحل
لانتقال الا في محل ولكن المحل يسقفها وسدل حقيقة بسبب طولها اذا الطفة اذا
طفة بعد طول الصورة الان انه فيها والتراب لم يشترا بعد طول صورة الفلاة
فيه وبانتهائها الى يحتاج وجودها الى المحل ولكن لا يغير حقيقة المحل بسبب طوله وبانبدال
ما بينه وبين مثل السواد في الثوب والحرارة في الماء فان وجود السواد يحتاج الى المحل الا محالة
ولكن لم يوجد الحرارة ولكنها اذا وجدت في المحل وحصلت فانه يغير حقيقة المحل بوجودها
فيه كما كان قبله اذ حقيقة الدور بسدل بسبب حصول السواد فيه ولا حقيقة الماء بالسبب وجود
الحرارة فيه لهذا ان اسباب الدور وبالجملة ما هو كان الحجاب انه لدور فاذا اسود الدور
وسامل بانها كان الحجاب فكذلك يعني بحال الذي الطفة اذا استقال الجنينا فانه سدل الحجاب
واذا عرفت هذه الاقسام فاعلم ان اسم الجوهر يطلق على كل من القسم الاول
والثاني فقط وما كان من القسم الثالث فانما يطلق عليه اسم العرض وبحمل العرض يعني
موضوعها والمشهور في تعريف العرض انه الموجود في موضوع والاولى ان يقال انه الحقيقة
التي اذا كانت موجودة كان وجودها في موضوع واما الجوهر الذي يقوم وجودها بالمحل
لا بد فيه فليس صورة ومحلها المقوم به يسمى مادة وهيولى واذا عرفت معنى الموضوع
عرفت ان الجوهر ليس وجوده في موضوع لانه كان من اقسام القسم الاول من الاقسام
الثلثة الا كون فان وجودها ليس في محل اصلا وهما لم يكن وجودها في محل لم يكن في
موضوع وما كان منها من القسم الثاني من الاقسام الثلثة فان وجودها في محل هو هيولى لها
وليس في محل هو موضوع فان صح قولنا ان الجوهر هو الذي لو كان موجودا كان وجوده لا في
موضوع وكحب ان تتنبه ههنا لدقيقة وهي ان الجوهر لما لم يكن عبارة عن الوجود لا في
موضوع بل عن ذاته وحقيقة لو افرض لها وجود كان وجود لا في موضوع نعم انه
لو كان وجود الجوهر ليس وجودا في حقيقة وماهيته بل ليس لوجود وجود فيه فلا

كتابخانه

فلا يجوز ان يطلق اسم الجوهر عليه واعلم ان الجوهر ينقسم الى خمسة اقسام الجسم والهيولى
والصورة والعقل والنفس اما الجسم فهو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة
متقاطعة على زوايا قائمة على نقطة مشتركة على هذه الصورة ا ب البعد الاول
هو ا ب والثاني ج د والثالث ه ز ويكون ه ز قائما على نقطة ه بحيث لا يميل
الى احد الجوانب والزاوية القائمة هي التي تحدث من قيام خط على خط بحيث
لا يميل القائم الى احدى الجهتين اكثر من ميله الى جهة اكثر من ميله الى جهة الاخرى
مثل خط ب ج الذي وقع على خط ا د وليس ميله الى جهة ا اكثر من ميله الى جهة
د فان مال الى جهة مثل ما في هذه الصورة لم يكن الزاوية قائمة
بل يسمى احدهما حادة وهو الاصغر من القائمة والثانية منفرجة والمقصود ان كل جوهر
يمكن ان يفرض فيه ثلثة ابعاد على هذا النحو فذلك الجوهر يسمى جسما واذا قيل ان الجسم
هو الذي له طول وعرض وعمق فمعناه هذا فان اي بعد من هذه الثلثة سميته طولا كان
الآخر عرضا والثالث عمقا واما الهيولى فهو الجوهر الذي حقيقته وماهيته
انه القابل للابعاد الثلثة المذكورة والصورة التي يقوم بها الجسم واما الصورة فهي الجوهر
الذي خاصيته انه يجعل الهيولى بحيث يحدث فيها هذه الابعاد الثلثة بالفعل
وكشف هذا الكلام بالبحث عن حال الجسم والامور التي يدركها فيه بالحس والتي يدركها
فيه بالعقل دون الحس فنقول ان الاجسام الموجودة كالسماء والارض والنبات
والحيوان والانسان وغيرها تشترك كلها في امور وتختلف في امور والتي تشترك فيها
تنقسم الى ذاتية لها وغير ذاتية فاما الذاتية التي تشترك فيها الاجسام كلها
فاقتران الهيولى والصورة ويتضح لك الآن حقيقتهما فهما داخلان في حقيقة كل
جسم اذ الجسم بما هو جسم يتألف منهما فقط واما غير الذاتية التي تشترك الاجسام كلها
فيها فهي الابعاد الثلثة المذكورة فانها لازمة لكل جسم وان لم تكن مقومة له فاما
التي تختلف فيها الاجسام فمنها عرضية لكل نوع من انواع الاجسام وهي مثل الالوان
والاشكال والحرارة والبرودة وغيرها اذ ليست واحدة منها داخلة في حقيقة نوع ما
من انواع الجسم فانه ما من نوع الا ويتصور بقاؤه مع زوال هذه الاعراض ومنها
ذاتية لنوع من انواع الجسم وهي مثل الفصول الذاتية التي بها ينزع النوع عن النوع
كالناطقية التي تميز الانسان عن غيره بل مثل الحيوانية والانسانية والفرسية وغيرها
فان هذه امور مقومة للانواع المختلفة من الاجسام تبطل النوع ببطلانها وتسمى
هذه

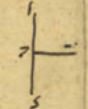

بسم الله الرحمن الرحیم مالک یوم الدین الملک الحق المبین

ایدر صحت وجود و اعلم از بدیهی
علما از دو قسم که نه بود یا او لیج اورد یا نه اول را محدث گویند و دوم را قدیم آنکه دار عالمی بود و صفات او اضافی
که هشت صفت نه ذات او علم است و قدرت و حیات و ارادت و سمع و بصر و کلام و جهت ایشان را احکام راند و مبنی
که صفات نه موجود است و نه معدوم و محل در نه قائم احمالی نفسی و نه سبب حق را از او نه مکتسب از کل
وجه و مع صفت موجود نا بود نیست بود و آنما محدث را باشد یعنی بود یا حال در یا متحیز بود و نه حال در متحیز
و قسم سیم را مشترک گویند از انکار کنند و قسم دوم را غیر جوهر خوانند آنا قسم اول یا قایم بنفسه بود و نه حال در متحیز
در یک جهت بود یا متحیز بود در دو جهت یا در سه جهت اول را خط خوانند و دوم را سطح و سیم را جسم جسم را کشف بود
یا لطف کثیف هر یکی بر سه نوع است لطیف هر یکی در سنگ و حجر و هوا و اما متحیز که از اعراض خوانند دو
نوع بود یا متحیز به از موجود نباشد یعنی با قرار نبود و او را کون خوانند و از حصول در جزء حصول
در جزء یا در عدد حصول در جزء یا در مکان حصول در مکان جزء یا در عدد عدم اول را حرکت خوانند دوم
را سکون و سیم را کون آول و اما قسم دوم بر دو گونه است یکی ادراک محل بود یا نه از آنکه خوانند دوم
ادراک نبود ادراک یا بحس است یا بحاسه یا بحکم و از یکی نه بود آو الحس من حیث هو از ادراک بود و سیم را ادراک
احاد او از مشترک یکی بود و سیم را ادراک معتزله اصل او ادراک بحسب مشترک و از ادراک بود و سیم را بعضی
اصل او دوم بحس یا حس یا حاسه و از اصوات بحسب مشترک و از ادراک بود و سیم را بحکم یا بحس یا بحاسه
دون و از طعوم است حس حرارت و برودت و رطوبت و یبوست و خشونت و ملاست و ثقل و خفت و صلابت و رخاوت
و لین انا زیر گویند و جهار دم بحس یا حس یا حاسه و از روایح است حس هر یکی از ضرب که او را قبح گویند و نا دوش که
انا نش گویند و نه خوش و نه ناخوش و از مجسوس بحس یا حس یا حاسه و از مذوق است هر یکی از ضرب که او را قبح گویند و نا دوش که
جهار جنس است حرارت و برودت و رطوبت و یبوست و اما مسموع دو نه بحاسه نه بحکم و از مبصرات نه بحاسه نه بحکم
است یکی اجتماع و دوم افتراق و از مدرکات نه بحاسه نه بحکم و از مبصرات نه بحاسه نه بحکم
بود و از جنس است دوم اجتماع دیگر انواع او تواند بود و از الم است و دوم مرد و گونه است یکی اجتماع دیگر انواع او تواند
بعضی مع اند و از هم مرد و گونه است یکی اجتماع دیگر انواع او تواند بود و از الم است و دوم مرد و گونه است
انواع او تواند بود و از هم مرد و گونه است یکی اجتماع دیگر انواع او تواند بود و از الم است و دوم مرد و گونه است
نا دو هم مرد و گونه است اول اجتماع دیگر انواع او تواند بود و از الم است و دوم مرد و گونه است
و قدرت بود و اما اجتماع دیگر انواع او تواند بود و از الم است و دوم مرد و گونه است
حکم یا عالم بود یا عالم نبود او را اعتقاد خوانند و از مرد و گونه بود یا مطابق بود یا نبود اگر مطابق بود یا جزم
درک و اگر مطابق بود نا از جهت سببی بود که موجب مثل از اعتقاد بود یا نبود اگر از جهت سببی بود یا تقلید خوانند
بود یا نبود اگر مکتسب بود از نظر خوانند و اگر نه از جهت سببی بود که موجب مثل از اعتقاد بود یا نبود اگر از جهت سببی بود یا تقلید خوانند
و اما اگر نه از جهت سببی بود که موجب مثل از اعتقاد بود یا نبود اگر از جهت سببی بود یا تقلید خوانند
حق یکی طرف غالب بود و دیگر طرف یا وهم و اگر مساوی بود هر دو طرف شک خوانند و اما اگر عالم نبود نا دانستن خوانند
نظر خوانند آلت جملگی اشیاء موجود است بقدرت و اما قدرت در هر واحد از طبایع جملگی اشیاء
را و عجز را و ارادت و کراهت نیز در محال اجناس موجود است بقدرت و عجز نیز را و ضد نیز را و ضد
حدث نیز را ی مست و دو است یکی حدث در نا نوع حق ایشان اجناس طبایع و دوم حدث در اعراض و در سر اجناس
ما نند صوره الی مدرت ارادت کراهت شهوت نظر نوع اعتماد طن نوع اعتماد حرارت برودت رطوبت یبوست
حرارت اگر از اصوات اعتماد یا نفس الامر و نوع اعتماد یا ارادت کراهت اعتماد طن نظر و نه از اجناس تقود و سر نوع اعمال
موجود است و رای جملگی موجودات که موجود نه گونه است یا واجب یا ممکن و واجب خدای بود است و سر او ما ممکن بود و دو
گونه است یا نوع محال بود و نوع ممکن یا نوع ممکن بود و نوع ممکن بود و نوع ممکن بود و نوع ممکن بود و نوع ممکن بود
دی بود محال نوع نبود تا قایم باشد و اجناس در وجود حال شود تا نتواند بود و اما نوع ممکن بود که موجود نبود و نوع ممکن بود
و اجناس در وجود حال شود تا نتواند بود و اما نوع ممکن بود که موجود نبود و نوع ممکن بود و نوع ممکن بود
و نه مرکب از اول اصورت که نه دو دم را هیولی و سیم را مجتمع و جهارم را مجرد آن اما صورت یا
صوری بود که جهار اجسام دو از یا و یکی باشد و او صورت جسمی مع ما مجتمع و جهارم را مجرد آن اما صورت یا
و اما صوری یا صورت نوع عرض که در وی وجود حال و محل نبود و او صورت جسمی مع ما مجتمع و جهارم را مجرد آن اما صورت یا
عالم کون فساد او از دو قسم است یکی مرکب و دوم بسیط و از مرکب دو گونه است یکی مرکب و دوم بسیط و از بسیط دو گونه است
و اجناس نکل خوانند و از دو گونه است یکی مرکب و دوم بسیط و از مرکب دو گونه است یکی مرکب و دوم بسیط و از بسیط دو گونه است
عالم کون فساد او از دو گونه است یکی مرکب و دوم بسیط و از مرکب دو گونه است یکی مرکب و دوم بسیط و از بسیط دو گونه است
از دو گونه است یکی مرکب و دوم بسیط و از مرکب دو گونه است یکی مرکب و دوم بسیط و از بسیط دو گونه است

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله
الطاهرين سألت ايدك الله املاء مختصرا في الفرايض والمواريث يحيط بجميع ابوابه على طريقة الايجاز
من غير بسط للمسائل فان كتاب النهاية قد اشتمل على جميع ذلك مبسوطة وان اعتقد ذلك على وجه يسهل
حفظه ويصغر حجمه كما عملنا في الجمل والعقود في العبادات وان ذكر فيه فصلا يوقف منه على استخراج
المسائل التي تنكسر على الورثة وكيفية استخراجها واومى الى الطريق الذي يطرق به الى قسمة المناسخات
وتداخل الفرايض فان هذا الجنس لم يذكره في النهاية واومى الى مسائل شذت من الكتاب المقدم ذكره
لا بد من معرفة القول فيها وانا مجيبك الى ما سألت مستمدا من الله تعالى التوفيق والمنة انه ولي ذلك والقادر
عليه في ذكر ما يستحق به الميراث يستحق الميراث بشيئين نسب وسبب فالميراث بالنسب يثبت على
وجهين احدهما الفرض والاخر القرابة والسبب على ضربين الزوجية والولاء فالزوجية لا تستحق